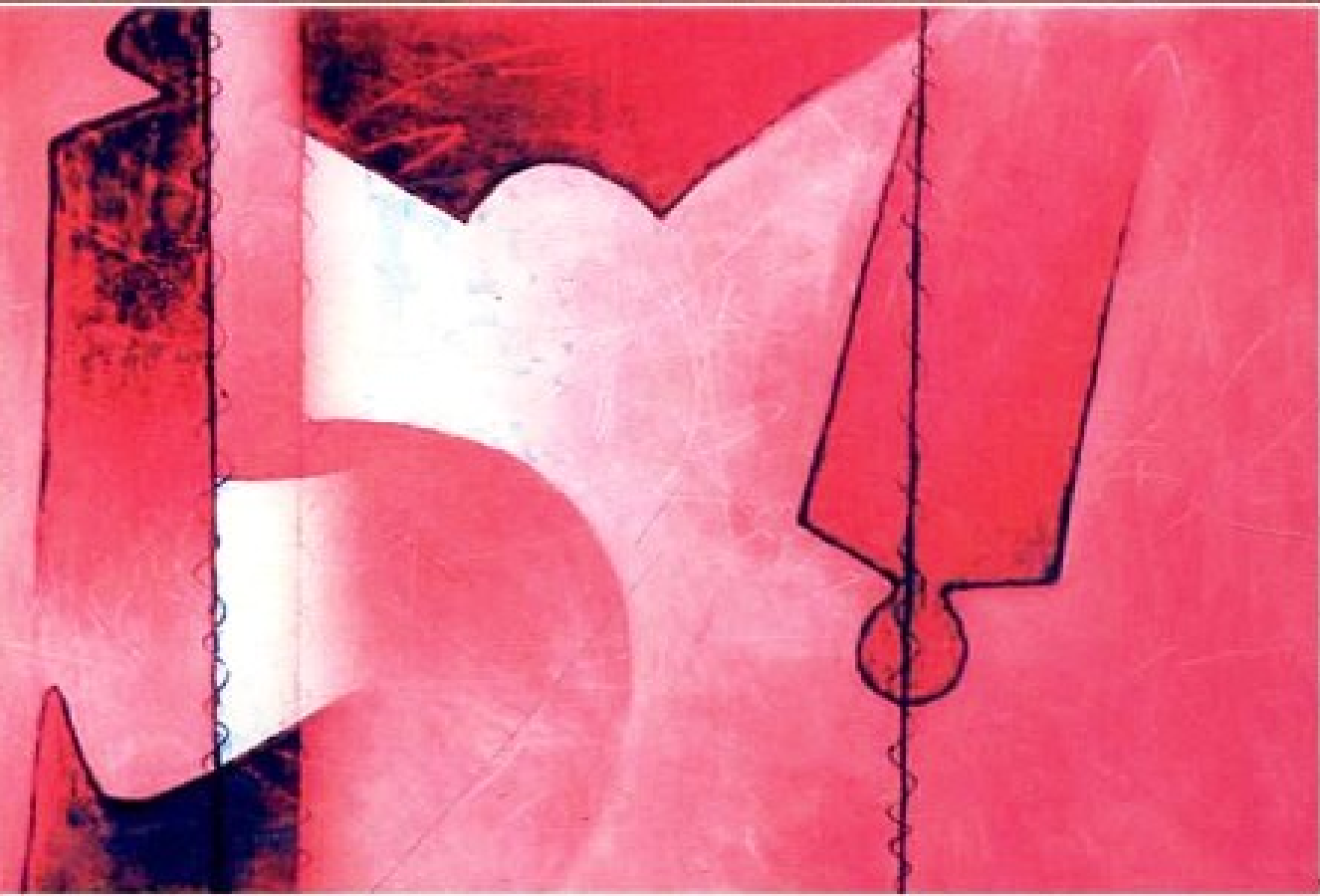


نَهَايَةُ الشِّيوعِيَّةِ ؟ حَالِيَّةُ المَارِكْسِيَّةِ ؟



چاك تيكسييه
نيقولا بادالوني
چاك چولييار
روبين بلاكيورن
فولف جانج هاوج

عما نوئيل فاليرشتاين

چاك بيديه
روسانا روساندا
دومينيكو اوربينو
لوسيان سيف
موريس جود ولييه

ترجمة وتقديم
وائل عسالي



منتدی سور الأزبکیة

WWW.BOOKS4ALL.NET

نَهَايَةُ الشِّيُوعِيَّةِ ؟ حَالِيَّةُ المَارْكَسِيَّةِ ؟

ترجمة وتقديم

واسل غالى

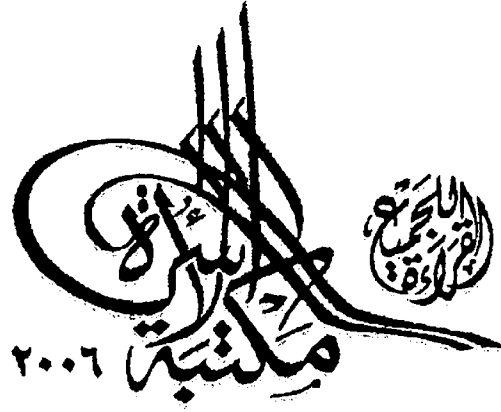
چاك تيكسييه	چاك بيديه
نيقولاباد الوفي	روساناروساندا
چاك چوليوار	دومينيكو اوربينو
روبين بلايرون	لوسيان سيف
فولف جانج هاوج	موريس جود ولييه

عمانوئيل فاليرشتاين



الهيئة المصرية العامة للكتاب

٢٠٠٦



برعاية السيدة

وزراء مبارك

الجهات المشاركة
جمعية الرعاية المتكاملة المركزية
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التربية والتعليم
وزارة التنمية المحلية
وزارة الشباب

التنفيذ
الهيئة المصرية العامة للكتاب

المشرف العام
د. ناصر الأنصاري

الإشراف الطباعي
محمود عبد المجيد

الغلاف

سامي بخيت

تقديم

منذ أطلقت السيدة الفاضلة سوزان مبارك دعوتها بأن «الحق فى القراءة مثل الحق فى التعليم والحق فى الصحة، بل الحق فى الحياة نفسها»، والقارئ المصرى ينتظر كل عام مهرجان القراءة للجميع. وها هى «مكتبة الأسرة» أحد روافد المهرجان الرئيسية تكمل عامها الثالث عشر، وقد أصبحت خلال هذه السنوات أضخم مشروع نشر فى مصر، وقدمت مكتبة عملاقة تجاوزت ٣٤٤٢ (ثلاثة آلاف وأربعمائة واثنين وأربعين) عنواناً، من ٣٠٠٠ (ثلاثة آلاف) كاتباً ومفكراً وأديباً، طبعت منها أكثر من ٣٩,٠٠٠,٠٠٠ (تسعة وثلاثين مليوناً) نسخة بأسعار فى متناول الجميع، وذلك فى مختلف الفروع: العلوم والتكنولوجيا، والعلوم الاجتماعية، والتذوق الموسيقى، والتصوير، والمسرح، والسينما، والأعمال الأدبية الرفيعة، التى مثلت مسيرة الإبداع فى مصر والعالم، والأعمال الفكرية التى تتبذ الخرافة والإرهاب، والأعمال الدينية التى تعكس صحيح الأديان، وعيون الأدب العربى والتراث، التى تربط الأجيال الجديدة بتاريخها المضى فى مراحلها المتميزة، ورصد إسهام هذا التراث فى بناء الإرث الثقافى الإنسانى.

تطلق «مكتبة الأسرة» لعام ٢٠٠٦ تحت الشعار النبيل الذي طرحته السيدة الفاضلة «سوزان مبارك» : ثقافة السلام، وهو يدعو إلى نشر ثقافة السلام فى المجتمع، ودعم التسامح ونبذ العنف، والتعرف على عادات وتقاليد الشعوب الأخرى، والتأكيد على أهمية الحوار واحترام الآخر، وتقديم التنوع الثقافى، ونشر المعرفة والتواصل مع الحضارات الأخرى.

تأتى «مكتبة الأسرة» هذا العام والعالم كله يعانى من وطأة العنف والإرهاب. ولم يعد هناك منقذ سوى مواجهة قوى الظلام بالتوير على يد المفكرين والمثقفين والمبدعين، الذين ظل دورهم عبر التاريخ هو ترسيخ القيم العقلانية والجمالية والإنسانية، ومحاربة النزعات البدائية، التى تستخدم القوة لإشعال الحروب وتدمير البشرية وإنجازاتها.

و«مكتبة الأسرة» هذا العام من خلال سلاسلها المتنوعة ستعكس الدور الرائد لثقافة التسامح، التى تستطيع الحفاظ على تراث الأمة الحضارى.

وحتى نلتقى مع مكتبة الأسرة ٢٠٠٦ ، سنعيد إصدار نحو مائة عنوان بشكل جديد كتمهيد لانطلاقة المشروع.

ناصر الأنصارى

مقدمة المترجم

انعقدت الندوة العالمية حول الماركسية ومصيرها بعد زوال الأنظمة الشيوعية بشرق أوروبا في جامعة السوربون بباريس من ١٧ الى ١٩ مايو ١٩٩٠ تحت رعاية مجلة «ماركس الآن» و «المعهد الايطالى للدراسات الفلسفية» ونشرتها دار المطبوعات الجامعية الفرنسية .

واشترك فيها نيقولا بادالونى أستاذ الفلسفة بجامعة بيزا ، ورئيس مركز جرامشى بروما ومتخصص فى تاريخ الفلسفة عموما وفى فكر فيكو وكامبانىلا خصوصا ، وصاحب مؤلفات عدة أهمها «من أجل الشيوعية» نشر فى تورينو عن دار أنيودى عام ١٩٧٥ ، وصدرت ترجمته الفرنسية عام ١٩٧٦ بباريس من دار المطبوعات موتون ، كذلك هو صاحب كتاب «ماركسية جرامشى» نشر عن نفس دار النشر نفس العام .

وكان من بين المحاضرين دانيال بن سعيد أستاذ الفلسفة بجامعة سان دينيس بباريس وصاحب «مايوكلا ١٩٦٨ - ١٩٨٨» ، لابريش، باريس، ١٩٨٨ و «أنا ، الثورة» جاليمار ، باريس ، ١٩٨٩ و «التيربانجمان الحارس المسيحى» بلون ، باريس ، ١٩٩٠ .

كما ساهم فيها روبين بلاكيورن الذى يشغل منصب مدير مجلة اليسار الجديدة منذ ١٩٨٣ ، ودار «فيرسو» (لندن / نيويورك) و «انترفيرسو» (موسكو) . وصدر له مؤخرا «تدمير الاسترقاق الاستعماري ١٧٧٦ - ١٩٤٩» ، دار فيرسو ، ١٩٨٨ .

كذلك حضر ماكس جالو الكاتب والمؤرخ الفرنسى وعضو البرلمان الأوروبى عن الحزب الاشتراكى .

وله « اليسار المتطرف والاصلاحية والثورة » ، دار لافون ، ١٩٦٨ ،
و « حب الملائكة » ٣ أجزاء دار لافون ، ١٩٧٥ - ١٩٧٦ و « جويس
العظيم » لافون « ١٩٨٤ ، و « بيان من أجل نهاية قرن غامض » دار أوديل
جاكوب ، ١٩٩٠ و « مات اليسار يحيا اليسار ! » أوديل جاكوب ، ١٩٩٠ .
وشارك فى الندوة موريس جودوليه عالم الانثروبولوجيا المعروف ،
ومدير الأبحاث بالمدرسة العملية للدراسات العليا وأستاذ كرسى بالكوليج دى
فرانس ورئيس القسم العلمى للعلوم الانسانية بالمركز القومى الفرنسى
للبحوث العلمية وصاحب مؤلفات عديدة أهمها على وجه التقريب « المعقول
واللامعقول فى الاقتصاد » (ماسبيرو ، ١٩٦٦) و « حول المجتمعات قبل
الرأسمالية ، (المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٧٠) و « نطاق موضع جدل :
الانثروبولوجيا الاقتصادية » (موتون ، ١٩٧٤) و « آفاق ومناهج ماركسية
فى الانثروبولوجيا » (ماسبيرو ، ١٩٧٧) و « صناعة الرجال العظام :
السلطة وسيطرة الذكور فى البايورا بالجنية الجديدة (فايار ، ١٩٨٢)
و « ما هو مثالى وما هو مادى فى الفكر والاقتصاد والمجتمع » (فايار ،
١٩٨٤) :

وفولفجينج هاوج أستاذ الفلسفة بجامعة برلين الخاصة ومدير مجلة
« الحجة » ودار النشر التى تحمل نفس الاسم ، له « محاضرات تمهيدية الى
« رأس المال » (١٩٧٤) و « الماركسيات المتعددة » (٣ أجزاء ، ١٩٨٥ و
١٩٨٧ و ١٩٨٧ ، ١٩٩٠) و « جورباتشوف ومحاولات حول فكره »
(١٩٩٠) . وجميعها فى اللغة الألمانية .

وجاك جوليار المؤرخ الفرنسى ومدير البحوث بمعهد الدراسات العليا
فى العلوم الاجتماعية وعضو رئاسة تحرير مجلة « النوفيل أوبسيفاتور »
الأسبوعية وله « خطأ روسو » (لوسوى ، ١٩٨٨) و « الاستقلال العمالى
ومحاولة فى مفهوم منظمة العمل المباشر للحركة النقابية » (لوسوى
١٩٩٠) ، و « جمهورية الوسط » بالاشتراك مع فرانسوا فوريه وروبير
روزنيغالون ، كالمان ليفى ، ١٩٨٨ وأشرف على كتاب « النبوة والصراعات »
(لوسوى ١٩٩٠) .

وجورج لابيكا أستاذ الفلسفة بجامعة باريس ومؤلفاته الأخيرة
هى : « محاولة فى الأيديولوجيا » (لبرايش ، ١٩٨٧) و « كارل ماركس
وأطروحاته حول فويورباخ (باريس ، دار المطبوعات الجامعية الفرنسية ،
١٩٨٧) و « روبيسىير وسياسة الفلسفة » (باريس ، دار المطبوعات
الفرنسية ، ١٩٩١) وأشرف مع جورج بن سوسان على « قاموس الماركسية
النقدى » (باريس ، دار المطبوعات الجامعية الفرنسية ، ١٩٨٢) .

وآلان ليبيتز عالم الاقتصاد ومدير الأبحاث فى المركز القومى للبحوث العلمية الفرنسية ، ونشر عند دار نشر لاديكفورت بباريس عدة مؤلفات ، من بينها : « ما هى أسباب الأزمة والتضخم ؟ » (١٩٧٩) و « عالم القيم من القيمة الى الانطلاق التضخمى » (١٩٨٣) و « الجراة أو التورط حول السياسات الاقتصادية لليسار » (١٩٨٤) و « سراب ومعجزات مشكلات التصنيع فى العالم الثالث (١٩٨٥) و « اختيار الجراة • بديل فى سبيل القرن الواحد والعشرين » (١٩٨٩) .

ودومينيكو لوسوردو استاذ الفلسفة بجامعة أوربينو بايطاليا وصاحب « هيجل وسؤال الاصلاح القومى » (أوربينو ، ١٩٨٣) و « الرقابة الذاتية والوسطية فى الفكر السياسى عند كانط ، (نابولى ، بيبليو بوليس ، ١٩٨٣) و « ثورة ١٨٤٨ وأزمة الثقافة الألمانية من خلال هيجل وبسمارك » (دار مطبوعات ريبونتي ، ١٩٨٣) و « هيجل وماركس والتقليد الليبرالى » (دار مطبوعات ريبونتي ، ١٩٨٨) و « خيال هيجل وكارثة ألمانيا » (نابولى ، ١٩٨٨) .

كما أصدر كتاب عام ١٨٩٨ عن دار ليوناردو بايطاليا تحت عنوان « فلسفات اليمين حول اليمين والملكية والمسألة الاجتماعية » وهو مجموعة مختارة من شروح فلسفة القانون عند هيجل فى المرحلة المعاصرة .

وايفون كينيو استاذ الفلسفة الذى وضع كتابا هاما حول « مشكلات المادية » (ميريديان كلينكسيك ، باريس ، ١٩٨٧) بالاضافة الى اشتراكه فى تحرير عدة مجلات من بينها « الفكر » و « العقل الحاضر » فضلا عن اعداده رسالة الدكتوراه عن نيقتشه .

وروسانا روساندا الصحفية « بالبيان » الجريدة الايطالية اليومية واحدى قادة اليسار فى ايطاليا • كانت حتى عام ١٩٦٩ عضوا باللجنة المركزية للحزب الشيوعى الايطالى • فى نفس السنة أسست مع لوتشيو ما جرى مجلة عنوانها « البيان » ووضعت كتابا حول ١٩٦٨ بعنوان « عام الطلبة » (بارى ، دى دوناطو ، ١٩٦٨) .

ولوسيان سيف عضو الحزب الشيوعى الفرنسى منذ ١٩٥١ وعضو اللجنة المركزية منذ ١٩٦١ وهو أحد مديرى مركز الدراسات الماركسية للبحوث فى باريس ، وعضو اللجنة القومية للاستشارة بخصوص الأبعاد الأخلاقية لتطور العلوم البيولوجية ، واكتوى بتحولات الفكر منذ ١٩٥١ و ١٩٥٣ وبقضايا الابداع الجديد والنقد الجذرى بكل ما احتوى عليه من استبعاد فكرة التأسيس الكامل ومصطلح ديكتاتورية البروليتارية وترسيخ التسيير الذاتى وترسيم الحدود الدقيقة للعمل الفلسفى • وعلى هذا فقد

انتقل من الحوار مع البافلووية الى مشكلة التناقض الجدلى والحل السلمى (١٩٥١) الى « التناقض التناحرى والتناقض غير التناحرى » (١٩٦٧) حتى « التناقض والتناحر والانفجار » (١٩٦٨ و ١٩٨١) و « مدخل الى الفلسفة الماركسية » (١٩٨٠ و ١٩٨٦) .

وماريو تيلو أستاذ العلوم السياسية بجامعة بروكسل الخاصة ومدير قسم « السياسة والمؤسسات فى أوروبا بمركز الدراسات والمبادرات من أجل اصلاح الدولة فى روما ، ووضع مؤلفات عديدة فى مجال تاريخ الاشتراكية الأوروبية واتجاهات الاشتراكية الديموقراطية والبناء الأوروبى ومن بينها « التقليد الاشتراكى والمشروع الأوروبى » (روما ، دار مطبوعات ربيونتى ، ١٩٨٨) ، و « النيوديل الأوروبى » (بروكسل ، ١٩٨٩) .

وجاك تيكسييه أستاذ الفلسفة بالمركز القومى الفرنسى للبحوث وصاحب كتاب عن « جرامتشي » دار سيجيرس الفرنسية ، ١٩٦٦ . وشارك جورج لابيكا فى تحرير كتاب « بريولا من قرن الى قرن آخر » باريس ، ميريديان - كلينكتسيك ، ١٩٨٨ والمدير الثانى لمجلة « ماركس الآن » .

وكذلك حضر ايمانويل فاليرشتاين أستاذ التاريخ والاجتماع والاقتصاد ومدير « مركز فيرنوبروديل » بجامعة الدولة فى نيويورك وصاحب « نظام العالم الحديث » (نيويورك ، دار المطبوعات الأكاديمية ، ١٩٨٠ ، من ٣ أجزاء وتم ترجمة الجزء الأول والثانى فى دار نشر فلانماريون الفرنسية عام ١٩٨٤ تحت عنوان « نظام العالم من القرن الخامس عشر الى اليوم » . وعن دار علوم الانسان بباريس أصدر « علوم السياسة فى عالم الاقتصاد » (١٩٨٤) ، وعن لاديكوفيرت « الرأسمالية التاريخية » (١٩٨٥) . وأخيرا شارك ايشيان باليبار فى تحرير « العنصر والأمة والطبقة أم الهويات المبهمة » (١٩٨٨) .

★★★

وسيجد القارئ هنا «ورقة العمل» التى يرجع اليها أغلب المشتركين فى الندوة . وبالرغم من أن مديرى مجلة « ماركس الآن » جاك بيديه وباك تيكسييه هما صائغا هذه الورقة ، فقد كانت نقطة الانطلاق فى الندوة . ومن الطبيعى أن نوردها فى مقدمة أعمالها . وبعد العرض الافتتاحى الذى يقدمه جاك تيكسييه حيث ينتهى أيضا الى طرح الأسئلة . ننشر هنا المداخلات حسب ترتيب القائها . كل واحد يدافع عن وجهة نظره بما فى ذلك مديرا مجلة « ماركس الآن » وأعضاء هيئة تحريرها .

ويلاحظ القارئ أيضا أننا اقتصرنا على أوراق بعينها واستبعدنا أوراق كل من « ماكس جالو » و « جورج لابيكا » و « آلان لبييتز » ،

و « ايفون كينيو » و « ماريو تيلو » ، على أساس أن مداخلاتهم اما أنها لا تهم القارئ العربي (مثلا جالو الذى يتكلم عن طبيعة الماركسية من جهة وعلاقتها بالمعقيدة السياسية للحزب الاشتراكى الفرنسى) أو أن بعض المداخلات المنشورة هنا تنطلق من نفس زاوية النظر للمداخلات المستبعدة .

كما يدعونى الى كتابة هذه المقدمة كثرة الآراء التى وردت فى الندوة ، فالهدف الأول من هذا المدخل الى جانب تحديد موقفى من القضية المطروحة ، هو الاجتهاد فى تصور أغراض وحاجات الفكر العربى الراهن .

ولست طامعا فى أن يعد هذا المدخل دعوة للناس الى الاشتراكية ، فضلا عن أنها ليست تعبيراً عن رأى أية هيئة فكرية أو حزبية ، ولكنى أطرحها أمام القارئ عسى أن نستفيد من فكر ماركس .

وبالتالى فغايتى ليست الدعوة الى تطبيق منهج ماركس فى سياقنا المصرى العربى الاسلامى وانما هناك ريح قد هبت على العالم وتأثر بها العالم وأثر فيها فضلا عن أنها كنست جميع البدائل المطروحة تقريبا . ريح أرسلتها شعوب شرق أوروبا على نحو قد لا يدع أحدا فى قلبه أو عقله مثقال ذرة من الايمان بأى « بديل » .

ليست العقود السبعة الماضية زمنا هينا بحساب الحوادث العالمية والتجارب الكبرى فى تاريخنا ، وان تكن قصيرة بحساب السنين ، أو بحساب الزمن الذى انقضى بعد مولد ماركس فى أعقاب ثورة ١٧٨٩ الفرنسية الكبرى .

بل ربما كانت العقود السبعة الأخيرة فى تاريخ الانسانية الحديث منذ اندلاع ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ حافلة بالصياغة أو بالصياغات العملية لمقولات ماركس المختلفة . أى فى عصر ما قبل مولد فكر ماركس الذى قام أساسا بعد نضج العهد الصناعى الحديد ، وهى المفارقة اللصيقة بسقوط العديد من النبوءات التى تصور ماركس وغيره فترة من الزمن انها « محتومة » . ومن المؤكد على أية حال أن الحوادث التى ارتبطت بتجربة تطبيق فكر ماركس منذ اندلاع ثورة أكتوبر كانت على نطاقها العالمى الواسع أوفر عددا وأكثر تنوعا وأصح دلالة من جميع التجارب الصغيرة التى مرت بفكر ماركس منذ امتدادات الثورة الفرنسية الى الآن .

وعندنا اليوم من دلائل الاتجاه الى تقييم رؤية ماركس فى المستقبل تجارب الماضى وتجارب السنوات الست الأخيرة ، وكلتاها تبدو قاطعة فى الدلالة على ابتعاد العالم فى اتجاهه المستمر ليست فقط عن ماركس ،

بل عن أدنى درجات التفكير العقلى الرصين . ولكن المرحلة الأخيرة منذ منتصف عقد الثمانينات تشير الى هوة كاملة المعالم بين العالم وبين فكر ماركس ، سواء نظرنا الى الصياغات العملية التى ما زالت على قيد الحياة كالصين وكوبا وكوريا الشمالية والهند أو نظرنا الى نبوءاتها التى هى محور النقاش الدائر حول محنة النظرية وقدرتها على التماسك أمام السقوط العملى .

فالثابت اليوم أنه رغما عن التعديلات المتكررة والكبيرة فى مبادئ ماركس الأساسية والتى تمت على يد الكثيرين أمثال منظرى الشيوعية الأوروبية والنظرية النقدية ومدرسة فرانكفورت وغيرهم من رموز المراجعات البارزة فى الساحة العالمية منذ انطفاء نيران الحرب العالمية الثانية تقريبا . فالثابت اذن أن النظرية قد سقطت نتيجة سقوط التطبيق . فقد كذبت جميع نبوءاتها المحتومة ، وظهر على الدوام أن نتائج السنين بعد السنين تذهب فيها من النقيض الى النقيض وذلك منذ مولد ثورة عام ١٩١٧ نفسها .

فمن نبوءات ماركس المحتومة أن البلاد التى تسودها الصناعة الكبرى هى أصلح البلاد لسيادة فكره فيها ، فاذا بالصياغة العملية فى أنحاء البلدان المسماة بالاشتراكية تتم فى سياق بعيد كل البعد عن الصناعة الكبرى . ولم يسد فكر ماركس منذ مولده أى بلد من بلاد الصناعة الكبرى منذ ظهور الصناعة الكبرى نفسها الى الآن .

ومن نبوءات الماركسية المحتومة أن الرأسمالية وحدها هى التى تحصر الثروة وتجمعها كلها فى أيدي قليل من أصحاب رءوس الأموال . فاذا بالواقع المطرد أن رءوس الأموال تتوزع ضمن سياق البلدان المسماة بالاشتراكية بين طبقة جديدة لا مثيل لها فى تاريخ التكوين الطبقي للمجتمعات البشرية .

وقد طال بطلان هذه النبوءات المحتومة الصفة العلمية التى كان يتصف بها فكر ماركس .

ومن المحقق أن الثورة الاجتماعية لم تقم فى المراكز ، أى فى بلدان أوروبا الغربية الرأسمالية المتقدمة الصناعية الديمقراطية (اميركا الشمالية وفرنسا وألمانيا . .) وقامت حسب مقولة لينين فى روسيا القيصرية « اضعف حلقات » الدائرة الرأسمالية العالمية . وكان ماركس قد توقع نجاح الثورة الاجتماعية فى ألمانيا عام ١٨٤٨ وفى فرنسا عام ١٨٧١ . الا أن ألمانيا وفرنسا لا تزالان حتى اليوم من بلدان الدائرة الرأسمالية القوية .

واقع الأمر أنه من الصعب الى حد كبير الجمع بين الموقف المادى وبين اسقاط الحركة الواقعية من وحى حركة التفكير المنطقية أو العقلية أو النظرية . فالموقف المادى حسبما أفهمه يقتضى من حركة التفكير أن تخضع لمقاييس المادة والألا تجردها من شكلها التاريخى . كيف من الممكن اذن الجمع بين الموقف المادى وبين النبوءات المحتومة ؟ بين التجاوز الدائم للتأريخ للرؤية المسبقة وبين التصور المسبق المحتوم آ

ان جوهر « النبوءات المحتومة » هو تصور أن الظروف الموضوعية ، أى حال قوى الانتاج ، هى التى تحرك التاريخ وبالتالي تحرك البلدان المتقدمة نحو قيادة العالم المتخلف صناعيا .

الا أن انجلز فى رسالته الى فيرازا سوفيتش لعام ١٨٨٤ صرح بوضوح أن نظام الأرسقراطية الروسية كان آيلا للسقوط وبالتالي كان أهلا لسبق بلدان الدائرة الرأسمالية فى تحقيق التغيير الثورى على نحو حاسم وعنيف .

والعلة – الأساس فى النظر الى فشل فكر ماركس تصور التاريخ وكأنه يمضى الى الثورة فى يوم وليلة لا باعتبار أن الثورة ثمرة معقدة لعملية تاريخية اجتماعية طويلة المدى لا تقفز فوق المراحل على نحو فورى ومباشر .

ومن جانب آخر مفهوم «النبوءات المحتومة» يضرب عرض الحائط بتحويلات الواقع وتقلباته الممكنة والأكيدة وينغلق فى قالب ذهنى جامد يحول دون انفتاح الفكر على الجديد . بل ان آفة الفكر أن يتحول من المرونة التكتيكية الى الجمود العقائدى . وآفته الثانية أن يغض النظر عن نسيج العلاقات الموضوعية وعن مختلف اللحظات التاريخية الملموسة . وآفته الثالثة أن يحفظ المقولات فى معادلات مجردة تزودنا فى أفضل الفروض بالأهداف العامة لكنها تعجز تماما عن كشف التغيير السريع والمستمر للسياق الاقصادى والاجتماعى الخاص بكل مرحلة على حدة . وآفته الرابعة التصور المسبق لايقاع التغيير والتحديد المسبق لمقاييسه وأشكاله . وأخيرا فان مصدر الفشل هو احلال اللفظ محل الممارسة .

قبل منتصف القرن الماضى بقليل ارسى كارل ماركس مفهومه المادى للتاريخ وتصوره للاشتراكية العلمية التى تتميز عن جميع المذاهب الاشتراكية السابقة . . الا أن تاريخ الصياغة العملية لفكره قد حول « الاشتراكية » أو ما اصطالحنا على تسميته كذلك منذ ١٩١٧ وقبل ذلك التاريخ بزمان طويل – الى اشتراكية أحلام أو اشتراكية لا تقوم الا على الأمل والخيال نتيجة تحطيم حركة الشعوب التى كانت تعمل بالمقدمات الموضوعية للتغيير فضلا عن النتائج التاريخية المترتبة على التغيير .

ان الاشتراكية العلمية التي تصورهما كارل ماركس قد تضمنت فى « نموذج » لا يمنح حق التغيير الا من « فوق » ويجرد « الشكل » من الأرضية الوطنية ومن الموروث القومى ، كما يربط ماركس بأفلاطون لا بالتيار المادى !

ان التحليل الملموس لحركة العالم وتحول الشعوب من دعائم فكر ماركس الذى لا بقاء لأى فكر بعد الآن بغير بقائهما ، ومن ثم كان قد قام « النموذج السوفييتى » بتحطيم مفهوم الامكان التناقضى جنبا الى جنب مع تحطيم « التغيير ضمن التغيير » .

ومن الآن فصاعدا يبدو الفكر وكأنه فى حاجة ماسة الى اعادة نظر كلية فى مفهوم الامكان وفى مفهوم الحتمية . ان عاد من الصعب النظرة الى قوانين العلوم الانسانية والاجتماعية نظرة علم الفيزياء أو الرياضيات أو العلوم الطبيعية عموما . فعلم الاجتماع على سبيل المثال لا الحصر ليس مجرد « فيزياء اجتماعية » .

صحيح أن الحركة فى الميكانيكا تتميز بالخروج عن وعلى الوعى . الا أن الحركة فى الاجتماع والتاريخ والاقتصاد والسياسة من صنع المبادرة الانسانية والفعل الانسانى والوعى الانسانى . لم ير هذه الفاصلة لأوجست كونت ، ولا علم النفس الألمانى فى القرن الماضى ، ولا انجلز ، ولا الفكر البنيوى ، ولا المادية الفيزيائية ، ولا الفلسفة الستالينية . وذلك بسبب غياب المفهوم « الجدلى » عن فلسفة العلوم أو اختفاء الطبيعة التناقضية للقوانين التاريخية والاجتماعية حيث تحد الممارسة الانسانية من الطابع الصارم للحتمية العلمية وحيث لا يعيش العام الا فى حدود الخاص والشمول فى السياق الملموس والكونية فى الواقع نفسه . فالعام ليس عاما ذهنيا فقط وانما هو أيضا وثيق الصلة بالوعى والممارسة ويقتضى القانون من داخله الانحراف عن العام ، مما يوازن بين الاتجاه (الخاص) والاتجاه المضاد (الوعى) .

فى حين أن الكثيرين الى الآن يقابلون بين الضرورة وبين الحرية لصالح الضرورة أو القدر . الا أن الحرية تحرير والتحرير معركة مستمرة بين المرء وبين نفسه وبين المرء وبين قوانين الأمر الواقع .

وعلى عكس ما كان يتصور ديكرت لا تفوق الارادة (اللامتناهية) قوانين العلم الحتمى ولا هى مجرد « وعى بالضرورة » أو « ادراك للضرورة » الحتمية كما كان يتصور اسبينوزا وانجلز ولا هى فقط خضوع الى قانون حتمى جبرى كما كان يتوهم هيغل . بل يعنى التحرير مقاومة ضرورة الأمر الواقع . كما يرتبط مفهوم التحرير هذا بالامكان أو بالممكن الذى يقابل الضرورة والواقع معا حسب فلسفة كانط .

ومن هنا لا تخضع الحركة التاريخية الاجتماعية الى ضرورة الهيئة تقودها حتما الى الفردوس أو تتجه بها الى غاية محددة سلفا فى صورة نموذج سابق لا يعوزه سوى أن يتحقق بالفعل على أرض الواقع وكان على التاريخ أن يطابق الفكرة (الاشتراكية) .

كما أنه ليس من شروط التغيير الاجتماعى الضرورية التساؤل المسبق عن منابع الاجتماع البشرى الأولى أو صياغة نظرية عن مبادئ التغيير العظمى تسبق الاشتراك فى حركة تغيير الأمر الواقع .

ومن هنا فقد علمتنا تجربة السبعين سنة الماضية أن التغيير « عملية » و « حركة تاريخية - اجتماعية » تحتمل التناقض و « التطور اللامتكافى » ، فهى ليست بنية طوباوية مجردة بعيدة المنال بل يصنعها بشر من لحم ودم . لذلك « فالثورة الاجتماعية » و « الثورة الوطنية » و « الثورة القومية » لا تقيم قطيعة « مطلقة » مع ماضى المجتمع البشرى الذى تظهر فيه بل ان عناصر الثقافة القديمة الوطنية والقومية تطبع البنية الجديدة .

وعلى هذا فقد أدت الاشتراكية فى تطورها اللامتكافى الى انفصام بين المواطن وبين الدولة ، والى انفصام بين المواطن وبين الملكية فى ظل ملكية الدولة لوسائل الانتاج وتحولت العلاقة بين المواطن وبين الدولة الى علاقة « تناحر عدائى » بين المنتجين وبين ملكية احتكارية للدولة ، مما أعاق تطور القوى المنتجة وفتح باب التاريخ على مصراعيه أمام ثورة الشعوب التى كسرت علاقات الانتاج « الاشتراكية » .

فهل ما حطم فى شرق أوروبا هو الاشتراكية أم الرأسمالية ؟ اذا كان ما حطمته الشعوب هو الاشتراكية المحققة ، فمعنى ذلك أنه لم يكن هناك « تناحر عدائى » . واذا كان ما حطمته الشعوب هو التناحر العدائى ، فهذا يعنى ان ما انهار هو نمط الانتاج والسلوكيات الرأسمالية ؟

ان التمييز بين المتناقضات التناحرية من جهة ، وبين المتناقضات غير التناحرية من جهة أخرى ، يرجع فى أول امره الى فكر ماوتسى تونغ (١٨٩٢ - ١٩٧٦) ، وتحديدًا الى مؤلفه المعروف تحت عنوان « فى المتناقضات » (١٩٣٧) والذى بدأ عند صدوره وكأنه يحتوى على الحل الأمثل لقضية الأشكال الدموية والسلمية لتجاوز تطور المتناقضات الجدلية وظروف حلها المعقدة . كما بدأ ثانيا امتدادا لمقولة لينين الشهيرة :

« ان التناحر والتناقض ليس شيئا واحدا . فالأول يختفى والآخر يبقى فى ظل الاشتراكية (١) وهى الملاحظة التى دونها لينين على هامش نسخته فى كتاب بوخارين « الاقتصاد فى المرحلة الانتقالية » حيث يقول « ان الرأسمالية نظام تناحرى تناقضى » .

لكن بصرف النظر عن ملاحظات لينين هنا وهناك (٢) لن نجد فى مجمل أعماله تنظيرا حقيقيا للفارق النوعى بين التناحر من جهة ، والتناقض من جهة أخرى . ظل التناقض فى نظر لينين هو تناقض الرأسمالى والعامل التناحرى الجوهري والذى لا نستطيع أن نختزله ، دون أن يبرز لينين أشكال التناقض المتنوعة والمختلفة ، وبالرغم من شعوره الحاد بأن الاشتراكية واقع يعبر عن تشكيلة اجتماعية «تناقضية» لا تناحرية .

أما ماركس وانجلز فهل لديهما تنظير حقيقى محدد لطبيعة المتناقضات التى تختلف عن المتناقضات التناحرية الرأسمالية ؟

أولا ظهرت كلمة تناحر فى نصوص ماركس التى كتبها فى اللغة الفرنسية واثرا اقامته بالعاصمة الفرنسية عامى ١٨٤٤ - ١٨٤٥ ويبدو جليا أن مصدرها كان قراءات ماركس الفرنسية التاريخية والسياسية وارتبطت اللفظة فى نظره بالتصور التأملى والتلفيقى للجدل كما صاغه برودون حينذاك ، إذ جرد هذا الأخير التناقضات من مضمونها الملموس بحيث ان حلها بدا كامنا فى تغيير المقولات لا فى تغيير الواقع .

ويستخلص ماركس قائلا :

« ترون الآن أن هذا التناحر ليس سوى عجز برودون عن فهم أصل المقولات التى يعزلها عن التاريخ الدنيوى » (٣) .

وبعبارة أخرى فان التناحر لدى برودون يشير الى انغلاق المتناقضات فى صومعة التجريد حيث يختفى مصطلح « وحدة » المتناقضات ويتحول الى تكامل المتناقضات ، تلك المقولة التى ابتكرها الطبيعيون من القرن الثامن عشر التنويرى .

بيد أن ماركس ما لبث أن استخدم مقولة « التناحر » وارتقى بها الى مستوى نظرى نوعى جديد فى « بؤس الفلسفة » (١٨٤٧) حيث ينطلق من « التناحر » الوهمى الذى تصوره برودون وينتقل الى ما تحتوى عليه المقولة من مضمون غنى وهو التعارض الجذرى الذى لا يتغير الا بالثورة على أسس تكوينه ، إذ يقول :

« ما دمنا برجوازيين فلا نستطيع أن نرى من هذه العلاقات التناحرية سوى علاقات انسجامية يسودها العدل الخالد » (٤) .

وفى نفس الموضع يستطرد قائلا :

« ان التبادل الفردى يطابق كذلك نمط انتاج محدد ، الذى يطابق بدوره التناحر الطبقي وهكذا لا تبادل فردى بدون التناحر الطبقي » (٥) .

وتأسيسا على ذلك يبدو جليا أن التناقض يطابق التناحر ولا يفصل ماركس بينهما . التناحر الطبقي معطى لا ينفصم عن نمط الانتاج المبني على استغلال الانسان للانسان .

ويستخلص ماركس قائلا :

« ان الطبقة العاملة ستحل ، عبر مجرى تطورها ، محل المجتمع القديم رابطة تقضى على الطبقات وتناحرها وستزيل السلطة السياسييه فى حد ذاتها لأن السلطة السياسية تحديدا هى الخلاصة الرسمية فى المجتمع المدنى .

« وريثما يتحقق ذلك فان التناحر بين البروليتاريا من جهة ، والبرجوازية من جهة أخرى ، هو صراع طبقة ضد طبقة صراع تؤدى ذروته الى الثورة الشاملة . فضلا عن ذلك هل ينبغى أن نتصور أن مجتمعنا مؤسسا على التعارض بين الطبقات يؤدى الى التناقض الحاد ؟ » (٦) .

وتفضى النتيجة التى وصل اليها ماركس فى اشارة عابرة ، تتحول الى أطروحة نظرية قائمة بذاتها ، ان يقول : « انه فى نطاق يخلو من الطبقات والتناحرات الطبقيه فقط سنجد التطورات الاجتماعيه تكف عن اتخاذ أسلوب الثورات السياسية » (٧) .

ومما يزيد الأمر غموضا أن ماركس لم يستعمل مقولة التناحر فيما بعد ؛ ففي البيان الشيوعى وفى سياق حديثه عن « التناحر الطبقي » يستخدم كلمة ألمانية أخرى و« KLASSEN-GEGENSATZ »والتي نستطيع أن نترجمها اما بمقولة « التناقض الطبقي » ، أو بمقولة « التعارض الطبقي » .

لكنه منذ عامى ١٨٥٧ - ١٨٥٨ ابتكر المقابل الألماني للاقتصاد فى مقسمة المساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى الى كلمه تناحر « ANTAGONISMUS » وتوالى ورودها من « أسس المال الى

انتى دوهرنغ لانجلز وأصل العائلة ٠٠ الا أنهما لم يستقيما على استعمال المقولة وأثروا ماركس وانجلز فى استخدام « التعارض » أو « التناقض » الطبقي .

وبالتالى فالتناحر عندهما يطابق فى نهاية التحليل للتناقض الحاد والفاصل بين الطبقات المتعارضة الذى يؤدى الى صراعات وثورات دموية دون أن يضاهاى تماما « الشكل » الدموى لأنه يوجد أولا على نحو « الوجود بالقوة » كما قال أرسطو لا على نحو « الوجود بالفعل » . ثانيا هناك مسافة زمنية تخرج خلالها الى الوجود جملة متنوعة ومختلفة من المتناقضات ومركزها التطور السلمى للمتناقضات الاجتماعية .

لكن المشهد الدموى لتحولات بلدان أوربا الشرقية فى النصف الثانى من عقد الثمانينات قد قطع بالوجود الخفى لجملة من المتناقضات البرجوازية داخل المجتمعات الاشتراكية نفسها .

لذلك أرى أن التجارب فى بلدان أوربا الشرقية لم تقدم نموذجا فاشلا فى الديمقراطية فحسب بل انجبت مثالا فاشلا فى جوهر الاشتراكية نفسه (٨) .

والخلاصة أن أخطر الأوهام أن نتصور أننا نعيش بغير أوهام . ولا يعنى ذلك أننى أدعو للتلذذ فى صناعة الأوهام والاقامة داخلها بدون وعى . ولا أقصد المهروف تحت عنوان « الوهم الشرعى » فى القانون الدال على التعبير الكاذب أو غير اليقيني مثل قولنا : « الأصل براءة الذمة » . وإنما تلك الميول التى تصيب الفكر بغير أن تخطر بقرينته .

وثمة مجموعة من الأوهام طفت على السطح نتيجة تحول التاريخ وانتهاء نصف قرن من الحرب الباردة .

فقد أزال عصر ما بعد « يالطا » (المنتج الروسى المظل على البحر الأسود) جملة من الأوهام من بينها أن نتصور مذهباً أصلياً نموذجياً أو رسمياً وأن نضع الواقع بين قوسين بحيث تغيب الممارسة عن الفكر والواقع المباشر عن العلم وتنتهى النظرية الى منظومة يقينية ومكتملة وأن نخترع شكلاً جديداً من « التأسيس » الناجز وأن نفصل العلم عن إنسانيته وأن ننظر ببصيرة وحيدة الجانب تحطم تعددية العوامل وأن ندرك الجزء من خلال الكل فقط وأن ننصور حلاً تلقائياً وحتمياً وقديراً ومباشراً لاصراع الاجتماعى أو أن نتصور قطعاً واضحاً بين ما هو علمى وبين ما هو غير علمى وبين ما هو جبرى وما هو ارادى محض ، وأن ننساق الى الرؤية الميكانيكية لمجرى الأمور وأن ننزلق الى التنبؤ المسبق بما هو آت ، وأن نضع الفكرة قبلها ثم نغرق فى اشكال تطبيقها بعد ذلك .

وأظن أن هذه هي الأوهام التي سادت العالم في نصف القرن الأخير بعد اجتماع روزفلت وستالين وتشرشل في يالطا واتفاق .. « بوتسدام » وتقسيم ألمانيا الى غرب وشرق ثم العالم نفسه الى شرق وغرب .

وليست مصادفة أن أسلط الضوء على الجانب الفكرى . فبمقتضى عصر الحرب الباردة واستحالة الحرب المسلحة تمثل الصراع العالمى فى الناحية العقائدية بالدرجة الأولى ، وولدت مباراة « الفكرة الأصلح » و « الفكرة النموذج » .

وقد يقال وهل يجوز على فلسفة علمية كفلسفة ماركس « الضلال » وهل يسمى الضلال علما ، وحد العلم الهداية الى الحق .

الواقع أن تاريخ العلوم حافل بأفكار نشأت وازدهرت وانتشر المؤمنون بها الى حين ماتت وانصرف الناس كافة عنها دون أن يكشفوا النقاب عما تحويه من ضلال . ولا أظن أحدا يمارى اليوم أن العدم ، ان لم يكن من أوله الى آخره ضلالا ، فهو على أقل تقدير خطاب يحوى قدرا من الضلال .

لذلك ساد الفكر المعاصر مقولة معروفة تحت عنوان « القطيعة المعرفية » ، تقوم بعملية جراحية داخل جسم المعارف العلمية لتبيان ما تحتوى عليه من علم حق تفصله عن « ضلال » اصطلاحنا على تسميته « الأيديولوجيا » . وقد نحت المقولة « جاستون باشلار » ضمن « تكوين الروح العلمية » اشارة الى أن القطيعة تتم بداخل الروح العلمية لا بداخل « تاريخ » العلوم الطبيعية أو الانسانية . ثم تلقفها من بعده لويس التوسير وميشيل فوكو . الأول لاعادة بناء تاريخ فكر ماركس . أما الثانى فلتحليل مسار العلوم الانسانية الغربية الحديثة .

لكن أحدا من هؤلاء الثلاثة لم ير فى « القطيعة » هذه أية صفات أخلاقية . فالعقبات الايديولوجية التى تعترض « نقاء » العلم المفروض ليست عقبات « خارجية » وانما هى لصيقة فعل المعرفة العلمية الموضوعية نفسها . بل العلم هو جواب عن سؤال تطرحه الايديولوجيا .

وقد ظهر مصطلح « نهاية الأيديولوجيا » منذ أربعين عاما تقريبا وتنبه اليه العلماء ومع الوقت بدأت دلالة العلم تسفر عن وجه غير محدد المعالم تماما . وكيف لا تختلط الأوراق العلمية والأيديولوجيا « علم » يدرس الفكر من زوايا صفاتها وقوانينها وعلاقاتها المتشابكة .

الأيدولوجيا « علم » يفوم بصناعة التيه فى الفكر المنقطع عن الواقع المرير والمنفصل عن أى مضمون عملى . هو يستهدف بناء الفكر من وحى ذات الفكر الخاصة .

وهكذا فالعلم أيدولوجيا والأيدولوجيا علم ، ولا ينفصل الأول عن الثانى لأنه لا الأول ولا الثانى ينفصل عن الواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى .

ولم يظهر شعار « موت ماركس » بمنأى عن إعلان « موت المأساة » كما صاغها جورج شتاينر الذى كان بمثابة التمهيد لإعلان البعض من رموز الفلسفة المعاصرة عن « موت الفلسفة » .

وليست مصادفة أن يواكب موت المأساة موت الفلسفة ، لأن الفلسفة نشأت فى عصر التراجيديا اليونانية القديمة . وفى الحالين ، حال موت المأساة وحال موت الفلسفة ، انما هو تعبير عن عجز الفكر عن الفعل . فالروح التراجيدية ليست بالضبط ما أصلحنا على تسميته البكاء على الأطلال ، سواء أكان ذلك بكاء على سقوط « طروادة » الحديثة ، أو « أورشليم » القرن العشرين ، بل المقصود هو صياغة الانسان لمصيره .

ومنذ عصور الاغريق وحتى عصر شكسبير وراسين ، ظلت المآسى تجدد الحياة فى بناء الوعي الفكرى وفى شحذ العقل على نحت الأشكال . فالمآسى ليست مجرد سرد لحياة الأبطال القصيرة ورواية لمجابهة الانسان القوى الخارجية ، وانما هى محاولة للقاء ضوء العقل على عالم « الظلام » الذى يحيط بالانسان . محاولة غير مكتملة بالطبع لأن أبطال هوميروس يعلمون تماما أنه ليس بمقدورهم فهم أقدارهم أو السيطرة عليها . وليست الفلسفة بالضبط تعبيراً عن هذا النوع من الفشل . لكن الفشل التراجيدى فى خاتمة المطاف ما هو الا مقدمة لدفع العقل الى التفكير والمجتمع الى التغيير .

وليست مصادفة أن تغيب التراجيديا عن المسرح والعقل عن التفلسف معا فى الزمن العربى الميت وأن تسود الكوميديا الفن والفكر على السواء ، تقريبا منذ انكسار الروح عام ١٩٦٧ . بل منذ هجرة « التأويل » و « التعددية » المطرودة من ثقافتنا العربية من عصر ابن رشد الى الآن وغير المخالفة لما وردت به الشرائع السماوية على لسان الرسل والأنبياء .

والقول « بموت الفلسفة » قول بسيط وساذج يلتذ به « المفكرون » الحمقى والوعاظ الأوغاد حتى يخفوا « بمبالغة ممقوتة وجه « العقل » عن معركة الحضارة والتقدم .

وليس ما نشهده اليوم فى شتى أرجاء المعمورة مجرد تفتت للبشر الى أعراق وطوائف ومذاهب متناثرة متباعدة المشارب ، وانما ما نشهده فعلا هو وضع الحضارة موضع سؤال . فلم يعد لفظ الاشكال كلمة عابرة رنانة وانما تحول الى علم قائم بنفسه اسمه « علم الاشكال » وغابت التيارات الفكرية والثقافية عن التأثير فى مجرى أمور الحياة والواقع واتسعت رقعة الأرض لزراعة الاقتصاد فى الاعتقاد وساد الحق الكامل فى الشك الهدام .

وليس التفكك القومى فى الاتحاد السوفيتى السابق والتفتت المذهبى فى العراق والانقسام العرقى فى يوغسلافيا والانسلاخ الطائفى فى لبنان والشرح القبلى فى أفغانستان وصعود الأصولية فى غرب أوروبا سوى اشارات مترامية الأطراف « للقلق فى الحضارة » وانحلالها وأزمتها .

والواقع انها فى مفترق الطرق . . لم تعد الحرب امتدادا للسياسة وانما أمست السياسة امتدادا للحرب . . وهى قضية جديدة كل الجدة . فقد كنا نعيش فى الماضى على فكرة رسخها كلاوسفيتز المفكر الألمانى القائلة بأن الحرب استمرار للسياسة أى « أن الحرب ليست مجرد فعل سياسى بل هى أداة للسياسة وهى استمرار للعلاقات السياسية وامتدادا لها ولكن بوسائل أخرى » .

على أن خير دليل على انقلاب الأمور على أعقابها وتحول السياسة الى مجرد وسيلة من وسائل الحرب أن فكرة « المفاوضات » أصبحت أمرا هامشيا على دفتر حل المنازعات الاقليمية والدولية . الحرب أصبحت وضعا طبيعيا غاية فى ذاتها وهدفا لذاته فالعلاقات بين الأمم والطوائف والأعراق والقوميات والمذاهب لم تعد تتحدث الا بلغة « البارود » الفعلى أو المنطوق .

ويبدو أن الوضع القائم اليوم قد أثبت محاولة عمانوئيل كانت فى « نحو السلام الدائم » قبل قرنين من الزمن حيث يقول البند التمهيدي المقترح بقصد اقامة السلام الدائم بين الدول أنه « ينبغى ألا نعتبر أية معاهدة صلح على أنها كذلك اذا ما كان أطرافها قد احتفظوا ، ضمنا ، اللجوء الى حرب جديدة ، ذلك أننا نعيش فى هدنة بين حرب وأخرى -

وليس الفكر كالحب أو الشعر ، يولد بلا حسابان ، فالحب كالشعر شعور يبوح به الوجدان بغير أوان ، أو هكذا يبدو لأول وهلة ، أما حديث الفكر فيوجع ، لكنه لا يطرب ولا يشجى ، يحمله العقل زمنا طويلا بلا طعم ولا رائحة ويرافقه اشباحا بلا صورة أو أصل واضح ، أو هكذا يبدو لأول وهلة . . يصنع الفكر بالمفردات العادية وغير العادية أحجارا تثقل أوزانها الصدور . وما أتعس الانسان حين تموت فى أعماقه الهزات الشعورية ، وما أصعب الانسان حين يجوس فى بلاد الله بحثا عن حل لا يرضى عنه فى أية حال .

وليست عزلة الفكر المغلقة الأبواب تماما عزلة عادية كآية عزلة أخرى قد يعيشها المرء ، فالاحساس الفكرى بالعزلة احساس جذرى لا يقيم فيه الانسان الا اذا عاش حقا « حالة بحث » بين مقابر الأموات وحياة الأحياء عن نوع خاص من القرابة الجديدة وهذا أمر مخيف جدا .

وبالطبع ليست حياة الفكر كلها خوفا أو شكا الا أنه دائما يقلق ، فهو يحلل ويعلل ، يحصى ويستقصى ويحاول أن يرد كل شيء الى علته ويستخرج من كل شيء نتيجته فهو لا يأخذ الحياة أبدا كما تساق اليه ، وأكبر الظن أنه فى حيرة « شبه » مستمرة . وليس فى ذلك شيء من الغرابة ، لأن الناس فى غالبيتهم يقولون ان « الفكرة وجع دماغ » يؤدى عمليا الى حالة شبيهة دائمة من الحزن واليأس . وتختلف حظوظ المفكرين من هذا الحزن باختلاف الطباع والأمزجة ، وباختلاف البيئة والظروف .

فبعضهم لا يصور من الحياة الا صفوها وعفوها ، وما يشيع فيها من نقاء وجمال ، وبعضهم لا يصور من الحياة الا ما فيها من « سلب » الحياة وعلى صراط هؤلاء يسير كاتب هذه السطور ، أو قل يحاول السير عليها وليس التفاؤل أو التشاؤم هو الذى يحركه ، بل الايمان بأن التاريخ لا يتقدم الا بفعل « السلب » أو « النقد » .

وربما كان هذا كله نحوا من أنحاء التحذق أو فتا من فنون الاغراب غير المفتعل أو لونا من ألوان « البحث عن الذات » أو نوعا من انواع الحفر فى متاهات التفكير .

ذهب المثقفون المصريون فى غالبيتهم العظمى الى ان حل المشكلة الطائفية يمر بالضرورة بسحب البساط الاجتماعى من تحت أقدام الجماعات المتطرفة بغير تصديد مسبق للأساليب العملية الدقيقة

الخليقة بأن تسحب البساط الاجتماعي والاقتصادي ، فضلا عن أنهم نسوا جميعا أو كادوا يتناسون أن القضية ليست وحيدة الجانب ، فالإنسان لا يعيش فقط بالخبز والماء . بل أثبتت التجارب الوطنية والقومية والاجتماعية في القرن العشرين كلها أن اشباع البطون الجائعة لا يكفي لارضاء البشر والشعوب التي حطمت « الحيطان » لأنها عادت لا ترضى الا بالحرية التي أصبحت الآن أعز مطلباً وأغلى ثمناً . والمقصود من الحرية بالطبع الحرية السياسية حيث يشترك كل فرد في حكومة بلاده اشتراكا تاما كاملا . وهذا معنى ما أسماه أحمد لطفى السيد وغيره . . « بسطة الأمة » وأين الشعب الذى يشترك في ادارة بلاده ؟ أين تحققت سلطة الأمة ؟

فى أوروبا الغربية وأمريكا واليابان حققت الشعوب أدنى درجات المشاركة فى أسلوب الحكم وادارة البلاد . .

ولم تولد الحركات الأصولية المعاصرة من فراغ بل هى ثمرة أينعت على أرضية الأزمة الشاملة للتطور الحضارى فى الوطن العربى . وهى ثمرة أزمة حضارية طالت التاريخ والجغرافيا والفكر والتراث والدين والسياسة والقيم والعادات والتقاليد والاقتصاد والفن والآداب ، وغيرها مما يصنعه الانسان عبر العصور ، ثم يدمره خلال عصور أخرى .

وأزمة التطور الحضارى الشامل للوطن العربى توجزها أزمة الاحتكام الى العقل فى صياغة وجهة النظر . وبالطبع هناك بطول الوطن العربى وعرضه من يستندون الى العقل حينما يبدون رأيا من الآراء لكن السائد يميل نحو « تحطيم العقل » . بل ويميل الى تحطيم العاطفة والحب وغيرها من الأحاسيس الجميلة كذلك . مما يدل على أن أزمة التطور الحضارى فى الوطن العربى أزمة عقل وأزمة الشعور والأحاسيس أيضا .

كما أننا نعيش أزمة حضارية شاملة يتداخل فيها تحطيم العقل والشعور بولادة عالم جديد على انقاض عالم انتهينا منه وشيعناه ولم نأسف عليه . بل وحمدنا الله حين توارى لكن ، هل ماتت الآمال دون رجعة ؟

من السهل أن نرفض الأصولية . لكن ما البديل ؟ هذا السؤال هو عنوان الأزمة . فبعد أن جرعنا عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية من كأسه المز الحقد مختلف أشكال الشمولية فى مختلف أنحاء الدنيا ، وبعد أن التبست الديمقراطية ، صرنا بلا « بوصلة » تمزقت أحلامنا على

أشياء « الحلول الجاهزة » البراقة المنقولة اما من بيثة غريبة او من عصر جميل قد انتهى وشبع انتهاء .

فقد أوصدت العقلانية والأصولية على السواء باب الغد المأمول في وجه منانا ، لأنها جميعها « حلول جاهزة » تعكس عمق الأزمة ولا تدفعها الى الانفراج ، فليس « بالحلول الجاهزة » يبني العالم المنهار فينا من جديد أو نستطيع أن نعيد فرحة الخصب لديانا الجديدة .

وطنى الأکید أننا لن نخرج من أزمنا الحضارية الشاملة بغير أن تصنع الشعوب العربية نفسها ولنفسها أفق الانطلاق من جدران الحديد ، بلا وصاية .

وبالتالى عاشت فينا «الحلول الجاهزة» لحظات طويلة وستعيش اذا لم نغتنم الزمن ونركب قطار الحريات الحقيقية .

وباستثناء الجماعات الارهابية ، ليس هناك واحد من السياسة والمفكرين المحترمين لا يدعى أنه ينبغي احترام « حقوق الانسان » ، ويبدو وكأن الدفاع عن حقوق الانسان واحدة من المسلمات البديهية التي يتفق عليها الجميع .

غير أن أى اجماع فى مجال السياسة أو الفكر لا يجوز أن يثير الطمأنينة فى نفوسنا وانما يجب أن يثير القلق ، لأن مفهوم حقوق الانسان ليس « رسالة » نزلت بها الأديان كلها ، وهو ليس من صنع جميع الثورات والمذاهب والايديولوجيات والمعتقدات ، وهو كذلك ليس ثمرة تاريخ البشرية كله أو منتوج تطور المجتمعات الانسانية كافة . كما أنه ليس بالضبط ما اصطالحنا على تسميته « الديمقراطية » ، ذلك النموذج الوهمي الذي يتكرر الى الآن لصناعة التاريخ . بل ان هناك عصرا محددًا ، تم فيه ابداع مفهوم « حقوق الانسان » ، الا وهو عصر الثورة الفرنسية .

فقبل قرنين من الزمن على وجه التقريب وابتان الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ نشأ فكر معروف الهوية الآن وهو الفكر الذي يحاكي أو يركب « نموذجًا » مجردا للانسان يشطح خارج الحدود التاريخية الدقيقة وينفصم عن أرض الواقع .

وقد ظهر المفهوم نفسه على أرضية اجتماعية وتاريخية معينة كان قوامها « المجتمع البرجوازي الحديث » وجوهره التجريد الواعي للانسان فى سياق العمل والانتاج والاجتماع .

أما نحن ، فهل لدينا مقومات « المجتمع البرجوازي الحديث » . النظرية والعملية ؟ بهذا السؤال تصير قضية احترام حقوق الانسان واحدة

من بين تلك القضايا البالغة الغرابة في السياق العربي والاسلامى . وليس المقصود أن حقوق الانسان تصلح فقط « للرجل الأبيض » وانما المقصود هو أنه تحت عنوان واسع كحقوق الانسان تندرج سياقات لم تعرفها الى الآن مجتمعاتنا .

فلم يحدث قط التحول الصريح الى المذهب الانسانى وان كان قد وجد « متخفيا » فى تراثنا القديم مغتربا فى الله فى علم أصول الدين . وعقلا خالصا فى علوم الحكمة ، وتجربة ذوقية فى علوم التصوف ، وسلوكا عمليا فى علم أصول الفقه .

وما نحن فى حاجة ماسة اليه الآن هو خلق الصيغة الفكرية الجديدة لتجاوز الاسلوب الحتمى أو القدرى فى النظر الى قوانين الطبيعة والاجتماع معا . ولم يكن لفكر ماركس فى الماضى أى مستقبل فعلى فى التربة المصرية أو العربية ولم تشكل النظرية بمضامين خاصة بالتراكم المعرفى والتاريخى القائم فى المجتمع العربى الاسلامى عبر العصور .

ولم تتشكل النظرية فى قالب نظرى متماسك لأن تاريخ الماركسية العربية كان وما يزال ومضات لامعة متناثرة هنا وهناك . لم تنجح الى اليوم فى أن تصبح تيارا شاملا ممتدا عميق الجذور الاجتماعية .

ولم تتراكم خبرة حية ولم يتحقق التحام عضوى بالقضايا الأساسية لتاريخ الشعوب العربية والاسلامية ومعارفه شديدة الخصوصية والفرادة ، والتي ربما ستبلور أنماطا جديدة من القوالب النظرية والفكرية المتداخلة مع التراث العربى الحديث . المتداخلة وليست الناقلة نقلا استنساخيا بسيطا لآخر منجزاته العظيمة . المتداخلة وليست القاطعة معه قطعا سلفيا

فالفكر ليس كلمة تقال وانما هو صياغة لعصره ومحيطه .

ولا أظن ضروريا فى هذا السياق العودة الى ما كان عليه الفكر الفلسفى قبل ماركس حيث كانت الفلسفة تتوهم بطبيعتها التجريدية أن الفكر أساس كينونة الانسان وحياته الواقعية الملموسة حسبما يقول ماركس فى مساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى (١٨٥٨ - ١٨٥٩) . كما لا أرى مبررا للعودة الى ما قبل التحول ضمن الايديولوجية الألمانية (١٨٤٥ - ١٨٤٦) من جدل هيغل المثالى الى الصياغة المادية لنفس الجدل . وهى الصياغة التى رسخها ماركس فى مقلمة المساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى (١٨٥٧ - ١٨٥٨) ضمن الحديث عن المنهج العلمى وجوهرة ووظيفته .

ان العودة الى ما قبل ماركس هي عودة الى احالة التناقض **الظاهري** ،
حسبما يقول ماركس في **نقد القانون السياسي الهيجلي** (١٨٤٣) ، الى
تناقض فكري . فهل يكمن جوهر الظواهر المختلفة داخل الظواهر نفسها
أم أن الظواهر لا تنجوهر الا بالفكر ؟

والعودة الى ما قبل ماركس انما هي عودة الى الخلط بين أنواع
التناقض المختلفة . فعلى سبيل المثال تقوم متناقضات السلطة التشريعية
على متناقضات « المجتمع المدني » في السياق الغربي المتقدم وليس
العكس . ولم يحدد هيجل العوامل التي أدت الى مولد المتناقضات سواء
أكانت فكرية أو واقعية . فهو يعرضها ولا ينقب عن أساس سيرورتها
ومضمون قانونها الخاص ومحتوى التداخل بين الطبائع الخاصة وبين
الطابع العام .

وعلى هذا لا أعتقد أن تعيين الخاصية الملموسة للمتناقضات الذي
قام به ماركس قد زال الى غير عودة . صحيح أن هيجل له الفضل العظيم
في صياغة النظرية العامة للحركة الجدلية الا أنه حصرها في دائرة التفكير
مما أدى الى وضع المتناقضات الملموسة موضع تأمل لا موضع عمل . واذا
كان التأمل يقوم على دفع البحث العلمي (التجريد أو الشكل المنطقي)
فهو فقط منتج الواقع والسياق الملموس .

واذا أردنا الايجاز فان العودة الى ما قبل ماركس ، وتحديدنا الى
هيجل ، انما يعني العودة الى الخلط بين التعميم التجريدي وبين
التجريد في الواقع . وهو الخاطى الذي يؤدي بدوره الى غمض البصر عن
حركة العلاقات الواقعية أو الملموسة . ثانيا تطرح هذه العودة سؤالا
حاسما : هل ننظر الى المتناقضات من منظور نظري عقلي محض أم من
منظور عملي ؟ ثالثا ، من المؤكد أن جدل هيجل مطبوع بالطابع المثالي ،
الا أنه يعكس رغما عن مثاليته واقعا عمليا محددنا هو مجموعة المتناقضات
التاريخية أو الموضوعية أو الواقعية التي اتسم بها عصره . وبالتالي فقد
أعاد هيجل انتاج الواقع على نحو مثالي وقطع الصلة بين الفلسفة وبين
عصره رغما عن فلسفته في التاريخ . رابعا : ان دفع فكر ماركس الى سلة
المهملات التاريخية يشير ضمنا الى التسليم الجديد بأن جدل الواقع يعكس
جدل الفكر . فهل نستطيع أن نفتحم العصر الجديد بمثل هذه المسلمات ؟

- V. Lénine, Textes philosophiques, Editions Sociales, 1978, (١)
p. 299. ...
- V. Lénine, Ce que sont les amis du peuples et comment ils (٢)
luttent contre les social - démocrates, (Réponse aux articles parus
dans la revue ROUSSKOIE OGATSTVO et dirigés contre les mar-
xistes), in Oeuvres Tome I, 1893-1894, Editions Sociales, Paris, 1958,
P. 156 "L'organisation marchande de l'économie social sociale
créedes classes antagonistes, la bourgeoisie et le prolétariat".
- K. Marx et F. Engels, Correspondance, édition complète (٣)
(Volume I, Editions sociales, 1971 - 1980, p. 458).
- K. Marx, Mis&re de la philosophie (1948, Paris, Editions (٤)
Sociales, p. 38).
- (٥) نفس المرجع السابق .
- (٦) نفس المرجع ص : ١٧٩ .
- (٧) نفس المرجع .

الوثيقة التحضيرية

نهاية الشيوعية •• قيمة الماركسية الآن

ماذا يموت وماذا يولد فى الشرق ؟ لماذا وكيف كانت هذه الثورة الديمقراطية ممكنة الحدوث ؟ ما هى الأشكال المجتمعية التى تخرج الى هذا الفضاء المتحرر ؟ ما هى الأسباب • ومن هم صناع هذا التحول ؟ هل هناك منتصر تمت الاشارة اليه ؟ وفى هذه الحال ، من هو ؟ ما هى الصلة بين هذه الأنظمة وبين ما أعده ماركس لنا ؟ كيف من الممكن أن تكون صلتنا به اليوم بعد هذا الفشل التاريخي ؟ ما هو الدور الذى من الممكن أن يلعبه فكره فى الصراعات والمشروعات التى تهدف الى مواجهة تناقضات عصرنا الهائلة ؟

هذه الأسئلة التى تفرض نفسها على نحو عاجل لا ينبغي أن تدفعنا فى نفس الوقت الى الاجابة بأسلوب سطحي •

نحن نسعد لما يحتوى عليه الحوار من جدية وتناقض فى آراء بدأت تجدد معالمها ، ونريد الاشتراك فيه بتنظيم هذه الندوة العالمية حول هذا الموضوع •

فلنبداً بحد المصطلحات • يجوز أن نخفى على أنفسنا أن قطاعاً عريضاً من الانسانية سيربط الى أجل بعيد كلمة « الشيوعية » بذكريات النظم الاستبدادية •

لكن هل ما كان بالفعل يستحق أن نطلق عليه هذا الاسم ، بحيث نستطيع التحلث حول نهاية الشيوعية أو الاشتراكية وبحيث نضطر الى اتخاذ موقف من هذه النهاية ؟

ان الحوار الذى دار داخل الحزب الشيوعى الايطالى حول التسمية يكتسب من هذه الوجة دلالة واضحة •

اننا نتفهم موقف حزب من هذه الفصيلة ، حزب يستطيع أن ينظر
بفخر الى الدور الذى لعبه فى معارك التحرر ونقد « الاشتراكية المطبقة
بالفعل » واعداد نموذج بديل وأن يفكر فى التعبير عن تحوله بتغيير اسمه .

لكن كثيرين هم الذين يتمسكون حتى الآن بهذه « الراية » ومن وراءها
بنضالات تاريخية عديدة . كما يعتبرون أن الفكرة الشيوعية تمتلك فى
الحاضر والمستقبل دلالة أساسية .

وكثيرون من بين أولئك الذين على استعداد للتضحية من أجلها فى
سبيل نقش دخولهم عصرا جديدا ، ما زالوا يعتبرون أنفسهم ويطلقون
على أنفسهم صفة الشيوعية .

انه تعبير عن التباس فى اسم الموضوع ، فاذا كان المقصود هو
« الشيوعية المطبقة بالفعل » فمن المؤكد ان عصر ما بعد الشيوعية قد بدأ
فى كل أرجاء المعمورة .

لكن أحدا ، لنفس السبب ، لا يطلق عليه صفة الشيوعية الجديدة .
فلقد طويت صفحة . لكننا لا نستطيع تصور البقية من غير استرجاع
الحكاية كلها .

ولا ينبغى أن نحاول الفصل بين ما كان مشروعا تاريخيا جمعيا حيننا
وتحقيقا لعقيدة حيننا آخر ونتيجة الظروف حيننا ثالثا ، وسببية آتية من
بعيد حيننا رابعا .

انه لأمر أكثر من بديهي أن المشروع الشيوعى النابع من ماركس قد
تلون فى ظل تحقيقه التاريخى بألوان عدة رسمتها من ناحية طبيعة المجتمعات
التي شهدت انجاز التجارب ، وحددها مستوى التخلف فى التقاليد
اللاديمقراطية والتفرقة بين الأقليات المدنية العاملة وبين الجماهير الزراعية
التي غالبا ما كانت مفعولا فيها أو سلبية الموقف .

ومن ناحية أخرى تلون المشروع الشيوعى كما صاغه ماركس بالظروف
الخاصة كسياق الصراع العالمى والحرب الأهلية والأزمة والمجاعة وغيرها
من الظروف .

لكن يبقى أن السمات السلبية التي اتسمت بها « الشيوعية المطبقة
فى التاريخ » قد تقاطعت بين بعضها البعض واستقرت فيما بعد هذه الظروف
وفى مجتمعات متقدمة جدا ، فضلا عن أنها أثرت فى المنظمات الشيوعية
التي لم تمارس قط أساليب الحكم .

يبسو ضروريا اذن أن نطرح السؤال عن الصلة القائمة بين هذه
السمات وبين التراث النظرى الماركسى مرجعية الحركة .

وكان ماركس قد قدم نقدا لمفهوم المؤسسات السياسية «البورجوازية»
لم يتم رصده (نقديا !) فى حين انه ضرورى الآن أكثر من أى وقت .
فالماركسية من بعده لم تكف - بالسلب أو الايجاب - عن نقد أشكال
الديمقراطية القائمة استنادا الى التعارض المعروف بين الديمقراطية الشكلية
وبين الديمقراطية المادية .

لكن من الواضح أنه من حيث الجوهر ليست نظرية ماركس على
الاطلاق معادية للديمقراطية بالمعنى الفاشى أو النازى أو بالمعنى الفلسفى
فى النظريات الرجعية عند نيتشة أو كارل سميث .

ولا نستطيع أن نقيم تعارضا بين خاصيتها المتسلطة بالطبع وبين
جوهر الليبرالية الديمقراطية الطبيعى (ذلك أن المجتمعات الغربية ، كما
يجب أن نتذكر ، تتحول الى النظم الديمقراطية بالمعنى الدارج للكلمة ،
والذى يتضمن اقامة التصويت العام والاعتراف التدريجى بالحقوق
الاجتماعية ، بفضل نضالات الحركة العمالية والتيارات الديمقراطية
غير الليبرالية) .

أما الرؤية المستقبلية التى نقلها الينا فهى على العكس من ذلك بحيث
اننا لا ندعش لما كان من الممكن أن يتم من اصلاحات جذرية بداخل العلاقات
القائمة بين الديمقراطية وبين الاشتراكية فى صميم الحركة الشيوعية ،
وعند منظرها الأكثر جرأة وعند الأحزاب الأكثر قدرة على الاستقلال السياسى
الثقافى عن مركز موسكو .

وبشكل عام سنلاحظ الطابع الداخلى واسع النطاق لمحاولات الاصلاح .

فخروتشوف كان ابن الطبقة القيادية الستالينية ، وتكون جورباتشوف
فى ظل بريجنيف وظهرت محاولة التسيير الذاتى اليوغوسلافية على يد رابطة
الشيوعيين اليوغوسلافيين ، وقاد الشيوعيون ثورة ١٩٥٦ فى المجر وبولنده
وربيع براغ عام ١٩٦٨ .

ونلاحظ كذلك من ذلك كله - والذى لا يمكن أن ينسينا مسئوليات
الحركة الشيوعية أو الأحزاب الشيوعية فى السلطة التى غالبا ما طبقت
أفزع أساليب الوحشية - خميرة نوع من أنواع تراث التحرر السياسى
والاقتصادى الذى يتجذر بوضوح فى ماركس .

« فزوال » الدولة الذى كان يدعو اليه ويأمل فيه لم يكن مقصودا
منه زوال الأشغال العامة ، وانما البيروقراطيات الهاربة من المراقبة
الديمقراطية والمستحوذ عليها اجتماعيا .

انه لا يستطيع ، ذلك الذى تحدث عن الدولة وناظر بينها وبين
الهيئة الضابطة والقاتلة للمجتمع المدنى ، أن يبدو لنا من أنصار حكم

الدولة . واذا عدنا الى فكرة غايته الديمقراطية (التي تتخلل كل أعماله رغم سخريته اللاذعة من « الديمقراطية » سنكتشف أنها تشمل كافة مظاهر الحياة الاجتماعية ، وتهدد كذلك وبنفس القدر أقلية سلطة الدولة والشراء على السواء .

ولكن ذلك لا يعفينا من التساؤل عن موقع الماركسية على خريطة الملامح النسبية للشيوعية ، وعن مدى توجيهها للتجربة التاريخية والدور الذي لعبته في فشلها نتيجة بعض الخلل في تحليل ماركس وخاصة تصويره الاشتراكية على أنها مجتمع ما بعد السوق . ألم يلعب مذهبه الدور الأسوأ في هذه النقطة لا بالربط بينه وبين الادارة الديمقراطية للاقتصاد ، وانما بالربط التدريجي بينه وبين فكرة التخطيط الشامل والمركزي للحياة الاقتصادية والاجتماعية .

انا بلا أدنى شك ملزمون بالتفكير بعمق في هذه المشكلة .

ففي حياة لينين تم خلق نظام ديكتاتوري ، لم يبد قط أنه كان مرحليا وانما كان محكوما عليه بالتطور في ظل ستالين الى نظام اقتصادي يتم ادارته بشكل مركزي ومراقبته بشكل بوليسي .

ماذا نستخلصه من ذلك كله ؟ هل من الضروري أن نقول : ان التجربة « السوفيتية » لا يمكن أن تعلمنا أى شيء حول امكانيات التخطيط الديمقراطي أو حول الامتلاك الاجتماعي الفعلي لوسائل الانتاج ؟ أم هل من الواجب علينا أن نعيد النظر في الفكرة التقليدية القائلة بأن الاشتراكية تتأسس على التخطيط العام (النافى لعلاقات السوق) وأن نندد بما تحوى عليه هذه الفكرة من نظام طبقي جديد ؟ هل تظل علاقات السوق كما هي ، وتتحول بالضرورة الى علاقات رأسمالية ؟ فاذا كان هناك علاقات سوق قبل رأسمالية ، أليس من الممكن أن تقوم علاقات سوق بعد رأسمالية ؟ كيف من الممكن أن يكون عليه اقتصاد سوق اشتراكي ؟

هل علاقة الأجر علاقة رأسمالية بالضرورة ؟ هل من الممكن أن تقوم علاقة أجر لا تكون فيه قوة العمل سلعة ؟

كانت مسألة السوق عند ماركس لصيقة مسألة الصنمية وتحول علاقات الاجتماع الى الاستقلال والى قوى غريبة تسيطر على البشر . وكان يقابلها سيطرة البشر المجتمعين على تطورهم الاجتماعي وعلى تطورهم الفردي والتضامني الحر . ان اشكالية « الشيوعية » بهذا المعنى لم تفقد معناها اطلاقا في عصر التداخل الكوني والمشكلات الكوكبية التي يتعين على البشرية حلها اليوم .

ان الماركسيين الذين يؤكّدون على ضرورة الابقاء على الأفق المفتوح أمام الشيوعية يستندون الى هذه الثروة البشرية . ثروة المنجزات والاتصال ، ثروة الكائنات وبيئات الحياة التي يدمرها بالضرورة - حسب تحليل ماركس ووفقا لما هو عليه بالفعل - شكل السوق . ليس المقصود اذن أن نحلم بمستقبل مضي وانما أن ننقذ ، هنا والآن ، ما يعطى معنى للوجود البشرى . ويبقى بالطبع تحت الفحص ما اذا كان شكل التخطيط أقل صنمية من شكل السوق . وما اذا كان المشروع القديم قادرا اليوم على التحقق بطريقة مخالفة لشكل النضال المنظم بأسلوب مشابه ضد أخطار الاستبداد المشترك بين الشكل الأول وبين الشكل الثانى .

لكن هنا بالضبط نستطيع أن نطلب من الماركسية أن تغير من نفسها وأن تجاوز نفسها ، وأن تطور مفاهيمها على نحو أشمل بحيث تتسع الى مجمل فضاء الحداثة . ان ما يبقى من الماركسية وله قيمة راهنة ساخنة هو أولا تحليل النظم الطبقيّة المؤسسة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . وهذا الاقتراب يكتسب قيمته أكثر من أى وقت مضى بالنسبة لمجتمعاتنا المرتبطة بواسطة بنية الاقتصاد - العالم بالمجتمعات التي تعرف أن البشر فيها مهمومون جدا بعلم الموت من الجوع أو بالهروب من الأشكال القسوى للبؤس .

ولكن هذا النظام الطبقي يقابله نظام طبقي آخر مبنى على امتلاك مركز تديره طبقة من الاداريين وبفضل التنظيم الخاص للحزب الواحد .

وهذان الشكلان الكبيران للسيطرة يحوّلاننا الى شروط حدود الحداثة . . واللذان هما : السوق والتخطيط .

وبهذا المعنى كانت الاشتراكية المطبقة بالفعل ظاهرة حديثة تتضمن نفس أشكال الشرعية .

الا يكمن هنا من جانب آخر تناقضها الأكثر حميمية ؟ ففي أسوأ لحظات الطغيان الستاليني لم يكن فى مقدور هذه الأحزاب التي كانت تحتكر السلطة واستخدام العنف الامتناع عن اللجوء الى الخطاب الديمقراطي الشرعى .

ولكن ألم يكن هذا الخطاب أيضا ملمحا فعليا من ملامح هذا المجتمع ؟ ألم يكن فى قلب أزمته مبدءا حركتها ؟

بين التخطيط وبين السوق وفى سبيل أن يسيطر عليهما البشر ، كيف سنستطيع ، من منطلق نماذج أمست اليوم متصارعة ومتناثرة بين

المشاركة التعاقدية والديمقراطية المباشرة ، والنزعة الانسانية البيئية وغيرها من النماذج ، أن نبني - حسب ما يبشر به المشروع الاشتراكي - شكل عالم تحققه الأغلبية بواسطة الديمقراطية ؟

هذه هي بعض الأسئلة التي ننوي أن نطرحها للحوار التناقضي حول هذه الندوة الدولية التي بادرت بها مجلة « ماركس الآن » ونظمتها بالاشتراك مع قسم « الفلسفة السياسية الاقتصادية والاجتماعية » بالمركز القومي للبحوث العلمية وبمساندة « المعهد الايطالي للدراسات الفلسفية » في نابولي بايطاليا .

تم تحرير ورقة عمل الندوة في ٢٥ فبراير ١٩٩٠ . أما الندوة نفسها فقد انعقدت يوم الخميس ١٧ وامتدت الى يوم السبت ١٩ من شهر مايو ١٩٩٠ في جامعة السوربون . وعقب عليها جمهور عريض شارك عمليا في الحوار .

ونرجو أخيرا أن يكون نشر أعمال الندوة أداة لمواصلة المواجهة الحقيقية .

بعض المواعيد العاجلة مع طائر الليل

مقارنة تضع علامات استفهام على مفهوم

• نهاية الشيوعية

وقيمة ماركس الآن بالعودة الى فكر

• ما قبل ماركس

« جاك تيكسييه »

ربما يكون أمرا مهما أن نذكر هيجل في افتتاحية هذه الندوة المخصصة « لنهاية الشيوعية ؟ » مع وضع علامة استفهام ، و « لقيمة الماركسية الآن ؟ » مع وضع علامة استفهام أخرى .

فاذا كان المقصود هو الشيوعية كما تصورها ماركس ، نستطيع بالفعل أن نتساءل وأن نعيد النظر فيما يقال عن أنها ماتت . وهذا ما سأحاول شخصيا أن أقوم به في مداخلتى .

ولكن اذا كان المقصود الشيوعية المطبقة فى التاريخ (١) بمعنى النظم الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية - الأيديولوجية التى شيدتها الأحزاب الشيوعية فى السلطة ، فإنه لأمر غريب أن نتساءل عن نهايتها . وبدون شك فاذا حصرنا الحديث فى حدود بلدان شرق أوروبا ، فاننا لا نستطيع أن نستبعد التمييز بين تلك البلدان التى وصل فيها الشيوعيون الى الحكم بواسطة الثورة وبين البلدان الأخرى التى وصل فيها الشيوعيون الى الحكم نتيجة تقدم الجيش الأحمر . لكن من الضرورى أن يكون هذا التمييز نفسه تمييزا نسبيا .

فى الواقع وفى كافة الحالات وبالرغم من البون الشاسع بين البلدان وبصرف النظر عن المجموعات القيادية التى تقف فى مقدمة العمليات ، فاننا نشهد حقا نهاية الشيوعية المطبقة فى التاريخ (١) ، وما سيخرج من عباءتها يبدو مهتزا كذلك .

لكن الأمر المؤكد هو أننا شاهدنا أو سنشاهد تفكك نظام اقتصادى - سياسى ، كانت خاصيته فى مجمل حالاته مكونة من بعض الملامح النوعية

المشتركة التي كشفها المحامون ببصيرة ثاقبة ، حتى اذا سلمنا بأن اطارهم المرجعي النظري يحتوى على تباينات واضحة (المسألة المعروفة تحت اسم « مشكلة الشمولية ») ، بالاضافة الى أن هذا التفكك يبدو بشكل عام ، وكأنه انهيار مهيب يوحى بقوة بما وصفه « هيجل » بتلك النظم التي ما زالت قائمة ، رغم أن الروح تخلت عنها ، وبالتالي عادت لا تمتلك أية « حقيقة » جوهرية أو عقلية .

ومما لا شك فيه أن هنا تشبيها استعاريا ، لكن قد يكون هناك جوهر فكريا بداخل الاستعارة أكثر مما قد تتصور !

ويكفى أن نحاول فحص الاستعارة . واذا فعلنا فهذا يعنى أننا نتساءل عن موطن كمون روح العالم . والظاهر أن المجموعات القيادية الجديدة - بصرف النظر ، عما يطلقون على أنفسهم من أسماء - يجيبون أن روح العالم فى عصرنا تضاهى التعددية السياسية ، وما أسميناه « اقتصاد السوق » ، واجماعهم على هذه النقطة أمر مثير ، ويضع فى موضع غير مريح أولئك الذين يريدون مرة أخرى الاعتقاد بأن العجوز المزعجة التي ما زالت تثقب بنيان الأمر الواقع هى الشيوعية كما تصورها ماركس . ويبقى أن نعرف ما نعنيه « باقتصاد السوق » وأية صلة تربطه بالنظام الرأسمالى . أما فيما يتعلق بالديمقراطية فمن واجبنا أن نلاحظ أنها تميل الى فقدان الصفات التي صاحبته الى زمن قريب وأن اجماعا كبيرا يتفق على وصف هذه الأحداث بصفات الثورة الديمقراطية . وباعتبارها قد وضعت نصب عينيه تفكيك النظام الاقتصادي - السياسى المسمى بالنظام الشيوعى ، فهذا التعريف يبدو مشروعا .

واذا كان ضروريا أن تطفو مشكلة الديمقراطية من جديد على السطح ، فذلك وثيق الصلة بالمشكلة المتبسة حتى اليوم والمتعلقة بنمط المجتمع الذى سينتج عنها . ومن الجائز أن تبعث الصفات من جديد فى أشكال جديدة وأكثر شرعية .

ونستطيع أن نتصور أن أسباب انهيار الشيوعية المطبقة فى التاريخ يتم البحث عنها بداخل أزمة هذا النظام الذى كان عاما وشاملا . ومن المحقق اذن أن نحدد نوعية المتناقضات التي كانت تجابهنا .

كذلك نستطيع أن نضيف أن سبب الانهيار يكمن فى فشل أو فى التأجيل المستمر لمحاولات الاصلاح . ومرة أخرى سنجد أنفسنا فى هذا الموضع فى صحبة « هيجل » المفيدة ، وفى ربحاب تصوراته حول ضرورة الثورة حينما تفشل محاولات الاصلاح كافة .

ولكن هذه المرة وعلى عكس الثورة الفرنسية ، تتخذ « الثورة الديمقراطية » أشكالا سلمية ، مما يثير العقول كلها ، واحدا لا يشك في هذا الصدد في أن كل شيء كان ممكنا بفضل مجموعة قيادية جديدة قادها جورباتشوف بسياسته الجديدة في البيروسترويكيا .

غير أنه في هذه النقطة تظهر من جديد الحيرة المبدئية التي رصدناها حينما كنا نتساءل عن مصير العملية . ان أحدا لا يشك في أن البيروسترويكيا هي إعادة بناء . ان السؤال الذي يطرح نفسه يتعلق بما سينتج عنها ويخص الجانب البناء الذي سيحل محل الجانب الهدام ويتصل بهذا السؤال سؤال آخر : هل كان نظام الشيوعية المطبقة في التاريخ قابلا للإصلاح أم لا ؟

وإذا انطلقنا الآن ، لا فقط من التناقضات الداخلية للنظام ، وإنما كذلك من بنية العالم التي كانت تتضمن وجوده ، والتعارض بين المعسكرات التي كانت تتجوهر به ، فهناك سؤال يفرض نفسه علينا : هل هناك منتصر ، ومن هو ، وما هي طبيعته ؟ هل هو الله كما يؤكد البابا ؟

أليس المنتصر هو ببساطة الرأسمالية التي تغزو الآن العالم ، وتعطي وجها محددا لتداخل هذا الكوكب ووجوده الذي يثير العقول كافة ؟

ونجد اجابة ايجابية عن هذا السؤال على يميننا بالطبع وعلى يسارنا كذلك ، وعند عقول تؤثر الوضوح التاريخي وتفضل دائما تسمية الأمور بأسمائها .

ولكن اذا سلمنا بأن هذه هي الاجابة على الأقل بصفتها فرضا ممكنا ، فالسؤال يعود من جديد : ما المقصود من الرأسمالية بالضبط ؟

فاذا كانت الأقواس التاريخية التي فتحتها ثورة أكتوبر تبدو الآن بجلاء في طريقها الى الانغلاق مع « فشل » الشيوعية التي طبقت في التاريخ ، فما ينتصر اليوم ليس أية رأسمالية .

انها رأسمالية (ومؤسساتها السياسية المرتبطة بها) متغيرة بحكم منطق تطورها (اذا كانت تمتلك منطلقا) وبفضل ما يزيد على قرن من النضالات المستمرة التي حولتها في العمق بالرغم من أن كل هذه التبدلات لا تبدو أنها غيرت ما نستطيع أن نعتبره الملامح الجوهرية للنظام .

ومن هذه الناحية في مقدورنا كذلك أن نعتبر أن جزءا من تحولات الرأسمالية يرجع الى الحركة العمالية في مجموعها وبكافة الاتجاهات .
الا اذا فضلنا اعتباره حيلة لتعزية النفس .

وإذا استخدمنا اللغة النظرية لقلنا ان التحول الذى نعيشه اليوم - لا ذلك التحول من الرأسمالية الى الاشتراكية كما كان تحت الفحص فى بداية القرن وعلى طوله - وانما التحول من الشيوعية المطبقة فى التاريخ الى مجتمعات ما بعد الشيوعية التى ستعرف اقتصاد السوق والمؤسسات السياسية التمثيلية - ربما يشهد على أية حال انطلاقة العديد من طيور الليل التى كانت نائمة وهلة من الزمن ، طيور الليل الماركسية على العموم . وربما نامت طيور معرفية أخرى ، لأنه فى نهاية أمر هذه النقلة التى نشهدها اليوم والتى لم تكن متوقعة فبالرغم من بقاء بعض الشكوك حول محصلتها النهائية ، فمن المتوقع أن تفرض علينا اعداد اطار نظرى جديد يتم بداخله التفكير وربما أيضا التفكير فى شكوكها .

فى الحقيقة انه من حقنا أن نطلب المراجعة النقدية أو حتى ايضاحات من مختلف التراثات الماركسية التى حاولت فى الماضى بلورة نظرية تشرح طبيعة المجتمع السوفيتى مثلا وتاريخه . وهذا يبدو كذلك صالحا للنظريات غير الماركسية ، كنظرية الشمولية ، التى ربما كانت تمتلك وصفا مباشرا متفوقا ، والتى كانت تعاني أيضا من بعض المشكلات فى تضمين الحدث داخل الجهاز النظرى .

أما فيما يخص مختلف التراثات الماركسية ، وبصرف النظر عن المواقف السياسية (النقدية أو فوق النقدية أو التربوية) التى كانت تصاحبهم ، فعليهم تصفية حساباتهم مع مفهوم « النظام » ومقولة « الانتقال » .

وينبغى أن نأمل أيضا من بعض العلماء غير الماركسيين والمتخصصين فى أعمال ماركس ، أو فى نصوص كبار المنظرين الماركسيين ، أن يذكرونا بالطريق الذى كان يسلكه ماركس فى استخدام هذه المفاهيم وغيرها حينما كان يحاول تنظير التغير الاجتماعى . نحن فى حاجة ماسة الى معرفة فكر ماركس على نحو أفضل .

لن ندهش أن تدفع الأحداث بعضا منا الى مراجعة جذرية للمفاهيم التى صاغتها التراثات الماركسية المختلفة وأكثر من ذلك لأجزاء كاملة من فكر ماركس .

ألا يجب أن نعد اطارا نظريا نستطيع بواسطته أن ننظر من داخله . للتحولات العميقة التى أصابت المجتمعات الغربية من جهة ، وليس فقط للتجربة الشيوعية التاريخية الطويلة السابقة ، انما كذلك أزمته وانتقالها الى شىء من المؤكد أنه غير محدد حتى الآن ، لكنه يحتوى حتما على اقتصاد السوق ، بدلا من الاقتصاد المحكم والتعددية السياسية بدلا من الدولة - الحزب الواحد من جهة أخرى ؟

والبعض منا يحاول ويصف ما بعد بنية الحدائة بحيث نستطيع أن ننظر للتجارب المختلفة ، وأن نخرج عن الخطط الخطية ربما نكون قد سجننا أنفسنا (٢) .

وعموما يجب أن نلاحظ أن الاستناد الى الحدائة والى أشكال العقلانية يحتل مكانة كبيرة فى محاوراتنا كافة . بشرط أن يبذل كل واحد منا الجهد فى سبيل الخروج من الالتباس النظرى . وهو توجه يبدو لى هنا خليقا بأن يثمر مواجهات جادة .

سبق أن أشرت فى مستهل حديث هيجل فى مقدمة « ظواهريات الروح » حول تفكك النظام القديم الذى يبدأ ببطء وبدون أن يخطر ببال أحد أن هذا التآكل الداخلى يصب فى انهيار نهائى .

وربما يتوجب على الآن أن أضيف أنه على نحو من الأنحاء فان تشبيه هيجل ينطبق وبصعوبة شديدة على الأوضاع الراهنة ، والأفضل أن نستمع لقياس المسافة ، يقول هيجل :

« هذا التفتيت الذى لم يغير من شكل الكل يقطعه شروق الشمس وبدفعة واحدة يبنى هيكل النظام الجديد » (٣) .

ومن الصعب أن يظهر اليوم بسهولة « شروق الشمس » وينبنى دفعة واحدة « هيكل النظام الجديد » ، خصوصا اذا انحصرنا فى حدود ما جرى فى الاتحاد السوفيتى حيث لا ينقص الضوء ، وحيث من الصعوبة أن تحدد ملامح هيكل النظام الجديد .

لكن ربما نحن عاجزون عن اعتبار الأحداث على ضوء واضح ، وربما اذا اعتبرناها الاعتبار الصحيح لاستطعنا التحدث حول مولد عالم جديد بشرط القاء نظرة سريعة خلفية على مجمل القرن المنتهى . وهو قرن مأسوى فى الحقيقة يتميز بالحديد والنار ، بالألم والمجاعة التى لا تتسم أبدا بالسلمات الغرائبية ، حتى حينما تعبرها نضالات التحرير . وربما من الضرورى أن نحاول التقاطه بلمح البصر ، ليس فقط لفهم أن عالما جديدا فى طريقه الى البناء ، وانما كذلك من أجل أن يكون لنا بعض الحظ فى فهم ما كانت عليه الحركة الشيوعية .

وبعد الأحداث التى ميزت نهاية عام ١٩٨٩ فى أوروبا الوسطى والشرقية ثم التشديد بحق على أن صفحة قد طويت . صفحة الحرب العالمية الثانية وامتداداتها .

الحرب الباردة وأبنية العالم الناتجة عن تقدم الجيش الأحمر واتفاقيات يالطا . عالم جديد يمكن أن يرتسم جانبيا فى أوروبا - وربما يشابه هذا

« البيت الأوروبي المشترك » الذى ذكره جورباتشوف فى « نمط التفكير الجديد » . . هذا التحليل يمتلك بدون شك جزءا من الحقيقة . لكن لفهم البلشفية ، وبالتالي الحركة الشيوعية ، بكل عظمتها وبؤسها .

وما يجب أن نطلق عليه اسم مأساة الحركة الشيوعية ، علينا ليس فقط العودة الى الحرب العالمية الثانية ونتائجها وليس فقط الى ثورة أكتوبر، وانما الى الحرب العالمية الأولى ، تلك المجزرة الكبرى التى أثمرها الصراع الامبريالى بين الدول الأوروبية والتى لم تستطع الحركة العمالية رده ولا منعه .

ففى هذا السياق ولدت فكرة الثورة باعتبارها تحويلا للحرب الامبريالية الى حرب أهلية تحريرية .

ومما لاشك فيه أن لينين قد وجد عند ماركس فكرة الثورة باعتبارها شكلا ضروريا للانتقال الى الاشتراكية ، وفكرة ديكتاتورية البروليتارية باعتبارها شكلا من أشكال الدولة الانتقالية الى المجتمع الخالى من الطبقات ومن الدولة .

لكن فكرة النضال الثورى الدموى التى لم تفرض نفسها على ماركس الا لأنه كان يعيش فى قرن ، كل انجاز فيه يتم الحصول عليه بالعنف ضد العنف القائم وحيث لم تلعب الآليات الديمقراطية لبلورة الارادة العامة سوى دور محدود جدا ، ولم يكن من الممكن أن يستوعب البلاشفة هذه الفكرة باعتبارها حقيقة السياسة الا فى سياق أوروبا الممزقة بالصراعات بين الدول والتى كانت تقود الشعوب الى المجزرة لفرض سيطرتها على شعوب أخرى .

وفى فترة ما بين الحربين (التى طالت بالضبط كم سنة ؟) : النازية والفاشية تمد سيطرتها على بلدان عديدة من بلدان أوروبا وغيرها من البلدان ، والستالينية بقمعها الشامل ومعسكراتها ومحاكماتها تصوغ انحرافا تصل به درجة العمل الى حد دفع كثير من الفلاسفة الى الشك فى العقل والتاريخ .

هذا هو قرننا ، أو على أقل تقدير بعض مظاهره الجوهرية . ولا أستطيع أن أمنع نفسى – وأنا أحاول فهم مأساة الحركة الشيوعية أن أذكر لتعميمه على مجمل القرن – عنوان الفيلم البديع « التمزق » وكيف أثار فكرنا حول مأساة كمبوديا .

وإذا كانت الأعوام القادمة سترسم ما يمثل تحولا حقيقيا بالنسبة
لما عاشه البشر طوال هذا القرن ، ربما يكون من الممكن اذن أن نستحضر
خيط الكناية الهيجلية وأن نتحدث أيضا عن « هيكل العالم الجديد » الذى
بنيه . ربما .

أما بالنسبة للمشكلات النظرية التى يتعين علينا ايضاها فسأضعها
متطوعا ضمن قالب سؤال عام : كيف يمكن أن تكون صلتنا اليوم بماركس
بعدها انتهت التجربة التاريخية للشيوعية الى الفشل ؟ ولكن يتعين علينا
فى نفس الوقت رصدها وتحليلها .

ان هذا السؤال ليس سؤالا أكاديميا اذ يعنى : ما هى الوظيفة التى
لم يكن من الممكن أن يقوم بها فكر ماركس فى النضالات والمشاريع التى
تطرح مجابهة تناقضات عصرنا الكبيرة ؟

ويتحدد السؤال بعد ذلك على النحو التالى :

هل ينبغى أن نعتبر تجربة الشيوعية خليقة بأن تكشف لنا بعضا
من النقص أو الخلل أو الالتباس فى فكر ماركس وما هى هذه العناصر ؟

وبالعكس ، نستطيع أن نتساءل كذلك عما اذا كانت هذه التجربة
وعموم التجربة التاريخية فى القرن العشرين قد كشفت النقاب عن قوة
وقيمة تحاليله ومشروعه التحررى الراهن ؟

وإذا كان هذا صحيحا فما هى مظاهر فكره التى تبدو لكم الاكثر
قوة ؟

وأخيرا سأحدد بعض النقاط التى تبدو لي مهمة وفى غاية الدقة
بالنسبة لأزمة التجربة الشيوعية :

١ - كيف تعتبرون نظرية السلطة والدولة التى نستطيع استقراءها
عند ماركس ؟ ولصيق بهذا السؤال سؤال آخر : كيف تفهمون صلة
ماركس بالنظرية والممارسة الديمقراطية التى عاش فى ظلها ؟

٢ - أما فيما يتعلق بمشروع التغير الاجتماعى ، هل تعتقدون أن
الفكرة التى صاغها بخصوص وظيفة التخطيط والمرتبطة بفكرة الزوال
الحتمى لعلاقات السوق كشرط العقلانية الحقيقية كانت تبذر التجسيد
التاريخى البيروقراطى التى عرفته ؟

أم تعتبرون أن الشروط العامة من تخلف اقتصادى ومدنى فى روسيا
والشكل الاستبدادى الذى ارتداه هناك السلطان بسرعة فائقة ليست خليقة
بأن تجعلنا نستخلص الدروس حول قيمة أفكار ماركس الخاصة باقتصاد
مخطط مخالف لاقتصاد السوق لأن جوهرهما الحميم يلقى الاستبداد ؟
باختصار : هل يجب أن نواصل قراءتنا لماركس وكيف تقرأونه ؟

هوامش :

- (١) هذه التعابير نوقشت بحدّة أثناء الندوة . وخصوصا التعبير الثانى الذى يثير
الالتباس . لكنه قد فات الأوان لتبديله .
- (٢) وأضيف أنه بعدما راجعت هذا النص وجدت أنه يتوجب علينا أن نعيد التفكير
فى ظل عالم اليوم فى أسباب ووسائل التغير الاشتراكى .
- (٣) هيغل ، مقدمة « ظواهريات الروح » ترجمة جان هيبوليت ، باريس ، أو بييه ،
١٩٦٦ .

الأحمر والأخضر جنباً الى جنب

اعادة نظر شاملة في الرؤية الخطية
للتاريخ وابداع فكر جديد يتمحور حول
مفهوم الدورات التاريخية •

ويقدم الكاتب تحديداً دقيقاً لمقولة
الراسمالية والشيوعية والماركسية
والاشتراكية •

جاك بيريه

أريد أن أقدم قصة خيالية في مستهل حديثي ، نستطيع أن نتخلص
بواسطتها من الفلسفة التقدمية للتاريخ التي اعتدناها وتنشط شكل الفكر
الدورى الذى بالغنا فى طرحه جانباً ، لأن التاريخ لا يتكرر ، وإنما يدور ،
ونحن مجرورون بداخل هذه الدوامة •

فلنبداً من نقطة (أ) • فى ظل الرأسمالية يميل العمال الى التجمع
والى تنشيط الارادة المركزية التى « ستحدد » السوق من أجل الخير
المشترك وستضبط القواعد والضمانات • وما يتحدد على هذا النحو
بالتعاقدية المركزية يهرب أكثر فأكثر من التعاقدية المتداخلة بين الأفراد
فى السوق • ان هدف الحركة يصبح كلما ازدادت قوتها اقامة نظام اتفاق
كونى • نظام شفاف مبنى على قدرة البشر على أن يتفقوا كلهم بين بعضهم
البعض وعلى التحديد المشترك وعلى توزيع الوظائف اللازمة للحياة
المشتركة •

ولكن تحقيق هذا النظام الكونى أو الشيوعى قد فصح مبكراً ومجدداً
الشعب الى حكام أو محكومين ، وأسس حاجزاً طبقياً جديداً يضع الغالبية
العظمى فى موضع الخاضع ، الى درجة أن هذه الغالبية العظمى قررت التمرد
وطلب استعادة قدرتها على المبادرة الفردية • وما تلبث هذه الأخيرة بعد
عبور الحدود بزهو أن تتربع على مفاتيح قيادة الاقتصاد • فتستبعد من
جديد البروليتاريين ، الذين لا يتأخرون فى الاتحاد من جديد مطالبين
بضمانات الوجود وبالمشروع الاجتماعى ، وبالانجاز الفعلى للحرية والمساواة •
وباختصار ينتهى بها الأمر الى المطالبة « بالاشتراكية » • وها نحن فى
نقطة (أ) • فننطلق من جديد •

سيقال اننى أعطى هنا ، ضمن هذا الموجز الدائرى ، رؤية نه وُلية
للأشياء . وانه من الأعتل اعتبار أن كل هذا قد انتهى وأنه انتهى بالفعل ،
وأنا عدنا بشكل نهائى الى المجرى الطبيعى . وأن الانسانية قد جربت .
وأن « مرة واحدة تكفى » .

غير أنه يبدو لى أن الأمور لا تجرى على هذا النحو ، ويجب حقا أن
نعتبر أن الامكانات مفتوحة أمام الانسانية العاقلة . امكانات تعنى التعقيل
والتوافق . وتمتلك بالضرورة بعدين : الأول هو الاتفاق المتداخل بين
الأفراد ، أما الثانى فهو الاتفاق المركزى . الأول يصوغ السوق ، والثانى
التخطيط .

ولا نستطيع أن نسلم بأن السوق هو « الطبيعة البشرية » أو بأن
الليبرالية الاقتصادية هي الازدهار نفسه . وسبب ذلك أنه اذا كان فى
مقدور كل واحد أن يتعاقد مع كل واحد فان الجميع يستطيعون أن يتعاقدوا
بين بعضهم البعض ، واراوتهم العامة يمكن أن تكون مضغوطة مسبقا وخاضعة
لهذه القاعدة التى تقول انه لن يتعاقد الواحد الا مع الآخر بقطع النظر عن
أى مشروع جماعى . هذه هي « نقيضة الحدائة » . « نقيضة لأن المعطى
للتعاقد الاجتماعى مخلوع عن التعاقد الفردى والعكس بالعكس . ولأن
« الواحدة » تتضمن « الأخرى » كذلك . هذا هو الشكل العام التناقضى
لحرية الانسان الحديث .

ليس المقصود اذن التفاؤل السهل الذى يرجعنا الى « ابستمولوجيا
الدورات » . ولا القدرية . فقط نتجول حول البيت المشترك .
والتاريخ ليس معطلا . وبالعكس فانه بالعمل على هذه الشروط -
الحدود سنستطيع أن نتجه .

وربما أن عبارة الاشتراكية انتقال مما قبل التاريخ الى التاريخ
تكتسب هنا دلالتها .

وألزم نفسى بالتعليق على هذه القصة وبالإجابة من هذه الناحية
وبالاستناد الى بعض تحاليل كتابى وهو « نظرية الحدائة » (دار المطبوعات
الفرنسية ، ١٩٩٠) عن أربعة أسئلة :

- ما الرأسمالية ؟

- ما الشيوعية ؟

- ما الماركسية ؟

- ما الاشتراكية ؟

١ - ما الرأسمالية ؟

سأنتقل من تنظير ماركس في « رأس المال » حيث يبدأ - وهو موضوع القسم الأول - بتعريف المجتمع الرأسمالي باعتباره مجتمعا سلعيا شاملا . وحيث أن العلاقات بين الافراد تعاقدية تقوم على اتفاق متبادل يخضع فقط الى السوق . احدى هذه العلاقات - وهو الأمر المعروف - علاقة الأجر الحاسمة . لأن من يشغل قوة العمل ينتظر منها أن تنتج قيمة أعلى من ثمنها . هذا هو الاستغلال حيث تنطلق تحاليل تراكم الثروة ودينامية الرأسمالية .

على أن هذا الاستغلال الذي يأمن اعادة انتاج النظام الطبقي ويحصر بالنالى نطاق الحرية المتروكة لهذا وذاك يتحقق ضمن علاقة تعاقدية بين بشر أحرار . وهو ما يتبين من الامكانية المفتوحة أمام العمال لتغيير صاحب العمل .

وبالتالى تجد الرأسمالية نفسها محدودة عند ماركس ، انها المجتمع حيث - على خلاف الأنظمة السابقة - علاقة السيطرة والاستغلال متحققة فى شكل العقد . وبما أن التعاقد يتحقق بين طرفين غير متساويين وخصوصا غير متساويين فى الملكية ، فانه يندرج كاملا فى اطار السيطرة .

ويبدو لى أن هذه هى نقطة الانطلاق الجديدة اذا أردنا فعلا مراجعة « شغل » ماركس وتصحيحه وتجاوزه ، وبلورة مفهوم ان العالم الحديث يكون سديدا من الناحية التحليلية ويفتح آفاقا سياسية .

واعتبر أن اعطاء قيمة راهنة لنظرية ماركس يتم فى شكل « ما بعد - الماركسية » بمعنى وضعها ضمن بناء أشمل وحيث تحتل مركز العنصر الجزئى .

ان ما وضعه تحت اسم الرأسمالية يبدو بالفعل أحد الامكانيات القطبية الكائنة ، « فيما بعد البنية » الحديثة ، ويجب أن نضع المجتمع السوفيتى فى القطب الثانى . وكذلك نستطيع أن نتمثل الحدائة فى مجموعها انطلاقا من هذين الطرفين . وأطلق مصطلح « ما بعد البنية » على الغرض المشترك بين الأشكال البنيوية المعاصرة المختلفة من رأسمالية تنافسية الى نظام سوفيتى .

ولست أقصد استبدال الدراسة التاريخية الملموسة بمقارنة نمطية مقارنة .

فقط أسعى الى التدليل على ضرورة توسيع نطاق النموذج بحيث أن ما تمثله التراث الماركسي تحت تأثير فلسفة خطية غائية للتاريخ في شكل القطيعة الرأسمالية - الشيوعية ، يدخل بالعكس ضمن جدول . جدول يحدد في مجموعه ما بعد بنية العالم الحديث التي على قاعدتها يتحدد سؤال المجتمع العادل .

فلنبدا اذن مجددا من ذلك التحليل العام لعلاقات السوق . فمن الواضح أن ماركس لم يتعرض لمجمل أبعاد علاقات السوق ، لأن في مقارنته لها ضمن القسم الأول من الكتاب الأول « لرأس المال » ينقص ما هو جوهرى : اعتبار المركز . اذ ليس هناك بالفعل مجتمع سوق بغير سلطة نضمن تطبيق قانون السوق وتعاقب المخالفين له وتستطيع بهذا المعنى أن نقدم نفسها وكأنها وحدة الأطراف المتعاقدة .

لكن من ناحية أولى يشير وجود مركز السلطة الى أن هذا المركز مكان تفرض فيه أقوى الأطراف نفسها وكأنه بؤرة اشكالية مفتوحة أمام التحالفات المختلفة بين الأطراف ، في ظل هذه الظروف وأول ما تظهر بذور مجتمعات السوق نرى الدول تعمل وتضبط ، تتوقع وتنظم .

ومن ناحية ثانية وحين يثبت التعاقد المتداخل بين الافراد نفسه الى حد أن يأتي فعلا بتعاقد مركزى ، فهو لا يمكن أن يفرض نفسه على قانون السوق في شكل قانون محدد مسبقا ومفروض عليه .

أما الجمعية (المعنى العام الذى يدل عليه هنا هذا اللفظ) فتجتمع أولئك الذين يجدون المصلحة فى الاتحاد ، وخصوصا فى الرأسمالية ، أولئك الذين يمتلكون رأس المال من جهة وأولئك الذين لا يمتلكونه من جهة أخرى .

أما الفئة الأولى فتميل الى احتكار السلطة وفقا لمنطق السوق وبفضل أقوى رؤوس الأموال . أما الفئة الثانية فتميل الى تنشيط المركزية التعاقدية العكسية الاتجاه والتي تضمن قدرا أكبر من الأمان والرفاهية للغالبية العظمى .

وإذا أردنا استحضار علاقة الانتاج فى مجموعها كعلاقة سيطرة تعاقدية ، فيتحتتم علينا اذن أن نربط بين هذه المقولات الثلاث :

- تعاقدية تتداخل بين الافراد
- وتعاقدية مركزية
- والنشاط المشترك

انها تضبط ، ضمن علاقة متبادلة ، بين مركب التعاقدية – السيطرة
وبين خاصية العصر الحديث .

ان هذه المجموعة النظرية التي تحدد ما بعد البنية هي وسيلة فهم
مبدأ هذه الحركة الفريدة التحولية ، حيث نمر من شكل بنيوي الى شكل
بنيوي آخر : من الرأسمالية الى الشيوعية والعكس بالعكس .

لا أظن ضروريا أن أجيب عن سؤال « الرأسمالية » ؛ لأنه يبدو لي
بالفعل أن ماركس أجاب عنه بوضوح حينما وصف كيف أن الملكية الخاصة
لوسائل الانتاج تعيد انتاج نفسها بواسطة استغلال العمل ، وكيف أنها
تجد ما يكملها ضمن السيطرة السياسية للطبقة الرأسمالية .
فقط أردت أن أظهر أنه يجب أن نفهم الرأسمالية في اطار أشمل
أطلق عليه اسم الحدائة .

فاذا كانت الرأسمالية تعنى بالفعل ، كما أوضحه ماركس ، ان
الاستغلال والسيطرة تتم ضمن علاقة تعاقدية ، فنحن مضطرون أن نعتبر
هذه الأخيرة في مجموعها ، بمعنى تصويرها ضمن البعد المركزي أيضا
(والمشارك) الذي تتضمنه . ومن هنا وضع الرأسمالية جدليا في اطار
أشمل هو ما بعد البنية الحديثة .
وأود أن اجتنب تعارضين في الدلالة .

الأول هو أن المقاربة ما بعد البنيوية المقترحة هنا ، والقائمة على
كشف مقولة التعاقد ، لا تهدف احتلال مكان المقاربات البنيوية بلغة
الاستغلال ، وانما غايتها وضع الأنظمة الطبقيّة الحديثة في اطار أعم يصوغ
آفاقها التاريخية المشتركة ، وشرط امكانها وتجاوزها .

أما الثاني فهو أنه يجب أن نفهم هذه المقاربة العامة على نحو يجعلها
مقدمة للمقارنة الملموسة « العالم الرأسمالي » : تعدد الدول يحد العلاقات
التعاقدية وتحد المنظومة المكونة من المركز والمحيط (بروديل وفالير شتاين)
انتظام علاقات السيطرة الأكثر حدة .

٢ - ما الشيوعية ؟ (أو ما التدخل المطلق للدولة في شؤون البلاد ؟) .

كانت غاية القصة الخيالية التي اقترحناها مسبقا اظهار معنى انتماء
الشيوعية الى نظام الحدائة .

فحينما نقرب على هذا النحو من سؤال الشيوعية ، فاننا نفهم أن
ما هو جوهرى ليس كائنا في الظروف « الآسيوية » مولدها . كما أنه ليس

فى النتائج المفترضة لفكر ماركس ، وانما فى واقع أن ماركس قد لاقى ونشط امكانية أساسية مطبوعة فى بنية البؤرة ما بعد البنيوية الحديثة .

اذ أنه اذا كانت علاقة السوق تفترض مركزا يضبط النظام التعاقدى ، فان هذا المركز ، الذى تحول الى موطن الارادة المتعاقدة ، يستطيع أن ينتقل الى مرتبة مبدأ نظام مفاير لنظام السوق .

مشروع الشيوعية الشامل هذا ، والذى ألهم الكثير من التفانى والبطولة ، تحول فى النهاية الى ضده ضمن ما سيطلق عليه التاريخ دون أدنى شك اسم « النظم الشيوعية » .

وبدلا من أن أتحدث بلغة خاصة ، سأقف هنا عند هذا التعبير . اذ يجب أن نطلق « اسم علم » على هذه التجربة الحاسمة من التاريخ البشرى .

هذا الخيار الاصطلاحى بحق ليس بغير عيوب . فمن الممكن أن نتصور أن المثال الاجتماعى الذى رفعه ماركس قد تم بالفعل تحقيقه فى هذه المجتمعات .

كذلك من الممكن أن نتصور أن فشل هذه المجتمعات التاريخية قد قضت على مجمل الحركة التاريخية التى سبق أن أعلنت انتماءها الى الشيوعية .

ومن جانب آخر نستطيع أن نبحث عن لفظ آخر كتدخل الدولة مثلا لوصف المجتمعات الشرقية .

لكنه حقا اسم « الشيوعية » الأنسب ، لأن ما كان يشير اليه ماركس على هذا النحو كان بالضبط مشروع مجتمع ما بعد السوق (حيث تكون مقولات السوق قد زالت) . وان هذا المشروع الأخير قد تحقق بالفعل فى الشكل الوحيد الذى كان بمقدوره أن يتحقق من خلاله ، وهو شكل مركزية الدولة .

لم يكن من الممكن حقا أن يقوم حول الرأسمالية شىء اسمه « جمعية العمال » . لأن مقولة الجمعية لا يمكن أن تستقل عن مقولتين أخريين أخصص لهما ، حسب الترتيب ، اسم التعاقد المتداخل بين الافراد ، والتعاقد المركزى . فالأولى تكون السوق . أما الثانية فالتخطيط . فليس هناك بين الخطة وبين السوق مبدأ معيارى ثالث .

وبرفضها السوق (وأطروحة ماركس المركزية هو أنه ينبغى رفض

مقولات السوق ورأس المال فى نفس الوقت) ، كانت الحركة الشيوعية متوجهة بالضرورة نحو المجتمع المخطط الشامل .

ان ما اضطررنا الى أن نتعلمه هو أن مجتمع التخطيط الشامل هو مجتمع طبقي أيضا . وأن العالم الحديث يطرح بالتالى امكان قطبيين أساسيين فى التكوين الطبقي . الأول على قاعدة امتلاك السوق ووسائل الوجود الاجتماعى . أما الثانى فعلى قاعدة ربما تكون الامتلاك المركزى للدولة .

ظهر اذن نظام طبقي جديد ، أساس اجتماع أولئك الذى يجمعهم الوضع المشترك لمراقبة التحديد المركزى المخطط للحياة الاجتماعية .

يجب هنا وكما هو الحال بالنسبة للرأسمالية ، أن نتجنب الانغلاق فى المبحث التجريبي الخاوى حول الحدود السوسولوجية الدقيقة للطبقة الحاكمة . ان ما هو سديد فى كلتا الحالتين : مبدأ الانفصال الطبقي وامكانية السيطرة الاجتماعية والسياسية عن طريق الامتلاك الخاص فى الحال الأولى ، والامتلاك العام فى الحال الثانية للوسائل الاجتماعية للوجود . فننقاد الى الشكلين القطبيين : السوق والتخطيط .

والنظام الذى يطلق عليه اسم « الشيوعية » يحتوى بالطبع على خصوصية . وأرفض أن أصفه بأنه « رأسمالى » بالضبط لأنه صنع نظاما طبقيا مغايرا هو القطب النقيض الآخر للحدثة .

نظام مختلف تماما عن النمط الحضارى الذى أثمره . وبالطبع لا أستطيع هنا أن أقدم رسدا له . ولن أعبا بما يخص الشروط التاريخيه التى تسببت فى ولادة هذه المجتمعات .

وفقط سأذكر ثلاث نقاط محصورة فى حدود الاعتبار العام :

١ - ان سبب التناقضات الخاصة بهذا النمط فى الانتاج أن التخطيط الشامل يبنى نظاما تراتبيا .

من المؤكد أن السلطة ليست مركزة بأكملها فى القمة لأن الدرجات السفلية تمتلك أيضا الوسائل لابرار صوتها . على أنه اوجد بالضرورة وهلى طول السلسلة التراتبية خطا فاصلا بين الحكام والمحكومين . مكان حيث تصير سيطرتى على الآخرين أضعف من سيطرتهم على .

ان شكل التخطيط اذن نوع من أنواع احتكار السلطة فى الانتاج وسيطرة البعض على البعض الآخر . وحيث تتأكد بلا منازع . والشروط متوفرة لتركيز السلطة على نحو تلنجم من خلاله الكتلة الاجتماعية للدرجات القيادية ، سواء أكانوا من الانتاج أو من نطاقات اجتماعية أخرى حاسمة . وبالتالي تزودنا علاقات الانتاج المخططة بمبادئ التجمع الحزبى .

٢ - يبدو الحزب الواحد وكأنه المؤسسة الوظيفية لهذا النمط من السيطرة الطبقيّة . وعلينا أن نفهم هذه الوظيفية أنها نوع من أنواع التماثل الوظيفى (بين جهاز التوجيه وبين جهاز التنفيذ . كما تماثل وحدة الحزب وحدانية وحدة التخطيط وحدانيته . مما يخلق انصهارا فكريا يضمن التمثيل الموحد للغايات والوسائل والضوابط) .

وبفضل الوحدة العملية بالانتخاب استطاع القادة أن يراقبوا عملية الارتقاء الاجتماعى وغيرها من الأمور .

يضاف الى ذلك أن حزبا واحدا تتداخل فيه بالضرورة الطبقيّة ويقوم على هذا الأساس بوظيفة التشريع والتوفيق . ومنذ ذلك الحين تحتويه المتناقضات التى سوف تنفجر بوضوح مثلما ترى هذه الأيام .

وبالتالى فالتخطيط الشامل قد استقطب الحزب الواحد وكل ما يحوم حوله وكأنه ملحقه الوظيفى . مما يدفع الى إعادة النظر فى تصوير الاشتراكية التقليدية على أنها تخطيط ديمقراطى شامل .

ان خاصية شكل الحزب الواحد أنه يتسلق مجمل درجات التراتبية الاجتماعية المفروض أنه تطوعى ، فهى تتدرجها بفعالية الى حد تجاوزها . وبالتالي فالجمعية الخاصة التى هى الحزب تميل الى امتلاك الدولة . وهو نفي الدولة القائمة على أساس قانونى .

٣ - غير أن المجتمع الشيوعى ينتمى الى العالم الحديث بمعنى معيار التعاقد الذى أقامه ماركس كفيصل الحدائة . (وهو ما فعلته فى حد علاقات السوق والأجر) . فهى بالفعل قائمة رسميا على التعاقد المركزى . وتجمع بعقلانية بشرا أحرارا . هذا المجتمع ، بصرف النظر عن أنه يحافظ على سوق العمل (الذى هو ليس سوقا كائى سوق آخر وانما يمثل بدقة رابطة التعاقد الفردى داخل المجتمع المدنى والمرتبطة برابطة التعاقد المركزى المفترضة الذى بغيره لا يمكن تقديم هذا الافتراض) لا يستطيع أن يتخلى عن واجهة ديمقراطية والتصويت العام . ولا يستطيع الا أن يؤكد أن السياسة شأن الجميع والا أن يذكر باستمرار أن الكل مدعو الى المشاركة .

ويجب أن ننظر الى التعاقد الشكلي كما ننظر الى تلك الحريات « الشكلية »
المعروفة فى الرأسمالية باعتباره ملمحا واقعيا وتناقضا واقعيا بداخل
المجتمع .

ان الواقع الواقعى كان يتسم من بين ما كان يتسم به ، بمصادرة
الوجود السياسى للغالبية العظمى ، وطوال عصر بأكمله تميز بالاعتقال
والارهاب الجماهيرى .

لكن هذا الواقع شأنه شأن ما كان فى زمن القنانة والعبودية .
لم يكن من الممكن أن يعتبر نظاما شرعيا . ولم يكن من الممكن أن يمارس
القمع رسميا وعقلانيا الا ضد أولئك الذى كانوا يعارضون نظاما أرادته
الغالبية العظمى من الشعب . ففى العالم الحديث لا نستطيع أن نقمع
الا باسم الديمقراطية . وهذا تناقض يضعف المستبدين .

لقد حددت استنادا الى ماركس أن النظم الحديثة نظم يمارس بداخلها
الاستغلال والسيطرة عبر علاقة تعاقد . ومن الواضح كذلك أنها مثلت
ذروة العنف المحض . هذا ليس تناقضا . لأن ما يحددها ويميزها عن
الأوتوقراطيات والطغيان السابقين أنها تصنع قوتها من خلال عملية التشريع
الديمقراطى . لذلك فالنظم المسماة بالنظم « الشمولية » لا تبني عالما آخر ،
وانما هى تصنع خطرا كامنا داخل ما بعد بنية التشريع الديمقراطى .

٣ - ما الماركسية ؟

وحتى اذا كان ماركس قد عمل فى نطاق الفلسفة وأثمر فيها الجديد،
خصوصا فى مجال الانثربولوجيا ، فانه لم يصنع فلسفة . وليس من الممكن
أن تحل الماركسية محل الفلسفة .

ان ما أنتجه هو نظرية نصف عامة للتاريخ . نظرية تعبرها خطوط
فلسفية مختلفة . ثم وجدت نفسها بعد ذلك متبلورة فى لغات فلسفية
مختلفة .

وسأقف هنا عند حدود الجزء الأكبر من هذه المحاولة العظيمة ،
وهو مفهوم ماركس للرأسمالية .

لقد حاولت أن أوضح أن المقصود هو نظرية « جزئية » للحدائثة ،
وبهذا المعنى فالماركسية فى حاجة أول الأمر ، ان جاز التعبير ، الى من
يكملها .

وأقصد من ذلك تضمينه « ما بعد الماركسية » بمعنى نظرية أشمل .
وماركس نفسه هو الذى مهد الطريق لهذا التجاوز حينما جاء فى بداية

« رأس المال » وقبل أن يصف العلاقات الرأسمالية الدقيقة ، فحدد العلاقات الأشمل التي تخص العالم الحديث ، وهي علاقات السوق التي هي كما يقول « فروض » الرأسمالية . ويكفي هنا أن نكمل التحليل .
فعلاقات السوق تفترض بالفعل مركزا ، ولا نستطيع أن نخضع هذا المركز فقط الى قانون السوق والتعاقد الفردي ، لأنه في مركز نظام التعاقد تستطيع ارادة «جوهريّة» ، كما يقول هيجل ، أن تؤكّد نفسها بالتعاقد . ارادة - مشروع - ملموس و ارادة خطة . هذا هو فرض النظام الحديث بكل تعقيدهاته . فهو يتحدد بصفته نظام السيطرة الذي يتحقق في شكل التعاقد ، ويتكون هذا الفرض ، اذن من وجهتين ، ويصوغ مبدأ نظام طبتي مزدوج .

هذا هو سبب ضرورة تحول الماركسية الى ما بعد الماركسية .
وبانتقالنا هكذا من الجزء الى الكل ، نكون قد وصلنا الى رؤية جدلية للعالم الحديث .

وقد أوضحت في كتاب سابق ، على نحو بين ، أن كتاب « رأس المال » ل ماركس ، كان ناقصا دائما في جانبه الجدلي . وأستطيع الآن أن أقول لماذا ؟ . اذن ان « رأس المال » كان يزيل ، في مستهل الحديث ، العنصر الكوني . وكان يرفض ، باعتبارها وهما اشتراكيا ديمقراطيا ، الشمول الكوني بواسطة الدولة ، كما اقترح هيجل ، وأنسنة علاقات السوق .
وبالتالي فقد ظل مقيدا بدراسة المجتمع المدني (بالمعنى الهيجلي لعلاقات السوق الرأسمالية) وحيث كان يبرز التناقضات غير القابلة للحل ، بالاضافة الى الدولة التي كانت تعكسه وتشابهه . كما كان يحيل الوفاق الكوني الى عالم لاحق بعد السوق .

على أننا لاحظنا أن السوق تضبط حسب خطة وتحتوى على مبدأ مشابه للسيطرة .

ما بعد الماركسية هو اذن عودة الى هيجل . لكن مع كل الاندفاع النقدية الماركسية التي حطمت أو هام هيجل ، انها عودة الى بناء جدلي للحدثة . تلك التي تدل كيف يتحقق الكوني في المجتمع المدني نفسه ، لا فقط في الخطر الذي يجثم عليه . انه رفض لما قام به من تحويل الجدل الى مجرد تاريخ وهو قبول الحدثة كتعايش بين المجتمع المدني وبين الدولة . مع الأخذ بعين الاعتبار ، خصوصا بسبب عمل ماركس النقدي ، مبادئ الاغتراب والبنية الطبقيّة الكامنة بداخلهما .

٢ - لا نقترح فقط « ما بعد الماركسية » استكمال الماركسية (أى احتوائها في فضاء نظري أعم) وانما كذلك تصعيدها . بالطبع هي ليست

ما بعد الماركسية بمعنى التسلسل الكرونولوجى وانما من المؤكد أنها نقد للماركسية .

وبالفعل فماركس منذ « المسألة اليهودية » (١٨٤٣) قد تخلى عن النظرية السياسية . وعمله بأكمله موجه بوضوح نحو أفق ديمقراطى . لكنه يعانى هنا من ضباب مثير . بل من نقطة سوداء .

ونقد ماركس للدولة ليس فقط نقد الهيئة الخائفة . انه ينقد أصلا فكرة أن يكون هناك مكان ما تختبئ فيه المصالح الفردية ، ويتحقق فيه الاتساق القانونى . لذلك فمن جانب آخر رفضت مقولات العدل والقانون والسياسة كلها ، وفى مجموعها ، كنقاط مرجعية نهائية .

فالشيوعية ضمن النص المعروف لماركس تحت عنوان « برنامج جوتا » فكرة معيارية بعد ذلك كله . تفترض ، فعلا ، وبمنطق سليم أن تكون الانسانية قد بلغت ما بعد الندرة .

ولا نستطيع أن نحلل هذا التقدم النظرى بغير اعتباره تفكيكا خياليا للفلسفة السياسية التقليدية كما تتضح بجلاء عند « كانط » الذى يميز بين نظام الأخلاق وبين نظام القانون .

أما الأول فوفقه يكشف البشر حريتهم على نحو لا متناه .

أما الثانى حيث التعايش الممكن بين الرغبات الطيبة والمشاريع فى عالم يتميز بحقيقة أنه فى نفس الوقت الذى ينشط بعضه بعضا يحدد كذلك بعضه بعضا . يجب أن نرى أن ماركس لا يفعل سوى افتراض أن المشكلة القانونية محلولة . والكون النهائى الذى يذكره ، كون « الشيوعية » ، يحدد بالفعل بأنه نظام تعايش بين الحريات فيما بعد الحدود كافة ، فيما بعد ندرة الوسائل التى تحتوى دائما على خطر ارتقاء منفعة ضد أخرى ، وعلى مطلب التوزيع « العادل » للثروات والقوى .

لكن ونحن نتجاوز هنا القانون ، ألا نعود الى نظام الأخلاق فى المفهوم الكانطى .

ان الأمور تجرى وكأن فكر ماركس ، الذى ناضل كثيرا من أجل إقامة الديمقراطية ، وأضاف الى نقد الاستبداد السياسى ، قد ظل معلقا على هذه النقطة السوداء . مما يجعله عاجزا عن انتاج نظرية فى السياسة .

وهذا يبدو لى قد طبع فى العمق نوعا من أنواع الثقافة الشيوعية التى لا تبالى بسؤال يتعلق ب أسس وأشكال النظام السياسى العادل .

٤ - الاشتراكية

سنكون قد فهمنا بالطبع أنه في نفس الحركة استكملت « ما بعد الماركسية » الماركسية ، وحدودها . وأن بفضل الاهتمام بمفهوم التعاقد ، قد تم في نفس الوقت ، تضمين نظرية الرأسمالية مجموعة أشمل : هي الحدائة واعادة الصلابة الى العنصر السياسى .

ونصل هكذا الى سؤال الاشتراكية وكذلك نضع الخيار الاصطلاحى موضع مناقشة .

لكن بما أن الاشتراكية لم تتحقق فى أى مكان ، فكلمة اشتراكية تجد نفسها جاهزة للإشارة الى أى مجتمع نريده .
هنا لا أستطيع سوى تقديم مبدأ منهجى .

ان ضعف ماركس فى تقديرى يكمن فى أنه تصور أن الاشتراكية عالم آخر ، عالم يجاوز عالم السوق .

والمشكلة الحقيقية بالنسبة للانسانية الحديثة تتمثل فى الوصول الى التحقيق الأعلى لحريتها ضمن « شروط - حدود » هى شروط هذا العالم الذى يتميز بما أطلقت عليه « نقيضة الحدائة » .

وبالتالى فالنظرية السياسية للاشتراكية ليس عليها أن ترسم الأشكال الاجتماعية لعالم مغاير تماما ، وانما عليها أن تقدم مبادئ تخص التحقيق البشرى الأسمى ، ضمن هذه الأشكال الحتمية . أشكال التخطيط والسوق . لأنه من هنا يبدأ التفكير وتتحقق مؤسسات الجمعية . تلك فضاءات التعاون المتكافىء والمشارك الذى يفوق كل تعاقد يكون قد صنع الانسانية .

ان نظرية المبادئ تولد من جديد الآن . لكن ضمن اطار الفكر الليبرالى كفكر « رويس » الذى لا يجابه « نقيضة الحدائة » وانما يفصل بين نظام سياسى يستند بعقلانية الى التعاقد الاجتماعى ، وبين نظام اقتصادى قد يحده قانون السوق الطبيعى .

لكن «نظرية المبادئ» مقطوعة الصلة عن الخيار الليبرالى أو الخيار الاشتراكى الديمقراطى ، فأرضيتها المشروعة هى الشكل العام التناقضى للحدائة الذى يتقاطع مع التخطيط والسوق بغير أولوية للأول على الثانى ، وبغير توزيع طبيعى للأدوار بينها . وموضوعها هو السيطرة البشرية الحرة والمتكافئة ، بواسطة جموع الناس ، على شروط الوجود : رفع كل واحد الى أعلى درجات الحرية .

وكان الفارق بين الاصلاحيين وبين الثوريين يفصل بين أولئك الذين كانوا يريدون فعلا تغيير العالم ، وبين أولئك الذين كانوا يريدون فقط ترميمه درجة درجة .

الا أن هذا الفارق أصبح غير يقينى .

ويبدو لي أن « نظرية المبادئ » خليقة بأن تغيره ، لأنها تهدف تحديد ما هو غير قابل للقبول ، وما هو غير قابل لأن نتسامح معه ، وتثمر دائما الأسباب العادلة للمطالب والتمرد .

وبعيدا عن أن يكون محكوما عليها تبرير ثمن الوفاق ، والبحث عن الوفاق فهي على العكس تعلم تحديد حدود خطاب الوفاق ، وتحديد اللحظة التي يتحول فيها الخطاب الى ممارسة للقوة من خلال الكلام ، الى عنف استدلالى يصبح مبدأ العنف ببساطة .

ان خطاب الاشتراكية يدور حول الامكانيات الكبرى للمشروع الجماعى التي تميل من الآن فصاعدا الى رفع موقفها الى حد كبير فوق « الدول - الأمم » السابقة . أصبح هناك اليوم كيانات جيوسياسية أشمل كالكيان الأوروبى .

لكن عبر هذه الوساطات وعلى مستوى الكوكب ، حيث يسيطر رأس المال على نحو لا نظير له فى الماضى ، يطرح سؤال الاشتراكية « كارادة جوهرية » (هيجل) يمتلكها الجنس الانسانى : ارادة الحكومة الانسانية .

وهناك بالتأكيد تواصل بين مقاربة ماركس المصوبة نحو الملكية الاجتماعية لوسائل الوجود الصناعية ، وبين التفكير البيئى المتمحور حول الشروط المادية النهائية للحياة فى العصر الحديث .

وليس المقصود فقط امتلاك البعض للتراث الانتاجى ، الذى صنعه البشر كافة ، وانما المقصود ، من الآن فصاعدا - وهو أمر متصل بالسؤال السابق - هو سيطرة البشر على جوهر شروط اعادة انتاج الحياة وبقاء الجنس البشرى .

ان العلاقة الطبقيه منقوشة على العلاقة البيئية التي تكون من الآن فصاعدا أفق الاشتراكية . الأحمر والأخضر يسيران معا .

تفريغ فكر الثورة

يقترح المفكر منهجاً في تحليل أزمة
المجتمعات الاشتراكية السابقة على أساس
المقارنة بين فير وبين ماركس .

« روسانا روساندا »

هل نستطيع أن نؤكد في نفس الوقت على زوال الشيوعية وعلى
قيمة ماركس الآن ؟

ان اجابة « جاك تيكسييه » و « جاك بيديه » الايجابية تفترض
سلفا التماهى بين الشيوعية وبين أنظمة « الاشتراكية المطبقة » وقراءة
معينة لماركس ، وفكرة أن الحدائة ربما تعبر عن الحاجة فى السيطرة على
المجال الاقتصادى بالادارة العامة ، وكأنما المقصود هو أن يتم تنظيمه
بشكل ديمقراطى بواسطة التعاقد حسب تعريف « رويلس » (رأى بيديه)
أو نهاية الطبيعة الطبيعية للدولة (تيكسييه) وفى كلتا الحالتين عن طريق
تحطيم علاقات السوق المغتربة .

يفترض جاك نيكسييه و جاك بيديه أن الشيوعية – هذا هو التعريف
الذى يقدمه بيديه لنظم الاتحاد السوفيتى والديمقراطيات الشعبية فى حين
أن الحقيقة أنها لم تعرف نفسها قط بأنها « شيوعية » – وقد فشلت لأنه
تم القضاء على علاقات السوق من جهة ، ولم يتم مواصلة اشاعة الديمقراطية
الجزرية للدولة من جهة أخرى ، ويفترض اذن أن فكر ماركس يحافظ على
قيمة راهنة أساسا فى نقده للدولة .

يجب أن اعترف اذن قبل كل شىء أنني أعتقد أننا لا نستطيع أن
نستند الى ماركس وأن نفرغ من فكره محور « الثورة » التى تعيد الى
البشر ، عملهم فى الوسائل والغايات ، والتى تضع محل المال ، باعتباره
قيمة شاملة للتبادل ، تحديدا اراديا للانتاج وقيمة استعماله .

وبهذا المعنى فنقد « صنمية السلعة » الدالة على الخاصية المجردة

لقيمته ، ونمط التبادل الناتج عنها ، أى السوق الرأسمالية ، لا تبدو
لى منفصلة عن فكر ماركس الا اذا حددنا أساسا من مجال صلاحيته .
فماركس لم يرد أن يكون فيلسوفا ولا مؤرخا للمجتمع ، وانما أراد
لنفسه أن يكون مفكرا سياسيا للدينامية الاجتماعية فى عصر الرأسمالية .
فحينما كان يكشف النقاب عن التبادل غير المتكافئ الجارى فى ظل
علاقات الانتاج الرأسمالية ، التى تجعل من الانسان سلعة كبقية السلع ،
تصور أنه يشاهد مولد ذات مضطرة الى تحقيق حريتها بالمعنى الكامل
للكلمة ، عن طريق تدمير نمط الانتاج والعلاقات الرأسمالية نفسها .
ونستطيع أن نصف تحليله باللاواقعية .

ويفترض تيكسييه وبيديه أيضا أن رأس المال قد تحول درجة درجة
الى رأس مال مجرد وفى مقدوره اعادة انتاج نفسه بتخفيض مروره درجة
درجة بالانتاج ومنهجه بالطوباي (الطبقة العاملة فى حد ذاتها فى طريقها
الى الزوال كما هو شائع ومعها المصنع التقليدى بينما يشيع أيضا أن
الاستهلاك الخاضع الى رأس المال قد انتقل فى نفس الوقت الى مرتبة
أيدولوجية الطبقة العاملة واغترابها : « أنا أشتري اذن أنا موجود » .
لكن فى هذه الحال يتم التحدث حول قيمة ماركس الراهنة ، يفترض
تيكسييه وبيديه أن بعض تحاليل ماركس باقية . مثلا تلك التى تقربه
من « فيبر » فى نقده للدولة (تيكسييه) . لكننا نستطيع أن نشك
فيما اذا كان من الممكن أن يجد ماركس نفسه فيما هو جوهرى فى
مسيرته من خلال تلك التحاليل .

ومن جانب آخر فانه ليس أمرا مسلما به أن النموذج الاجتماعى
الذى تحقق فى الاتحاد السوفيتى بعد ١٩١٧ ، أو تم تصديره الى
الديمقراطيات الشعبية السابقة وتم اتباعه فى الصين من الممكن أن يطلق
عليه اسم « الشيوعى » . وذلك حسب الدلالة التى يقدمها ماركس لهذه
الكلمة .

وعلى هذا فالكلمتان اللتان يحتويهما التوكيد المقدم فى الوثيقة التى
تفتتح هذه الندوة فى حاجة الى تحقق مسبق - ربما فقط لمجابهة فعلية
لمواقفنا .

ظلت الأدبيات الماركسية الى وقت قريب تعتبر وفقا للمسلمات
الماركسية الدارجة والحركة الصالية والأحزاب الشيوعية . ان ما يحد
نمط الانتاج الرأسمالى، هو ملكية الانتاج . يجد البروليتاريون أنفسهم فى
مواجهة الملكية بمعنى دقيق وهو أنهم « بغير وسائل انتاج » وهم تاريخيا
وخلال القرن التاسع عشر ، خصوصا ، فقدوا الأرض ويعطون الآن قوة
عمل للمصانع التى تظهر فى المدن .

وقيمة قوة العمل لا يحددها البروليتاريون وانما يضبطها الرأسمالى
وفقا لتكوين رأس المال الضرورى لاستعادته وتوسيعه . ويصير رأس المال،
اذن « موضوع » الحياة الاقتصادية الحقيقى . بما أن مالكة يخضع هو
نفسه الى قوانين تكوين رأس المال وانتشاره والا لفنى .

بالنسبة للحركة العمالية ، الاشتراكية والشيوعية ، - بادىء الأمر
لا نرى مبررا للخلاف حول هذه الغاية وانما حول الوسائل المستخدمة
للوصول اليها - ، الهدف هو انتزاع الملكية من الرأسمالين ووضع وسائل
الانتاج - المال والأرض والمناجم والرأس مال المجسد فى الماكينات - بين
أيدي المستغلين السابقين .

كيف ؟ عبر ثورة ، يجيب ماركس . ذلك أننا لا نستطيع انتزاع
الملكية من الطبقة الحاكمة بموافقتها .

ومن الممكن انجاز هذه الثورة بواسطة النضالات والاصلاحات التى
ربما تقود الى أغلبيات برلمانية . هكذا ستقول بوضوح الدولية الثانية .
فقط بواسطة « السيطرة الدموية على السلطة السياسية » من قبل
البروليتاريا المنظمة .

هكذا ستقول الدولية الثالثة . ذلك أن البورجوازية لن تترك نفسها
منزوعة الملكية بغير اللجوء الى أجهزتها الدفاعية وأدوات القمع التى تمتلكها
الدولة .

وفى جميع الأحوال فان محور « القطيعة الثورية » محور نستطيع
استقراءه عند ماركس . حتى اذا كان ماركس نفسه - باستثناء كتابه
حول الحرب الأهلية فى فرنسا - لم يطورها قط بعد بيان ١٨٤٨ .
فالمقصود حقا ليس فقط كسر نمط انتاج ! وانما كذلك أيديولوجيته
وحدود فكرة الديمقراطية والقانون التى أنتجتها الثورات البورجوازية .
وهذه نقطة فاصلة بين قبول أو رفض أن يكون لفكر ماركس قيمة
فى الوضع الراهن أم لا ؟ .

فمسيرته من مخطوطات الشباب الى مخطوطات ١٨٥٧ - ١٨٥٨ الى
تنظير رأس المال تبدأ من نقد الحقوق السياسية المحض التى انتزعها
المواطن بعد الثورة الانجليزية والفرنسية - مواطن يصوت باعتباره ذكرا
يدفع ضريبة .

فى الواقع أن الكفاح من أجل التصويت العام صار كفاحا طويلا . ذلك
أننا سنشك طويلا فى أن نستطيع أن نعتبر من يدلى بصوته بحرية ذلك
المنزوع الملكية عن نفسه كما هو حال البؤساء والعبيد والنساء .

اننا نتذكر المناقشات داخل الجمعية الدائمة التي كانت أكثر واقعية من الايديولوجية الليبرالية الحديثة . ذلك أن أولئك كانوا يصوغون شروط الحرية الملموسة في نفس الوقت الذي كانوا يرفضون فيه ، بالرغم من حرفية اعلان حقوق الانسان لعام ١٧٨٩ ، ان تمنح لكل البشر بصرف النظر عن فارق الجنس أو المال .

ان حدود هذه « المساواة في الحقوق » ونقطة ضعفها في نفس الوقت كانت بارزة أمام عيون أعضاء المجلس .

« خطوة أخرى وسنصل الى الملكية » . هكذا كان يصرخ بارناف BARNAVE

ولم يكن ضروريا أبدا أن ننتظر ماركس آنذاك لنلتقي بجانب آخر في رؤية شجاعة « للحقوق السياسية » يقولها « بانجمان كونستان » بوضوح .

ان المواطن الذي ينتخب كل أربعة أعوام ولا ينتخب وبغير أى حق شرعى في التدخل في الشئون العامة ، فانما هو لا يفعل سوى تأمين الكادر حيث يستطيع المالكون تطوير حرياتهم في العمل الاقتصادي وتجارتهم وسلطاتهم .

ان شرط المواطن بمعنى آخر قد تغير كلياً عما كان عليه الانسان الشقى بلا رحمة قبل عام ١٧٨٩ .

ولكن فكرة « الثورة غير المكتملة » المنتشرة طوال القرن التاسع عشر والتي غذت « التاريخ الاجتماعي » للثورة الفرنسية تتجذر في ملاحظة ان الملكية تحدد السلطة ، وبالتالي الحرية المنزوعة من منزوعى الملكية . هذه الملاحظة التي رفضتها مدرسة « فرنسوا فوريه » عام ١٩٨٩ ، أساسية بالنسبة لماركس .

مع الفارق الكبير بالنسبة لمحاورات أعضاء المجلس أو بالنسبة لاعتبارات كونستان حول الحرية عند القدامى والمحدثين . فنمط الانتاج قد تغير عما كان عليه من قبل . وبالتالي لا نستطيع أن نتصور ملكية على قياس الفرد الذي يحرق التاجر . فرأس المال يعيد « بنية » الانتاج كلية: البشر والايقاعات . وهو يملأ الريف بأيد عاملة فقيرة لا تمتلك سوى بيع سواعدها في سوق الأيدي العاملة وهي مستوعبة أو ملفوظة من المصانع وفقا للأولويات وحاجات هذه الأخيرة .

هذا النمط الجديد من الرجال والنساء الذي هو العامل والذي لا يملك شيئاً على الاطلاق يشكل البروليتاريا المتنامية . ويصل اغترابها

الى حد مناقضة الطبيعة المجردة للانتاج واعادة الانتاج الرأسمالى مما يجعله
يتمرد بالضرورة ضد النظام الذى يقضى عليه . • هى اذن صناعة الثورة .
صناعة انتزاع الملكية عن الطبقة الحاكمة واحلال نمط انتاج آخر ، شيوعى ،
يحرر الانسان حقا الى نهاية المطاف .

ويقف « ماركس » فى امتداد الثورة الفرنسية على نقطة حاسمة
يلاقى فيها « روسو » : فاذا كان صحيحا أن الانسان لا يستطيع « الا يكون
حرا » فهو لا يستطيع أن يقبل نمط انتاج ينفية كذات .

ولا يبدو لى كما يقول دائما البعض أن رؤية ماركس « حتمية » أو
أنها مفروسة فى « القدرية التاريخية » .

على أنه صحيح ان « يقين » الثورة عنده مقيد بيقين أن الانسان
لا يمكن أن يصير « موضوعا » وبفكرة الحرية ولا كما يقال أغلب الوقت
« بالعدل الاجتماعى » .

والأمر الأكيد عند تيكسييه أن من هذه الوجهة يرى ماركس أن
مولد الثورة يعنى أن رأس المال نفسه هو الذى ينتج داخل الطبقة العاملة
قدرتها على الوصول الى غايتها . • فهو ينتج من سيحفر قبره .

لا يمكن أن نقرأ بيان ١٨٤٨ على نحو مغاير وفيما بعد ذلك فى
مجممل مداخلات ماركس حول أو ضد الدولية الأولى .

كذلك لا يبدو لى أن الوقفة حول الماكينات المشهورة ، والتوكيد الذى
يقول ان فى المستقبل سيصير العمل البشرى شيئا ضئيلا فى انتاج
الثروات يقلب الأطروحة حول صانع الثورة .

سؤال آخر عما اذا كانت « الثورة التكنولوجية » قد غيرت أم لا
العلاقة بين العمل البشرى وبين العقل المجسد فى الماكينة الى حد أن الانتاج
نفسه قد يكفى عن الحاجة الى هذا العدد من العمال ؟ .

تتأسس فكرة الاشتراكية عند ماركس على مقولة أن نزع ملكية
وسائل الانتاج يصاحب الثورات .

أما بالنسبة للحزب فالأمر أكثر تعقيدا كما هو الحال فيما يتعلق
بعلاقة الطبقة بالحزب . أما فيما يخص أطروحة ديكتاتورية البروليتاريا
فهى لا تتضمن أشكال الدولة الخاصة « بالاشتراكية المطبقة بالفعل » .
على الأقل بسبب الخاصية الزمنية والانتقال شديد السرعة الذى كان
ماركس يتوقعه حينما كان يتحدث عنه .

وفى الواقع - حينما كانت النظم الشيوعية تعبأ بعد بتقديم الشروح - فقد تم تبرير جمود الحزب وامتداد سلطة الدولة بالاستمرار المتصل والمتجدد للصراع الطبقي ، حتى بعد نزع الملكية والسيطرة على الحكم .

لكن نمط الانتاج الرأسمالى لا يتحدد عند ماركس فقط بواسطة مفهوم الملكية . ذلك أنه يتحدد وفقا لطبيعة علاقات الانتاج - والتي ليست هى علاقات « اقتصادية » وانما هى علاقات « اجتماعية » . وفى حال الرأسمالية هى علاقات « غير متكافئة » الى أقصى حد تحت ستار التبادل بين بشر متساويين فى الحرية .

ويبدو لى أنه حينما يؤكد « جاك بيديه » ويشاطر « رويلس » الرأى أنه فى علاقة العمل الخاص بالرأسمالية فان الطرفين قد صارا « حرين » ، فهو يفسر اللفظ على نحو مغاير لماركس الذى يتحدث عن عمال أصبحوا « أحرارا » بمعنى أنهم عادوا لا يرتبطون لا بأرض ولا بملكية يملكونها ولا بصاحب عمل . الأيدى العاملة تسبح حرة فى فضاء الرأسمالية الوليدة ان جاز التعبير .

لكن هذا لا يعنى أن العامل « حر » بمعنى أنه يستطيع أن يفعل ويختار كما يروق له .

ففى القرن الماضى أكد السير « روبرت بيلى » زعيم المحافظين فى مجلس العموم البريطانى أن الدول لا تستطيع أن تفرض حدودا لساعات العمل (مما أزعج حتى أثرياء بريطانيا حينما كانوا يفتقدون المناجم) لأنه سيعنى تحكما غير مشروع لسلطة الدولة فى ارادة العامل الحر الذى يستطيع ، اذا كان يرغب فى ذلك ، أن يقبل العمل أربعة وعشرين ساعة متواصلة أو ٠٠ أو ؟

لذلك يندد ماركس بالتبادل الظاهر بين أفراد متساويين فى عقد العمل المأجور . فحرية صاحب العمل مطلقة لأن الأيدى العاملة فى السوق غير محدودة عمليا ، ولأن حرية العامل مشروطة تحديدا بحاجته فى البقاء . فهو ملزم بأن يقبل الشروط والأجر وعدد الساعات التى يحددها صاحب العمل . ذلك أنه فى الواقع لا يحق له الاختيار .

كان صحيحا فى عصر الرأسمالية الأولى ، وهو كذلك صحيح اليوم ، أن مسألة « تكلفة العمل » دائما ما كانت المطلب المركزى للنقابات فى أوروبا . والحقوق النقابية فى الولايات المتحدة نستطيع ان نصفها بأى شىء الا بأنها واضحة او بأنها غائبة تماما كما فى اليابان .

ويقال لنا أن كيان الأجور يحدده الحد « الموضوعى » فى « ربح المصنع » واستراتيجيتها فى سوق رؤوس الأموال . والعامل يتمتع بعد

يقدر أقل من الحرية في تحديد وقت العمل • فمجمّل منهج ماركس ينطلق من الادراك والتحديد بالعلاقات غير المتكافئة بين الرأسمالى وبين الأيدى العاملة • وبين صاحب العمل الذى يحدد ثمن قوة العمل وبين العامل الذى لا يمتلك حتى القدرة على مناقشة هذا التحديد الى أن ينتظم فى نقابة على أقل تقدير بين صاحب العمل سيد مضيره وبين العامل « هامش الماكينة الحى » الذى يموت معها أو مع المصنع فى اللحظة التى يتحول فيها رأس المال •

ولا يستخدم ماركس الفاظا أقوى من لفظ « الهولوكوست العمالى » للتعبير عما يصاحب تغيرات رأس المال •

رأس المال قوة قادرة على تجديد نفسها باستمرار ، وعلى توسيع دائرتها ، من خلال التكنولوجيا التى يفضلها يتم ضغط العمل البشرى وتخفيض قيمته فى السوق •

وعلى هذا فهو يؤكد بوضوح شديد جدا أن علاقة الانتاج الرأسمالى مشروطة بشرطين •

الأول : هو الاستغلال بمعنى أن « مجمل » العمل غير مدفوع •

أما الثانى : فهو الاغتراب بمعنى أن الأيدى العاملة كمية قابلة للتغير خاضعة للرأسمال ، موضوع ، « مشيئة » فى سلعة •

فهل نستطيع اليوم أن نحافظ على هذين التوكيدين وخصوصا الأول ؟ نناقشهما • الأكد أنهما بالنسبة لماركس توكيدان جوهريان •

ينتج ذلك بعض النتائج • أولا أنه بالنسبة لماركس علاقة الانتاج « علاقة بين بشر تتوسطها الأشياء » • مما ينفى أية مشروعية عن النظرية الاقتصادية بكافة أشكالها • ثانيا ان الفحص عن هذا المنظور أبرز تغير علاقات الانتاج فى الاتحاد السوفيتى بعد ١٩١٧ وأنه لا يكفى تغير ملكية وسائل الانتاج ، فحتى اذا تحولت الملكية الى الدولة (التى تصف نفسها بأنها دولة « عمالية ») فهى « طبقة حاكمة جديدة من خلال الحزب » يستطيع العامل أن يناقش ظروف عمله • لكن بالطبع داخل المصنع • وعاد لا يمتلك نقابة حقيقية لأن مصالحه من حيث المبدأ تضمنها الدولة • أما فيما يخص اغترابه فهو محدود نتيجة ضمان العمل المكتسب ليس الا • لم يتم قط اعادة الامتلاك المباشر للعمل • كما لم يتم ازالة ترابئية المصنع من خلال طمس التعارض بين العمل اليدوى وبين العمل الذهنى (الذى لا يمكن أن يتم الا من خلال عقلنة كافة الأعمال وبواسطة المعرفة التى يمتلكها كل عامل عن مجموع الانتاج) •

ونفس الملاحظة بالنسبة للتعساض بين المدينة وبين الريف فهى العناصر النوعية للمجتمع الشيوعى عند ماركس .

ويعنى لينين ذلك حينما يؤكد أننا : « لسنا الآن بصدد مرحلة الاشتراكية وانما بصدد رأس مال يحتكر الدولة » والتحول الى الاشتراكية فى نظره لم يكن من الممكن أن يتم الا فيما بعد .

لكنه فى مؤتمر السوفيات عام ١٩١٨ قطع امكانية هذا التحول بالغاء أى تدخل مباشر للسوفيات فى الانتاج . وقد تم فى الواقع حل مجلس السوفيات . ومنذ هذه اللحظة لن تمارس الطبقة العاملة أية سلطة فى الاتحاد السوفيتى بما أن المفروض أن الحزب يسيطر عليها بغير وساطات .

ونحو نهاية العشرينيات كتب عالم الاقتصاد بريوجينسكى يقول : ان مفارقة الطبقة العاملة الروسية أن « تستغل نفسها بنفسها » ويضيف بحذر : « لوهلة من الزمن » . أما فيما يخص الفلاحين ، فكما أن الازدهار « الطبيعى » لرأس المال قد هجر الريف الفقير فى غضون القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فى انجلترا فقد خفض التجميع الجبرى العنيف الزراعة لصالح الصناعة الثقيلة .

والفجوة التى انفتحت اذن بين الفلاحين وبين العمال وبين الفلاحين وبين الحزب والدولة لن تلتئم .

وسيضعف فيما بعد « العقد الضمنى » المعقود بين العمال وبين الدولة (الأجور الضئيلة والعمل المضمون والأولوية المعطاة للتموين الأساسى) . وسيظهر فى مقاومة الانتاجية وفى قص العمل أو جزء من منتوج العمل خصوصا منذ بداية مرحلة « الركود البريجينيفية » .

أما الآن فقد بدأ الصراع بين عمال مناجم الكوزباس والدونباس وبين الدولة لأن الدولة أعلنت عن انتهاج اقتصاد « السوق » وتوقع نشوء سوق للأيدى العاملة . وبالتالى نهاية ضمان العمل والتموين الخاص بالمصانع والبطالة .

فمن هذا المنظور يبدو تاريخ الاتحاد السوفيتى وكأنه لا يتقدم نحو « الاشتراكية » ولم يجرؤ أحد من القادة المناققين أن يتحدث عن « الشيوعية » المطبقة .

وانما يبدو تاريخ الاتحاد السوفيتى وكأنه تقدم نحو التصنيع والتحديث على أقدم سيطرة الحزب الواحد . حزب يضاهاى البيروقراطية الغربية ويختلف عنها بالتمائل المباشر بينه وبين الدولة ويشغل الأيدى بولوجية .

ولم يتم نقد هذا النموذج من جذوره الا في نظامين مختلفين .
أولا في يوغوسلافيا حيث أدى ادراك الانفصال الكامل بين العامل وبين
رسائل الانتاج في الاتحاد السوفيتي « رابطة الشيوعيين » عام ١٩٤٨
الى اختيار التسيير الذاتى داخل المصانع . لكن التسيير الذاتى أيضا
ليس تغييرا فى علاقات الانتاج ، وانما هو تغيير فى علاقات الملكية ، لأن
المصنع تظل وحدة انتاجه خاضعة لقوانين إعادة انتاج « رأس ماله » والى
قوانين السوق .

وقد ترجم مبكرا فى يوغوسلافيا بأناية المبادرة التى تحولت
بالاضافة الى اللاتكافؤ الاقليمى القوى فى السنوات الأخيرة الى أنانية
تفجيرية . ذلك أنه على العكس من ذلك لم تمنع ادارة المشاركة فى ادارة
وحدة الانتاج من أن يشتغل العمال وكأنهم فى مجلس ادارة يمنع على
سبيل المثال تشغيل عمال جدد . والجدول الاجتماعى الاقتصادى الذى
ينتج عنه هو جدول نظام رأسمالى تديره أشكال تعاونية ذات مصادر غير
متكافئة وخاضعة الى تنافس يفكك الطبقة العاملة .

وجرت التجربة الصينية الجديدة بعد ١٩٥٧ بزعامة ماوتسى تونج
فى الاتجاه النقيض . وتوالت أحداث الثورة الثقافية . ورواية المنتصرين بعد
المواجهة داخل الحزب الشيوعى الصينى تجعل من العسير ادراك ما هو
جوهرى فى منهج «ماوتسى» وحدى أن علاقات السلطة بين «أسياد وعبيد»
تعيد انتاج نفسها ضمن نطاق نموذج امتلاك رؤوس الأموال ومصادر
الدولة وتستحضر من جانب آخر نموذج التصنيع نفسه . وهنا نلمس
عنصرا اشكاليا ثانيا فى فكر ماركس .

كيف سيكون عليه المجتمع بعد ثورة العمال ؟ يرفض ماركس ممارسة
« التنبؤ بالمستقبل » . لكنه يتحدث عن نمط الانتاج الجديد بأسلوب
متناقض . ويؤكد فى مواضع منفصلة حدا بديلا . وفى الفصل المعروف
فى « مخطوطات ١٨٥٧ - ١٨٥٨ » تحت عنوان « الأشكال السابقة على
الانتاج الرأسمالى » (١) تضع عملية نزع الملكية عن العامل بالنسبة
لوسائل عمله ، بل واغترابه نفسه ، المركزية قضية استعادة امتلاك العمل
ليس فقط باعتباره « ربعا » وانما كذلك باعتباره « وسيلة » وحامل
« دلالة » . وتتوفر هذه الشروط يزول الاغتراب .

هذه النتيجة تقودنا الى النظر الى أشكال الانتاج « المباشرة » .
لكن ، فى موضع آخر ، يؤكد ماركس أن الانتاج بأكمله سيدور ، بعد
زوال فوضى رأس المال وبعد انتقال المجتمع من مملكة الضرورة الى مملكة
الحرية ، وكأنه « مصنع واحد كبير » . مما يدل على ادارة شاملة وبالتالي

بالضرورة على نحو غير مباشر . وقد كرر الشرق الأوروبى هذه العبارة الثانية عدة مرات باعتبارها أساسا نظريا للتخطيط .

وقد ظهر التناقض بين إعادة الامتلاك المباشرة وبين التخطيط فى الاتحاد السوفيتى وانتهى بعد عام ١٩١٧ الى تناقض بين السوفيتات وبين ادارة الدولة .

يجب إعادة بناء البلاد بأكملها مما لا يعنى بالضبط جمع الوحدات القائمة والمسيرة ذاتيا .

وإذا كان الاتحاد السوفيتى قد أصبح عمليا فى غضون الثلاثينيات بلدا صناعيا ، وإذا كان قد ألق بصرف النظر عن الاعتراضات التى من الممكن أن توجه الآن ضد ايقاعات وتكلفة الانتاج الاجتماعية ، فقد تم ذلك بفضل التخطيط .

لكن تكوين بيروقراطية كبرى بداخل الدولة منخفضة المستوى السياسى وبالتالى كسولة وفاسدة وانخفاض انتاجية العمل أمر منقود اليوم بقسوة لا لطلب إعادة السلطة الى العمال داخل سوفيتاتهم - باستثناء عمال مناجم أحواض درنتسك وكوزباس الذين يطلبونها ، وإنما لطلب استقلالية المصانع (التى نتبين من خلالها مختلف أشكال الملكية) العاملة فى السوق والتى يضبطها سوفيت الاقليم أو الجمهورية (٢) .

ليس من الممكن أن نتطرق هنا الى صعوبات المناقشة الدائرة فى الاتحاد السوفيتى حول التخطيط والسوق خصوصا أن التخطيط كان يضمن عملا للجميع ودولة الرفاهية منخفضة لكل بينما يقضى السوق على الاثنيين . فقد تصور جوربا تشوف تخطيطا مرنا وسوقا مضبوطا دفاعا عن الحقوق المكتسبة من أجل الشرائح الفقيرة جدا . أما « الراديكاليون » فأرادوا التحول المطلق الى الليبرالية . الأزمة ومستوى المعيشة المنخفض تجعلان أى حل أمرا مؤلما . وإذا أضفنا أن الجمهوريات الأغنى تطالب بالحق فى المحافظة لنفسها على منتجاتها ، أو بيعها بأسعار منافسة ، سنفهم مخاوف سكان المناطق الأكثر فقرا . والحال اليوغوسلافية ، التى لا يثيرها « الراديكاليون » ، مثال بليغ جدا . وأخيرا فإنه بالنظر الى ما جرى فى الاتحاد السوفيتى أضحت سؤال ماركس الأساسى حول تحول العامل الى انسان حر غير مغترب ليس فقط مطروح جانبا ، وإنما كذلك سيطرت أيديولوجيا « الانتاجية » والمعادية للعمال .

اذن فان المناقشة لاتقودنا بعيدا عن أشكال الملكية . وتلك المناقشة حول اعادة الملكية للعمال لم تبدأ منذ العشرينيات باستثناء الصين كما ذكرنا من قبل : الخطوة الكبرى الى الأمام ، والثورة الثقافية طرحت المشكلة . وقد قام بعض من مجموعات «شانجاي» بتنظيم مهم خصوصا في مجلة « دراسات » قبيل أن يقضى عليه اندلاع الصراع بين الفصائل المختلفة .

ولقد كان الحوار مهما لأن الحركة العمالية والشيوعية كانت من أنصار التصنيع و « التقدم » وفي عام ١٩٥٧ وبعد الانتهاء من المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي اكتشف ماوتسي فشل نموذج التصنيع السائد في الاتحاد السوفيتي والعلاقات السياسية الناتجة عنه (٣) . وكان يعلم في نفس الوقت أنه لا يستطيع استبعاد مشكلة التنمية في بلد فقير كبلده ، ولا يستطيع طرحه على نحو من التسيير الذاتي البسيط كما هو كائن . ومن هنا فاية محاولة للتنمية لا تعاقب الريف وتبدأ في نفس الوقت في « اعادة ملكية العمل » تفضي الى تغيير النموذج السوفيتي . وانه في ظل تجربة مغلقة عن السوق العالمية رافضة بالطبع الخضوع الى القروض التي لن ترد وستؤدي الى التبعية . ويبين ذلك بوضوح في حال العالم الثالث . وبمعنى آخر يضع « ماو » نفسه ضمن الأفق التقيض للسوق و «لنزعة التقدم الصناعي» التي هي نقطة الالتقاء بين البورجوازية وبين البروليتاريين .

وحول هذه النقطة كانت المواجهة في الصين جذرية . ولا نزال حتى اليوم نرى أن « ماو » قد وضع نفسه خارج نطاق « الحدائة » نتيجة محاولته في ابطاء الصناعة الثقيلة لصالح تنمية متوازنة على نحو أفضل بين انتاج وسائل الانتاج ، وبين انتاج المنتجات الاستهلاكية ، وبين الاستثمار في الصناعة ، وبين الاستثمار في الريف .

ونعلم جيدا كيف تم القضاء عليه ، بوسائل عدة ، بما في ذلك عدم نضج مؤيديه .

أما اليوم فالاختيار قد تم لصالح التصنيع السريع على مستوى السوق العالمية وبمساندة دولة قوية .

ذلك أنه - كما نقولها على المكشوف في الصين منذ ١٩٨٦ في الأوساط الاقتصادية الأكثر حداثة - لا يجب أن تعرقل السوق لا الحقوق الاجتماعية (والمقصود من الحقوق الاجتماعية العمل للجميع وضمان بعض المواد الأولية لكل) ولا الصراعات التي ربما تنتج عن التخلي عنها في

بلد فقير الى هذا الحد (يقال أن البطالة قد أصابت ثمانين مليوناً من العمال الذين أصبحوا هامشيين في مراكز المدن ذات الكثافة السكانية) .

ويقال أنه في نهاية الأمر قد تمت سيادة السوق في الغرب أيضاً بواسطة المجاعات والبؤس ، لكنه أتى بثروة كبيرة بحيث أنه فيما بعد أنتج الديمقراطية وضمناها . ولذلك يجب أن ننحى نفس النحو : نفس النحو :

السوق أولاً ثم الديمقراطية (٤) .

ويعاود « الراديكاليون » في الاتحاد السوفيتي الحديث حول هذا المحور وينتقدون جورباتشوف لأنه كان قد بدأ بتعميم الديمقراطية التي أعطت حق الكلام الى تلك الشرائح التي ستتضرر والتي لا بد ستعرقل عملية ادخال السوق ولا مساواتها (٥) .

هذا هو ما كنا عليه في بلاد « الاشتراكية المطبقة بالفعل » التي دخلت أو لم تدخل بعد نطاق الديمقراطية .

وكما كنا نقول في الماضي فعلى ضوء الماركسية فان تحليل تاريخ هذه البلاد يبرهن على أن فشلها لا يكمن في المبالغة في تطبيق الشيوعية . بل نخشى أن تخرج من أزمته بالادخال المعروف لرؤوس الأموال الخاصة (أية رؤوس أموال ؟ ولمن ؟) ولعبة السوق .

كما يبدو لي أن نهاية احتكار سلطة الدولة لا بد وأن يضيء البنيات الواقعية – التي هي جميعاً قيد إعادة تعريف نفسها – لتلك المجتمعات مما يشمر من جديد شروطاً جديدة لتناحر المصالح أو لنقل لتناحر الطبقات .

أما مجلة « ماركس الآن » فتبدو لي على الأرجح مدافعة عن تجديد ربما يتأسس على تعميم ديمقراطية الدولة الى الحد الأقصى – وهنا يتم استحضار نقد ماركس وفيدر للبيروقراطية (تيكسييه) وعلى تشغيل نقي لآليات السوق .

على أن النظرة غير المتوهمة الى الشرق لا تقودنا الى هذه النتيجة . ونشاطر هنا رأي جالبريث الواضح والذي يبين في مقابلاته وكتاباتة حول الاتحاد السوفيتي اليوم .

لكن في الغرب ألا تدل أزمة الأحزاب الشيوعية على ضرورة القبول بالسوق ؟

وفى هذا الخصوص يقال لنا أنه لا ينبغي أن « نشيطن » السوق لأنها كانت قائمة قبل الرأسمالية .

لكننا نستطيع أن نتفق بيسر على أن السوق فى المرحلة قبل الرأسمالية تختلف تماما عما آلت اليه بعد ذلك حيث بدأت تخضع كلية الى تخطيط الاستهلاك كما تقدمه شركات متعددة الجنسيات والى شبكات كبرى تصنعها برامج الكمبيوتر والاعلام .

لم تعد الرأسمالية مجموعة كبيرة من المصانع . واكتسب المصنع نفسه بعدا متخطيا للقوميات يخرب أو يقيد السياسات العالمية . يحدد السوق فى الغرب ومن خلال السوق يحاول المرور الى الشرق ، ألا يبرز المارك الألماني ، رمز ألمانيا الموحدة الذى دخل بمراسم احتفال ألمانيا الشرقية ، أنه صورة واضحة لما كان قد قدمها ماركس تحت عنوان المال - الاله ؟

وسنتفق كذلك على أننا بازاء تحديد تاريخى لسلطات الدولة - الأمة - وأن التصور التقليدى للديمقراطية يعانى اليوم أكثر من أمس وأن سيناريو السلطات يناظر معادلة « نيكلاس لوهمان » أكثر من معادلة « رويلس » . ان بيروقراطية الدولة نفسها تخضع لسيناريو اقتصادى دولى . ويتضمن التعميم الجذرى للديمقراطية اعادة تعريف السلطات على قياس الدول .

لكن كيف يتم ذلك بغير اعادة النظر فيما تحتوى عليه من عملية اندماج عالمى لرأس المال والسوق ونموذج الاستهلاك الذى يخضع يوما بعد يوم الى المصادفة (بالنسبة لتلك « الحاجات » التى كانت تخص فى عصر ماركس البقاء الضرورى لاعادة انتاج قوة العمل) ؟

ويبدو لى أنه على هذه الأرضية يجب اعادة التفكير فى الغرب فى قيمة ماركس الآن أولا قيمته وفى امكانية الصراع وأشكاله .

وفى نفس الوقت يطرح لأول مرة فى مواجهة سلطة التكتلات الرأسمالية متعددة الجنسيات محور التناقض الجديد بين منطق انتشارها وبين بقاء الجنس البشرى .

فهل ستصبح الطبيعة فى توازاناتها الأساسية جزءا فاعلا فى الحد من تطور نمط التنمية السائد الى اليوم ؟

ومن الممكن أن تعتبر أن مبدأ التدمير الذى يتضمنه نمط التنمية

والذى يندد به العلماء ورجال الاقتصاد الذين هم أيضا إيكولوجيون (٦) هو امتداد عملاق للثمن المدفوع فى سبيل التصنيع الأول - أى التضحية بالزراعة .

وواقع الأمر أن التحطيم الصناعى للبيئة والتلوث الناتج عن الكيمياء والمسألة الجديدة حول المهملات المتزايدة التى يصعب أكثر فأكثر حرقها ، وهذا « منتج » لا يمكن أن يصبح « سلعة » وأخيرا التكنولوجيا المطبقة فى الزراعة والتى تعيد إليها إنتاجيتها ، لكنها تنتهى الى تدمير السياقات الاجتماعية والبيئية ، تبدو جميعا تأكيدا على أطروحة « ماركس » حول التناقض بين نمط الانتاج وبين تنمية الثروات .

لكن المقصود هو ماركس بعد ماركس لأنه - ابن قرنه - لم ينتقد حسبما اعرف لا النموذج الصناعى ، ولا التكنولوجيا ، اللتين تقدمان اليوم نتائجهما الخطيرة .

هوامش :

- (١) الدفتر الرابع ، ص ٣٧٥ وما بعدها ، عن طبعة ايميل ، موسكو ، ١٩٣٩ .
- (٢) يتم انتخابهم على أساس جغرافى . والواقع ان السوفيت هم برلمان الجمهوريات أو الأقاليم المستقلة .
- (٣) انظر ١٩٨٠ .
- (٤) انظر « فى المناقشات فى صفوف الشعب » لماوتسى تونج .
- (٥) انظر ملف جان تورافال فى « الأزملة الحديثة » عدد يونيو ١٩٨٩ .
- (٦) انظر الحوار الذى دار بين كلييامكين وبين ميجرانيان فى « ليقيراتورتاجا » عدد أغسطس ١٩٨٩ .
- (٧) انظر اينياس زاخ بالنسبة للبرازيل أو الهند وانظر فولفجانج زاخ لالمانيسا

الحدائة بعد ماركس

مقاربة لبناء نظرية فى الحدائة أشمل من
نظرية ماركس والماركسية بغير أن تلقى
منجزات التاريخ والفكر الماركسى •

« جاك تيكسيه »

مما لاشك فيه أن ماركس واحد من المنظرين الاجتماعيين الذين
علمونا كيف نفهم العالم الحديث • وحسب مفهوم ماركس ، فالعالم
الحديث من الناحية الاقتصادية ، ومن ناحية المجتمع ، هو بورجوازى ،
ومن الجانب السياسى تصوغه الدولة التمثيلية والبروقراطية « الحدينة » •
ولكنه أراد ان ينظر أيضا على قاعدة هذا العالم وتناقضاته مشروعا
للتحرر فيما بعد الرأسمالية لا يكون منفصلا عن الحدائة • وربما يحقق
كما نقول اليوم آمال الحدائة •

ومن هذا المنظور يبدو لى على نحو رفيع الدلالة أن البعض استطاع
بطريقة تظهر لى مقنعة أن يقول عن « فيبر » أنه « ماركس البورجوازية » (١) ،
وكان ذلك مجاملة كبيرة لفيبر • لكنه كان أيضا مجاملة كبيرة لماركس •

وبالطبع يبقى أن نتحاور حول ما نقصده بالضبط من الحدائة •
وفيما يخص الماركسيين ، أو أولئك الذين يرون حتى اليوم فى ماركس
مرجعا أساسيا بالنسبة لهم ، يبقى قيد الفحص تحديد موقع بنيات
الرأسمالية • بنيات السوق والديمقراطية فى العالم الحديث ، والتي
سأهم فى تنظيرها بغير أن يضبط مظاهرها كافة •

أيقلم طائر الليل فى الفجر ؟

نستطيع أن نشك فى ذلك حينما نعلم ان « ماكس فيبر » قد كتب
دراسته حول الاشتراكية (٢) عام ١٩١٨ ، وبالتالى بعدما كتب لينين
« الدولة والثورة » دون أن يكمله •

ان مقابلة هذين النصين تستحق فحصا معمقا . والا فلا نستطيع أن نقول شيئا .

عن كتاب لينين المعروف لن أذكر سوى نقطة جوهرية . بالنسبة للزعيم البلشفي كما بالنسبة لماركس الذي حاول أن يلخص أطروحاته الاشتراكية مشروطة أساسا بذبول الدولة ، وان ظلت ديكتاتورية البروليتاريا دولة فهي مسبقا ليست سوى نقلة بين الدولة واللا دولة .

لينين كماركس قبله مشغول حقا بمسألة البيروقراطية وستظل شاغله الشاغل حتى وفاته .

أما تحليل « فيبر » في « الاشتراكية » وغيرها من النصوص (٣) فمن الممكن أن تعتبر مع جرعة بسيطة من الاعتباط المسموح به وكأنه تطوير لماركس ضمن كادر نظري مختلف تماما عن حدود أساسية عند ماركس . والنقطة المشتركة الجوهرية تقوم على اعتبار أن انفصال العمال عن وسائل الانتاج الركيذة الأساسية للرأسمالية ، ربما نستطيع كذلك أن نعتبر أنه بادخاله مفهوم سلطة امتلاك وسائل الانتاج فهم « فيبر » أكثر من غيره معنى مفهوم علاقات الانتاج عند ماركس .

ومن ناحية أخرى فهما – الاثنان ماركس قبل فيبر بالطبع – أن تطور الانتاج الرأسمالي بمصانعه المركزية والتراتبية يمضى الى جانب تطور بيروقراطية الدولة .

في أى نقطة تختلف تحاليلهما ؟ بالنسبة لماركس الشيوعية ومراحلها المختلفة ممكنة ، لأن الثورة تستطيع كسر بيروقراطية الدولة ، بالنسبة لفيبر الاشتراكية ممكنة بالطبع لكنها بدلا من أن تقطع مع المنطق البيرواقراطى للعقلنة ستحققه .

الاشتراكية القابلة للتحقيق لن تقضى على انفصال العمال عن وسائل الانتاج وانما ستعمقه . القضاء على الملكية الخاصة لا يمكن أن يتم الا بنقلها الى ملكية الدولة التى ستوحد فى كل وحيد بيروقراطية الدولة ، وتلك القائمة على مستوى المصانع الكبرى لا تستطيع الاشتراكية اذن سوى أن تعمق اغتراب المنتجين القائم سلفا فى الرأسمالية باستكمالها عن طريق نزع سياسى كامل .

وبالنسبة للمخاطر التى تحتوى عليها كل عقلنة بيروقراطية لا يمكن أن تكون الاشتراكية دواء وانما تكون تحذيرا للشر .

ان نظرية ذبول الدولة عند ماركس هي الجزء الطوباوى فى نظريته السياسية والنقيض تماما لبرنامجها عن تخطيط الحياة الاقتصادية المتحقق على قاعدة الغاء الملكية الخاصة .

الاشتراكية القابلة للتحقيق تتضمن الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وبهذا المعنى تلغى حقا الرأسمالية . لكنها بدلا من أن تقضى تماما على منطق العقلنة الحديثة تحققها وترفع الى مرتبة الكمال تنظيم « القفص الصلب » حيث تحبسنا السيطرة العقلانية الكاملة التى هى « مصير » الحدائة .

هذا المفهوم الفيبرى المتبلور قبل زمن « بناء » الاشتراكية بكثير هو أساس نظريات عديدة اجتماعية أو فلسفية فى القرن العشرين ، وأساس تحليلات ماركسية ، وغير ماركسية حول البنية الطبقيّة « للاشتراكية المطبقة بالفعل » وقاعدة انتقادات الحدائة التى نجدها عند « هيدجر » كما عند مدرسة فرانكفورت .

يبدو « بناء الاشتراكية المطبقة بالفعل » فى القرن العشرين أنه يؤكد كلام فيبر ضد طوباوية ماركس الفوضوية . ولا يبدو أن مصلحي الشيوعية كما طبقت فى التاريخ قد وجدوا مخرجا آخر لازمة نظامهم سوى الانتقال العسير الى اقتصاد السوق الذى يتضمن ، كما يبدو ذلك بوضوح ، امكانية اعادة هيكله رأسمالية للاقتصاد .

فعلى هذا النحو تبدو الآن المعطيات الواقعية للخروج من الشيوعية كما طبقت فى التاريخ . وحينما لا تنضم الى الأشكال الأكثر جذرية للبيرالية الجديدة ، تستتر الكوادر القيادية الجديدة وراء الحل الاشتراكي الديمقراطي وكأنها السياسية الوحيدة القابلة للتحقيق ، وتنشغل بالتالى بالمحافظة على أشكال الدولة الاجتماعية كما بنتها النظم الشيوعية .

وفى هذا السياق ، الذى يخص من الآن فصاعدا كلا من الشرق والغرب على السواء ، تكتسب التنظيرات والبرامج السابقة والحاضرة للتيارات الأكثر ابداعا للنزعة الاصلاحية الأوروبية ، أهمية تاريخية جديدة .

كذلك يجب أن نضيف الحزب الشيوعى الايطالى السابق الى ذلك اليسار الاصلاحى الأوروبى ، وكانت المشكلة هى تمسكه أو تخليه عن تراثه الخاص وتجربته الفريدة .

ان الملاحظة الأخيرة هذه والتي تذكرنا بالمناقشات القوية والحيه والغنية جدا التي اتسم بها اعداد المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي الايطالى ، تقودنا الى التساؤل عما اذا كان فعلا ضروريا أن ننصرف بغير حذر عن فكرة الشيوعية كما صاغها ماركس .

ونستطيع أن نرى أنه على العكس من ذلك تماما أصبح ضروريا أخيرا أن ندرسها بجدية . لكن هذا يخص فى المقام الأول العلماء أو الدارسين أو الباحثين غير الماركسيين أو المناهضين لماركس والماركسيين، والذين هم متخصصون فى أعمال ونصوص ماركس أو فى مؤلفات لبعض أو كل الماركسيين المنظرين الكبار .

الا تتضمن هذه الفكرة حينما يعاد اليها تركيبها الحقيقية العديدة من العناصر وربما نواة جوهرية التي هى بعيدة عن أن تكون قد انقضت بل من الممكن أن تلعب حقا دورا جوهريا ليس فقط فى مستقبل بعيد جدا وانما كذلك فى حاضرنا ؟

ونستطيع من أجل محاولة التدليل على تلك الفكرة ، فى نفس الوقت الذى نواصل فيه النظر الى « مواجهة العظام » (٤) ، التى تكونها العلاقة بين كارل ماركس وبين ماكس فيبر ، أن نطرح المشكلة الجوهرية الخاصة بسيطرة ومراقبة عملية العقلنة الحديثة .

يلتقى « ماركس » و « فيبر » فى نقطة هى أن العالم الحديث بما يحتوى عليه من « اشتراكية مطبقة بالفعل » محدود بعملية العقلنة الاقتصادية والدول التى تقود الى الاغتراب الاقتصادى والسياسى للغالبية العظمى من الناس ، والى انفصال المنتجين عن وسائل الانتاج والمواطنين عن وسائل القيادة السياسية .

وينظر ماركس الى العمليتين على ركيزة مفهوم الاغتراب ، ويفترض أن ازالة الاغتراب هى العقلنة الحقيقية انما هى عقلنة مزدوجة - ان جاز التعبير .

ان الهدف بالنسبة لجموع الناس ، هو المراقبة الحقيقية لتلك النظم التى استقلت عنها والتي سيطر عليها الاقليات والتي تقودها قوى رأس المال والسلطة .

واذا أردنا توضيح المشروع الشيوعى على ضوء مصطلح العقلنة ، الذى ليس غريبا تماما عن ماركس ، فتبدو فكرة الرقابة العقلانية للأفراد ولعملية وجودهم الاجتماعى بوضوح من خلال تحليل « صنية » السلعة

وعلى ضوء مصطلح الحدائة الذى هو جزء لا يتجزأ من شبكة مصطلحات ماركس ، فيجب أن نقول ان ما يقصده هو السيطرة على الحدائة التى هى شكل من أشكال السيطرة أو عقلنة العقلانية الحديثة . المشروع الشيوعى انما هو مشروع منكسر بالضرورة أو يمتلك انكسارا مضاعفا بالنسبة لفكر قائم مسبقا فى التحديث الرأسمالى .

ان ما ننسأه أغلب الوقت عند ماركس ويدل على جهل بضخامة مشروعه وعمقه هو أن ماركس نظر الى عملية تحويل الاقتصاد الى اقتصاد رأسمالى (ما هو معروف تحت اسم العقلانية الاقتصادية) والى انتقال الدولة الحديثة الى دولة بيروقراطية فى نفس الوقت .

ولماذا هذا التشويه ؟ بعد انجلز حول لينين أن يبرز السبب العميق من خلال عبادة الدولة التى تحتوى الاشتراكية الديمقراطية الألمانية .

ونستطيع أن نعتقد بتواضع أكثر وعلى مستوى غير مستبعد استنادا الى الفيلولوجيا أنه بلا أدنى شك أن تلك النصوص التى ينظر فيها ماركس الى تطور البيروقراطية لا تنتمى الى مجموعة نصوص متماسكة كتلك التى خصصها لنقد الاقتصاد السياسى .

لكنه من غير العسير أن نلتقط فى مسيرة ماركس الفكرية خطأ أحرر آخر نقاطه المحورية مخطوطة ١٨٤٣ حول « نقد الحق السياسى الهيجلى » و « الأيديولوجيا الألمانية » ثم على وجه الخصوص الكتابات المعروفة بالكتابات السياسية بعد ١٨٤٨ ، وعلى وجه أكثر خصوصية « ١٨ برومير لويس بونامبرت » حيث تظهر الفكرة الأساسية ، التى تذكرنا بأطروحات توكفيل ، أن الثورة الفرنسية لم تفعل سوى تحسين جهاز الدولة المبنى سابقا فى ظل الملكية المطلقة . وهى فكرة نجدها مرارا فى مجمل الكتابات السياسية المتتابة وخصوصا فى « الحرب الأهلية فى فرنسا » .

انه لأمر مدهش حقا أن يتم تشويه أعمال ماركس وحصرها فقط فى نقد الاقتصاد السياسى ونسيان البعد الآخر ، أى نقد السياسة وخصوصا بنينتها البيروقراطية ، فى حين أنه وقف موقفا نقديا ازاء الديمقراطية ومجمل اشكاليته حول الثورة لصيقة تحليله لتطور البيروقراطية .

وعندما يثير ماركس قضية الانتقال الى الاشتراكية بغير « ثورة » أى بغير انتفاضة دموية ، فانه يقصد بلدان أخرى تلك التى نجدها فى « القارة » الأوروبية أى الموجودة فى العالم الانجلو ساكسونى حيث بدأ له أن تلك القوة البيروقراطية لم تتطور نتيجة مبدأ « الحكم الذاتى » (٥) .

وعلى هذا فاذا انطلقنا من مفهوم العقلانية الذى يطبقه فيبر على العالم الحديث الرأسمالى والذى يشير الى سلوك عملى يهدف مراقبة العالم والسيطرة عليه (تمالك العالم) (٦) ، فانه يتوجب علينا اذن أن نصف أعمال ماركس بأنها نقد لتلك السيطرة التى تؤدى فى الواقع الى سيطرة النظم الاقتصادية والبيروقراطية على الأفراد أو أن نصف الشيوعية بأنها انقلاب على اغتراب الأفراد فى عملية حياتهم الاجتماعية .

وأنة فى هذا السياق يجب أن نذكر أنه ليس أمرا غريبا على ماركس أن يتجرر الأفراد بفضل اشتراكية الدولة . نذكر هنا أيضا الكتابات المعروفة بالكتابات السياسية « كنفد برنامج جوتا » على سبيل المثال الذى يستهدف نقد نظرية لاسال . وهو خير دليل على ذلك .

يجب أن نعترف على الأقل بأنه فى هذه النقطة لا نستطيع أن ننتقد أطروحة ماركس حول ذبول الدولة باعتبارها أطروحة طوباوية وتحميل ماركس مسئولية سلبيات اشتراكية الدولة .

ومن الممكن جدا أن تكون هذه الأطروحة قد ساهمت فى الحد من اعداد الحركة الشيوعية على صعيد سلطة الدولة وأن يكون ربطها بأطروحة الطابع الثورى الضرورى للتحويل الاجتماعى قد تقاطع مع الفراغ النظرى داخل الماركسية - لا فيما يخص نظرية السلطة . ذلك أنه من هذه الناحية تبدو مساهمة ماركس ضخمة . على الأقل نظرية ماركس فى الديمقراطية .

لكن يجب أن نضيف أن نظرية ذبول الدولة عند ماركس ليست حلما طوباويا ساذجا ، وينبغى على خلاف ذلك أن نعتبرها أطروحة جذرية - بمعنى أنها تنظر الى الأشياء من جنورها - فى سبيل التنظير السليم اليوم لشروط التحرر البشرى الحقيقى على مستوى سلطة الدولة البيروقراطية . لكن ما ينطبق على هذه الأطروحة ينطبق على ذلك المبدأ الذى ينصب على أن الشيوعية اشباع حر للحاجات ويجب اعتبارهما مبدئين معياريين لا أن نعتبرهما مبدئين لـ « تكوين » نظام اجتماعى على أساس مخطط مسبق .

سأحاول مواصلة هذه المواجهة بين ماركس وبين قيبر انطلاقا من سؤال يتعلق بوضع « المعنى » على خريطة فكر هذا الأخير .

ففيما يخص « المعنى » ، نستطيع أن نرى أن الفرق بين فيبر وبين ماركس يكمن فى أن ماركس لا يعتبر المعنى مفتوحا فقط للقصدية

الذاتية • اذ ان المعنى موضوعى فى حدود العالم التاريخى على أقل تقديره ، وهو الأمر الذى من الممكن اقامته بطريقتين •

الأولى انطلاقا من الأطروحة الأولى حول فويورباخ ، وبادراكنا الدلالة الفلسفية لوصف ماركس الممارسة بأنها « موضوعية » • عم يدل ذلك ؟

« موضوعى » يدل هنا على « الشمول » أو على « الموضوعية الاجتماعية » بالدلالة الفويورباخية « للنوع » • فعند فويورباخ الذى لا يلتقط هذه الخاصية النوعية للممارسة الانسانية الا على مستوى الممارسة النظرية للفرد ، ولا يرى فى الممارسة العملية داخل البراكسيس سوى مظهرها الخاص أو الانسانى ، يؤكد ماركس أن للممارسة العملية نفسها « موضوعية » •

لذلك يضطر ماركس الى التمييز بين الممارسة نفسها (المضمون أو المادة) وبين شكلها الظاهر •

وحيث لا يرى فويورباخ سوى الشكل التجارى ، أو كما يقول ماركس ، متبعا فى ذلك تحليل « جوهر المسيحية » ، الشكل « اليهودى الحقيقى » ، يميز ماركس بين الممارسة نفسها التى هى فى ذاتها موضوعية أو شاملة ، وبين شكلها الظاهر الناتج عن انفصال الأفراد فى المجتمع البورجوازى المدنى •

هذا الموقف أساس قول ماركس بان لتبادل السوق خاصية حضارية وان للرأسمالية خاصية ثورية •

ونستطيع أن نتحقق بألف طريقة ، وعلى سبيل المثال لا الحصر ، من خلال قراءة « مخطوطات ١٨٥٧ - ١٨٥٨ » من أن هذا الموقف ليس توكيدا معزولا وانما هو مبدأ أساسى لدى ماركس •

ومن جانب آخر فالدلالة النهائية لتحليل ماركس للسلعة وانال ، الذى نخطئ اذا حصرناه على نحو أحادى فى حدود اظهار الخاصية الصنمية « لشكل » القيمة •

هذه الأطروحة حول الطابع « الموضوعى » « للبراكسيس » فى حد ذاتها بمعنى تجريدها من الأشكال التاريخية التى تتشكل بها ، من الممكن اللقاء الضوء عليها انطلاقا من تحليل التعاون الذى بدونه لا نستطيع أن نفهم معنى الشيوعية عند ماركس •

ان الرأسمالية ، يقول ماركس ، تخلق التعاون الكونى بين الأفراد على مستوى الكوكب وفى السوق العالمية تقريبا •

لكن ذلك التعاون « شبه طبيعى » بعد . والمقصود انه غير ارادى وبالتالي فهو مفروض على الأفراد وكأنه قوة غريبية عنهم تسيطر عليهم .
الشيوعية انتقال التعاون اللا ارادى لكن الواقعى الى تعاون يلتزم به الوعى والارادة .

الشيوعية اذن لا تعنى على الاطلاق خبرا من الخارج وتخطيطا هابطا من أعلى (٧) . هى الانتقال من التعاون فى ذاته الى التعاون لذاته (٨) ليس المقصود هو « بناء » مجتمع وانما تغيير الشكل .

ويعرضه ماركس استنادا الى المقولات الهيجلية . مقولات الداخل والخارج ، والداخل فقط ، الذى هو أيضا خارج فقط (٩) .

ونقطة البداية فى تفكير ماركس هى تموضع قوى العمل الاجتماعية الذى يتحقق بالضرورة فى شكل التخارج . « لكن مع الغاء الطابع المباشر للعمل الحى بصفته عملا محضا فريدا أو بصفته داخليا محضا ، أو بصفته شاملا على نحو خارجى محض ، ومع موقف ممارسة الأفراد بصفته شاملة أو اجتماعية مباشرة ، فان هذا الشكل من التخارج للحظة الموضوعية من الانتاج قد ألغى » (١٠) .

هذه الأطروحة هى أساس مجمل تحليل ماركس لعلاقات السوق ، حيث يستحضر الفكرة الهيجلية القائلة بأن ما هو داخلى فقط هو أيضا خارجى فقط وأن ما نجده بالتالى فى المجتمع البورجوازى المدنى هو فقط شكل الشمول (١١) .

لكن هذه الأطروحة تزودنا أيضا « كما يبدو لى » بفيصل عقلى للحكم ضد أو مع ماركس فيما اذا كان الغاء علاقات السوق أمرا ضروريا أم لا ؟ .

تصير ممارسة الأفراد نوعية أو اجتماعية على نحو مباشر بغير أن يتوسطها شكل شمول السوق وانما فى شكل استبدادى ومفترب داخل المصنع الرأسمالى .

والمشكلة هى ازالة اغتراب هذا الشكل من التعاون الاجتماعى ، ويبدو لى أن تلك هى المشكلة التى يرفض التخلي عنها أولئك الذين يفكرون اليوم فيما يسمونه « الديمقراطية الاقتصادية » فى اطار الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية أو فى العالم الانجلو ساكسونى .

ومن جانب آخر انه لأمر مقطوع به بالقدر الكافى ، انه لا يجب أن نزود بشكل ما السوق الرأسمالية ببعض ممتلكات أو صلات جوهرية تبقى

على أشكال الوجود الاجتماعي الانساني حينما ننظر الى الاعلام أو البيئة .
وعلى نحو عكسي لا نرى بوضوح امكان التحويل الاجتماعي المباشر
على المستوى العالمي لنشاط الأفراد كافة . ومن هنا ضرورة اللجوء الى
الأشكال المختلفة للتحويل الاجتماعي غير المباشر للممارسة .
والسوق هي أحد الأشكال . لكن التخطيط الذي تقوم به الادارات
العامة القومية و « عابرة القوميات » هو الشكل الآخر .
وإذا كان ضرورياً أن نلوم ماركس على شكل من أشكال التوفيق
الطوباوي بين البشر ، فمن الضروري أن نبحث عنها على ضوء هذه الفكرة
والاجتماع المباشر والكوني للتعاون بين الأفراد . لا لأن هذه الفكرة في
حد ذاتها تخلو من أي معنى حينما ننظر اليها من منظور المبدأ المعياري
(القائم بالفعل مسبقاً في حياتنا الراهنة) وإنما لأنها تصير طوباوية
سلبية عندما نقوم ، باستخدامها استخداماً « تكوينياً » مما يعنى ضغط
مادة التجربة التاريخية .

ولكن اذا كان التخطيط كما عرفناه في التاريخ في الشرق والغرب
هو أيضاً شكل من أشكال التحويل الاجتماعي غير المباشر المسبق والبعدي
الذي يتحقق عن طريق مؤسسات الدولة فيجب أن يخضع الى مراقبة
ديمقراطية على نفس نسق محاولته في ضبط علاقات السوق .

(٢)

نستطيع اذا أردنا التعمق في معطيات المشكلة أن نقيم مقارنة بين
ماركس وبين هايك تتوازي مع مقارنة ماركس وفيبر .

ودراسة أطروحات هايك ستكون مفيدة نتيجة التعارض المطلق الذي
يقيم بين النظام العفوي وبين التنظيم الواعي (١٢) وبالتالي التعارض
الذي يستخلصه بين النظام الليبرالي وبين التنظيم الشيوعي .

المقارنة بماركس تفرض نفسها تقريبا لأن النظام العفوي عند هايك
يشابه في الوهلة الأولى التعاون الحامل خاصية « شبه طبيعية » التي
يتحدث عنها ماركس ضمن ما يقوله حول السوق العالمية .

فالأول (هايك) يعبر دائماً وبقوة عن معارضته للمراقبة الواعية
ويصل بين الدفاع عن الحرية (السلبية) وبين وجود هذا النظام العفوي .
أما الثاني (ماركس) فيؤكد ضرورة الانتقال الى تعاون واع للقضاء على
خضوع الأفراد الى علاقات اجتماعية شبه طبيعية .

والمشكلة المطروحة أمامنا فى سياق هذه المقارنة ، هى ما اذا كان
ممكنا قيام تنظيم واع لا يدمر المبادرة الفردية وبالتالي نوع من أنواع
العفوية فى الحياة الاجتماعية .

فهل من تناقض ، والى أى مدى ، بين هذين المفهومين للحرية اللذين
يستند اليهما اسحق برلين Berleean فى كتابه المشهور والمعروف من الآن
فصاعدا (١٣) مفهوم الحرية السلبية ومفهوم الحرية الايجابية ؟ مفهوم
استقلال الفرد عن القانون ومفهوم الاستقلال بالمعنى التقليدى ، أى
خضوع الذات الى قانون صنعته الذات بحرية ؟ وبعبارة أخرى هل يدمر
النظام الديمقراطى بعض الحريات ، التى يدافع عنها الليبراليون ؟

بديهى أن يوجد هذا النوع من التناقض . لكن الى حد معين . الا أن
بعض الليبراليين ، أمثال كروتشه ذهبوا الى حد اعتبار مثال الحرية غير
مرتبط بالضرورة بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، فأدخلوا فارقا بين
الليبرالية وبين الدفاع عن الحرية .

ان أهمية هايك هى أن اجابته لا نظير لها فى الوضوح . ذلك أنه
يقر بوجود تناقض جذرى بين هذين المفهومين للحرية وبأن متطلبات
« تكوين الحرية » تتضمن عودة الى الليبرالية التقليدية . ما يحده ويجعله
ممكنا هو اللجوء الى « قواعد السلوك المنضبط » (ذى المضمون المستوحى
من القانون المدنى البورجوازى) التى بفضلها ربما يتم تكوين نظام عفوى
منضبط ذاتيا (السوق) والتى تفرض نفسها وكأنها الحد المطلق للهيئات
التمثيلية .

ان الديمقراطية الحديثة من حيث الجوهر وبالإضافة الى السلطة غير
المحدودة التى تعطىها للسيادة الشعبية فى صياغة القوانين هى « ديمقراطية
شمولية » .

ومن المفيد أن نلاحظ أن الفكرة التى يصوغها هايك حول التنظيم
والادارة الواعية مستوحاة بوضوح من النظام الاستبدادى للمصنع .
والدليل على ذلك أنه يصل بينه وبين فكرة الدماغ الواحد القائد للمجموع
بشكل دائم تقريبا .

وفى ذلك السياق نستطيع أن نفهم فكرته القائلة بأن النظام العفوى
للسوق فعال لأن معرفة الأوضاع الخاصة « مشتتة » بالطبع ، وبالتالي
لا يستطيع دماغ واحد الولوج اليها .

ولا يخطر بباله أن باستطاعة الديمقراطية يوما ما أن تقوم على
التعاون الواعى للغالبية العظمى على صعيدي القرار والمعرفة .

وكذلك لا يخطر بباله فكرة ان باستطاعة التنظيم الواعى القيام لا على المركزية المطلقة وانما على لا مركزية السلطات المكونة جماعيا (وبالطبع لا تنفى ازالة المركزية من جانب آخر التنسيق العام) .

وأن باستطاعته أيضا أن يستهدف لا التخطيط الشامل والسلطوى للحياة الاجتماعية على أساس القيادة المركزية الكائنة خارج وفوق المجتمع (الذى لا يفسح المجال بالفعل لمبادرة الأفراد والعفوية التى هى تعادل الحياة) وانما المراقبة الواعية للانتاج فى مجموعه .

وقد يشير ذلك الى دلالة أخرى فى سياق التعميم الجذرى للديمقراطية .

ان أطروحة هايك حول « حرية » « الأفراد » داخل نظامه العفوى تبدو لى سليمة تماما بشرط ادخال تدقيق طفيف عليها مؤداه أن الأفراد الوحيديين المأخوذيين هنا بعين الاعتبار كوحدهات انتاجية مستقلة (يمكن أن يصير حجمها كبيرا دون أن ينعكس ذلك على الحرية الليبرالية) يقودها صاحب عمل خاص فردى أو جماعى وحيث يقع الأفراد العاملون تحت القيادة المباشرة للقائد الذى يستغرقه منطق رأس المال المبهم وكانما هو « ذات أوتوماتيكية » (ماركس) .

ان أى اعادة نظر فى شرعية هذه القيادة الاستبدادية يعتبر اغنصابا للحرية الفردية للمالك ذى السلطة المضمونة بناء على القواعد الشاملة للسلوك المهدب .

نستطيع أن نتصور سلطة قيادية غير مفروضة بالقوة وانما منتخبة ومراقبة فهذا أمر يتجاوز الحدود الضيقة جدا للديمقراطية الليبرالية .

وأية ديمقراطية غير ليبرالية تضمن اطلاقا لحرية المالك موصوفة بوضوح بأنها نظام شمولى وسلطة غير محدودة ومدمرة للحرية .

وهكذا فان المجتمعات التى نعيش فيها هى شمولية مسبقا قياسا بنموذج الديمقراطية الليبرالية نفسه . ويجب العودة الى الخلف قبل فوات الأوان للحد بدقة من سلطة الديمقراطية ومن السياقات التى من الممكن أن تتدخل فيها .

ان التنظيم ليس له مكان فى الانتاج بالشكل السلطوى الذى يبدو بالضرورة أنه تشكل به الا داخل المصنع أو بالخضوع الى المراقبة « الليبرالية » بالمعنى المحدود للديمقراطية وفى نطاقات محدودة جدا من التنظيم « الحكومى » .

ونقطة الالتقاء مع ماكس فيبر هي أن « العقلانية الغائية » للتنظيمات لا يمكن أن تكون الا بيروقراطية .

أية مراقبة واعية ترادف النظام المحكم . ويجب أن نجابه هذه الأطروحة الأساسية .

لا يجب عدم التقليل من شأن قوتها بعد التجربة السلبية للاقتصاد المخطط ولا المبالغة في الرفع من شأنها في عصر يفرض فيه التدخل الشامل للممارسات الانسانية نفسه على عقول كثيرة . لا فكرة اللجوء الى الانتظام الذاتي للسوق لحل مشكلات عديدة يتوجب على البشرية أن تجابهها وانما الانتظام الواعي الذي يفترض التعاون الحر بين الأفراد والمجموعات ويقرر على قاعدة من المعارف والقيم والضوابط المشتركة ما يتوجب عليهم أن يفعلوه .

لا تدفع المراقبة الحرة والواعية البشرية حتما الى الادارة الشاملة للحياة . وانما تتضمن « مراقبة » ديمقراطية للسوق عندما يطابق وجوده وظيفه ومؤسسات الدولة التي لم يتصور ماركس - بالمناسبة - زوالها الحتمي (١٤) .

ان ما نستحصله من تجربة الشيوعية على النحو الأوضح أنه لا ينبغي فقط مراقبة السوق وانما كذلك الهيئات التابعة للدولة .

ذلك أن ماركس قد رأى بوضوح أن من الممكن أن تصير الهيئات التابعة للدولة هيئات سلطة طبقية (وهو ما يطلق عليه اسم السلطة « السياسية » بالمعنى الدقيق للكلمة) . والتي نعلم عنها اليوم أن في استطاعتها أن تصبح لينية مجتمع طبقى ولسلطة مهيمنة .

ان احدى انطلاقات هايك هي نقد التعارض البسيط السائد منذ العصر القديم التقليدى بين ما هو طبيعى وبين ما هو غير طبيعى ، وبين ما هو غير منتج فعلى حر انساني وبين ما هو منتج « وفق الطبيعة » . وبين الاثنين يدخل هايك مفهوما وسيطا حدده « فيرجاسون » ، وينطبق على أفعال البشر المقيدة .

ومن غير الضرورى أن نشدد على ان ماركس أيضا يجد نفسه امتدادا لهذا التيار التاريخى الذى يتجذر فى المدرسة الاسكتلندية لا فى مقدمات قبليات « بنائية » منبوذة .

لكن هذا كله لم يمنع ماركس أن يطرح مشكلة الانتقال من التعاون « شبه الطبيعى » الى التعاون الواعى حين تتوفر الظروف التاريخية . وهو بالتأكيد ليس الحال فيما قبل العصر الحديث .

• عند هايك كما عند فيبر نجد أنفسنا أمام عقلانية الفعل البشرى .
« عقلانية غائية » مستوحاة من « مينجير » ثمر نظاما يعمل وفقا لمنطقه
الخاص . غير أن الفارق بين المؤلفين كبير جدا .

• عند فيبر ثمر العقلانية الغائية نظاما أو على وجه أدق نظاما مزدوجا .
وإذا ظللنا في سياق الرأسمالية ، ففي المصانع الكبرى وادارات الدولة
التي تسيطر على العالم الحديث وكأنها المصير الذي يسجن الفرد في
قفص من الصلب تظهر أمامه وكأنها قيادة العالم الشاملة .

وبهذا المعنى نستطيع أن نقول ان فيبر يمتلك وجهة نظر نقدية
حول العالم القائم الذي يبدو وكأنه يرادف اشكالية الاغتراب عند ماركس .

ونجد عند هايك مبدأ التنظيم المنتشر على حساب النظام العفوى الذي
يقود الى خطر الشمولية . ومن الضروري اذن بالنسبة له أن نعود الى
الخلف نحو النظام الليبرالي المحض . وهي العودة الى الخلف التي تخص
على السواء النظام الديمقراطي للمجتمعات الرأسمالية الحديثة ونظام
المجتمعات النازية - الفاشية أو الشيوعية . ان رؤيته للعالم الحديث
انما هي رؤية ناقدة للديمقراطية لا لليبرالية كما أنها تمدح الرأسمالية .
ان مشروع ماركس هو مشروع الغاء الخاصة « شبه الطبيعية »
للحياة الاجتماعية في المجتمع الحديث بمعنى أنه مشروع الغاء تخارج
العلاقات الاجتماعية عن الأفراد .

هذا الالغاء مشروط بالتعاون الحر بين الأفراد الذي يحل محل
التعاون « الضروري » الجزئي والتناحرى السائد في الحياة الاجتماعية
حتى اليوم وهذا التعاون الحر الشامل بين الأفراد يفترض انتقال وسائل
الانتاج الى وسائل انتاج اجتماعية ، ويستهدف الغاء التخارج الأعمق الذي
هو قلب النظام الرأسمالى والنتاج عن انفصال المنتجين عن وسائل
انتاجهم . ذلك النظام الذي يعيد انتاج الانفصال ويوسعه . هذا الانفصال
تخارج لأن منتج ممارسة المنتجين يتعارض معهم وكأنه قوة غريبة
(رأس المال) تسيطر عليهم .

لكننا نعلم اليوم أنه على عكس ما قاله ماركس أحيانا فان كل شيء
لا ينتج أو كل شيء لا يمكن حصره في حدود هذا التخارج الاقتصادى .
الحقيقة أنه لا يمكن الغاؤه بغير الغاء « الانفصال » الآخر . انفصال
المواطن عن هيئات الدولة التي تصدر القرار السياسى .

ان التفكير فى الشيوعية التي طبقت فى التاريخ على أساس اشكالية
ماركس تقودنا اذن الى الالتزام بتوجه نقيض لذلك الذى أوصى به هايك .

وليس المقصود كما يود هايك تصفية النتائج المكتسبة في تعميم الديمقراطية التي تشوه جمال النظام الليبرالي العفوي وانما كذلك الاشكالية الجذرية لتعميم الديمقراطية وتعميقها .

تحويل وسائل الانتاج الى وسائل انتاج اجتماعية لا يأتى ببساطة لكنه لا يمكن أن يتم الا بتحويل اجتماعى متزامن لوسائل القرار السياسى .

وكما سنرى بالطبع فالاجتماع لا ينفى تعدد الذوات الاقتصادية بقطع النظر عن طبيعتهم الفردية أو الجماعية رأسمالية أو تعاونية نابعة للدولة أو اشتراكية محضة .

وبالتالى فحد أو الغاء النظام الرأسمالى لا يتقاطع مع الالغاء الكامل للسوق .

ومن جانب آخر يجب أن ندقق فى أن برنامج ماركس ، اذا أخذنا بعين الاعتبار التنظير الموجود فى « الحرب الأهلية فى فرنسا » حول « الدستور العمومى » باعتباره « الشكل السياسى النهائى » لتحرر العمال الاقتصادى ، كان يسير على نمط لا يفصل بين السياسى وبين الاقتصادى وبدا التحرر ثنائى البعد .

لكن الحقيقة أيضا أن ماركس يميل أحيانا الى قطع بعده السياسى والتحول الى البعد الواحد بمعنى انه يصير اقتصادويا .

السياسى لا يصبح اذن سوى وسيلة للوصول الى غاية « جوهريّة » يشر تحقيقها بشكل شبه أتوماتيكى نتائجها التحررية .

ومما لا شك فيه أن ماركس شوش النظر الى الاجراءات الديمقراطية والى الضرورة فى تحويل السلطة الى سلطة اجتماعية . وذلك على نحو من الانماء نتيجة خضوعه الى تلك البنى السياسية التى كان يفكر ضمنها والتي دفعته الى التنبؤ بأن حدوث الثورة الاجتماعية لا يتم على وجه التقريب الا بواسطة الثورة الدموية كحل سياسى وحيد .

- ٣ -

واحد من الأسئلة التى يجب أن نطرحها يتعلق بعلاقات السوق ومكانها فى المجتمع الاشتراكى . كيف ذلك ؟

نستطيع أن نحاول التفكير انطلاقا من العمل الرئيسى (الذى ظل غير مكتمل) لكارل ماركس والتساؤل حول أحد مفاصله الجوهريّة .

أريد أن أتحدث عن التمهيد بين الجزء الذي يتناول علاقات السوق في عمومها (أى القسم الأول من رأس المال) وبين الجزء الذي يتناول العلاقات الرأسمالية ، (أى الباقي كله تقريبا) .

ان السؤال عما اذا كان القسم الأول يتناول علاقات السوق بشكل عام بمنأى عن النمط الاجتماعى للانتاج أصل السلع المتبادلة وبالتالي بمعزل أيضا عن العلاقات الرأسمالية ، يكتسب لدى ماركس أهمية كبرى بالنسبة للسؤال الذى نطرحه حول موقع علاقات السوق فى المجتمع قبل الرأسمالى بل والاشتراكى .

يبدو لى شخصيا أن لدينا من أسباب فيلولوجية عديدة تجعلنا نعتبر أن ماركس يدرس فى القسم الأول السلعة والمال وبالتالي دورة السوق بشكل عام كمقدمة لمولد رأس المال .

والفصل السادس غير المنشور من رأس المال والذى كان مفروضا أن يقع بين الكتاب الأول وبين الكتاب الثانى حيث يدرس فيه ماركس السلعة بشكل عام ، وانما السلعة الرأسمالية ، لا نظير له فى الوضوح فى هذه النقطة .

لكن بما أن لا ماركس ولا أنجلز نشر الفصل السادس غير المنشور من رأس المال ، نستطيع أن نأخذ بعين الاعتبار الفصل الرابع من القسم الأول الموجود فى الكتاب الثانى والذى يحمل عنوان « الأشكال الثلاثة للدورة » للوصول الى نفس النتائج (١٥) .

لكن بما أنه من العسير أن نفحص هنا بجدية مشكلات التفسير المنطقى « لرأس المال » سأبحث عن صياغة وجهة نظرى بحيث أجتنب المقاربة المنطقية لصالح المقاربة التاريخية .

فلنقل إذن ان العلاقات الرأسمالية الخالصة (تلك التى تقوم على بيع وشراء قوة العمل كسلعة قيمة استخدامها - العمل - متحرك ضمن دورة انتاج رأس المال) تفترض تاريخيا درجة من تطور علاقات السوق .

وصحيح ان علاقات السوق لا تصير شكلا عاما للانتاج وعلى وجه أدق شكلا للانتاج نفسه الا على قاعدة تطور الانتاج الرأسمالى ، بمعنى حينما يكون قد تم تعميم علاقة بيع وشراء قوة العمل .

هذه الظاهرة الموصوفة عند ماركس لا تنفى ان رأس المال نفسه ، لكى يولد ويتطور ، فى حاجة الى درجة من تطور دورة السوق ، وقبل أن تضع بنفسها تلك الفروض التى هى فى حاجة اليها - وخصوصا سوق مطابقة لها - يجب أن تولد من فروض لم تضعها .

وتولد علاقات السوق وتنمو ضمن مجرى تطور أشكال مختلفة من
الانتاج قبل الرأسمالي . لكن هذا التطور نفسه لا يكفي لاثمار رأس المال
بالمعنى الدقيق للكلمة .

ولكى يولد الرأسمالي الحقيقي وعليه أن يجد في السوق سلطة خاصة
جدا ، قوة العمل ، الذى يضطر مالكيها الحر أن يبيعها مقابل أجر . هذا
الحضور البسيط يفترض عمليات كثيرة جدا ، حيث يحتل العنف الشرعى
وغير الشرعى مكانة خاصة ، والتي بغيرها لم يكن من الممكن فصل المنتجين
عن وسائل الانتاج والبقاء . وهذا الفصل الذى نظره ماركس بعقرية ،
وسلم به ماكس فيبر هو جذر علاقة انتاج السوق الرأسمالية .

ان دورة السوق الرأسمالية المصنوعة بقوة رأس المال ليست دورة
السوق البسيطة العامة التى هى فرضه المنطقى والتاريخى وحيث لا تلغى
دورة رأس المال ببساطة قوانينه العامة .

وباختصار هناك خصوصية غير العلاقة الرأسمالية عن دورة السوق
عموما وكذلك دورة رأس المال غير قابلة للحصر فى حدود دورة السوق
بشكل عام .

وانطلاقا من هذه الاعتبارات ربما يبدو ضروريا ان نقف على مقولة
« اقتصاد السوق » الضبابية والمستخدمه كثيرا هذه الأيام والتي يجتنب
المفكرون فى حدودها توضيح المسألة الحاسمة المتعلقة بالصلات القائمه
بين السوق الرأسمالية والبنىات « السياسية » المتعددة التى تتضمنه
وتضبطه وتكونه بالفعل (١٦) .

على أية حال ومن أجل مواصلة استدلالى يبدو لى اننا نستطيع أن
نقترح فكرة انه بما ان علاقات السوق قد وجدت قبل ظهور العلاقة
الرأسمالية ، فانه ليس أمرا خاليا من أى معنى أن نتصور مجتمعا بعد
« الرأسمالية » تستمد فيه علاقات السوق فى القيام بدور مهم وتكون
علاقة الأجر قد فقدت طبيعتها الرأسمالية فى قطاعات عريضة من الانتاج
وبالتالى لا تعود قوة العمل سلعة يشتريها الرأسماليون بقصد الرفع
من قيمة رأس المال .

وحسبما يبدو لى أيضا نستطيع أن نتصور اذن مجتمعا يستحق أن
نطلق عليه اسم المجتمع الاشتراكى لا يمتلك فيه الرأسمالي وسائل الانتاج
الاجتماعى ولا ينفصل فيه المنتجون المباشرون عن وسائل الانتاج والتبادل ،
وترتفع فيه الملكية الاجتماعية والملكية الفردية الى المستوى الفعلى الشامل
حسب عبارة ماركس (١٧) وتستمر فيه « اقتصاديات السوق » بمعنى

ان علاقة السوق تستمر في احتلال موقع الوسيط بين الوحدات الانتاجية المستقلة نسبيا من جهة ، وبين هذه الوحدات وبين سلطة الدولة المتحكمة في المصادر المالية وتنسيق وادارة الاقتصاد من جهة أخرى .

وأخيرا نستطيع أن نتصور مجتمعا « بعد الرأسمالي » يتسع الى اشكالية الملكية المختلفة بما في ذلك الملكية الرأسمالية والأشكال المختلفة من الملكية الصغيرة المستقلة والتعاونية والاجتماعية المتحققة بواسطة سلطة الدولة تشغل فيه علاقة السوق موقعا هاما .

والطبيعة بعد الرأسمالية لذلك المجتمع وخاصيته نصف أو شبه الاشتراكية تخضع لا الى تواجد علاقات السوق ولا حتى الى وجود قطاعات رأسمالية وانما الى المراقبة الفعلية للأفراد المجتمعين لشروط الانتاج من جهة ، وأساسا الى درجة الامتلاك الاجتماعى للغالبية العظمى من المواطنين لهيئات الدولة التى تراقب المصادر المالية الضخمة وبالتالي التوجه الاقتصادى ، من جهة أخرى .

وإذا كان التاريخ والنظرية يقوداننا الى التسليم بأن علاقات السوق علاقات رأسمالية حتما أو على أقل تقدير أن يؤدي وجودها بصرف النظر عن ظروف وجودها الاجتماعية - التاريخية - بالضرورة الى الرأسمالية لتغير وضعنا تماما ولافترضنا كذلك أن الاشتراكية تعنى ليس فقط ذبول الدولة باعتبارها سلطة طبقية ، وانما أيضا ذبول علاقات السوق فى حد ذاتها نتيجة ما تضره من طبيعة رأسمالية .

ولكن اذا كان صحيحا حقا انه فى ظروف معينة جدا تتضمن من بين ما تتضمنه انفصال المنتجين عن وسائل الانتاج والبقاء واللجوء الى العنف المتعدد الأشكال والمسئود بالدولة ، وانه لابد أن « تصير » علاقات السوق بالضرورة علاقات رأسمالية ، فلا نرى مبررا من تصور ظروف أخرى لا تتضمن اغتراب المنتجين فى سياق علاقات سوق غير رأسمالية .

يضاف الى الأشكال القانونية للملكية الاجتماعية عدم انفصال المواطنين عن مؤسسات الدولة .

فالشيوعية كما طبقت فى التاريخ أثبتت حقا انه من الممكن نزع الملكية من المنتجين المباشرين بواسطة احتكار طبقة من التكنقراط لوسائل الانتاج عبر جهاز الدولة . المنتجون المباشرون منفصلون عن وسائل الانتاج حينما تملكها الدولة وحينما يغتربون على نحو أو آخر عن المراقبة الفعلية لقوة الدولة .

يجب ان ينظر المشروع الاشتراكي الواقعى الى أن العقبة التى تقف أمامه ليست علاقات السوق ، ولا حتى الوجود غير المسيطر لعلاقات الأجر

الراسمالية الصرفة ، وانما انفصال المواطنين عن الوسائل العامة لادارة الاقتصاد .

ان المشكلة الحاسمة التى يجب أن نجابهها هى مشكلة الاغتراب السياسى لجموع الناس .

وما دام ماركس كان يفكر بعناية وباستمرار فى استقلال علاقات السوق فى عمومها عن العلاقات الراسمالية وعن دورة رأس المال فاننا نستطيع أن ندهش لما تصوره المرحلة الأولى من بناء الشيوعية أى ما نطلق عليه اسم « الاشتراكية » واعتبره نغيا كاملا لعلاقات السوق .

وبالفعل ففى « نقد برنامج جوتا » يصف لنا ماركس مجتمعاً اشتراكياً يبقى فيه القانون البورجوازى المساوى « باستثناء حق الامتلاك الراسمالي لوسائل الانتاج الاجتماعية » . وقد بداله معقولا . لكن المدهش أن من برهن أكثر من غيره على الصلة القائمة وظيفيا بين القانون « البورجوازى » المساوى وبين تبادل السوق ، هو نفسه المفكر الذى حافظ على القانون وتخيل زوال السوق .

ويستهدف ماركس اذن تحقيق هذا الاجتماع المباشر والشامل لممارسة الأفراد الذى سبق أن تحدثنا عنه .

ان افتراضه هو الامتلاك الجماعى لمجموع وسائل الانتاج الذى يتم فيه توزيع منتجات الاستهلاك ، بعد كل الحذف الضرورى ، حسب مبدأ تبادل الكميات المتعادلة بواسطة تذاكر العمل .

ونستطيع أن نتساءل على أقل تقدير كيف من الممكن ان تلغى الملكية الاجتماعية الاستغلال النسبى ، لكن الواقعى للوحدات الانتاجية ، وبالتالي ضرورة التوسط بينهما بقطع النظر عما نطلق من أسماء على الكميات المتعادلة العامة .

ونستطيع أن نتساءل كذلك عما اذا كانت نظرية صنمية السوق هى أصل هذه الأطروحة المضادة جذريا الى السوق . والأكيد انه فى حال قبولنا الأطروحة المقدمة هنا حول « التوافق الوظيفى » فى التاريخ بين علاقات السوق وبين الاشتراكية فانه يتوجب علينا أن نعيد النظر فى المدى التاريخى لصنمية السلعة بشكل عام ، وهو ما تفعله « أنياس هيلير » على سبيل المثال .

على أن هذا الحذر ازاء علاقة السوق وصنميته ليس الا مظهرا واحدا واحدا من مظاهر فكر ماركس ، ولم يمنع من اعتبار الحرية ، التى احتفى بها التيار الليبرالى والديمقراطى والذى لا ينظر اليه ماركس دائما بعنف

السخرية ، فالحرية لصيقة تطور علاقات السوق كما نستطيع استقراء ذلك بوضوح من الفصل الخاص بالمال ضمن « مخطوطات ١٨٥٧-١٨٥٨ » .

وصف فيه ماركس المرحلة الثانية من تطور البشرية على أساس تحليل علاقات السوق بشكل عام ، وسيطرة العلاقات الاجتماعية الصناعية لا تمنعه من أن يحدد بوضوح ان الاستغلال الخاص الذي يتعرضون له على هذا النحو هي مرحلة جوهرية في تقدم البشرية فقط بفضلها يتم الانتقال الى المرحلة اللاحقة .

وعلى ضوء هذه النصوص التي هي غير معزولة ، نستطيع أن نعيد القراءة ، لمجمل تلك النصوص التي يعتبر فيها ان ايدولوجية البورجوازية الرسمية (أى أفكار الحرية والمساواة والملكية) مبنية على العمل الشخصي . ونستطيع أن نفهم سخريته على ضوء عنايته في البرهان عما تؤول اليه مجمل هذه المبادئ حينما ننتقل الى اعتبار العلاقة الرأسمالية والتبادل اللامتكافئ في شكل المساواة تصير ضمنه الحرية استعبادا مأجورا داخل المصنع الاستبدادي وتتحول الملكية المؤسسة على العمل الشخصي ، الى ملكية عمل الآخر . مع العلاقات الرأسمالية المحض ننتقل الى مستوى ما أطلق عليه جون رويلس « مبدأ العدالة الثاني » ، أى مبدأ الاختلاف . ويكتشف ماركس فقط ان « المبدأ الأول » ، (مبدأ الحرية) ، غير مطبق في العالم الذي يناضل فيه ، وانما كذلك على مستوى الاختلاف ، كما يقول هيجل ، ينمو التعارض والتناقض .

وبفضل هذه القدرة على التقاط التطور التناقضي لتلك المبادئ التي حددتها الثورة الفرنسية ، نستطيع أن نرى أن ماركس أكثر من غيره قد قام بما نستطيع أن نطلق عليه « السوسيولوجيا النقدية للقانون البورجوازي » . ومن هنا كانت البداية السهلة للانزلاق . ان كان في مقدورنا ليس فقط استحضار النقد المحكم لهذه الحقوق البورجوازية على مستوى الواقع ، ولكن تناولها باعتبارها حقوقا وهمية تماما ينبغي احتقارها . هذا الاتجاه موجود عند ماركس . ولا يجب أن ننسى أنه نظر اليه في ظروف لا ديمقراطية تماما ولا حتى ليبرالية . ظروف القرن التاسع عشر . لكنه الانزلاق الذي تسبب في الكثير بعد ذلك .

ونستطيع كذلك ان نتساءل عما اذا كانت هذه الحقوق ترادف صنمية السوق لأنها تغذى سلوكا معاديا للسوق ، وهي أصل التباس موقف ماركس ازاء تراث الفكر الديمقراطي ، وعلى وجه الخصوص ترده ازاء مفهوم المساواة .

ولكننا اذا سلمنا بأن ذبول الدولة كما تصوره كان يرادف لا ذبول هيئات الدولة وانما ذبول طابعها الطبقي ، بمعنى عموميتها المزيفة ، فاننا

ننقاد كذلك الى خلاصة تقول أنه ليس هناك طريق نستطيع السير فيه غير التعميم الجذرى للديمقراطية فى مؤسسات الدولة .

ان الدولة بعد ما صارت دولة غريبة على المواطنين تسيطر عليها وتتقاسمها قوى الأقلية يجب أن يستعيدوها المجتمع ويمتلكها . ونفس الأمر بالنسبة لامبراطوريات الأقلية السياسية عابرة القوميات التى تقسم الكون اليوم . على هذا النحو يبقى لماركس اليوم قيمة .

الخلاصة

الخلاصة اننا لا نستطيع أن ندافع عن موقف يواكب مشروع ماركس لتحرر ويربطه بالوضع الراهن الا بتصحيح جذرى يتناول وظيفة علاقات السوق فى مرحلة ما بعد الرأسمالية ، وباعادة تقييم نظرية ماركس فى الديمقراطية . واذا أردنا الاعتراف بأن ماركس واحد من صناع نظرية الاجتماع والسياسة ، فهذا يعنى أنه ينبغى أن نقرأه انطلاقا من مشاكلنا الراهنة ، ومن ظروفنا التاريخية الراهنة ، ومن مجمل تجاربنا المتراكمة عبر الزمان .

يضاف الى ذلك أن مقارنة ماركس تعنى بالضرورة اقامة المواجهة بينه وبين كبار المفكرين الآخرين ، وذلك أيضا ، بقصد التفكير فى وضع العالم اليوم . وهذه هى الطريقة الوحيدة للبقاء على درسه . وتلك التجربة التاريخية التى ينبغى أن ننطلق منها هى متعددة الجوانب ، وتشمل فى النهاية العالم فى شموله بحيث أننا لا نستطيع قصرها على ذاك الركن الصغير من العالم الذى هو الغرب ولا على أزمة النظم الشيوعية . فالبلدان الشيوعية السابقة تواجه مشكلة الخروج من نظام وضعه عصر الستالينية .

وفيما يخص جانب التدمير ، فذاك الخروج ، بعيدا عن النموذج الستالينى هو فى حد ذاته ايجابى . أما جانب البناء فمهتز . لكنه اشكالى .

ويبدو أن الجديد يستلهم نموذجهم ، اما من الغرب ، واما من الاشتراكية الديمقراطية فى أفضل الأحوال ، واما من الليبرالية الجديدة وفى جميع الأحوال يعنى المستقبل اعادة بناء اقتصاد السوق الرأسمالية ، والنتيجة المباشرة للخروج من « الاشتراكية المطبقة فى التاريخ » فى مناطق أخرى من العالم وخاصة الغرب ، وضع سلبى من الناحية الايديولوجية .

فهو يميل الى فرض الفكرة المدمرة القائلة بأننا سجناء منطق « اما ٠٠ أو » اما الاقتصاد المخطط وديكتاتورية الحزب والدولة . أو اقتصاد السوق الرأسمالية ، والاسلوب الليبرالى الديمقراطى الراهن فى ادارة شئون الدولة . هكذا بغير اختيار آخر .

وسوف يحتاج رصد الآثار السلبية الأيديولوجية لأزمة البلدان المسماة « بالشيوعية » الى وقت طويل . وسأشير الى بعضها . تلك الآثار التى تبدو لى خطيرة فى سياق المشكلات التى ينبغى أن تواجهها البشرية اليوم بالضرورة .

فتميل الأزمة الى فرض فكرة الأذى « يوتوبى » أكثر من مشروع ماركس ، وعموما المشروع الاشتراكى لما يحتوى عليه من رقابة واعية للبشر على حياتهم الاجتماعية . انها ايديولوجية « هايك » فهى تسيطر بشكل عام فى زمن كان مفروضا أن تؤدى المتناقضات العالمية الى حصر الأشكال الممكنة لأداة الرقابة .

ان ما فقد مصداقيته بعد هذه الأزمة على وجه الدقة هو فكرة التخطيط . والشائع من الآن فصاعدا أن مفهوم التخطيط نفسه يتضمن بالضرورة مفهوم ديكتاتورية الدولة والحزب . مما يدل على التسليم بأطروحة « فيبر وكثيرين » غيره حول أن الاشتراكية بلا دولة ، ناهيك عن أن المقصود الحكم على مجمل امكانيات التخطيط على أساس التجربة الستالينية ، بمعنى تحقيقه فى سياق دولة استبدادية . وهو الاستدلال الذى يضاهى من حيث الجوهر ذلك الاستدلال المبني على الحكم على الامكانيات التاريخية للديمقراطية على نسق النموذج اليونانى والذى يصب فى أن أية ديمقراطية هى عبودية بالضرورة .

والأمر الأعظم الناتج عن هذه الآثار السلبية لأزمة مجتمعات الشرق أن النموذج الاقتصادى والسياسى الغربى يميل نحو فرض نفسه كأفق غير قابل للتجاوز فى حين يبدو فيه عاجزا عن تجاوز حدوده السياسية والاقتصادية . أما سياسيا فالمقصود هو حدود نموذج ديمقراطى يعاقب بوضوح النموذج الذى وضعه « ماكفيرسون » وأطلق عليه اسم « ديمقراطية التوازن » (١٨) وفقا للآلية الفعلية والتنظير الذى صاغه « شومبيتر » ثم المنظرون الآن للسوق السياسية . أما اقتصاديا فالمقصود « حدود – الاقتصاد – العالم » الذى تمزقه تناقضات عميقة (بطالة ، وعالم رابع غربى وبؤس العالم الثالث ، وخطر بقاء الجنس البشرى والكوكب الذى يعيش فيه) .

وتتدهور الآن الحالة الايديولوجية نتيجة الأزمة العميقة التي أصابت
فكرة الاشتراكية نفسها . والفكر النقدي لا يزال عاجزا عن بناء مشروع
اشتراكي متماسك ومتكيف مع الظروف الراهنة .

المشكلة الأساسية تبقى تجاوز ظاهرة التبدد النظرى والسياسى الذى

نمر به .

ونتيجة الميل السائد الى التخلي عن الثقافات النظرية والسياسية
الثرية والمتنوعة بغير دراسة مسببة أو فحص دقيق ، بل تشهد سيادة
معتقدات وهمية تفرض نفسها كذلك على اليسار .

ومن الضرورى اذن أن تنظم القوى الفكرية فى الغرب نفسها ولا تحيد
عن فكرة التحرر الجذرى ، وتعيد بناء نظرية ومقاومة نقدية للمعتقدات
الوهمية الراسخة ، والمهمة ليست سهلة ، لأنه من غير الممكن أن نكتفى
بإعادة تأكيد سهل لقيم تراثنا فهذا التراث من الأفكار والقيم ينبغى أن
يخضع الى إعادة تقييم نقدية عميقة تتضمن بالضرورة خطر التصفية
السريعة . وينبغى مواجهة ذاك الخطر لشحن مواجهة النقدية الصامدة
والمستمرة والمنهجية .

ويبدو لى ضروريا لكى نستطيع إعادة طرح مشروع اشتراكى مقنع ،
أن نجابه المشكلة الأساسية وهى مشكلة الأشكال الممكنة وشروط تحقيق
الملكية الاجتماعية الحقيقية .

والواقع أن المشروع الاشتراكى بالضرورة ، هو مشروع سيطرة
الأفراد والجماعات على الأوضاع المادية والثقافية والسياسية ووجودهم
الاجتماعى . مما يعنى ازالة اغتراب الحياة الاجتماعية التى أصبحت
غريبة على الأفراد .

وينبغى أن نعتقد أنها ديمقراطية جذرية فى مجمل جوانب الحياة
الاجتماعية والتى تتجاوز الرأسمالية القائمة ، وأشكال الديمقراطية
المحدودة التى يمكن التغاضى عنها .

ليس هذا سوى اشارة عامة تتطلب بالطبع مزيدا من التنقيب .
لكنها على العموم اشارة الى طريق بديل نستطيع بفضله أن نفكر ونعمل
فيما بعد « اما . . أو » حيث تريد الغالبية العظمى من المفكرين أن
تسجننا فيه .

الهوامش :

- (١) أ. سالومون ، « ماكس فيبر » « المجتمع » ١١١ ، ١٩٢٦ ، ص ١٤٤ . عن م . ل . سالفادوري ، « نقد المادية التاريخية وتقييم الاشتراكية » عن ب . روسي « ماكس فيبر وتحليل العالم الحديث ، تورينو ، آينودي ، ١٩٨١ .
- (٢) « الاشتراكية » في « الكتابات الكاملة في الاجتماع والسياسة الاجتماعية » . توبنجن ، موهر ، ١٩٢٤ .
- (٣) يعيد م . ل . سالفادوري في المقال المذكور بناء حجج قيبر على أساس نصوص مختلفة يعطينا مراجعها الدقيقة . وأسمح لنفسى الاحالة اليه :
- (٤) انظر أ . ليبرية ، « من أشكال العالم القديم الى تاريخه » ، في « ماكس فيبر وتحليل العالم الحديث » ، تورينو ، آينودي ، ١٩٨١ ، ص ٩٧ .
- (٥) انظر خطاب امستردام ، سبتمبر ١٨٧٢ ، عن ج . م . برافو ، الدولة الأولى ، تاريخ موثق ، روما ، دار نشر ريبونتي ، ١٩٧٨ ، الجزء الثاني ، ص ٨٣٣ .
- (٦) انظر ج . أ . روسكوني ، « عقلانية وعقلية وبرقرطة » في « ماكس فيبر وتحليل العالم الحديث » تورينو ، آينودي ، ١٩٨١ ، ص ١٨٩ .
- (٧) قدم ماركس نقدا لهذا الشكل من « الشيوعية الاصلاحية » ضمن الأطروحة الثالثة حول فويرباخ حينما وصف انقسام المجتمع الى قسمين . أما الأول فهو قسم المربين المحلفين ان جاز التعبير ، يسيطر على القسم الثاني ، ومصير هذا الأخير الدائم ربما يكون أن يظل تلميذا .
- (٨) ألقى لوكاتش الأخير وتلاميذه المنشقين من مدرسة بودابست الضوء بوضوح على اشكالية الانتقال هذه من الشمول في ذاته الى الشمول لذاته .
- (٩) هيجل ، دائرة المعارف الفلسفية ١ الجزء الأول ، علم المنطق ، ترجمة برنارد ديورجوا ، فران ، ١٩٧٩ ، فقرة ١٤٠ ، ص ٣٩١ .
- (١٠) « مخطوطات ١٨٥٧ - ١٨٥٨ » ، ديتس الألمانية ص ٧١٦ .
- (١١) هيجل ، مبادئ فلسفة الحق ، ترجمة ديرايثا ، باريس ، فران ، ١٩٧٥ فقرة ١٨٢ ، ص ٣١٥ .
- (١٢) ف . أ . هايك ، الحق والتشريع والحرية ، باريس ، دار المطبوعات الفرنسية ثلاثة أجزاء ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ .
- (١٣) أ . برلين المقالات الأربع حول الحرية ، اكسفورد ، دار المطبوعات الجامعية ، ١٩٦٩ .
- (١٤) كارل ماركس ، نقد برنامج جوتا ، باريس ، دار المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٧٢ . ص ٤٢ : « تعنى الحركة تغيير الدولة من هيئة قائمة فوق المجتمع الى هيئة تخضع كلية للبشر ٠٠٠ » ص ٤٣ : « الى أن يقوم السؤال : أى تغيير سيصيب الدولة في المجتمع الشيوعي ، وبمعنى آخر : أية وظائف اجتماعية ستنظر الوظائف الراهنة للدولة » .

- (١٥) كارل ماركس ، رأس المال ، باريس دار المطبوعات الاجتماعية ، الجزء الرابع ، ص ٦٣ الى ص ١١١ .
- (١٦) انها أطروحة جرامنتشي . انظر جاك تيكسييه ، « حول معنى « المجتمع المدني » في جرامنتشي » : ماركس الآن ، الليبرالية والمجتمع المدني والدولة القائمة على القانون ، الفصل الأول من عام ١٩٨٩ ، ص ٥٠ - ٦٨ .
- انظر على وجه الخصوص نص جرامنتشي ، ص ٥٧ .
- (١٧) كارل ماركس ، الحرب الأهلية في فرنسا ، باريس ، دار المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٧٢ ، ص ٤٦ .
- (١٨) س . ب . م . ماكفيرسون ، مبادئ وحدود الديمقراطية الليبرالية ، باريس ، لاديكوفارت ، ١٩٨٥ ، ص ٩٩ - ١١٩ .

كارثة أم نهاية دورة تاريخيه

محاولة لاعادة قراءة ماركس على ضوء
تنظير جديد لمفهوم الحقوق والحاجات
يستوحى مصدره النظرى العام من حوار
ماركس مع الايديولوجية الألمانية عموما
وفلسفة شترز خصوصا .
نيقولا بلدانوى

(١)

حاول نور بريتو روبيو فى مقال ضمن عدد خمسة ابريل ١٩٩٠ من
جريدة « لونيئا الوحدة » الايطالية السابقة أن يجابه مسألة النهاية الكوارثية
لدورة الحركة التاريخية للشيوعية ، بل الحركة العمالية فى مجموعها .
وتأثر بالطرق التى شقتها بعض دول شرق أوروبا والثى تنتقل الآن من
الشيوعية الى الليبرالية . ورأى أساسا أنها هزيمة كبيرة على الصعيد
الاقتصادى .

واستوحى روبيو « الليبرالية الاشتراكية » القديمة لتفسير هزيمة
« التجميع » واقترح أن يطبق اليسار نظرية « حقوق المواطنين » . ويدرك
روبيو أنه اذا قصرنا مشكلة رقابة السوق الى شرط مؤداه أن المرء يكون قويا
بقدر ما يدمر سوق الآخر ، فنظل فى سياق الليبرالية . ويقترح اذن أن
نخطو بخطوة الى الأمام يصوغها على النحو التالى : « مزيد من الديمقراطية
فى المدرسة والجيش والمستشفيات والشركات » : ويدعوننا الى التفكير فى
سياسة اليسار التى « بدلا من أن تكون شيوعية أو اشتراكية تقودها فكرة
هى حماية تلك الحقوق التى تظهر شيئا فشيئا أثناء تطور المجتمع » .

ويخلق هذا التطور بغير توقف حاجات جديدة تتجه نحو التحول الى
« حقوق » على أنه « ثمة فوارق فى سياسة الحاجات التى دائما ما كان يميل
اليها اليسار بشكل طبيعى . وكثير من هذه الحاجات كانت صناعية
والأخرى هدامة » . ولهذا السبب فقط يمكن أن تكون « سياسة الحقوق »
منتقاة .

ولا تعنى الاشتراكية فى حد ذاتها أو « الشيوعية » التحول من عدم
تحديد الحاجات الى انتقائها بواسطة الحقوق . لكن بذلك تميل ميلا الى

مساواة دائما ما حاول اليمين عرقلتها « بحجة أن البشر غير متساوين على نحو يمكن اجتنابه أو علاجه » .

ويضيف روبيو أن من الصحيح أن المساواة العظيمة التي نشاهدها في العالم المتطور ناتجة عن « قوة الأشياء » لا عن نضال اليسار . الا أن « أحزاب اليسار دائما ما اتبعت ذلك المنهج بغض النظر عن فشل الشيوعية أو الاشتراكية » . وإذا كان « اليسار » يعنى قوة تساند وتضمن وتطبق في الواقع الحقوق فما زال من الممكن الدفاع عنه .

ونرى عدة دوافع منطقية لتأكيدات روبيو . غير أن المشكلة ما زالت قائمة حول تحديد معيار الحقوق .

ان النظام الاقتصادي الغربي كما فهمه جيدا ماركس قد خلق قوى انتاجية وأظهر في نفس الوقت أن تكلفة البضاعة المنتجة أقل ، وكان ينبغي توزيعها الى مجموعات كبيرة من المستهلكين . وعلى هذا رسخ ذلك النظام الممارسات الديمقراطية التي كانت قد فرضتها « قوة الأشياء » .

أى أن ما فرضها هو منطق الربح . وتصور « كينز » الطلب المقبول بأنه مجموعة تشمل أجورا متغيرة وقطاع الخدمات غير المقصور على الطبقة السائدة المحدودة . وقد تغيرت اصطلاحات العلاقة القائمة بين المنتجين والمستهلكين جزئيا في نظر أطروحة ريكاردو حول « المرؤسين » المحكوم عليهم بالانتاج في ظروف بائسة لأغلبية غير محدودة من الرؤساء أو لبعض لا يفكر الا في اشباع رغباته الشخصية . ولم يغير ذلك المبدأ الأساسى القائل بأن انتقاء الحقوق نفسه في كلتا الحالين مفروض وغير متوقع .

ان « قوة الأشياء » تؤدى شيئا فشيئا الى دمج أو طرد العمال ، والى عمليات تطور تقنية ، أو كوارث بيئية . كما تؤدى الى اللجوء الى قوة العمل النسائى المتصل بالحاجات العارضة لتنمية قيمة رأس المال ، أو للميكنة الأبوية فى أوقات الركود . وتؤدى ثالثا الى العنصرية أو مناهضة العنصرية أو رفض الاستعمار الخالص ، أو الاستعمار الجديد القائم على السيطرة المالية لبلدان العالم الثالث أو الرابع .

والسبب الأساسى لتلك التقلبات التى لم تمنع فى مجملها ظهور الديمقراطية أو النظام الرأسمالى هو أن « معيار » الحقوق لا يطابق الذات أو الأفراد وانما يطابق مجموعة غريبة لقوى قادرة على توظيف الخدعة والعنف والتمويه الأكثر وقاحة أو الأسلحة المتطورة للغاية .

وعلى العكس من ذلك لم يستطع اليسار الوصل بين مختلف أشكال المعاناة ولم ير قط الطابع الاجتماعى المشروط تاريخيا للصلة المعقودة بين

الظروف المادية وبين الحقوق الفردية والحاجات ، ولم ينظر أغلب الأحيان الى الامر الواقع من منظور التحرر من القيود الخائقة للنظام القائم .

وهكذا يصير طرح المشكلة الجذرية المتعلقة بمعيار الحقوق بالنسبة ليسار مطلباً ينبغي أخذه بعين الاعتبار .

اذا كانت « الشيوعية التي طبقت في التاريخ » قد برهنت على أن « معياراً » يشابه الدولة الأوتوقراطية القديمة المؤسسة على التسلط وعلى الاستخدام الهش أو المبالغ فيه لل العنف لا بد أن يفشل ، فيجب أن نسلم أن ذلك « المعيار » لا يمكن كذلك أن يكون « قوة الأشياء » التي يتحدث عنها رويو ، مع التحفظ الذي ذكرناه سابقاً والذي أساسه ما أطلق عليه « جرامنتشي » في فترة شبابه ثم في « كراسات السجن » اسم « السلبية » هذه السلبية تتجلى في شكلين يتبادلان التفاعل فيما بينهما . اما أنها تعنى القبول الكامل لما هو قائم . أو التحقيق الخيالي للتغيير .

وقد أحس كارل ماركس وفريدريش أنجلز بهذا الخطر المزوج وحاولا تحييده في « الأيديولوجية الألمانية » .

ونستطيع أن نستخلص من « الأيديولوجية الألمانية » الذي يتضمن من بين ما يتضمنه الحوار العنيف الذي دار بين ماركس وشترنر ، فكرة مؤداها أن الحداثة لا يمكن أن تدل فقط على الانتقال من الدين الى الحياة الدنيا ، بمعنى الاختزال المحايث للقيم الشاملة والتراتبية التي ربطتها المسيحية بالتعالى . وقد ترجمتها المثالية الهيجلية الى فلسفة للتاريخ والطبيعة تميل الى احتجاز ما جد مع الثورة ١٧٨٩ وتحويله الى مؤسسات ثم علمنها فويورباخ وحولها الى حاجات مثالية للانسان . وقد حاول هيجل أن يقدم تفسيراً متوازناً لحركة التاريخ . ورأيه أن البورجوازية قد خلقت ، باعتبارها بالسمة الحتمية للفقر والعمل الحر والسوق العالمية ، شروط التصور الجدلي الذي رفعه هيجل رفعا مثالياً .

ان كتاب « الأيديولوجية الألمانية » هو نقد هيجل البورجوازي وغريمه شترنر في نفس الوقت . حاول دون جدوى هذا الأخير أن يتجاوز هيجل فيلسوف شتوتجارت .

واذا كان هيجل في نظر ماركس هو الذي مثل « المواطن الألماني وكأنه عبد العالم المحيط » فقشترنر أراد أن يجعله « سيد العالم » (١) . بهذا السبب ورغمما عن جدله مع فويورباخ حول شترنر أيضاً التاريخ « الفعلي الامبريقي » الى « تاريخ أرواح وأشباح » (٢) في حين أن ابيقور قد عرف حقاً معارضة « اعتقاد رؤى الأرواح » .

والأساس الأخلاقي لفكره ملتبس لدى شترنر مع الأساس الرواقي المشروع الذي يرفض العالم وكأنه طريقة لثلا نخشاه . وحين يعيد كتابة التاريخ المسيحي لا يدرك شترنر اننا عاجزون عن تفسيره بواسطة محمولات الله أو محمولات الانسان . فقط نستطيع أن نفسره بربطه « بالعالم المادي كما نجده في كل مرحلة من التطور الديني » (٣) .

وبالإضافة الى افتقار مضمون التاريخ الهيجلي للروح ، يجعل شترنر من « الحديث » وعاء تحقيق الفكرة لذاتها على نحو أوضح مما كانت عليه في العصور الوسطى حيث كانت « تراتبية » .

روبسبير وسان جوست (قائد انتفاضة الجموع الانسانية الغفيرة) في نظر شترنر هما أسقفا الحداثة اللذان تتعارض معهما مجموعة ممثلي المصالح الدنيوية (الجيرونديون والثيرميوريون ومن تبعوهم) يحتقرهما شترنر نتيجة أنانيتهما العادية ودفاعهما الخطأ عن مصالح البورجوازية « باعتبارها المصالح العامة » (٤) .

وشرح شترنر الثورة الفرنسية على نسق هيجل وفويورباخ لما رأى أن « الظروف الفعلية خليفة الانسان ومثله . بمعنى أنها صنعة التحديدات النظرية » .

واستطاع بسهولة أن يضع في مقابل الانسان الروحي « تاريخ الفرد الفعلي الذي لا بد أن يصير الوحيد » (٥) . والوحيد في نظر شترنر هو الأناي المعادي للمثل الشاملة المزيفة . لكنه في فرديته لا ينفصل على نحو أقل عن الشروط الامبيريقية الفعلية .

ان الليبرالية في فرنسا قد استطاعت بناء البنى السياسية المطابقة « للبورجوازية المتطورة » . لكنها في ألمانيا بدت علوية ومنظرة على يد كانط وهيكل .

كذلك يفسر شترنر الظروف المثالية وكأنها ظروف تفوق الظروف الفعلية الى حد اعتبار أنه « وليس البورجوازي الذي يحدد حقيقة المواطن وانما العكس ، المواطن هو حقيقة البورجوازي » (٦) .

لذلك نجح شترنر في أن يؤكد على لا مبالاة الانسان البورجوازي ازاء الأشكال السياسية الفعلية التي حققت سيطرة طبقية لشرط ضمان مجموع الحقوق الانسانية للخاص . وبمعنى آخر يرى شترنر أنك اذا كنت بورجوازي ، فهذا واقع فردي يطابق أنانية أولية وليس جزءا من شبكة معقدة من العلاقات .

وفيما يخص الشيوعيين ينتقد ماركس ادعاء شترنر كمون دوافعهم فيما تنص عليه الفقرة ٤٩ من « فلسفة الحق » لهيجل حيث يقول ان : « العنصر العقلاني هو ملكية الأنا . (٠٠٠) . طبيعة ما أملك وكميته (٠٠٠) عرضى قانونيا » (٧) .

يريد الشيوعيون في نظر ماركس بناء مجتمع وعلاقات اجتماعية متبادلة . تكوينها بدلا أن تتطور وحدها . أما في نظر شترنر ، فهم يريدون على العكس من ذلك الغاء العمل المأجور لتحويل كل البشر الى مأجورين .

ويرى شترنر على أساس تفسير الفقرة ٤٩ من « فلسفة الحق » لهيجل التي تركت بغير تحديد طبيعة ما أملك وكميته : ان الليبراليين والشيوعيين على حد سواء « أنانيون عاديون » يعيشون كملاك الثروات الكبرى أو يمتلكون أجرهم الخاص .

(٣)

ان النقطة الكبرى في نظرية شترنر هي « الخاص » (الخصوصيات) حيث تتحول الأنانية بالمعنى الحصري للكلمة ، الى امتلاك وقدرة على السيطرة على شروط العالم البورجوازي ، ويصير الأناني العادي أنانيا غير عادي لأنه في نفس الوقت الذي يظل فيه فردا يبغى أن يكون مسيطرا على هذا العالم . من جهة بنفيه فكريا ، ومن جهة أخرى بالسيطرة عليه بقوته النفسية الخاصة . يرفض الفرد الأفكار الأخلاقية ويستخدم هذا العالم على نمط ذلك الرواقى الذى يفوز بكل متعة ممكنة .

قد يكون فهم هذا الانتقال ممكنا اذا أخذنا فى الاعتبار « منطق الجوهر » الهيجلى . فكما نعرف ، ينظر هيجل هنا الى « التفكير » باعتباره عودة الوجود الى نفسه (عودة الوجود الى الورا) .

ولابد أن تدفع المسلمات مثل مسلمة الصدفة ANSTOB التى أخرج منها فيشته مقولة « الأنا » ، لابد أن تدفع هذه المسلمات اذن من منظور هيجلى ، الى أن يقدم الوجود ذاته ظاهرا . الوجود ظاهر أو الوجود والأنا . لكن المسلمات الخارجة عن الظاهر ما تلبث أن تندمج فيما سماه هيجل الجوهر (WESEN) وأما التفكير أو انكسار الوجود فيأتى بعد ذلك فى صورة (REFLEXION)

ويحتوى التفكير على العلاقات (VERHALTNISSE) التى يسيطر عليها الى حد أن يتحول كل شئ فيه الى نسبي .

« الأجزاء » و « الكل » لهما أيضا وحدة منعكسة بمعنى الوحدة المتفكرة وتبقى وفقا لتغير « أجزاء » هذا الكل الى قوى Machte قادرة على التحول وحدها .

وعلى هذا يبرهن هيغل على أنه من غير الضروري وضع « الشيء » في ذاته « Ding an Sich » فوق هذه القوى .

بل بالعكس تذوب الأشياء في مجموع العلاقات التي يسيطر عليها التفكير . الواقع Wirklichkeit والسببية والجوهرية منظور إليها دائما على انها علاقات متفكرة حتى أعلى درجة من الطابع العلائقي الذي هو التفاعل المتبادل Wechselwirkung .

ويتدخل كذلك التفاعل المتبادل في نطاق التاريخ حتى اذا كان الطابع السائد للتاريخ « هو (. . .) عدم ترك استمرار سبب Ursache في الروح Geist وانما قطعه وتغييره » (٨) .

أما ماركس فهو شديد الحرص على البرهان على أن خصوصيات شترنر المدرجة في سياق التفكير منصهرة بين العلاقات الداخلية عند هيغل والعلاقات الامبيريقية الفعلية (التي لا ينساها تماما) وبين قوة عابرة ترفض وتحتقر أنانية البورجوازي العادية ، معلنا تحرير الفرد من هذا النوع الأول من الأنانية بغير تغيير أى شيء في الأمر الواقع .

يعنى رفض المثل العليا ، كما يعبر عنه شترنر في حوار مع فويورباخ ، العودة الى النفس Ruckkehr in Sich الأنانية ، التي هي في الشكل المتفكر وغير المحقر ، تصور نفسها سيدة العالم المصنوع بمقياسها .

ويبرهن ماركس كيف أن هذه الحركة الجديدة تضعف مجموع العلاقات الذي أخرج منه هيغل في « منطق المفهوم » حرية لاجبر الذاتى للفكر .

وطريقة ماركس في جدله مع شترنر في تفسير العدمية الأنانية لشترنر بتحويل منطق المزعوم الى فلسفة لغة ، تمثل قلقا عميقا ، لكن غير قادرة على امتلاك أى تأثير فعلى على طرق الحياة الواقعية وتبقى ذات قيمة راهنة على نحو غير عادى .

في فقرة مشطوبة في المخطوطة (لكن مذكورة بعد ذلك في هامش النص) يشدد ماركس على أنه « حتى الآن عرف الفلاسفة الحرية بطريقتين . من ناحية ، قالوا انها قوة وسيطرة على الأوضاع والظروف التي يحيا الفرد

فيها . وكان هذا موقف الماديين . ومن ناحية أخرى قالوا انها جبر ذاتي وانفصالي عن العالم الواقعي ، صوروها على أنها حرية خيالية محض للروح . وكان هذا موقف جميع المثاليين وخصوصا الألمان منهم « (٩) » .

يحاول شترنر الوقوف على الناحيتين وينسب الى « أنانيته » المتفكرة، جزءا منها ، ظاهر التحرر والجزء الآخر الشكل الخيالي لأداة السلطة .

والأدوات المزيفة التي يحول بها شترنر منطق العلاقات الهيغلي الى استعارات لغوية هي التالية : ١ - التعارض (طريقة لغوية محضة دنقل تحديد الى تحديد آخر) .

٢ - الترادفية (بمعنى ملحق للتعارض يقويه بالتوحيد في شكل معادلات اصطناعية للمعاني المختلفة للفظه) (١٠) ، ٣ - الترديد (وبفضله يمكن التعبير عن مجمل العلاقات الفعلية مع اللفظة المختارة . وفي هذه الحال « السلطة » . ٤ - إعادة ترتيب النفي (وبفضل الاستناد حيناً الى الرابطة وحيناً آخر الى الموضوع ، وحيناً ثالثاً الى المحمول - والذي هو متساو في جميع الأحوال - يبقى عبث الانتقالات النظرية مختفياً لغوياً) (١١) .

ويرى ماركس أن هذا التفكيك الهادي لبناء شترنر يقصد القاء الضوء على الطابع الخيالي لسلطة الأناي الوحيد غير العادي الذي يتصور أنه يمتلكها على مجمل العلاقات .

والمقصود اذن من استراتيجية ماركس هو البرهان على أنه حينما يرى شترنر في « الأناي » هادم القيم الشاملة أو مبدع السلطات الخاصة أن « العمليات الترادفية » لدى شترنر تفتقد التطور و « الحواجز والعقبات » الفعلية ، اما مختفية ، واما مقبولة ، نتيجة العادة باعتبارها ملكيات - يستحيل ازالتها - الأنا الشاعر نفسه مبدعا (١٢) .

أمر واحد أن تؤسس على الخيال أو أن ننظر بالسلبية . وتحتوى الصدمات الفعلية والعملية التي تصير ظاهرات مثالية على امكانية رؤية هذه الصدمات نفسها . وتنتقد الفلسفة « الأناي » الشترنرية العلمانية الانسانية عند فويورباخ لأن فويورباخ ينسب « القيمة » الثابتة الى « انفعال » واحد فقط .

أما ماركس ، فيلاحظ بعد استحضار أكثر وعيا للمحاور الكبرى التي قدمها اسبينوزا ، أن « الرغبة تصير ثابتة ، بمعنى أنها حينما تفرض علينا سلطتها الكاملة ، (٠٠٠) فهذا خاضع لظروف مادية ، (٠٠٠) تسمح للمرء أو لا تسمح .

تطور الأفراد الى درجة الشمول نفسها . وبالضبط « لأن العلاقات والقوى الانتاجية شاملة (٠٠٠) فان الأفراد وحدهم هم الذين يتطورون على صعيد شامل ، ويستطيعون امتلاكها ، بمعنى جعلها تجلياً حراً لحياتهم » (١٣) .

ومن هنا بديهية فشل شترنر في اللجوء الى « الاستعارات » التي تنأى بالفرد الأناني الى « وحيديته » .

وتبرز حدود تفكير هيجل كذلك على النحو التالي : يضع هيجل الفرد ضمن علاقات متفكرة حيث العلاقات التجارية حاضرة بطريقة نظرية ، مما يؤدي الى استحالة توليد « الجبر الذاتي » الشامل المسيطر على الشروط الامبيريقية بغير الدخول معها في علاقات خليقة بأن تغيرها .

أما ماركس فيرى أن العلاقة ثنائية الجانب وتشتت تكوين علاقات شاملة إنسانية وموضوعية وممارسة واعية تقضى على استعباد الفرد في سياق تلك العلاقات .

(٣)

تسود فكر شترنر مفارقة أخرى تظهر حينما يتحدث بوضوح عن مطلب الجمعية Verein بين الأفراد وفي الواقع فهو لا يلغى من هذه الجمعية الملكية شيئاً . على أنه لا يسلم أنه بالاضافة الى « الوحيد » يوجد « ملاك خاصون آخرون » (١٤) .

ويرى ماركس بعد ما رفض معطيات هذه المفارقة التعبير النمطي عن عصره في الفلسفة النفعية كما صاغها « بنتهام » الذي لا يعتبر فقط المضمون الاقتصادي علاقة اجتماعية مستقلة (تلك التي أطلق عليها الفيزو قراطيون صفة العلم الحق) وانما كذلك علاقات المنفعة بداخل مجمل أشكال الحياة .

ويلتقط ماركس هنا حداً حقيقياً أو تثبيتاً للعلاقات الانسانية في تبادل تسوده بلا منازع المنفعة . لذلك يضع في مقابله أشكال الحياة الغنية التي تعبر عنها جمعيات وتجمعات العمال . لكنهم لن يستطيعوا الاتحاد الا بعد « تطوير طويل » يتضمن أيضاً جزءاً عنوانه « نداء الى حقهم » (١٥) .

ماثل شترنر بواسطة التحصيل الحاصل بين الحق والسلطة مانحا السلطة نعمة تمهد الى « نيتشه » .

اضطر المنظرون الذين وضعوا السلطة أساسا للحق (هوبز) على نقيض أولئك الذين وضعوا أساس الحق فى الإرادة (روسو) الى تفسير الحق باعتباره « عرضا لعلاقات أخرى تقوم عليها سلطة الدولة » (١٦) .

وبالنسبة لماركس فان هذا النوع من العلاقات لا هو سلطة محضة ، ولا هو ارادات بسيطة ، وانما هو : « حياة الأفراد المادية » ، « نمط الانتاج وشكل العلاقات التى تتشارط » (١٧) .

ويرى ماركس « ان الدولة المولودة من نمط الوجود المادى هى التى تأخذ شكل الإرادة السيدة . اذا فقدت هذه الأخيرة سلطتها فان ما يتغير ليس الإرادة وحدها وانما كذلك الوجود المادى وحياة الأفراد » (١٨) بمعنى علاقاتهم الاجتماعية الخارجية ومجموع علاقاتهم الداخلية وأشكال حياتهم .

وهكذا فمسألة الحقوق المرتبطة بأشكال الحياة السالفة الذكر ليست سوى شكل من تعقيد داخل العلاقة الاجتماعية . والمصدر الرئيسى للتغيير هو ظهور حاجات جديدة لدى الأفراد ، وبالتالي مولد طابع جديد لعلاقاتهم المتبادلة .

فالحقوق فى التعبير المجرّد محددة نظريا على أساس الحاجات ، بنفس الطريقة التى ترى من خلالها « مقدمة ١٨٥٧ » أن التجريدات لا تنتج ذاتها وانما هى منتج « الحدس والتمثيل » لأنه حتى فى التمثيل النظرى « يجب أن يظل دائما الموضوع أى المجتمع ، حاضرا فى الذهن ، باعتباره مسلمة » (١٩) هى براكسيس « ممارسة حسية وبشرية » (٢٠) .

ويقول ماركس بعد ذلك ان الأفراد « دوما ما انطلقوا من أنفسهم » و « علاقاتهم هى علاقات عملية حياتهم الفعلية » .

ويشير المفهوم الى أن علاقة ما قد ثبتت أقدامها لأنه فى الحق والسياسة والوعى بشكل عام ، حين لا يستطيع الأفراد الخروج من « هذه العلاقات » ، يثبتونها « فى رؤوسهم » (٢١) .

وهكذا يتم تفسير تلك اللحظة الأخرى من تطور فكر ماركس ، والتى لا تناقض فلسفته أبدا ، وهى نقده الثاقب للعلاقات التى يسيطر عليها عنصر المنفعة الثابت ، هذا النقد يقصد التنظير المنظم ، حيث اكتسب مبدأ المنفعة الدرجة العلمية بعد الفيزيوقراطيين .

والمقصود ليس تدمير هذا الشكل العلمى ، وانما تدمير طابعه احدى الجانِب وما ينتج عنه من خضوع مجمل الامكانيات الانسانية الى علاقة الاستغلال ، وعلاقة تراكم من الممكن للأفراد أن يتحرروا منهما بطردهما من مجموع قدراتهم العملية والابداعية والامتلاك النظرى للعالم .

و « بما أننا نسلم بحدود (Schranken) الانتاج الراسمالي ، فان ما وجد نفسه معزولا على هذا النحو هو الشكل الطبيعى المحض ein rein naturwuchsiges Gestalt لعملية الانتاج الاجتماعى بصرف النظر عن مجمل التراكيب الاكثر عقلانية التى فى مقدورها أن تتحقق بشكل مباشر وبمنهجية Ummittelbar und Planmassig الى جانب وسائل الانتاج وقوى العمل القائمة » (٢٢) .

ووراء ذلك المبدأ المتحجر الذى يستبعد التراكيب الاكثر عقلانية لذلك الشكل من العلاقات يتوارى بنتهام ومبدأه فى المنفعة .

ويضيف ماركس فى لغة اكثر فلسفية : « اذا أردنا أن نعرف مثلا ما ينفع الكلب يجب التنقيب فى طبيعة الكلب . هذه الطبيعة نفسها لا يمكن أن تبني على أساس « مبدأ المنفعة » . واذا طبقنا هذا على الانسان وأردنا الحكم على مجمل الوقائع والحركات والعلاقات الانسانية وغيرها وفقا لمبدأ المنفعة ، فالمقصود أولا هو الطبيعة الانسانية المتغيرة فى التاريخ ، وبنتهام لا يكتفى بالقليل . فهو يصنع على النحو الاكثر حدة والاكثر سذاجة فى العالم البورجوازي الانجليزى الصغير فى موضع الانسان العادى ، وما ينفع هذا الانسان الحديث المدهش وعالمه ينفع فى حد ذاته وبهذا المعيار يقيم بعد ذلك الماضى والحاضر والمستقبل » (٢٣) .

وتصير مشكلة التحرر من الفكرة الثابتة لدى شترنر مشكلة خلق « تراكيب » اكثر عقلانية من تلك المحددة على النمط العلمى السائد فى عصر الاقتصاد الكلاسيكى . وكما هو معروف يخص أحد هذه التراكيب التى يجب أن ترتبها على نحو اكثر عقلانية ، فى نفس الوقت الذى نحرر فيه العلاقات الانسانية من ثبوتها وعلاقات الوقت الحر من وقت العمل ، فالوقت الحر المشار اليه عند ماركس باعتباره أردأ وأرفع الأعمال على السواء يغير « مالكة الى شخص آخر » ويحول من مجال علاقاته حتى « فى عملية الانتاج المباشر » (٢٤) .

وبما أن الطبقة البورجوازية فى العصر الذى يكتب فيه ماركس قد احتجزت عملية التحرير فى هذه النقطة فانه انطلاقا من ذلك يرى الناقد امكانية الوصل بين تطور قوى الانتاج وبين أشكال الحياة الجديدة .

وإذا كانت البورجوازية قد استطاعت وبذكاء أن تربح الوقت الحر بتعميم منتجات الاستهلاك غير الضرورية والمدمرة ، وأن تنجح فى السيطرة على عالم الحاجات ، فهذا يعنى انه لا بد فى المستقبل من تغيير التداخل بين أشكال الحياة وبين الانتاج المادى .

وإذا فرغنا من العلاقات المتبادلة ، فما يصير مناسباً لموضوعنا ، هو الأهمية الأكبر التى تكتسبها فى مجموعها أنواع الاتصال الامبيريقى وبالتالى الاجتماعى والتاريخى بين البشر .

وبعبارة أخرى تصير الضرورة اللاحقة ملحة بمعنى أن العلاقات الاتصالية مهما تقدمت تكنولوجيا لا تقوم على الأنماط التى تعرضها النظرية السائدة ولا تتحدد كذلك فى أنها أدوات بسيطة ترفع من مستوى الأعمال الانتاجية .

وبعبارة ثالثة لا بد أن يستوحى الاتصال الحاجات بين البشر بعضهم بعضاً - مع اجتناب الانحرافات المؤسسة على الصراع الطبقي : الانحرافات العنصرية والمازوشية - والعالم الطبيعى - مع استبعاد التطوع الكريه الموضوع موضع المقصد الأول للحدثة وسيطرة العالم على أسس نفعية .

وإذا كان لا بد أن ندرك اليوم مجال العلاقات على نحو الشكل المتغير جزئياً ، فإن خطوة كبرى قد تخطاها أنطونيو جرامشى فى مرحلة تنظيم مجالس المصانع وفى التأملات التى صاغها فى السجن والرامية الى « خلق تواز جديد بين القوى القائمة والعاملة فعليا . . . واعتبار الواجب كما يقول . . . ملموساً (. . .) » هو التفسير الوحيد للعالم الممكن عملياً وتاريخياً ، « (٢٥) . والسياسة لأنها تلخص فى ذاتها هذه العلاقات الاشكالية ، تصير شكلاً فعالاً فى الاتصال والانضباط الذاتى الديمقراطى والجمالى القادر على تعيين أشكال الحياة مطابقة لوضع معقد لا يمكن أن تظل فيه علاقات المنفعة هى العلاقات المسيطرة .

وبما أن تلك الحرية وتلك الطريقة فى ممارسة الديمقراطية قائمة ، فالطاقة الفاصلة لا بد أن تقوم داخل مجموع علاقات وتسيطر فقط فى حال الضرورة لكى يستطيع التمهصل أن يقوم ويضبط بالتالى التناحرات المكونة من المتناقضات المدمرة .

(٤)

وإذا أردنا العودة الى نقطة الانطلاق لنتساءل ما اذا كان الطريق الذى يقترحه لوبيو ذا قيمة راهنة ، فاننا نصل كما يبدو الى مقارنة أكثر جذرية لتغيير أنماط الحياة .

وبعبارة أخرى ، اذا كان « فرز » الحقوق مفصولا عن الاستناد الى الحاجات المفروضة « بقوة الأشياء » واذا كان الفرز منظورا اليه من منظور الركيزة المسبقة لعلاقات فردية أكثر ثراء في سياق الاتصال الأخلاقي والسياسي والجنسي وفي سياق الامتلاك المعرفي للعالم ، فلا بد من النظر الى الحقوق الجديدة باعتبارها عناصر أساسية لتغيير الحاجات السائدة اليوم من أجل محاولة اشتراكية ثانية واعية بالعقبات الجديدة وباحتمية ازالتها بتطوير الديمقراطية .

وفي الحوار الدائر بين « أ . فاليرشتاين » وبين ايتيات باليبار نستشرف كيف ان العالم اليوم الذي هو رفيع المستوى في تغييب العدل من الممكن أن تلاحقه حاجات المجتمع المدني الجديدة . وتحويل تلك الحاجات الى حقوق ربما تضمنها الدول التي من الممكن بدورها أن تجد نفسها منخفضة التحديد نتيجة ممارسات المجتمع المدني التي قد تعبر عن الحاجات المشتركة الى العدل والبقاء التي يطلبها العالم (٢٦) .

وعلى هذا ففرز الحقوق قد يكون أساسه ليس فقط العلاج المرتجل في مواجهة الليبرالية ، وأمام النزعات الاستهلاكية النفعية المسيطرة ، وانما كذلك التركيب العقلاني الجديد بين مجموع الحاجات العامة للبشر وبين حدود الامتلاك المفروضة بقوة الطبيعة والمتصلة بضرورة التوزيعات المختلفة .

وفي هذه الحال كذلك قد لا نستطيع أن نصل الى صيغة جديدة لعلاقة التركيب في مجموعها . لكننا لا نأمن أيضا الى « معيار » غير محدد للحقوق قد لا نعرف ما اذا كان مفصولا - بأية طريقة - عن « الفكرة الثابتة » التي هي مبدأ المنفعة وأي مجال لمفهوم النوع البشري باعتباره مجموعة من الانفعالات والميول ، وأي مجال ذلك « الانفعال » الوحيد السائد في الاقتصاد الكلاسيكي والليبرالية السياسية .

على أية حال من الضروري أن نفكر من جديد في ماركس . في أوروبا سيدل ذلك على أمر خاص لأنه كما أننا نميل نحو نسيانه فان الفشل التاريخي الأول للاشتراكية في شكلها الشيوعي ناتج أيضا عن الانحطاط الفكري والأخلاقي لأوروبا التي كانت قد أصبحت فاشية في بعض مراكزها الحيوية العاجزة بالتالي عن الاجابة عن ثورة أكتوبر الروسية على نحو ايجابي .

واليوم فان المشكلة « المطروحة » من جديد وفي لغة معكوسة هي اذ تستدعي مسئوليتنا لاجتناب مأس جديدة وبناء عملية تكوين لعلاقات متداخلة غير معروفة بين البشر بعضهم وبعض .

هوامش :

(١) كارل ماركس وفريدريش انجلز ، الايديولوجية الألمانية ، باريس ، دار المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٦٨ ، ص ١٥١ (ترجمة ايطالية : الايديولوجية الألمانية ، فى الأعمال الكاملة ، روما ١٩٧٢ ، الجزء الخامس ، ص ١١٧) . مرجع هيجل المقصود هو الفقرة ٢٩٦ من « دائرة المعارف الفلسفية » (الجزء الثالث) فلسفة الروح ، ترجمة برنارد يورجوا ، باريس ، فران ، ١٩٨٨) . يقول هنا هيجل فيلسوف شتوتجارت بعدما رسم خط السير التاريخي - الانثروبولوجي من الطفل الى الشاب الى الرجل والعجوز (وهو الخط الذى اقتبسه شترنر) حاول الانسان أن يصل فى نهاية المطاف الى « العلاقة الحقة وادراك الضرورة والعقلانية الموضوعية الكائنة مسبقا فى العالم المكتمل ، بحيث أن يسحب من خلال عمله المتحقق ، ولذاته ، ومن أجل ممارسته تأكيدا وجزءا ويواسطته يكون شيئا وله حضور فعلى ، وقيمة موضوعية (الرجل) لحين تتحقق الوحدة مع هذه الموضوعية تلك الوحدة باعتبارها واقعية تنتقل الى سلبية العادة الضعيفة .

فقط العجوز يرتوى من الحكمة ، لا من الممارسة ، ويستطيع الانفصال عن المصالح المحدودة .

(٢) كارل ماركس : و فريدريش انجلز ، نفس المرجع ، ص ١٥٢ الترجمة الايطالية . نفس المرجع ، ص ١١٨ .

(٣) نفس المرجع ، ص ١٨٢ الترجمة الايطالية ، ص ١٥١ .

(٤) نفس المرجع ، ص ٣٠٦ الترجمة الايطالية ، نفس المرجع ، ص ١٧٣ .

(٥) نفس المرجع ، ص ٢١١ الترجمة الايطالية ، نفس المرجع ، ص ١٧٧ - ١٧٨ .

(٦) نفس المرجع ، ص ٢٢٤ (الترجمة الايطالية ، ص ١٩٠ - ١٩١) .

(٧) هيجل ، مبادئ فلسفة الحق ، ترجمة ز. ديراتييه ، باريس ، فران ، ١٩٧٥ ، فقرة ٤٩ ، ص ١٠٦ (الترجمة الايطالية . خطوط فلسفة الحق ، بارى ، ١٩٥٤ ، فقرة ٤٩ ، ص ٦٤) .

(٨) هيجل ، علم المنطق (الترجمة الايطالية : علم المنطق ، بارى ، ١٩٢٥ ، الجزء الثانى ، ص ٢٣١) .

(٩) كارل ماركس وفريدريش انجلز ، نفس المرجع ، ص ٢٣١ (الترجمة الايطالية ، ص ٣٠١) .

(١٠) نفس المرجع ، ص ٣٠٦ - ٣٠٧ (الترجمة الايطالية ص ٢٧٣) .

(١١) من الممكن ان تحتوى الرابطة على النفي أو الموضوع أو المحمول عن طريق اعطاء معان مختلفة للجمل . شترنر يستخدم على نحو غير منضبط تخلعات النفي ويساوى بينها للوصول الى مفهوم الذوبان *Avflosung* انظر كارل ماركس وفريدريش انجلز ، نفس المرجع ، ص ٣١٠ الترجمة الايطالية ص ٢٧٧ ، وما بعدها .

(١٢) نفس المرجع ، ص ٢٤٢ - ٢٤٣ (الترجمة الايطالية ، ص ٢٤٢) .

(١٣) نفس المرجع ، ص ٣٤٢ - ٣٤٣ (الترجمة الايطالية ، ص ٣٤٣) .

(١٤) نفس المرجع ص ٤٠٢ (الترجمة الايطالية ص ٢٧٧) .

- (١٥) نفس المرجع ، ص ٤٥٠ وما بعدها « حول المنفعة » ، وص ٣٥٦ حول نداء الى
- (١٦) نفس المرجع ، ص ٣٦٢ (الترجمة الايطالية ص ٢٢٣) . بالنسبة لهيجل الحق (الترجمة الايطالية ص ٣٢٧) .
- (١٧) كارل ماركس وفريدريش انجلز ، نفس المرجع .
« مبادئ فلسفة الحق » ترجمة فرنسية فقرة ٢١١ ص ٢٣١ (الترجمة الايطالية فقرة (١) ص ١٨١ الحق أساسى بالنسبة للفكر « عندما يكون موضوعا » .
- (١٨) نفس المرجع ، ص ٢٦٣ (الترجمة الايطالية ص ٢٣٤ - ٢٣٥) .
- (١٩) كارل ماركس « مخطوطات ١٨٥٧ - ١٨٥٨ (جرونديس) تحت اشراف جان
- (٢٠) كارل ماركس ، أطروحات حول قويورباخ فى كارل ماركس وفريدريش انجلز بيير لوفيفر ، باريس ، دار المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٨٠ ، الجزء الاول ، ص ٣٦ .
- (٢١) كارل ماركس وفريدريش أنجلز ، الأيديولوجيا الألمانية ، نفس المرجع « الأيديولوجيا الألمانية » الجزء الأول الطبعة الفرنسية (الألمانية ، باريس ، دار المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٧٢ ، ص ٢٤ (الترجمة الايطالية ، ص ٦٢٦) .
- (٢٢) كارل ماركس ، رأس المال ، ترجمة الطبعة الرابعة الألمانية تحت اشراف حاشية ١ ص ١٠٨ - ١٠٩ (الترجمة الايطالية ص ٧٨) .
- (٢٣) نفس المرجع ، ص ٦٨٢ (ترجمة جان روا . نص مذكور ص ٥٠ : ترجمة جان بيير لوفيفر ، باريس ، دار المطبوعات الاجتماعية ١٩٨٣ ، الكتاب الأول ، ص ٦٨٢ (الترجمة الايطالية : رأس المال : نقد الاقتصاد السياسى ، تورينو ، ١٩٧٥ ، ص ٧٤٨) .
- لا نجد هذا النص فى الترجمة الفرنسية التى اشراف عليها جان روا التى راجعها المؤلف (انظر كذلك « رأس المال » باريس ، دار المطبوعات الاجتماعية : ١٩٥٠ ، الكتاب الاول ، الجزء الثالث ، ص ٤٦ .
- (٢٤) كارل ماركس ، « مخطوطات ١٨٥٧ - ١٨٥٨ » نفس المرجع ، الجزء الثانى ، ايطالية ص ٧٤٩ حاشية ٦٣) .
- (٢٥) انطونيو جرامشى ، كراسات السجن . نشرها فى جيراطانا ، تورينو ، أنيوى ، ١٩٥٧ .
- (٢٦) اينيان باليبار و . فاليرتشاين العنصر والامة والطبقة والهويات المبهمة ، باريس ص ٢٠٠ (الترجمة الايطالية ، ٧٢٥) .
- (٢٧) ايتلن باليبار و . فاليرتشاين العنصر والامة والطبقة والهويات المبهمة ، لاديكوفرت ، ١٩٨٨ .

ماركس وتاريخ الشمولية

مقاربة للفصل والوصل بين ماركس وبين
الشمولية وبينها وبين تاريخ الغرب
الليبرالي .

دومينيكو أورينو

(١)

هل تاريخ ماركس هو نفسه تاريخ الشمولية ؟ انها أطروحة منتشرة
الآن على نطاق واسع . ومن هذه الوجة فان الاستخدام الوحيد اليوم
لماركس قد يكون البحث بصبر عن آثاره في التاريخ لكي نستطيع أن
نشطبها نهائيا .

والمقصود أصلا عملية واسعة النطاق . وهي بالطبع ضرورية ، لكن
غير كافية في نظر الكتاب والاصدارات الليبرالية الجديدة الذين يذهبون
فيما وراء ماركس لضبط أصول الشمولية .

ومن وجهة نظر « هايك » لابد أن تعيدنا تصفية الحسابات النهائية
الى الليبرالية الكلاسيكية .

لكن هل صحيح أن الليبرالية الكلاسيكية معصومة تماما من خطايا
الشمولية ؟

في الواقع توجد مؤسسة شاملة موضع نقد حاد من ماركس وأنجلز .
لكنها تصاحب تاريخ أوروبا الليبرالية وكأنها خياله .

وأتحدث هنا عن (بيوت العمل = Work Houses) أو عن
« سجون الأحداث » حيث كان العاطلون ممنوعين عن العمل ، وكل أولئك
الذين كانوا منظورا اليهم باعتبارهم « أفاقين بغير عمل » .

ولشرح آلياتها نستطيع أن نستوحى الوصف البديع الذي يقدمه

نص كلاسيكى من الليبرالية الألمانية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر .

أولا من يجب أن يجلس فى تلك المؤسسة ! انه واضح جدا : كل أولئك المنزوعين من وسائل البقاء ، والذين قد تداعبهم الرغبة فى اغتصاب حق الملكية . فالسرقة بالفعل – تدقق النص المذكور – يجب أن تكون ممنوعة بواسطة الدولة « من مصدرها » وفى الداخل يجب أن تضبط « المراقبة على نحو حاد » « التنفيذ الدائم والدقيق » للعمل الاجبارى ، خصوصا من أجل أن تمارس تلك المؤسسة تماما وظيفتها التربوية ازاء المحبوس العاطل عن العمل ، ويجب أن تبقى مجمل ميوه الحسية غير مشبعة » .

من العسير أن تقول هنا أين يتوقف الهم التربوى وأين تبدأ السادية الحقيقية . ورغم كل ذلك اذا لم تظهر أية بوادر اصلاح ، فالمؤسسة لديها وسائل أخرى لاحتواء امتناع العاطل . ونستطيع مثلا أن نجسسه فى زنزانه انفرادية وفى الظلمة ثم خفض حصصه ، وغير ذلك بحيث يتم تعويده فى نهاية المطاف ، على « عشق العمل » (١) .

وصحيح أننا فى ألمانيا ، وقد تداعبنا الرغبة فى ارجاع كل ذلك الى التراث الألماني . غير أن الأمر على نحو مغاير .

أولا هذا الوصف البديع لبيوت العمل يرجعنا الى أوساط ليبرالية ، مذكورة عند « هايك » بايجابية (٢) .

ثانيا ان المؤسسة المقصودة كان مركزها انجلترا . وبالضبط حينما كان انجلز يستوحى بلد الليبرالية الكلاسيكى كان يكشف لنا عن سلسلة من التفاصيل الأكثر اثاره آنذاك : « يرتلى الفقراء زيا واحدا موحدا خاصا ببيت العمل ، وهم كلهم تحت مراقبة المفتش » ، وحتى « لا يؤثر الآباء المنحلون » فى أبنائهم ، فنرسل الرجال الى جناح من المبنى ، والمرأة الى آخر ، والأبناء الى ثالث .

وحدة الأسرة منكسرة . لكن بالنسبة للباقي فهم محتشدون أحيانا حتى عشرة أو اثنى عشر فى غرفة واحدة ويتعرضون الى قسوة لا ينجو منها لا كبار السن ولا الأطفال .

ويستخلص انجلز أن المحتجزين فى بيوت العمل موصومون تقريبا ويعاملون على أنهم « موضع اشمئزاز وكراهية تقع خارج الانسانية » ، (٣) .

كان المقصود هو مؤسسة – قد نستطيع أن نضيف اليوم – تحمل يمكن أن يظهر عليها بجدارة شعار « العمل يحرر البشر » (ARBEIT MACHT FRED)

على أنه هناك من يعتبر أن قسوة الانضباط الذى يسوغ تلك المؤسسة غير كاف . نحو نهاية القرن السابع عشر فى انجلترا الليبرالية المولودة من « الثورة المجيدة » اقترح البعض اقتراحا يزيد من حدة القسوة: « من يزور بطاقة مرور [الخروج بغير اذن] يجب أن يعاقب أول مرة بقطع الأذن ، والثانية بالاعتقال فى المزارع ، وكأنه يعاقب على جريمة » وبالتالى فهو ينزلق الى مرتبة العبيد . لكن هناك حلا أبسط رغم ذلك ، وعلى الأقل فسيئو الحظ الذين يضبطون وهم يشحنون خارج منطقتهم على مقربة من ميناء بحرى ، ومن جهة أخرى ، اذا نزلوا الى الأرض بغير اذن سيعاقبون على أنهم تخلفوا عن أداء الخدمة العسكرية « بمعنى أنه سيحكم عليهم بالاعدام » .

لكن من هو صانع هذه المقترحات ؟ انه جون لوك (٤) أبو الليبرالية .

ومن جديد يولد عالم معسكر الاعتقالات فى قلب أوروبا الليبرالية . بالاضافة الى أن مطاردة « الصعاليك العاطلين عن العمل » تبدو وكأنها تحتوى على مشاركة جماعية من قبل الشعب لأنه لضبطهم نلجأ الى سكان البيت أنفسهم حيث طرق على بابهم الشحاذون لسوء حظهم . نحن حقا بصدد « تشريع دموى ضد الشحاذين » .

وهذا الحكم هو حكم ماركس الذى فى رأس المال يندد أيضا بعلاقات العمل العبودية فى جوهرها والباقية فى انجلترا حتى أواسط القرن التاسع عشر (٥) .

لكن فلنعد الى اقتراح « لوك » حول تجنيد الشحاذين الاجبارى فى البحرية العسكرية . ونقع هنا فى مؤسسة شاملة أخرى .

وفى فقرة من ثانى « الرسائل عن الحكومة » القاصدة البرهان على حصانة الملكية الخاصة المطلقة ، انظر كيف يصف لوك بنفسه الانضباط السائد فى الجيش : « المحافظة على الجيش ومعه على الدولة فى مجموعها يقتضى طاعة مطلقة لأوامر كل ضابط أعلى وانعدام الطاعة أو حتى مناقشة أقصى الأمور غير المنطقية يعنى بحق الموت » .

على أننا نرى أنه لا الرقيب القادر على اصدار الأوامر الى العسكرى ليسير نحو فوهة المدفع ، أو للبقاء على الجبهة ، حيث الاكيد أنه سيموت ، لا يستطيع أن يأمر ذاك العسكرى بأن يعطيه قرشا ، ليس له ، ولا اللواء القادر على الحكم عليه بالعصيان ، أو لأنه لم ينفذ الأوامر المستحيلة التحقيق ، لا يستطيع بالرغم من سلطته المطلقة على حياته وموته أنه يمتلك مليا ليس له ، للعسكرى ، لو أن يستولى على قطعة صغيرة من ممتلكاته ، وهذا ، وحتى اذا كان له السلطة فى اعطائه أية أوامر ، وإذا

كان بمقدوره ضبطه لأبسط درجات العصيان « (٦) بمعنى أن الملكية فى جميع الأحوال لا يمكن انتهاكها . لكن « المحافظة (٠٠٠) على النولة » المبنية على الملكية تقتضى أن يكون فى أيدي الضباط فى الجيش « السلطة المطلقة على الحياة والموت » .

من الحسن أن نفكر فى هذا التعبير الأخير ، المستخدم فى موضع آخر لتحديد طبيعة مؤسسة العبودية بالمعنى العصرى للكلمة ، والتي يعتبرها « لوك » بديهية فى المستعمرات (٧) حيث يصل عالم معسكر الاعتقالات والعمل الاجبارى الحد الأقصى ، وحيث يتم أو يجب أن يتم ، تهجير كما هو معروف ، أولئك الذين لم يعرفوا أن يتكيفوا مع انضباط بيوت العمل .

وماركس ناقد جذرى لتلك المؤسسات الشاملة الوثيقة الصلة بين بعضها البعض ، وفى نفس السياق يجب أن نضع تحليل المصنع الرأسمالى نفسه .

وكذلك حينما نظر « بنتهام » « السجن النموذجى » ، ذلك البنيان القاصد تحقيق مراقبة بغير أية ثقب ، فهو ، يشدد على أنه من الممكن أن يستخدم اما كسجن واما كبيت عمل ، واما كمصنع (٨) .

وبين هذه المؤسسات لا يبدو أى فارق بارز . كلها مطبوعة بطابع الانضباط السائد فى الجيش .

وعلى ضوء هذه الواقعة نستطيع على نحو أفضل أن نفهم التنديد فى « بيان الحزب الشيوعى » « بالاستبداد » المسيطر فى المصانع ، حيث العمال « قد نظموا تنظيمًا عسكريًا ، وباعتبارهم جنود الصناعة البسطاء ، فقد خضعوا لرقابة مراتب بكاملها من ضباط الصف والضباط » (٩) .

وهكذا يحتوى بناء الحرية فى المرحلة النهائية ، زوال تلك المؤسسة الشمولية التى هى الجيش . وربما قد قرأ ماركس عند « سيبينس » فى عام ١٧٨٩ المنخرط فى النضال ضد النظام القديم والمهموم بإمكانية الانقلاب الملكى ، أنه فى كل مرة يتدخل الجيش فى البلاد للمحافظة على النظام العام تدمر الحرية (١٠) .

وتشاء سخرية التاريخ (عشرة أعوام بعد ذلك) أن يكون « سيبينس » بالضبط هو مدبر انقلاب نابليون بونابرت الذى استند فى البداية على الأقل الى مساندة حارة من «كونستان» و «مدام دى ستال» والأوساط الليبرالية (١١) .

واستطاع ماركس بعدما عرف ذلك الانقلاب فى كتب التاريخ أن يعيش تجربة انقلاب لويس بونابرت وأن يحللها عن كتب .

ونعرف النتائج التي وصل اليها ماركس : النظام التمثيلي مستعد
دوما للتحويل الى ديكتاتورية عسكرية وذلك على أساس منطق تنتهي رقابته
الى الافلات منه أغلب الوقت من الطبقة الحاكمة نفسها . والجهاز
العسكري الذي طورته البورجوازية ووظفته ضد العمال انتهى الى ابتلاع
المجتمع في مجموعه والبورجوازية نفسها .

وبعد قمع التمرد العمالي في يونيو مارس اللواء « كافينياك »
(العزير على البورجوازية الليبرالية) «ديكتاتورية البورجوازية بالسيف» .
لكن الديكتاتورية هذه انتهت الى « ديكتاتورية السيف على المجتمع
المدني » (١٢) .

هنا يكمن جوهر البونابرتية الذي من الممكن أن ينمو على صعيد
الصراع الطبقي داخل بلد على حدة وعلى صعيد الصراعات الدولية . كما
يبرهن على ذلك مثال البونابرتية البروسية والألمانية المجسدة في
بسمارك .

(٢)

وصلت عسكرة المجتمع مع الحرب العالمية الأولى الى درجة لا نظير
لها فيما قبل .

فمنذ ذلك التاريخ وصاعدا ، ومع الخدمة العسكرية الاجبارية التي
فرضت أيضا في انجلترا أخضع مجمل الرجال القادرين على حمل السلاح
الى « السلطة المطلقة في الحياة والموت » حسب العبارة التي سبق أن
لاحظناها عند « لوك » والبرهان على ذلك تلك المحاكمات العسكرية
ومعسكرات الاعداد وممارسة الابادة تشريع عاجل أو حظر تجوال يقيد
المجتمع المدني نفسه في سجن حديدي .

والدولة كما يقول فيبر عام ١٩١٧ « ترى نفسها اليوم صاحبة قوة
« شرعية » على الحياة والموت والحرية » (١٣) .

ولا ينطبق ذلك فقط على ألمانيا وإنما كذلك على كافة البلدان صاحبة
التراثات الليبرالية العريقة .

وتسود في كل مكان نفس الشعارات :

«التعبئة العامة» و «الحرب الشاملة» و «السياسة الشاملة» (١٤) .

ومن هنا يجب أن نبدأ بشرح صيرورة لفظة « النزعة الكلية »
وواقعها (١٥) أو الشمولية بالمعنى الحضري .

في المعارضة لا نجد سوى الحركة الثورية التي تنتسب الى ماركس .
وربما نستطيع أن نقول أن ثورة أكتوبر تمثل التحقيق الكامل
للطريقة النقيضة للشمولية الموجودة عند ماركس وفي نفس الوقت الانفتاح
على فصل جديد في تاريخ الشمولية .

فلنر المظهر الأول . . . ليس القوميون فقط هم الذين نزعوا نزوعاً
نحو الكلية والعضوية والشمولية وإنما كذلك نزع الليبراليون .

ويجمع هذا وذاك قناعة تقوم على ضرورة تضحية ملايين من البشر
على مذبح سلامة الدولة أو الوطن . وأولئك الذين يرفضون تقليد التضحية
الكبير وينتقدون « سلطة الدولة المطلقة في الحياة والموت » هم في المقام
الأول تلاميذ ماركس ولينين .

وبهذا الخصوص يقوم في إيطاليا حوار هام . فبعدما عاود الليبرالي
كروتشه توكيده على التمييز بين الأخلاق والسياسة حاور « الأخلاقيين
السياسيين » وفي مقدمتهم البلاشفة - الذين انكبوا على إصدار حكم أخلاقي
على الدول « وربما سيدعون « باسم الأخلاق » ادانة الحرب التي أعلنت
عنها الدول (١٦) .

ويعيب تولياتي على كروتشه رغبته في فصل « الدولة عن وعي
الأفراد » وحفر « هوة » بينهما (. . .) فتصير الدولة من جديد تجريداً .
لأننا نزعنا عنها المساندة الملموسة لارادة الأفراد الأخلاقية » .
هذه « مخلفات من التعالي القديم وظلال الله القديمة » .

اذن لا تبسو الدولة التي كانت عند كروتشه صاحبة الحق في
الانخراط الحر في الحروب والسائرة حسب غريزة القوة الحيوية والمضحية
بكامل مواطنيها في نظر « تولياتي » ، سوى الانتقال الصناعي من الدين
الى الحياة الدنيوية تحت شعار «مولوش» MOLOCH العجوز آكل البشر .

وانفجرت ثورة أكتوبر ضد هذه الدولة - الاله القاتل وادعاؤه
الشمول في امتلاك السلطة المطلقة على حياة وموت « ضد مواطنيه » وتمثل
ثورة أكتوبر الرفض المنطقي لأي « مفهوم سياسي قد ينسب الى الدولة
ارادة فوق فردية » (١٧) .

ونرى هنا كيف يدافع تولياتي عن دوافع الفرد استناداً الى ثورة
أكتوبر وماركس . وعلى العكس من ذلك كان كروتشه قد نظر باعجاب
قبل دخول إيطاليا الحرب الى نموذج التنظيم والوحدة الذي تعطيه ألمانيا في

الحرب • وكان قد اعتبر أن « الاشتراكية على طريقة ماركس » لابد أن تتجاوزها « اشتراكية الدولة والأمة » (١٨) •

ومن الحسن الوقوف هنا لحظة على هذا التعبير الأخير •

ففي نهاية القرن التاسع عشر ندد انجلز بالطابع الرجعي « لاشتراكية الدولة البروسية (Prevbischer Staatssozialismus) واقامة الرباط بين استعدادات الحرب التي قام بها بسمارك وبين نمو تلك « الاشتراكية المزيفة » أو تلك « الاشتراكية المدعية » (١٩) •

وتكتسب الآن مقولة تعبير « اشتراكية الدولة » على خلاف ذلك دلالة ايجابية •

وسبق أن اتهم كروتشه « بضع سنوات » قبل الحرب الاشتراكيين لأنهم دهموا « الوعي بالوحدة الاجتماعية » • وكان قد شكى من الانحطاط العام للشعور بالانضباط الاجتماعي •

فلم يعد الأفراد يشعرون بارتباطهم بكل أعظم وبخضوعهم له وتعاونهم معه واستمداد قيمتهم من العمل على تحقيق أنفسهم في الكل » (٢٠) •

وبعد ذلك بعامين وجد كروتشه ذلك « الكل الأعظم » المرجو في « اشتراكية الدولة والأمة » محققا تقريبا في اشتراكية الحرب والتنظيم والعسكرة الشاملة للطبقة العاملة والشعب •

وكان الاشتراكية أو « الشيوعية العسكرية » المرفوضة عند ماركس وانجلز في زمنهما (٢١) قد أمست مثالا تحتذيه الآن الدول المختلفة المنخرطة في الصراع والبورجوازية الليبرالية نفسها •

وإذا كان بيان الحزب الشيوعي قد ندد بالمصنع الرأسمالي لما يحتوي عليه من عسكرية، فالآن الحرب والتعبئة العامة مرفوعتان الى درجة « أدوات لنصفية البنية الطبقيية » (٢٢) • ونحن يحتفى « باشتراكية الدولة والأمة » فان كروتشه يستند الى « أنطونيو لابيولا » الاشتراكي والوطني والمفكر الامبريالي خالق الحروب والحملات الاستعمارية » في مرحلته الأخيرة (٢٣). وكان الانضباط العسكري الحديدي بالداخل وثيق الصلة باستعداد شعوب المستعمرات •

وبعد ذلك بثلاثة أعوام وفي نفس توقيت الحرب وتأهب الجيش أعادت ثورة أكتوبر بدورها النظر فيما أطلقت عليه العبودية الاستعمارية ، أى المؤسسة الشاملة الأخرى ، عالم معسكرات الاعتقال والعمل الاجباري الذي أبقت عليه أوروبا الليبرالية والعصر الجميل القائم في المستعمرات •

كما أن التعبئة العامة كانت قائمة آنذاك ، فاننا نفهم جيدا أن يتهم

« كيرنيسكى » قائد الحكومة المؤقتة للبلاشفة الذين كانوا يحاولون طلب السلام الفورى بالتواطؤ مع العدو ، وبالتالي بجريمة تستحق الاعدام .

وهو الاتهام الذى نجد له أصداء قوية وسريعة فى بلدان التحالف الى درجة أن ما كان المقصود هو اتهام مبنى على وثائق مختلفة من قبل الجاسوسية الفرنسية المضادة (٢٤) .

ومن جانب آخر صارت ثورة أكتوبر البرهان الجديد على مؤامرة ألمانية .

ففى الخامس من نوفمبر من عام ١٩١٩ أعلن تشرشل فى مجلس العموم : « لقد أرسل الألمان لينين الى روسيا بنفس الطريقة التى تستطيعون من خلالها أن ترسلوا قارورة تحتوى على زرع الحمى الصفراء أو الكوليرا فى مواسير المياه لمدينة كبرى » (٢٥) . أى أن ما كان مقصودا هو فترة الحرب الشاملة .

وتقريبا البكتيرية التى تسبب فيها الألمان الذين لجأوا بعد ذلك الى الغازات الخانقة والى اثاره البلشفية .

ولو أدمجنا أيضا هذه الرؤية الكلية والمائلة الى الشمول ، فى مجتمع تتم فيه تصفية الصراع الظاهر كنتيجة لا لمناقضات داخلية موضوعية وانما لاعتداء عناصر مرضية خارجية ضد جسم سليم ومنظم أساسا ، لاضطررنا الى القول أن هناك ميولا كلية تنزع نحو الشمولية تنتشر فى الغرب فى جو التعبئة العامة الذى امتد رغما عن ذلك الى ما بعد الحرب العالمية الأولى .

وتشرى « نظرية المؤامرة » نفسها وتضع نفسها موضع سؤال أيضا ، خصوصا حينما يكون المقصود هم اليهود .

فبالنسبة لتشرشل لينين هو « القس الأكبر وقائد مذهب رائع بل أروع مذهب فى العالم » . ولكيلا يبقى مجالا للشك فان هذا تدقيق يأتى بعد ذلك ببضعة أيام : « يبتغون تدمير مجمل العقائد الدينية التى تلهم أنفوس البشرية . ويعتقدون فى السوفيت الدولى لليهود الروسى والبولنديين . فنظل نثق فى الامبراطورية البريطانية » (٢٦) .

وكان انجلز قد كتب عام ١٨٥١ : بعيدة عنا جدا تلك الأزمنة التى كانت خلالها الغيبيات ترجع الثورة الى الطابع الشرير لحفنة من المشاغبين » (٢٧) .

وقد أخطأ انجلز جدا .

ويستهل الصراع ضد ثورة أكتوبر فى العصر نفسه الذى تحتفل

فيه نظرية المؤامرة بنصرها . فهي تنتشر في كل مكان ، وتتسلل كذلك الى ايطاليا حيث تجده وسط مؤيديها « بينيتو موسوليني » الذي قطع منذ ذلك التاريخ وصاعدا كافة الجسور مع الاشتراكية وماركس ، وتأهب لأن يصير « دوتشه » زعيم الفاشية .

وها هو اذن ينضم الى الاندفاع في الحملة العنيفة ضد البلشفية « اليهودية - الألمانية » ، بضعة أيام بعد استيلاء لينين على السلطة .

وفور الانتهاء من الحرب وهزيمة ألمانيا صارت البلشفية صنعة الدولية اليهودية فقط (٢٨) .

فلنعد الى انجلترا .

أطروحة المؤامرة متجذرة الى حد أننا لا نكتفى بالحلول الناقصة ، ونرجع الى الثورة الفرنسية ، حيث نكتشف كذلك أو نعاود اكتشاف المسار السرى والمظلم للتمرد اليهودي .

والمقصود كما هو معروف أطروحة قديمة . تلك التي المح إليها انجلز بالسخرية التي سبق أن أشرنا إليها . لكنها كانت قد لمعت في هذه الفترة وجددتها سيده انجليزية ما لبث أن ذكرها « وينستون تشرشل » بالايجاب (٢٩) .

لكن ربما كانت حلقة ما تنقص تلك الأطروحة حول تواصل المؤامرة اليهودية من الثورة الفرنسية الى ثورة أكتوبر ، على أنه ما لبثت وأن ظهرت ، « فعمال جلالته الرسميون » يتحملون مسئولية طبع النسخة الانجليزية من « بروتوكولات حكماء صهيون » التي تحدثت عنها « التايمز » بعد فترة قصيرة ، بصفتها دليلا أو مؤشرا للمسار السرى والمهدد الذي كان حينذاك في طريقه الى احتواء الغرب (٣٠) .

وصل الرعب ازاء ثورة أكتوبر الى حد انتقال المؤامرة « اليهودية - الباشفية » عبر المحيط الأطلنطي الى بلد في تلك اللحظة لم تكن فيها ظاهرة الغداء للسامية أمرا معروفا . ذلك أن مجموعة عرقية أخرى كانت تمثل كبش الغداء التقليدي . فالأسطورة الآرية وتفوق الآري كانت موجودة أصلا في الولايات المتحدة . لكن حتى ذلك التاريخ كانت موجهة ضد السود . هم الذين كانوا يجسدون « الخطر القومي السيئ والمخيف » الجاثم على الحضارة الأمريكية . هم الذين كان ضروريا « قتلهم ومحومهم عن وجه الأرض » (٣١) .

لكن الوضع تغير مع الحرب أولا ثم مع ثورة أكتوبر . وتصل الحرب انصليبية ضد الخطر اليهودي - البلشفي الى حد عنيف يمكنها من الافتخار بالاشتراك في المقدمة مع هنري فورد نفسه قطب صناعة السيارات الذي

أسس في هذا الصدد مجلة واسعة الانتشار « ديربورن انديبنندند »
Dearborn Independent « المستقل الجديد العزيز » وجمعت
المقالات المنشورة فيها في نوفمبر ١٩٢٠ في كتاب عنوانه « اليهودى
الدولى » الذى ما لبث أن صار اطارا مرجعيا للعداء الدولى للسامية الى حد
امكانية اعتباره « بلا أدنى شك الكتاب الذى يساهم أكثر فى شيوع
« البروتوكولات » عبر العالم » (٣٢) .

وحيثما ألمح انجلز الى نظرية المؤامرة تحدث عن « الغيبيات » وكان
المقصود ما تبقى من العالم قبل الحديث وقبل الصناعى ، لكن ها نحن
بالعكس نشهد لقاء بين تلك النظرية وبين عالم الصناعة والتكنولوجيا
الحديثة بل وبينها وبين ممثل طليعة التقنيات الأكثر تقدما فى الانتاج
الصناعى .

وصحيح أنه بعد ذلك سيكون فورد مضطرا الى التخلي عن حملته .
لكن الى أن يتخلى عنها نقلها الى ألمانيا ولاقى نجاحا كبيرا . وستقول
شخصيات نازية عظيمة الشأن كفون شيراخ وحتى هيملر انهما اقتبسوا
منه أو أنهما انطلقا منه (٣٣) ، ويروى الثانى على وجه الخصوص أنه
« فهم المخاطر التى تمثلها اليهودية » من خلال قراءة كتاب فورد : « بالنسبة
لننازيين كان هذا اكتشافا » ثم تأتى قراءة بروتوكولات حكماء صهيون :
« هذان الكتابان أشارا الى الطريق الهادى لتحرر الانسانية المكبلة بأكثر
عدو فى كل العصور : اليهودى الدولى » (٣٤) .

الأمر واضح .

يستخدم هيملر صيغة تذكرنا بعنوان كتاب هنرى فورد .

ومن الممكن أن يكون المقصود شهادات متحيزة فى جزء منها ، لكنها
واردة ضمن حوارات هتلر ودتيريش ايكارات . فالشخصية التى أثرت
فيه التأثير الأكبر هو « هنرى فورد » أحد أكثر المؤلفين المذكور
أسماؤهم ، وأحد أكثر المؤلفين المذكورين بالايجاب (٣٥) .

ومن جانب آخر يرى هيملر أن كتاب فورد ربما لعب الى جانب
« البروتوكولات » دورا حاسما ausschlaggebend ليس فقط فى
تكوينه الذاتى وانما كذلك فى تكوين الفوهرر (٣٦) . والاكيد هو أن
« اليهودى الدولى » استمر فى الصدور فى ظل الرايخ الثالث بفخر شديد،
وبمقدمات تشدد على الدور التاريخى الكبير للكاتب والصناعى الأمريكى
لما ألقى الضوء على المسألة اليهودية وأبرز الخط الواصل بين هنرى فورد
وبين أدولف هتلر (٣٧) !

وتبدو الأطروحة التى صاغها « أرنست نولتو » عن هذه النقطة
بالطبع من غير الممكن القبول بها . أطروحة تقول : بأن الابادة الجماعية

التي أدت الى الشمولية النازية تتجذر أساسا في البربرية «الآسيوية» التي استوحاها هتلر حينما نظر الى ثورة أكتوبر والمناهج التي صار عليها « الصراع الطبقي » فى الاتحاد السوفيتى (٣٨) .

نولتو فى ١٩٨٧ تراجع عن نولتو قبل ذلك التاريخ بعشرين عاما بخصوص أهمية التماهى بين البلشفية وبين اليهودية فى التكوين الايدولوجى والسياسى لهتلر حينما قال : « الفعالية التفجيرية فى المجال السياسى لذلك التماهى بين اليهودية وبين البلشفية واضحة (٠٠٠) . لم يكن ذلك بالطبع اكتشافا هتليا وانما كان التراث المشترك بين مجمل الأدبيات من هنرى فورد الى أوتو هاوسار بل ربما نستطيع أن نقول ان هذا الاكتشاف من اختراع هتلر » (٣٩) .

فى الواقع أن ظلال الحل النهائى ضد اليهود قد بدأت تخيم على أجواء الحرب العالمية الأولى .

وفى أكتوبر عام ١٩١٧ لجأ الكاتب الانجليزى الكاثوليكي « ج . س . شسترتون » الى تهديد « هنرى فورد » ذلك الكاتب الذى قابله بعد ذلك عام ١٩٢١ ونقل عنه شعورا حماسيا مشتركا ضد مشكلة اليهود . فقال : « أريد أن أقول كلمة الى انيهود . فاذا استمروا فى الحديث الغبى حول السلمية التى تقلب النفوس ضد الجنود ونسائهم والأراامل فسوف يعرفون لأول مرة معنى العدا للعنصر السامى » (٤٠) .

وحتى ذلك التاريخ كان العدا للسامية شديد الاتصال بمقتضيات التعبئة العامة العسكرية ، ليس فقط فى انجلترا وانما كذلك فى البلدان التى تقود الحرب ضدهم ، فظلال الاشتباه تكثفت حول مجموعة عرقية لها علاقات دولية قوية ، وميول خطيرة كوزموبولتية ، ومحايده ، شديدة الارتباط بثقافاتها الخاصة بها غير قابلة للاختزال . مما يمنعها من الانصهار بغير مسبقات فى المجتمع الترائى والحرب المعلنة .

لكن تهديد « شسترتون » لليهود ذهب الى حد بعيد . فهو يقول : « اذا حاولوا تعليم لندن ، كما علموا « بتروجراد » فسوف يقومون بايقاظ شىء يخلطهم ويرهبهم مدى الدهر بأكثر من حرب عادية » (٤١) . ولنتذكر أن الوصول الى السلطة لم يحققه البلاشفة بعد حين ذاك .

اذن لابد أن نبدأ من الحرب العالمية الأولى لفهم شمولية القرن العشرين .

فحركات التعبئة العامة ما اصطلاحنا على تسميته بعملية « تحويل السياسة الى أمر وحشى » يمتد الى ما بعد الصراع والأكيد أنه لم يرحم . اذ وصل الى ذروته فى ألمانيا ، والبلدان ذات التراث الليبرالى المتجذرة فى

الليبرالية على نحو أكثر ابتداءً بانجلترا التي كانت فى فترة من الفترات على رأس التنديد بالخطر « اليهودى - البلشفى » .

وفى انجلترا وفى فترة ما بين الحربين أحرزت بعض الروايات أكبر نجاحات النشر نتيجة أبطالها الذين « يعاملون بوحشية » أعداء مهملين و«متسخين » والمقصود غالباً اليهود والبلاشفة « أو يعذبون ويقتلون » أعداء انجلترا بغير حياء أو رحمة » (٤٢) .

والأمر المهم هو الجمع المشار اليه فى هذه الروايات بين « أعداء انجلترا » وبين « اليهود » و « البلاشفة » .

ويبدو أن الفارق قد اختفى بين الحرب الدولية وبين الصراع السياسى الداخلى .

وربما يعترض البعض بأن تلك الروايات ، أصبحت واقعا دمويًا فى انجلترا . لكنه سوف يكون من الخطأ اعتبار أن « تحويل السياسة الى أمر وحشى » محدود فقط ضمن هذا البلد فى فضاء الخيال .

وأثارت الثورة فى روسيا تشدد الهياج المضاد لليهود فضلاً عن مذابح دموية مرتبطة بالحرب الأهلية والدولية ضد السلطة السوفيتية الوليدة .

وحاولت السلطة السوفيتية الوليدة جاهدة محاربة ذلك التوتر الذى تجاوز أحيانا حدود « الحركة الثورية » بالمعنى الحصرى . لم يتم فقط تشريع بعض القوانين القاسية وإنما كذلك ألقى لينين خطابا سجل على اسطوانة بحيث يصل الى ملايين الأميين » (٤٣) .

وعلى الضفة المقابلة وصلت القوات البريطانية فى صيف ١٩١٨ شمال روسيا ، وقامت بتوزيع شامل لمنشورات معادية للسامية القتها من الطائرات (٤٤) .

وبعد ذلك ببضعة أشهر حدثت مذابح على نطاق رهيب فقد خلالها حوالى ستين ألف يهودى حياتهم ، وكان يبدو أن الحلفاء الذين كانوا يفزون روسيا قد ساندوا سرا تلك المذابح ، والذى يأتى بهذه المعلومة هو المؤرخ « موسى » الذى يعلق قائلاً : « كان من الممكن أن تساعد المذابح بعد الحرب على إبراز قسوة وشر تجاه الأعداء الموجودين كما هم على أساس قوالب بسيطة (اليهود والبلاشفة) ؟

« وهى ظاهرة وصلت أثناء فترة ما بين الحربين الى درجة عالية لا مثيل لها » (٤٥) ، ولاحظنا حقا أن « الجرائم النازية قد أضافت الى

مذابح الأجيال السابقة بحيث ان قليلا من الناس يعرفون جيدا الدور الذي لعبته الجرائم فى روسيا من عام ١٩١٨ الى ١٩٢٠ « (٤٦) » .

وذهب باحثون آخرون الى حد بعيد ، وأثاروا انتباهنا الى أن السياسة النازية « كان لها فى الواقع روافد روحية فى روسيا فى عصر الامبراطوريات وسط المائة - أسود والروس الأنقياء » (٤٧) .

وعقب الثورة لعب المجاهدون الروس دورا مهما فى نشر العداء لليهود . وقد انتهى بوليا كوف نفسه الى الاعتراف بأنه هو الذى لا يرحب بالدولة التى ولدتها ثورة أكتوبر : « كل الدول البورجوازية كانت معرضة لسوء معاملة البيض الذين توصلوا فى نهاية التحليل الى معادلة هى « البلشفية تساوى اليهودية » (٤٨) » .

وقد أعطت هجرة الروس والمعادين للبلشفية الى النازية الونيذة ، ليس فقط احياءات وانما كذلك امكانات مالية ومناضلين وكودار على مستوى رفيع « (٤٩) » .

ان خط الاستمرارية الذى انتهى الى الظهور يناقض مباشرة الخط الذى قد اقترحه وأعلن عنه « نولتو » فى فترته الأخيرة ، وهو خط يصل بين مذابح روسيا القيصرية التقليدية ، وبين أنصار عصر الامبراطوريات وذلك مرورا بمذابح واسعة النطاق قام بها البيض ، وبعض المجموعات المعادية للبلشفية ، التى كان يساندها « التحالف » ، ومرورا أيضا بالظروف النفسية و « الهوس » من المؤامرة « اليهودية - البلشفية » التى سادت أيضا فى الغرب الى أن جاءت النازية ثم « الحل النهائى » .

كذلك ففى أثناء الحرب العالمية الثانية ، وفى مناطق من أوروبا الشرقية تحت احتلال « الرايخ الثالث » ساندت مذابح السلطات النازية وشجعت ما كان آيلا الى « الحل النهائى » .

(٣)

ولم يكن فى مقدورنا الادعاء غير العبثى وغير الأيديولوجى مع نولتو (الأخير) والبعض الآخر أن ثورة أكتوبر كانت مسئولة على نحو من الأنحاء عن الهمجية النازية ، وهذا لا يعنى أن الاتحاد السوفيتى كان معزولا فى تلك السنوات عن الجو العام وحتى اذا اختلفت من بلد الى آخر ، فبجو التعبئة العامة تجاوز الحرب العالمية الأولى ، ومن الطبيعى أن ينطبق ذلك على الاتحاد السوفيتى الذى لم يقع فقط فريسة الصراعات

الاهلية الساخنة ، وانما صار كذلك هدفا لحرب غير معلن عنها برهنت على همجية العلاقات الدولية .

انها اذن ليست حربا ذات أهداف اقليمية محدودة وانما ذات هدف سياسى شامل : « بعد صيف ١٩١٨ لم نستطع أن ننمى أى شك جاد ازاء قرار التحالف لتعطيم النظام ومساعدة أى شخص يحاول تدميره » (٥١) .

وكان ذلك أثناء السنوات التى كتبت فيها « التايمز » أنه ليس هناك مكان فى العالم يتسع لاحتواء البلشفية والحضارة معا ، ومن ناحية أخرى ، أعلن « زينوفيف » قائلا « هم ونحن لا نستطيع العيش على كوكب واحد » (٥٢) .

وبالرغم من التغييرات والانقلابات التى طرأت بعد فترة ما بين ١٩١٤ و ١٩١٨ فالحرب لم تنته وذلك واضح جدا . وحتى شكلها العام قد أصبح أوضح .

والشعار الذى كان قد أعلن عنه دوما « زينوفيف » يدل على أمر هام: « نحن فى حاجة الى عسكرية اشتراكية للانتصار على أعدائنا » . ولم يكن المهم فى ذلك الوقت محاربة العسكرية ذاتها وانما وضع عسكرية فى وجه عسكرية مضادة .

وامتدت جذور المؤامرة وتوغلت فى عمق الاتحاد السوفيتى اذ وضع « كير نسكى » وأتباعه الثورة تحت مسئولية المؤامرة « الألمانية اليهودية » . وبنفس الطريقة انتهى سلوك السلطة السوفيتية الجديدة برفض الاعتراف بموضوعية وضرورة داخلية لجوهر المناقشات التى أثمرتها عملية بناء المجتمع الجديد .

وبالطبع فان ذلك السلوك لايمت بصلة الى ماركس وانجلز .

على أنه من الخطأ أن نمر مرور الكرام على حدود نظريتهما التى ربما ناصرت عملية الانهيار فى الاتحاد السوفيتى . وانتظار ذبول الدولة بعد فترة وجيزة من الانتقال الاشتراكى جعل من العسير وضع اعداد نظرى فى الدولة والدولة القائمة على القانون . فضلا عن أن تلك الفترة الانتقالية التى كان مفروضا أن تصب فى زمن قياسي فى الشيوعية على صعيد العالم قد نظر اليها على نسق الحرب الدائرة آنذاك .

وجو التعبئة العامة امتد خلال كل الفترة التى اصطلحنا على تسميتها « بحرب الثلاثين عاما الثانية » ثم الى الحرب الباردة التى كانت تهدد فى كل لحظة بالتحول الى حرب ساخنة .

ومع الحرب الشاملة و « العسكرية الاشتراكية » لمفهومه كرد على العسكرية البورجوازية وهوس المؤامرة ظهر أيضا عالم معسكرات الموت على نطاق واسع فى الاتحاد السوفيتى .

بالطبع فبالرغم من فظاعة معسكرات الموت فانها تشكل واقعا الشاملة « من ماركس أو حتى فقط من ثورة أكتوبر .

وقد سبق أن نظرنا الى بعض لحظات تاريخ عالم معسكرات الموت ، لكن ربما يكون من المفيد أن نذكر هنا الفضيحة التى فى بداية القرن قد شملت بالضبط انجلترا الليبرالية التى كانت تحبس « البويريين » المتمردين أو المشتبه فيهم بما فى ذلك النساء والأطفال فى معسكرات الموت حيث تصغر الأخلاق ، نتيجة شروط الحياة الفظيعة وانتشار الأمراض والأوبئة الناتجة عنها ، الى درجة مرتفعة جدا (٥٤) .

والسخط قد عم لأن السكان المصابين من أصل أوربى ، وليسوا الأجانب الأفارقة ، الذين دائما ما كانوا فريسة يد القوى الكولونىالية الحديدية . وألمانيا التى كانت ساخطة من سلوك انجلترا فى جنوب افريقيا قد سمعت وقرأت بغير تأثر خاص خطاب الامبراطور « جيوم الثانى » الذى دعا وهو يتحدث عن القوى المرسله الى الصين لخنق تمرد معبئى الصناديق وصانعيها ، الى فتح « الباب أمام الحضارة دفعة واحدة » باللجوء الى المناهج المطابقة : « لن يكون هناك رحمة ولن نسجن واحدا . ومن يقع بين أيديكم يقع تحت سيفكم ! » (٥٥) .

ولم تنفعل من جانب آخر لا ألمانيا ولا انجلترا ولا أوروبا عموما من معاملة « البويريين » للأجانب .

وهكذا وصفت معاملة الأجانب وبررت بقلم كاتب كان مصيره الشهرة بعد ذلك بل الارتفاع الى درجة عليا فى ظل الرايخ الثالث .

يقول « جوميلوفيك » ان « البويريين المسيحيين ينظرون الى أهل الغابة واليهوتنتوت لا نظرة « البشر » وانما نظرة « المخلوقات » (Geschöpfe) التى من المشروع أبادتها كحيوانات الغابة » (٥٦) . ويبقى أنه مع حرب « البويريين » قد دخل تعبير معسكرات الموت نطاق الاستخدام « (٥٧) ، ويبقى أيضا أنه خلال « حرب الثلاثين عاما الثانية » قد أمسى اللجوء الى معسكرات الموت أمرا « عاديا » حتى داخل الغرب والبلدان ذات التراث الليبرالى الأكثر تماسكا .

وعقب الهجوم اليابانى فى « بيرل هاربور » تم حبس المواطنين الأمريكين من أصل يابانى بما فى ذلك النساء والأطفال فى معسكرات

الاعتقال أو الحبس (٥٨) . وكان هذا أيضا مصير من كافح الفاشية من الألمان وحاول الاختباء في فرنسا أو إنجلترا وفي هذه الحال الأخيرة تم نفيهم الى قارة أخرى ، أى الى كندا (٥٩) .

بالطبع فبالرغم من فظاعة تلك معسكرات الموت فانها تشكل واقعا مختلفا عن واقع معسكرات الموت النازية . لكنها تزودنا بفكرة عن الجو العام الذى خيم على حرب الثلاثين عاما الثانية وينبغى أخذ هذا الجو بعين الاعتبار أيضا لفهم التقلبات التاريخية للدولة التى خرجت من ثورة أكتوبر .

وسبق أن قلنا انه لا ينبغى أن يعنى الخطاب حول الظروف الموضوعية أننا نتخلى عن تصفية حساباتنا مع نقاط الضعف الكامنة داخل نظرية ماركس وتاريخ الماركسية . (لنعدهنا للحظة الى ايطاليا) .

فحينما كتب تولياتى ضد الأطروحة العزيزة على كروتشه حول حق الدولة فى التضحية بجموع مواطنيها فى الحرب لدفع المجرى أمام العامل القوى الذى لا يقبل الحكم الأخلاقى ، استند تولياتى الى الليبرالية التى نسج لها مديحا حارا :

« حقا كانت الليبرالية شيئا عظيما » .

وقابل تولياتى من جهة بين مذابح الدولة فى الحرب آكلة مواطنيها وبين المبدأ الفردى والثورى فاتح تاريخ العهد الحديث . وبهذا المعنى « لا يمكن اليوم استبعاد المبدأ الليبرالى من قبل أى مخلوق يصف نفسه ويريد من نفسه أن يكون حديثا » (٦٠) .

فقط ماركس والاشتراكيون الذين كانوا يعدون أنفسهم لبناء الحزب الشيوعى « هم الذين يواصلون فكر وفعل الليبرالية » . بينما الحزب الليبرالى آنذاك كان متهما بأنه محافظ أو على أقل تقدير بأنه « ليبرالى - محافظ » (٦١) .

واقع الأمر بعد ذلك أنه بعدما احتفى الليبراليان كروتشه وجينتيليه « بالكل الأعظم » الذى كان ممثلا فى الدولة المنخرطة فى الحرب مستعملا معا تبرير الأعمال الوحشية التى قامت بها مجموعات فاشية . وذلك باسم الليبرالية . وخصوصا ، بعد قليل عن السير نحو روما ، كتب جينتيليه الى موسولينى قائلا : « ان أى ليبرالى أصيل يحتقر الالتباسات ويعشق البقاء فى مكانه ، عليه أن يقف بجانبكم » (٦٢) .

وعلى هذا النحو بدا فيلسوف النزعة صوب الوضع القائم وريشا

متأخرا لسييس الليبرالى ومدبر - وأيديولوج - انقلاب نابليون بوناپرت الذى كان يحاول بغير جدوى مضاهاة « الدوتشه » زعيم الفاشية .

على أن كروتشه كان يحفر مسافة بينه وبين الفاشية لكنه منذ تلك اللحظة فصاعدا كان قد فات الآوان . وتنطبق أيضا على الفاشية على نحو من الانحاء تحاليل ماركس حول البونابرتية : ينتهى الجهاز القمعى المستعدى فى وظيفته المناهضة للشعب الى ابتلاع البورجوازية الليبرالية نفسها .

ونرى بوضوح عند تولياتى كما سبق أن شاهدنا فى حوار مع كروتشه الوعى بضرورة استيعاب تراث الليبرالية .

وتلاشى هذا الوعى الموجود أيضا عند جرامشى بعد ذلك فى ايطاليا وربما لم يظهر قط بوضوح كاف فى الحركة العمالية فى بلد كروسيا الخالية تماما من التراث الليبرالى .

وفى هذه الحال أيضا يجب أن نتساءل عما اذا كان ماركس نفسه مشتركا فى المسئولية عن نقصان أو غياب ذلك الوعى . لكن من المهم أن نلاحظ أنه فى سنوات ما قبل الحرب الى ما بعد الحرب حاولت البورجوازية الليبرالية بالضبط أن تزيل التراث الديمقراطى أو حتى الليبرالى - الديمقراطى من نظرية ماركس .

وحينما كان كروتشه يهاجم الديمقراطية كان يستند الى ماركس الذى ينسب اليه الفضل فى جعله صلبا أمام « الجاذبية » المزيفة لاله العدالة الانسانية .

ألم يزل ماركس القناع عن الطابع الأيديولوجى لشعارات الثورة الفرنسية ؟

بل أكثر من ذلك كان لماركس الفضل ، حسبما يتصور كروتشه فى الجواب « بمبدأ القوة والصراع والسلطة » الى « التفاهة المعادية للتاريخ والديمقراطية للقانون الطبيعى والى ما يسمى بمثل ١٧٨٩ » (٦٣) .

وواقع الأمر أن جرامشى هو الذى رد على كروتشه فى « كراسات السجن » حيث ميز بخصوص المثل المولودة من رحم الثورة الفرنسية بين « السخرية الايجابية » « بالحرارة المبدعة التقدمية » والتي فى تلك المثل لا تعيد النظر الا فى « الشكل المباشر المرتبط بعالم « زائد » محدد » من جهة ، وبين « سخرة » « يمينية » التى نادرا ما تكون شغوفة وغالبا ما تكون « سلبية » شكاكة ومدمرة ليس فقط للشكل العرضى وانما كذلك للمضمون الانسانى لهذه الأحاسيس والمعتقدات » (٦٤) .

وفى زمنه ميز ماركس الشاب بين نقد الأيديولوجيا المدمرة للأزهار الوهمية لكسر القيود الحتمية وبين نقد الأيديولوجيا الذى على خلاف ذلك لا يدمر الأزهار الا لتقوية القيود . وفى هذا الصدد يذكر ماركس الشاب الكتاب الذين كانوا ينددون بالجواهر العبودى للعمل المأجور لا لنقد هذا الأخير وانما للتوكيد على شرعية العبودية بغير كلام (٦٥) .

وحتى ازاء مثلث الحرية والمساواة والاخاء نستطيع أن نصوغ نوعين من نقد الأيديولوجيا متناقضين تماما . كما نستطيع أن نتساءل ما اذا تمسك ماركس بذلك التمييز بوضوح .

لكن يبقى الواقع داخل التراث الشيوعى أن الخلط غالبا ما كان شاملا وأن نقد الحرية باعتبارها أيديولوجيا فقط بدلا من فتح الباب أمام توسيع واثراء المضامين الملموسة للحرية انتهى الى اضعاف الشرعية على الديكتاتورية حتى فى أكثر الأشكال وحشية .

وبهذا المعنى وكما سبق أن قلت فاذا كانت ثورة أكتوبر فى جانب منها صفحة مجيدة من الفعالية المعادية للشمولية التى صورها ماركس فهى فى جانب آخر قد كتبت فصلا جديدا من تاريخ الشمولية يصل اليوم الى نهايته .

(٤)

فصل ينتهى اليوم بعد تأخير طال أكثر مما ينبغى لكنه يأتى فى لحظة تتسم على الصعيدين الثقافى والأيديولوجى بهجوم عام لليبرالية الجديدة . وشمل التنديد بالشمولية روسو قبل ماركس نفسه ، باعتباره أباً « الديمقراطية الشمولية » .

وحسب هايك يسود تاريخ أوروبا الحديثة والمعاصرة « صراع » بين الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية الاجتماعية « (٦٦) ويفترض أن الديمقراطية الاجتماعية بعد اللهب « اليعقوبى » قد بدأت فى الانتشار واستقرت فى جزء كبير من أوروبا لا انطلاقا من ثورة أكتوبر وانما قبل ذلك بكثير منذ ثورة ١٨٤٨ والنصف الثانى من القرن التاسع عشر .

اذن يبدو العصر الذهبى للديمقراطية الليبرالية أنه العصر الذى سبق ظهور الانتخاب العام .

وهكذا ينتهي تاريخ الشمولية الى الالتقاء مع ديمقراطية الجماهير .
وما هو موضع اتهام ليس فقط ماركس وانما كذلك مجمل التراث
الثورى . ونحن بالطبع بصدد اعلان تاريخى يدعى التصريح بافلاس
« الاشتراكية المطبقة بالفعل » و « الديمقراطية الفعلية » .

وسبق أن رأينا أنه حينما يرسم « أرنست نولتو » المحصلة
النهائية لتاريخ الشمولية يستند فى سنواته الأخيرة الى البربرية
« الآسيوية » التى اجتازت الامتحان أولا فى الاتحاد السوفيتى ثم فى ظل
الرايخ الثالث .

ونفس الدلالة تنطبق على العملية التى يقوم بها عدد كبير من الكتاب
الليبراليين . وفى الحال الأخيرة هذه ليست فقط نازية الهامش الآسيوى
وانما كذلك ألمانيا فى مجموعها المطرودة من الغرب أو على الأقل من « الغرب
الأصيل » . هذا هو موقف هايك بوضوح .

فكارثة العالم المعاصر مشروخة على النحو التالى :

« طيلة أكثر من مئتى عام سادت الأفكار الانجليزية الشرق . وكان
يبدو أن سيادة الحرية المحققة أصلا فى انجلترا قد توجهت الى الانتشار
فى العالم كله .

وربما انه نحو ١٨٧٠ قد وصلت تلك السيادة الى الحد الأقصى .

ومنذ تلك اللحظة بدأ التراجع واستهل نوع مختلف من الأفكار
لا جديد حقا وانما قديم فعلا فى التقدم من الشرق . وفقدت انجلترا
زعامتها الفكرية فى النطاق السياسى والاجتماعى وتحولت الى مستوردة
لأفكار .

وفى الستين السنة التالية صارت ألمانيا المركز الذى منه انطلقت
وانتشرت نحو الشرق و صوب الغرب أفكار كان مصيرها سيادة العالم فى
القرن العشرين .

ومن ذلك الاستيراد المدمر القادم من الشرق هيجل وماركس وليست
وشموللر ، وحتى مانهايم وعموما الفاشية والاشتراكية فى مجمل
أشكالها ، (٦٧) .

وعلى ذلك النحو الذى رغم ذلك يختلف عن الأسلوب الذى يقترحه
نولتو يستطيع الغرب أن يستعيد نقاءه ووعيه الطيب .

وفى تمجيد « الانسان الغربى » الظاهر فى اليونان (٦٨) يكتب عالم الاقتصاد الذى صار أخيرا أنجلوساكسونيا « وغربيا » كاملا بتفخيم وسذاجة ربما هى غائبة عن المؤرخ الألمانى الواعى جيسدا بدور تفخيم اليونان والغرب فى تكوين النازية (٦٩) .

وينبغى أن نضيف أيضا أن خطة هايك فى نهاية الأمر عسيرة الولادة لأن البحث التراجعى عن النقاء الأسمى للغرب يبدو أحيانا نازعا من هذا الأخير ليس فقط ألمانيا وانما كذلك جزء كبير من التراث السياسى الفرنسى التى تدين اليه الكثير الديمقراطيين « الاجتماعيين » أو « الشمولية » (٧٠) .

مثل ذلك الرصد لتاريخ الشمولية لا يعيبه فقط أنه يحول على نحو تبريرى تاريخ الغرب ومؤسساته الشاملة ومجازره الاستعمارية وانما كذلك يحلق بغير اهتمام فوق واقع أن النازية استندت أحيانا الى العالم الأنجلو ساكسونى لتبرير سياستها فى القمع والابادة الجماعية . وحينما سنت قوانين نوربمبارج نوعا من الفصل العنصرى ازاء اليهود فيها هم قادة الرايخ الثالث يستندون الى نموذج الولايات المتحدة الأمريكية (٧١) .

وأثناء الحرب قارن هتلر نفسه بين سياسته ازاء « أجنب أوروبا الشرقية » وبين « حرب الهنود » والكفاح « ضد هنود أمريكا الشمالية » .

« فالعنصر الأقوى هو الذى سينتصر » (٧٢) .

وليس المقصود فى هذه الحال القيام بمقارنات سريعة .

ترجع قوة النازية الى قدرتها على استيعاب المضامين الرجعية للتراثات المختلفة والتوحيد بينها . وترجع وحشيتها الفريدة الى ادعائها دفع تاريخ البشرية الى الوراء لعدة قرون بتدميرها المفهوم الشامل للانسان الذى اكتسب بعسر (٧٣) .

غير أن الاكيد أنه ينبغى اعتبار أية تصفية حساب مع تاريخ الشمولية فرصة ضائعة ان لم تحتو على عامل النقد الذاتى لتاريخ الغرب . ويعنى النقد الذاتى هنا لقاء ضروريا مع ماركس الذى رغم نقاط ضعفه كان ناقدنا شجاعا ودقيقا لمؤسسات الغرب الشاملة .

الهوامش :

- (١) انظر مقال لر . موهل تحت عنوان « بيوت العمل » ضمن « المعجم السياسى أو موسوعة العلوم السياسية » تحت اشراف س . فون روتيك وس . فيلكير ، عن دار آيونا ، ١٨٣٤ . وخصوصا ص ٦٥٩ - ٦٦٤ . وكذلك انظر فى هذا الخصوص د . لوسوردو ، عبر هيجل وبسمارك . ثورة ١٨٤٨ وأزمة الثقافة الألمانية ، روما ، دار بيونتين للنشر ، ١٩٨٣ ، ص ١٤٤ - ١٤٨ .
- (٢) ف . أ . فون هايك ، دراسات جديدة فى الفلسفة والسياسة والاقتصاد وتاريخ الأفكار ، ١٩٧٨ (الترجمة الايطالية : دراسات جديدة فى الفلسفة والسياسة والاقتصاد وتاريخ الأفكار ، روما ، آرماندو ، ١٩٨٨ ، ص ١٤٣) .
- (٣) فريدريش أنجلز ، حال الطبقة العاملة فى انجلترا ، ١٨٤٥ ضمن كارل ماركس وفريدريش أنجلز ، مجموع الأعمال ، برلين ، ديتزفيلاج ، ١٩٥٥ . (بعد ذلك سيذكر تحت رمز MEW) الجزء الثانى ص ٤٩٦ - ٤٩٨ (الترجمة الفرنسية حسب « حال الطبقة العاملة فى انجلترا » ، ترجمة ج . بادتاوج : فريدريش ، باريس ، دار المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٧٣ ، ص ٣٤٩ - ٣٥٠) .
- (٤) نص عام ١٦٩٧ الذى كتبه « لوك » بصفته نضوا فى « اللجنة التجارية » يذكره ش . ر . ف . بورت جياة جون لوك ، لندن ، ١٨٧٦ (الطبعة الجديدة ١٩٦٩ ، عن Aalen ، الجزء الثانى ، ص ٣٧٧ - ٣٩٠) .
- (٥) كارل ماركس ، رأس المال ، مجموع الأعمال فى اللغة الألمانية (NEW) الجزء الثالث والعشرون ، ص ٧٦١ - ٧٦٥ .
- (٦) جون لوك ، رسالتان فى الحكومة المدنية ، ٢ ، فقرة ١٣٩ (التشديد من دوامينيكولوسوردوا) .
- (٧) انظر دوفيسكولويسوردوا ، هيجل والليبراليون ، باريس ، دار المطبوعات الجامعية الفرنسية ، قيد الصدور ، والفصل الثالث ، حاشية ٢٦ .
- (٨) جيريمى بنتهام ، مجموع الأعمال ، تحت اشراف جون بورينج ، ١٢ جزءا ، آيدنبورج ، ١٨٢٨ - ١٨٤٣ . ويرجع هنا الى الجزء الرابع ، ص ١٤٠ الصادر عام ١٨٦٣ .
- (٩) ماركس وانجلز ، بيان الحزب الشيوعى ، مجموع الأعمال ، (NEW) الجزء الرابع ، ص ٤٦٩ .
- (١٠) سيبيس ، مقدمة الدستور ، ضمن ر . زايبيرى : كتابات سياسية ، وبارس دار مطبوعات قلم المحفوظات المعاصرة ، ١٩٨٥ ، ص ١٩٧ و ص ٢٠٣ .
- (١١) انظر ش . جيلمان بانجمان كونستان موسكادان ، ١٧٩٥ - ١٧٩٩ ، باريس ، دار جاليمار ، ١٩٥٨ ، ص ٢٧٥ - ٢٧٩ .
- (١٢) كارل ماركس ، الصراع الطبقي فى فرنسا (١٨٤٨ - ١٨٥٠) مجموع الأعمال (NEW) ، الجزء السابع ، ص ٤٠ .
- (١٣) ماكس فيبر ، دلالة « قيمة الحرية » فى « العلوم السوسولوجية والاقتصادية » (١٩١٧) ضمن « الكتابات المنهجية » ، « اصدارات دراسية » ، فرانكفورت سورولومان ، ميشر ، ٢٩٦٨ ، ص ٢٧٦ .

(١٤) هذه الشعارات ستكرس بعد ذلك في مؤلفين صدرا في ألمانيا بين الحربين ١٠ - ١٠
يونجر « التعبئة العامة » (١٩٣٠) وأ . لوديندورف « الحرب الشاملة » (١٩٣٥)
ويتحدث هذا الأخير أغلب الوقت عن « السياسة الشاملة » باعتبارها تمهيدا « للحرب
الشاملة » (ترجمة فرنسية ، باريس ، فلا ماريون ، ١٩٣٧ ، ص ٣٥ وبعد ذلك » .

(١٥) فور انتهاء الحرب بدأت كلمة « الشمولية » في الظهور (انظر أ . باكيف في
كتابه « في البلاد الشيوعية الروسية . ملاحظات من خارج موسكو » ايينا ، ١٩١٩ ،
ص ١١١ ، وأ . نولتو « حول الحرب البورجوازية الأوروبية ١٩١٧ - ١٩٤٥) .
و « النزعة القومية والبلشفية » فرانكفورت سورلومان ، برويلا ان ، ١٩٨٧ ، ص ١١١
و ص ٥٦٣ .

(١٦) ب . كروتشه ، « الايديولوجيات البافية ١٩١٨ » . ضمن « ايطاليا من ١٩١٤
الى ١٩١٨ » . صفحة « حول الحرب » الطبعة الثالثة ، بارى ، لايرزا ، ١٩٥٠ ، ص ٢٥٢ -
٢٥٣ .

(١٧) ب . تولياتي « صفحات حول الحرب » لبنيد يتوكروتشه ١٩١٩ « ضمن مجموع
الأعمال روما ، اديتوري ريينوني ، ١٩٧٤ ، الجزء الأول ، ص ٤٠ . وفي هذا الخصوص
انظر دومينيكو ل ، « جرامتشي وجينتيليه وماركس وفلسفات الممارسة » ضمن « جرامتشي
والماركسية المعاصرة » روما ١٩٩٠ ، ص ١٠٢ - ١٠٨ - كتاب جماعي تحت اشراف ب .
موسكاتيلو .

(١٨) ب - كروتشه ، الثقافة الألمانية والثقافة الإيطالية ، ١٩١٤ ضمن « ايطاليا
من ١٩١٤ الى ١٩١٨ » مرجع سابق الذكر ، ص ٢٢ .

(١٩) فريدريش أنجلز « أنتي - روهرينج » ، مجموع الأعمال ، (NEW) ، الجزء
العشرون ، ص ٢٥٩ والهامش ، والرسالة التي بعث بها الى ب - بيرنيشتاين بتاريخ
١٢ مارس ١٨٨١ ، مجموع الأعمال الجزء الخامس والعشرون ، ص ١٧٠ ، وفي هذا
الخصوص ، انظر دومينيكو لوسوردو ، عبر هيجل وبسمارك ، نفس المرجع ، ص ٣٣٢ -
٣٣٥ .

(٢٠) ب . كروتشه ، الحزب كمرشد وكمضرة ، ١٩١٢ واعتقاد وبرامج ١٩١٢ ،
ضمن « الثقافة والحياة الاخلاقية » ، ١٩١٤ ، يارى ، لايرزا ، ١٩٥٥ ، ص ١٩٥ - ١٩٦
وص ١٦٢ - ١٦٣ .

(٢١) انظر فيلا كارل ماركس فريدريش أنجلز ، حجم المهاجرين في المنفى ،
مجموع الأعمال (NEW) ، الجزء الثامن ، ص : ٣٢٢ .

(٢٢) ج . ل . موسى ، الحروب العالمية من المأساة الى أسطورة الشهداء ، روما /
بارى ، لايرزا ، ١٩٩٠ ، ص ٧٣ .

(٢٣) ب . كروتشه ، « الاشتراكات الثلاث » ، ١٩١٨ ، ضمن ايطاليا من ١٩١٤ الى
١٩١٨ ، نفس المرجع ، ٢٨٤ .

(٢٤) ك . بولياكوف ، تاريخ العداء للسامين ، الجزء الرابع أوربا الانتحارية ،
باريس ، كالمان ليفي ، ١٩٧٧ ، ص ٢٠٠ .

(٢٥) نفس المرجع ، ص ٢٨٨ .

(٢٦) نفس المرجع ، ص ٢٢٨ - ٢٢٩ . انظر أيضا نولتو « البورجوازية الأوربية » ، نفس المرجع ، ص ١١١ .

(٢٧) ف . انجلز ، الثورة والثورة المضادة في ألمانيا ، مجموع الأعمال ، (New) الجزء الثامن ، ص ٥ .

(٢٨) م . مايكليس ، موسوليني واليهود : العلاقات الألمانية الإيطالية والمسألة اليهودية في إيطاليا ١٥٢٢ - ١٩٤٥ ، أوكسفورد The Clarendon Press ، ١٩٧٨ ، الترجمة الإيطالية ، موسوليني والمسألة اليهودية ، ميلانو ، كومونيتا ١٩٨٢ ، ص ٢٥) .

(٢٩) انظر بولياكوف ، نفس المرجع ، ص ٢٢٩ . أطروحة المؤامرة اليهودية مصوغة مسدقة استنادا الى الثورة الفرنسية لدى ادموند يورك ، انظر دومينيكو لوسوردو « فينشيرو كوكو ، الثورة النابليونية عام ١٧٩٩ والدراسة المقارنة للثورات » المجلة التاريخية ، عدد ٥٦٩ ، يناير - مارس ١٩٨٩ ، ص ١٤٤ - ١٤٦ .

(٣٠) انظر بولياكوف ، نفس المرجع ص ٢٢٦ و ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٣١) ف وود وورد . أصول الجنوب الجديد (١٨٧٧ - ١٩١٣) ، دار المطبوعات الجامعية التابعة لولاية لويزيانا ، ١٩٥١ ، (الترجمة الإيطالية : أصول الجنوب الجديد ١٨٧٧ - ١٩١٣ ، بولوني ، الى مولينو ، ١٩٦٣ ، ص ٣٣٢ .

(٣٢) ن . كوهن ، اباحة الابادة الجماعية ، ١٩٦٦ ، في اللغة الانجليزية .

(٣٣) حول فون شيراخ أنظر وول . شيرير ، نهوض وسقوط الرايخ الثالث ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٢ ، تورينو ، اينودي ، ١٩٧٤ ، ٢٣٠) .

(٣٤) انظر شهادة فيليكس كيرسنن مدلك هيملر الفنلندي الموجودة في « مركز الوثائق اليهودية والمعاصرة (باروخ فون هنري فورد ، ٢٢ ديسمبر ١٩٤٠ عدد (CC X — 31) وقد سبق أن لفت لبلياكوف الأنظار الى هذه الشهادة (نفس المرجع ، ص ٢٧٨) لكنه يذكره بشكل عابر .

(٣٥) كتاب هنري فورد مذكور باعتباره « هاما على نحو غير عادي » انظر د . ايكارت البلشفية من موسى الى لينين ، حوار بين أدولف هتلر ومير ، وميونخ Verlag Hoheneichen ١٩٢٤ ، ص ٥٢ حاشية ٣٠ . وفي هذا الصدد انظر أ . نولتو ، الفاشية في عصرها ١٩٦٢ (الترجمة الإيطالية : مرات الفاشية الثالث ، ميلانو ، موند أدوري ، ١٩٧٨ ص ١٩٠ حاشية ١٣٢) .

(٣٦) انظر الشهادة نفسها (حاشية ٢٤) .

(٣٧) انظر فيلا مقدمة الناشر الألماني للطبعة ٢٩ و ٣٠ التي تحمل تاريخ ٦ يونيو واغسطس ١٩٣٣ ، ضمن هنري فورد « اليهودى الدولى » ، Hammer Vemmag, Leipzig ١٩٣٣ ، ص ٣ - ٥ .

(٣٨) انظر أ . نولتو ، البورجوازية الأوربية ، نفس المرجع ، و « كيف لا تطابق معسكرات الاعتقال الستالينية الابادة الجماعية لليهود في أوشفيتز ؟ » ، Frank Furter Allgemeine Zeituh ٦ يونيو ١٩٨٦ .

- (٢٩) نفس المرجع ، الفاشية فى عصرها ، (الترجمة الايطالية : نفس المرجع ، ص ٤٦٥) .
- (٤٠) انظر ل . بولياكوف ، نفس المرجع ، ص ٢٢٩ .
- (٤١) نفس المرجع ، ص ٢٢١ .
- (٤٢) ج . ل . موسى ، نفس المرجع ، ١٩١ .
- (٤٣) انظر النص الوجيز للفنيين فى « مجموع الأعمال » روما . ايديتورى ريبونيتين ، ١٩٦٧ ، الجزء التاسع والعشرون ، ص ٢٢٩ - ٢٣٠ . وفى هذا الصدد انظر د . كلاوسين . من اليهودية الى العداء للسامية : أدوات لتاريخ الافتداء .
Darmstadt:neuwie d,luchtenhamd
- ١٩٨٧ ، ص ١٦٠ - ١٦٥ .
- (٤٤) انظر ل . بولياكوف ، نفس المرجع ، ص ٢٢٥ .
- (٤٥) ع . ل . موسى ، نفس المرجع ، ص ١٧٦ .
- (٤٦) ن . كوهين نفس المرجع ص ١٢٨ . وبنفس الاسلوب يكتب ا . ج مارميد . لماذا الالهة ليست سوداء ؟ ، ١٩٨٨ (الترجمة الايطالية : « الحل النهائى : اباداة اليهود فى التاريخ الاوربى » ، ميلانو ، موند ادورى ، ١٩٩٠ ، ص ٧) .
- (٤٧) ك . هايدن ، أصول هتلر والاشتراكية الوطنية ، باريس ، ١٨٩٢٤ ، ص ٤٤-٤٥ : و ل . بولياكوف ، السببية الشيطانية ، باريس ، كالمان ليفى ، ١٩٨٥ ، الجزء الثانى ، ص ٣٤٤ .
- (٤٨) ل . بولياكوف ، نفس المرجع ، ص ٤٧٧ .
- (٤٩) انظر نتائج ل . بولياكوف ، تاريخ العداء للسامية ، الجزء الرابع ، أوروبا الانتحارية ، نفس المرجع ، ويحيل الى مجموعة من المؤلفين سبق الاشارة اليهم .
- (٥٠) انظر كذلك « صلوات الكراهية : الرايخ الثالث واليهود » ، باريس ، كالمان ليفى ، ١٩٥١ (الترجمة الايطالية : النازيالى و اباداة اليهود ، الطبعة الخامسة ، تورينو ، ايزودى ، ١٩٥٥ ، ص ١٦٨-١٦٩) ؛ س . كرواستيك ، مجموعات هتلر الخاصة ، الرؤى العسكرية للحرب ١٩٢٨-١٩٤٢ ؛ فرانكفورت . نسور - لو - مان ، فيشر ، ١٩٨٥ ، الرؤى العسكرية للحرب ١٩٢٨-١٩٤٢ ؛ فرانكفورت . نسور - لو - مان ، فيشير ، ١٩٨٥ ، ص ١٨٤ ؛ ا . ج . ماير ، نفس المرجع ، ص ١٤ .
- (٥١) ش . كار ، تاريخ روسيا السوفيتية الثورة السوفيتية ١٩١٧-١٩٢٢ . لندن ماكميلان ، ١٩٥٠ (الترجمة الايطالية : تاريخ روسيا السوفيتية . الثورة البلشفية ١٩١٧ - ١٩٢٢ ، تورينو ، ايلودى ، ١٩٦٤ ، ص ٨٨٢ و ٨٨٠) .
- (٥٢) مذكور فى ا . نولتو ٢٥ البورجوازية الأوروبية ، نفس المرجع ، ص ١١١ و ص ٥٥٨ حاشية ٤١ .
- (٥٣) نفس المرجع ، ص ٥٥٨ - ٥٥٩ ، حاشية ٤١ .
- (٥٤) حنا آريند ، عناصر وأصول السلطان الشامل ، موينخ ، بيبر ، ١٩٨٦ . ص ١٧٩ . وحول موجة السخط فى ألمانيا تمتك رسالة لكارل باسيرز الشاب بعث بها الى والديه : انظر : دى روزا ، « الجريمة السياسية فى حياة الفلاسفة » كارل ياسبرن

هي هيدلبرج ١٩٠١ - ١٩٤٦ ، ، ملحق كتاب كارل ياسبرز ، تجديد الجامعة . أحداث
وكتابات ١٩٤٥ - ١٩٤٩ ، هيدلبرج ، شنايدر ، ١٩٨٦ ، ص ٣٠٢ - ٣٠٥ .

(٥٥) مذكرة في م . بالدور ، القيصر وعصره ، ١٩٦٤ (الترجمة الإيطالية : جيوه
الثاني وعصره ، ميلانو ، ال ستجاتوريه ، ١٩٦٨ ، ٢٩٧) .

(٥٦) ل : جوميلوفيك ، الكفاح الثوري . بحوث سوسولوجية Innsbruck
١٨٨٣ ، ٢٤٩ ، انظر في هذا الخصوص د . لوسوردو ، « كارثة ألمانيا وخيال هيجل ،
ميلانو ، Dueimi e Assouati ، ١٩٨٧ ، ص ١٣٩ .

(٥٧) E. J. Fevchtwanger الديمقراطية والامبراطورية : بريطانيا ،
١٨٦٣ - ١٩١٤ ، لندن ، آرنولد ، ١٩٨٥ (الترجمة الإيطالية : الديمقراطية والامبراطورية .
انجلترا من ١٨٦٥ الى ١٩١٤ ، بولونيا ، الى مولينو ، ١٩٨٩ ، ص ٢٨٨) .

في الواقع أن Emily Hobhouse قد سبق وأن نشر في لندن كتابه الضخم
« تقرير زيارة الى معسكرات النساء والأطفال في الكاب ومستعمرات نهر البرتقال :
أما الترجمة الألمانية (زيارة الى معسكرات الاعتقال في جنوب افريقيا ، برلين ، ١٩٠٢)
فنتقل أصلا في العنوان كلمة « معسكرات » ، المائنة بالقدر الكافي ، قائلة « معسكرات
الاعتقال » ، انظر د . دي روزا ، نفس المرجع ، ص ٣٠٣ وحاشية ٣ .

(٥٨) أ . نولتوه ، « البورجوازية الأوروبية ، نفس المرجع ، ص ٥١ .

(٥٩) نفس المرجع . وفيما يخص من كافع الفاشية من الألمان في فرنسا ، انظر
ك . ب . سميت ، « سجناء الوطن الثاني » ، "Die Zeti" عدد ٢٢ - ٢٥ ، مايو ١٩٩٠ ،
ص ٤٧ - ٤٨ .

(٦٠) ب . تولياتي ، « ما الليبرالية ؟ » ، ١٩١٨ ، في « مجموع الأعمال » ، نفس
المرجع ، الجزء الأول ، ص ٦٣ - ٦٤ .

(٦١) نفس المرجع ، ص ٦٥ - ٦٧ .

(٦٢) رسالة ج . جينتيليه بتاريخ ٣١ مايو ١٩٢٣ مذكورة في ج . جاكوبيللي ،
كروتشه - جينتيليه . من الاخاء الى المأساة ميلانو ، ريتزولي ، ١٩٨٦ ، ص ١٤١ .
جول تماطف كروتشه مع الحركة الفاشية ، انظر . روبيو ، « بينيديتو كروتشه والليبرالية » ،
١٩٥٥ ، وفي نفس المرجع ، السياسة والثقافة ، تورينو ، آينو دمي ، ١٩٧٧ ، خصوصا
ص ٢١٧ - ٢٢١ .

(٦٣) ب . كروتشه ، الهادية التاريخية والاقتصاد الماركسي ، مقدمة الطبعة الثالثة
١٩١٧ ، ياري ، لاتيزا ، ص ١٣ - ١٤ .

(٦٤) ج . جرامتشي ، كراسات السجن ، طبعة نقدية قام بها بهاف . جيراتانا ، تورينو
آينودي ١٩٧٥ ، ص ٢٣٠٠ .

(٦٥) كارل ماركس ، البيان الفلسفي لمدرسة الحقوق التاريخية ، ١٨٤٢ ، مجموع
الأعمال (New) ، [، ص ٧٩ - ٨١ ، وفي هذا الخصوص انظر د . لوسوردو ، « السلسلة
والأزهار نقد الايديولوجيا عبر ماركس ونيتشه » ، مجلة التأويل ، عدد ٦ ، أوربنيو ،
١٩٨٧ ، ص ٨٧ - ١٤٣ .

(٦٦) ف . أ . هالك ، تكوين الحرية ، شيكاغو ، ١٩٦٠ (الترجمة الإيطالية :
المجتمع الحر ، فلورانس ، Vellechi ، ١٩٦٩ ، ص ٧٦ .

نهاية الشيوعية - ١٢٩

(٦٧) ف ٠ ١٠٠ هايك ، طريق العبودية ، طبعة أولى ١٩٤٤ ، لندن ، Art Paperbooks ،
Routledge and Kegan. ١٩٨٦ ، ص ١٦ .

(٦٨) ف ٠ ١٠٠ هايك ، تكوين الحرية ، نفس المرجع ، ص ٢١ وص ٣٨ .

(٦٩) انظر د. لوسوردو ، « افول وتحول الغرب » هيدجرو الفلسفة الألمانية عبر
الحربين « ضمن G. M. Cazzauiga L. Sichirollo, D. Losurdo وآخرون : افول
الغرب ؟ أوربيغو ، كوارترو فينتي (المركز الايطالى للدراسات الفلسفية) ، ١٩٨٩ ،
ص ١٠٤-١٤٧ .

(٧٠) المقارنة لهايك . وهو يسلم أيضا بأطروحة Jacobl. Tolman أصول
الديمقراطية الشمولية ، لندن Secker and Wanburg ١٩٥٢) التى تقول بأن روسو
هو أبو « الديمقراطية الشمولية » (انظر ف ٠ ١٠٠ هايك ، تكوين الحرية ، نفس المرجع
ص ٧٦ - ٧٧) .

هل ينبغي اذن ألا نعتبر روسو غربيا « أصيلا » ؟ لا تبدو هذه النتيجة خليقة بأن
تدفع هايك الى الوراثة التى ترفض ليس فقط التراث الفرنسى وانما أيضا تذهب الى حد
تضمينه « أنصار الثورة الفرنسية » حتى اذا كانوا انجليزا أو أمريكيين أمثال Jefferson
Godwih, Priestley, Price, Paine نفسه أو على أقل تقدير ذلك الذى أقام بالصدفة
فرنسا « (نفس المرجع ، ص ٧٧) .

(٧١) ر. هيلبرج ، تدمير يهود أوروبا ، باريس ، فايار ، ١٩٨٨ ، ص ٣٩ .

(٧٢) وعلى هذا فى « أحاديث » ٣٠ أغسطس و ٨ أغسطس ١٩٤٢ : انظر
BORMANN — VERMERME [نقل مارتن بورمان أقاويل المائدة للفوهرر] .

(الترجمة الايطالية : أدولف هتلر أفكار حول مصير العالم ، مادو ، انيتسيونى
دار ، ١٩٨٠ ، ص ٥٩١ وص ٥٤١) .

(٧٣) انظر د. لوسوردو ، كوارت ألمانيا وخيال هيجل ، نفس المرجع ، ص ١٣٣ -

١٤٥ .

على ضوء الثقة المفقودة

المشكلة ليست الوقوف مع ماركس أو
ضده وإنما صياغة المسألة الواقعة بين
القمع وبين التعليل التاريخي على خريطة
فكره من جهة ، وفعل التاريخ من جهة
أخرى .

جاك جوليار

أيها الأصدقاء الأعزاء ، انى فى حيرة مزدوجة من القاء كلمتى
أمامكم . والسبب الأول هو أنى وصلت لتوى ، ودائما ما أمقت الصعود
الى القطار وهو يسير فأشعر اننى أكرر ما أقول . فأرجوكم ان تعذرونى .
وربما كان من الحكمة أن أعتذر عن الدعوة التى قدمت لى لأن طبيعة
المرحلة الراهنة ليست فى صالحى لكن فى نهاية الأمر أجد نفسى هنا .
وبالتالى سأتحلث .

والسبب الثانى أننى اطلعت على برنامج العمل ووجدت ليس فقط
اننى أقل المعقبين ماركسية ، وانما كذلك لست ماركسيا على الاطلاق ،
بما أن التقليد هذه الأيام هو الكلام بوضوح . اذن انها لربما ميزة بالنسبة
للغالبية العظمى من الحاضرين وافترض مقديما أنه لهذا السبب قد تمت
دعوتى وكأنها شهادة أو نموذج من « اللاهوت السلبي » على نحو من
الأنحاء . فاذن لن أتهرب من هذا النداء الضمنى .

وسأقول فورا اننى أحاول أن أتكلم بلغة المؤرخين وأن ما يعنينى
أمرا مهما وكيف أن ماركس سيظل فى أفقنا الثقافى .

وسأقول فورا اننى أحاول أن أتكلم بلغة المؤرخين وأن ما يعنينى
ليس ماركس وانما الماركسية ، وبالتالي ذلك الجزء القابل للنقد أكثر
من غيره والجزء الأكثر فسادا والأكثر سوادا على مدى نصف قرن بل أكثر
من تلك المدة بقليل ، فالآن سبعون عاما من التاريخ جسدت هذا الفكر .

وبالطبع أعرف جيدا ما هو المنزلق فى هذه الحال . أن نقول انه
إذا كانت الماركسية قد أنتجت ظواهر سلبية وأحيانا البربرية بل أغلب
الوقت البربرية ، فهذا يرجع الى أن الماركسية تشويه لا يمت بصلة الى

أعمال ماركس ، وأن أولئك الذين وظفوا ماركس لصالح سياسة كانت وما زالت أحيانا اليوم نوعا من عودة التاريخ الانساني الى الخلف ، فببساطة شديدة فى تاريخ الحضارة جميع هؤلاء خانوا فكر ماركس ، وبالتالي فان المشكلة تتعلق بالجرد الاصطلاحى .

وقد صارت مشكلة الانتماءات المعلنة شديدة الأهمية .

وبالطبع أيضا أعرف كل ذلك وسأقول لكم انه وان كنت لست ماركسيا ، فانى منذ زمن طويل قارىء لماركس .

وبالتالى فاننى منجذب جدا الى القول بوجهة النظر تلك ، والتي تؤدى الى أن ماركس منقطع الصلة تماما عن الفكرة التي كونها عنه ، وخصوصا عن المظاهر التي نجعله مسئولاً عنها ، وأن ماركس غير مسئول عما حدث فى مجموع العالم الشيوعى أكثر من مسئولية « الدوق » (رئيس القضاة) ازاء الأحداث الدائرة أمامه فى فينيسيا كما كان يقول « لاروش فوكو » .

وإذا كنا نريد أن نحكم بعدل على أعماله ، فلننقل . فلننتحدث عنها وان كان هناك أمور كثيرة قابلة للنقد .

فقط ليس هذا ما يعنى المؤرخ .

وشخصيا أعتقد أن يسوع المسيح برىء تماما من محاكم التفتيش لكن المسيحية ارتبطت تاريخيا بمحاكم التفتيش . على أنه أمر محزن بالنسبة للمؤرخ : عظمته وضعفه أن يهتم بالمسيحية أكثر من يسوع المسيح . انها خسارة لكن هكذا تجرى الأمور .

قبل عامين أو ثلاثة نشرت محاولة صغيرة حول روسو أو على وجه أدق حول النتائج التاريخية لفكر روسو فى القرن التاسع عشر . ولم أجد سوى هذا : عالم لذاته ووحده قابل للقياس بفكر ماركس . بل فكر ماركس نفسه يضاهاى فكر روسو على نحو من الأنحاء بالاضافة الى قليل من السبق .

وحقا كنت من أول من لاحظوا أن أنصار روسو فى القرن التاسع عشر بعيدون عن القراءة الموضوعية التي قدمتها قدر ما استطعت لروسو ، وعن القراءة التي يستطيع أن يقدمها المتخصصون الرئيسيون فى فكر روسو .

على انه المهم بالنسبة للمؤرخ ليس جان جاك روسو ، ولا حقيقة العقد الاجتماعى ، وانما ما صنعه التاريخ بجان جاك روسو وبعقده الاجتماعى .

ونفس الملاحظة بالنسبة للماركسية ، فهي ستجر معها عارا هو قيادة أحد أشكال البربرية فى القرن العشرين ، حتى ان لم تكن واعية بذلك !

ولا أناقش الصلة بين الفكر والتاريخ • فهذا لا يعيننى • فقط ألاحظ أن المسئولية التاريخية التى تتحملها الماركسية طرف فى القضية وأكرر مرة أخرى انها قضية جميع أولئك الذين سيهتمون بماركس من الآن فصاعدا •

وسأضيف ضمن نقطتى الثانية أنه من حيث الجوهر اعتبر ماركس بريئا من الجرائم باسمه ، فهو من جانب آخر ، ليس غير مسئول تماما عن بعض أشكال تدهور فكره الخاص •

ان فضل ماركس الأكبر حسب عبارة « لسوريل » أنه لم يكن قط تلميذا لنفسه • على أن تلاميذه لم يخطئوا دائما فى الاستناد الى أحد أشكال السلطوية فى الماركسية •

وحيثما نقرأ أعمال ماركس وعندما نقرأ حياته يبدو حقيقيا أن عنده أشكال اللاتسامح ، وكمناور سياسى ، يضاهى بعض أولئك الذين سيستندون اليه فيما بعد •

لكننى لا أعتقد أن هذا الأمر هو الجوهر ، حتى اذا كان فى الشكل السجالي ، الذى شكل به فكره ، فضلا عن البعد الظالم الكبير المفترض فى السجال أنه قد أثمر نوعا أدبيا مارسه لينين وستالين وكثيرون غيرهما من بعده • النوع الأدبى هو نوع أدبى لكن النوع الأدبى حينما يمارسه قادة الدول يؤدى الى نتائج • وحينما يصير فكر الدولة فكرا سجاليا فهذا أمر قد يؤدى الى نتائج رهيبه •

لكن مسئولية ماركس مختلفة • واذا قلت انه على أساس من البراءة يتحمل مسئولية خاصة به ، فهذا يرجع الى أن البعض أراد أن يصنع منه « مفكرا كليا » • وباختصار ، فانطلاقا من ماركس ، أراد البعض أن ينظر الى الماركسية باعتبارها منظومة « كلية » •

حقا نجد عند ماركس ، ورغما عنه ، مشروعا لفكر كلى ، لفكر يعيد بناء ليس فقط المجتمع ، وانما كذلك رؤية العالم • لكن هذه الرؤية التى تبغى أن تكون كلية تحتوى على ثغرات • ومن وجهة النظر هذه يبدو أكيدا أن ماركس كان مفكرا نظر الى الاستغلال الاقتصادى والاعتراب الثقافى • وأساسا هو ليس مفكرا صاحب رؤية فى الاستبداد السياسى اذ كان العجز الأكبر فى القرن العشرين غياب النظرية السياسية •

وإذا كان حقيقيا ، واليوم من السهل بالقدر الكافى أن نوضحه ،
أن الاستبداد السياسى اكتسب استقلاله - وإذا سمحتم لى بهذه العبارة ،
اكتسب الاستبداد السياسى احتراماً ، عبر هذا القرن الحديدي ، قرن
النازية والشمولية والستالينية - حقا يحتوى فكر ماركس الكلى على
ثغرة كبرى - وبالطبع لا أقول اننا لا نستطيع أن نجد هنا أو هناك بداية
تنظير للاستبداد السياسى عند ماركس بالطبع بل بالتأكيد سنجدها .
انى متيقن من أن بعضكم يستطيع أن يجدها .

لكن هل وجدها القرن العشرون ؟ بل بالعكس ، ليس فقط لم يتم
التنديد بالقهر السياسى باسم ماركس ، وانما كذلك تم أغلب الوقت
مبارسته باسم ماركس . مما يمنعه من القيام بدور الرسول الذى طالبناه
به زمنا طويلا .

وبعبارة أخرى واقع الأمر أن فكر ماركس السياسى غير الكامل لنفس
سبب شمولية الشخصية قد أدى الى نتائج كبيرة . وهنا لا نستطيع ألا
نفكر فى مسئوليته ، وأعرف أنى سأثير البعض ، ليس هناك تفسير
ماركسى لا لصعود الماركسية القمعية ولا لسقوط الماركسية نفسها . ليس
هناك تفسير ماركسى لمعسكرات ستالين أو هى ليست الا جزئية . وبالتالى
لا نستطيع أن تشبعنا . بل لم تشبع أولئك الذين عاشوا تلك الفترة فى
تلك البلاد .

**وعلى هذا فليس هناك تفسير كلى ماركسى لا لستالين ولا حتى
لجورباتشوف .**

والأكيد اليوم أن هذا النوع من الثغرات السوداء الكائنة فى
الماركسية وخصوصا فى الفكر السياسى هو ما يجثم ليس فقط على
الماركسية نفسها ، وانما كذلك على مجموع الفكر اليسارى فى العالم .

آخر ملاحظة سلبية (وقد قلت مقدا انى أصوغ لاهوتا سلبيا) .
عدت لا أعتقد أو الأدق انى لم أعتقد قط أن من الممكن أن تكون الماركسية
عقيدة عمل .

هذه هى النقطة المركزية فى نظرى ، وذلك لسبب بسيط جدا
أعرضه عليكم من غير تفصيل (وقد قلت سابقا اننى سأنظر هنا من
وجهة نظر خارجية) .

لا أعتقد أن الماركسية حتى وان ألهمت أفعالا ، أنها فى مقدورها
أن تقدم نفسها وتقدم من الآن فصاعدا على أنها فى مجملها عقيدة عمل ،
لأن اليوم عدنا لا نعتقد ، فى غالبيتنا العظمى ، أن الشيوعية نمط انتاج .

وما اكتشفناه وأوحى به التاريخ تدريجيا هو الفشل فى تصوير الماركسية أنها نمط انتاج جديد .

والغالبية العظمى من أبناء ذاك الزمن اكتشفت عبر الشيوعية احدى المخلفات التقليدية جدا من أسلوب تدخل الدول فى المسار الاقتصادى ولم تجد نمطا جديدا فى الانتاج .

وعلى هذا ففى الوعى العام اليوم بالمجتمع تبدو الشيوعية على الصعيد الاقتصادى لا كمرحلة لاحقة على الفترة الرأسمالية ، وانما أغلب الوقت كمرحلة قبل - رأسمالية .
وأعتقد أن هذه هى القضية .

لم يعد هناك عالم ثالث لأنه لم يعد هناك عالم ثان أو أن العالم الثانى، أقصد عالم الشرق أو العالم الشيوعى اذا شئتم ، هو من الآن فصاعدا نمط خاص من أنماط العالم الثالث .

ومن هنا فالمشاكل شديدة الصعوبة الخاصة « بتطور » نمط الانتاج حيث كانت تمثل الشيوعية ، والماركسية بالتالى ، الحل النهائى فى آخر المطاف - كنا نستطيع أخيرا أن نتخلص من كل شىء فى نفس الوقت - لم يعد من الممكن التنبؤ به .

ومع ذلك فقد وجدنا أنفسنا من جديد أمام نفس المشاكل التى اعترضت طريق ماركس ، بمعنى مشاكل نقد نمط الانتاج الرأسمالى وليس على نحو من الأنحاء التهرب من نمط الانتاج الرأسمالى الى نمط انتاج ، ربما قد أسمى نفسه شيوعيا أو اشتراكيا أو ماركسيا بصرف النظر عن الاختلاف الاصطلاحى .

هكذا تبدو الأمور فى مجملها وان ظهرت على نحو سريع جدا .

بالطبع لا أقوم هنا سوى بتذكير ما يفكر فيه عفويا الوعى المشترك بين الكثير من معاصرنا ، وأقصد من المعاصرين المؤرخين منهم فقط .

على أن الأمر الدال حقا أنه فور زلزلة القهر السياسى فى كل بلد من بلدان الشرق على حدة ، كانت المرحلة التالية على الفور والتى تبعتها مباشرة تقريبا إعادة النظر فيما اصطلحنا على تسميته بنمط الانتاج الجديد ، والمقصود الاقتصاد الاشتراكى .

اذن لماذا ماركس ؟ لماذا ماركس الآن وسط أنقاض لا نظير لها ؟

وقد المحت الى مصير المسيحية عبر التاريخ ونستطيع أن نضرب أمثلة أخرى . لكن القليل منها كما يبدو لى زال على ذلك النحو الكلى .

وأغادر غدا باريس الى مدينة كان اسمها « ليننجراد » • لماذا أمست
بتروجراد ؟

لماذا ماركس رغم ذلك ؟

• أسبابي بعضها تاريخي والبعض الآخر آني •

السبب الأول أنه بصفتي مؤرخا للأفكار لا أود أن يحدث لنا مع
النصف الثاني من القرن التاسع عشر ما عشناه خلال ثلاثين عاما أو أربعين
عاما برفقة النصف الأول من ذلك القرن التاسع عشر •

كنا نعيش في ظل رؤية لتطور الأفكار منقسمة العرى تماما وطرحنا
عرض الحائط الفكر الليبرالي وخصوصا الفرنسي كما تطرح مدرسة
علمانية بعينها مجمل الفلسفة المسيحية • وكلنا يعرف أن الفلسفة في
السابق انتهت مع أفلاطون وبدأت من جديد مع ديكارت • وعلى هذا
فلا يجب أن يكون التاريخ من الآن فصاعدا قد انتهى مع « توكفيل »
ليستأنف مساره مع « كينز » • انه لتقليد فرنسي حقا العجز عن الفحص
في التعقيد وعن التردد على فكر بغير اغتيال جيرانه •

وأعتقد أن كتابة تاريخ فلسفة الأفكار والسياسة تنأى عن الماركسية
وتسمى هذه الأخيرة نوعا من أنواع النقطة السوداء ، مما قد يجعل التاريخ
المعاصر غير مفهوم • وهو ما لا أبتغيه •

وسبق أن كتبت أنه مع تصفية « الماركسية - اللينينية » سندر
ماركس أخيرا على نحو لا يخضع الى ضغط الحدث أو لاذلال المتطرفين أو
لدفعة دائمة منقطعة الصلة تماما عن التفكير الحر • كان لويس التوسير
يقول : « الماركسية أخيرا في أزمة ! » وسنستطيع بفضل هذه الازمة أن
نكتشف ماركس من جديد لا باعتباره أفقا غير قابل للاجتناح في هذا
العصر وإنما باعتباره مرحلة جوهرية • هذا وان بدا ذاك مواساة ضعيفة
لأولئك الذين صاغوا في فكر ماركس عقيدة عمل ، فهي ملاحظة على الرغم
من ذلك بعيدة عن أن تكون بغير أهمية •

لكن السبب الثاني ، وهنا الانتقال من التاريخ للحاضر ، أنه حينما
يغيب ماركس ترقص الفئران ، أقصد أن نمطا من التفكير يصير مجنونا ،
وحينما يغيب النقد المادى للأفكار تعود المثالية المحض القسوى •

وأخرج من تجمع كان محوره الحديث عن « كاربونترا » المدينة
الفرنسية الجنوبية الكثيفة السكان اليهود التي تم فيها منذ أيام قليلة
انتهاك المقابر اليهودية مما أثار ضجة قومية ضخمة : عم من الممكن أن
نتحدث منذ أسبوع ؟ كان يقال لنا : « هذا خطر جدا ، ينبغي العمل » •

فوجد البعض متهمين الصحافة والصحفيين من جهة ، والمعلمين من جهة أخرى . المعلمون الذين لم يتحدثوا بالقدر الكافي عن « أوشفيتز » .

وشعرت وكأنى أعيش من جديد فى زمن « بيتان » حيث كان الأسانذه عنه الخطأ . كان المسئول هم الصحفيين . واضطرت الى أن أذكر ، أنا الذى كما سبق أن قلت لكم فى مستهل حديثى ، أنا غير الماركسى على الاطلاق ، أنه ينبغى أن نتساءل عما اذا كان وراء صعود العداء للسامية والعنصرية أسباب موضوعية ، كما كنا نقول فى الماضى ، وما اذا كان يتدحرج هنا نوع من انهيار البنى الاقتصادية الاجتماعية كما أوضح ذلك الحزب الشيوعى ، لكنه أفسح مجالا عريضا « للوبن » فى ضواحي باريس .

عم برهن ذلك ؟ برهن ذلك على أن غياب جانب من جوانب ماركس يجعل التفسير التاريخى غير متماسك .

المشكلة ليست ما اذا كنا ماركسيين أو معاديين لماركس . هذا ليس مهما . فكما أن « ماركس » قد صار فى التاريخ عنوانا لنوع من أنواع الفكر القمعى ، فمن المحقق كذلك أنه على العكس ، قد صار عنوانا لشكل من أشكال التفسير التاريخى وأنه غير مسئول كلية لا فى الحالة الأولى ولا الثانية .

وينبغى أن ننظر الى ماركس فى صورته المستقبلية ضمن فكر العصر . الرأسالى حيث يجد مكانه الى جانب آدم سميث ، لكيلا نذكر سوى اسم واحد .

ثالثا : تبدو لي الماركسية أكثر من أى وقت مضى أداة ضرورية لتحليل المجتمع الذى نعيش فيه . هذا ليس جديدا . اعذروني . هذا جديد وينبغى أن نذكره من الآن فصاعدا . ربما لا يكون جديدا بالنسبة لكم لكن خارجكم ينبغى تذكيره .

وبعبارة أخرى أعتقد أن هنا أيضا ينبغى محو الايحاءات الايديولوجية أمام البحث العلمى والتنقيب عن الحقيقة .

واذا كان لم يعد هناك فكر حول المجتمعات الشرقية فنحن عدنا لا نمتلك فكرا حول المجتمع الذى نعيش فيه سواء أسميناه ليبراليا أو رأسماليا أو ديمقراطيا . ومعرفتنا نفسها للمجتمع الذى نعيش فيه تدهورت .

وبالتالى لست متهما بالتقليل من أهمية العوامل الفكرية واستقلال المثقفين عن آليات المجتمع . لكننى دهشت من أن هذا المجتمع ، المحب من الآن فصاعدا لنحبها عبر ليس فقط صحفها ومجالاتها وانما كذلك عبر

البحث العلمى نفسه - انظروا الى عدد الرسائل الجامعية عن المثقفين والكوادر وغيرهم ، الذين صاروا رويدا رويدا معزولين عن « جموع الناس والفلاحين والعمال ومجموع الطبقات الشعبية » .

هناك شىء من الانفصام التام فى التفسير التاريخى فى زماننا هذا ، لذلك لدينا ما نصنعه بعد مع الماركسية لأن بعثها كأداة تحليل تاريخى سيصير ببساطة رمزا لبعث الارادة فى معرفة مجتمعنا .

وسأشير فى نهاية حديثى الى نقطة ليس المقصود منها محاولة منى لجذب القاعة الى جانبى بعد أن هزتها بعض الشىء ، لكننى أعتقد أن هناك شيئا عميق الصلة فى الوعى المشترك بينى وبين الماركسية ، مما يجعل نفى الماركسية اليوم منشأ أخطر الالتباسات الفكرية والسياسية على السواء : ببساطة شديدة هى قضية الصراع الطبقي .

فكما أن الصراع الطبقي لم ينتظر ماركس ليخرج الى الوجود فهو اليوم فى صحة جيدة ، ان جاز التعبير ، وان لم يكن ماركس هنا لوصفه أو ان عدنا لا نلجأ الى الماركسية لشرحه .

ويظهر الصراع الطبقي اليوم من جديد فى قمة حدته وأعتقد أن المهمة العاجلة جدا هى تحليل ما يجرى الآن فى العالم الرأسمالى ومن الآن فصاعدا فى « العالم » بغير اضافة . وليس هناك أعجل من القيام بذلك بواسطة أدوات تحليل تلاحظ واقع أن المجتمع مستمر فى انقسامه الى مجموعات وأن هناك تناحرات بين هذه المجموعات بين بعضها البعض وأن هذه التناحرات هى أحد العوامل الجوهرية فى التفسير أولا بلغة العلم ، ثانيا بلغة الفعل .

مشكلة الأفق

واحد من أكبر أبناء الجيل اللاحق على
مثلث جارودي ولوفيفر والتوسير الفلسفي.
يقدم طرحا جديدا لفشل « الاشتراكية » في
الشرق وازمة النظام الرأسمالي العالمى على
حد سواء .

يرى أنه لا يمكن الفصل الكامل بين
بين ما كانت عليه الاشتراكية من قبل
وما كانت عليه أيضا الرأسمالية .

لوسيان سيف

اسمحوا لى أولا أن أشكر منظمى هذه الندوة ، « جاك بيديه »
و « جاك تيكسييه » ، لدعوتهما الرقيقة لى لالقاء كلمة . وهما حينما
يدعوان شيوعيا فرنسيا مثلى - فى هذا الزمن الذى فيه الباحثون
الماركسيون الشيوعيون ، فى مجموعهم أكثر من غيرهم وأعتقد اننى أهل
لقوله ، مقاطعون من قبل غالبية أماكن الحوار فى ديمقراطيتنا الفرنسية
المتأززة - يبدوان اذن على اعتقاد بأخلاقيات الحوار الذى لن ينمو عندنا
الا اذا تم الوقوف الى جانبه .

وستدور مداخلتى حول محور « الشيوعية : أى دفعة ثانية ! »
الذى خصصت له تحت نفس العنوان كتابا صدر مؤخرا عن دار المطبوعات
الاجتماعية والذى نستطيع أن نلخص منهجه على النحو التالى :

اذا فكرنا فى المصير الراهن والمستقبل للمشروع التاريخى الذى
صاغه ماركس فاننا سنجابه ، ليس مشكلة واحدة ، وانما مشكلتين فى
غاية الأهمية مرتبطين وان كانتا مختلفتين على نحو نوعى .

أما الأولى فمحطمة وتخص ما قذفه فى وجهنا الفصل الأخير السريع
من عقد الثمانينات لما احتوى عليه من انهيار مذهل لأنظمة أوروبا الشرقية .

أما الثانية فهى أبطأ وتنتج عن أنه لم يعد من الآن فصاعدا بلد
رأسمالى واحد متطور جدا لا تعترض فيه الصعوبات الحركة الشيوعية
صعوبات الاقلاع فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا العظمى

وألمانية الغربية (سابقا) أو صعوبات البقاء في اليابان وإيطاليا وفرنسا .

وفي نظري انه ليس فقط في أولى هذه الوقائع وإنما في « رابطة » الاثنتين تكمن مشكلة مركزية الظاهر أنها عادت لا تكتفى بأجوبة الأمس .

وغرضي الاقتراب بايجاز بالطبع من بعض مظاهر هذه المشكلة التي هي في تجديد مستمر وتتمثل في الأفق التاريخي المتغير للكفاح من أجل تجاوز الرأسمالية وفي استراتيجية الجيل الجديد الذي تنتشوف تنويره وفي المجالات السياسية التي ينبغي أن تمتد إليها من الآن فصاعدا ، وفي نمط التنظيم القابل لاعادة النظر الذي تنتشوفه الممارسة المطابقة .

وبالطبع لا أدعى أنني أمتلك الجواب على مجمل هذه الأسئلة وإنما أدعى على أقل تقدير تقديم بعض الأفكار حول منهج مقاربتها .

لكنني قبل ذلك أريد الوقوف على طريقة اللغة الاعلامية في تقديم الأشياء - ان أحدا هنا لا يستطيع أن يجهل في أي سياق سياسي وأيديولوجي قومي جائم تنعقد ندوتنا هذه .

ان ما شهدناه في أوروبا الشرقية حسب تلك اللغة هو « نهاية الشيوعية المطبقة في التاريخ » ، و « موت الشيوعية » . هذه حاضرة يوميا في وجبتنا الصحفية والتلفزيونية .

هل من الضروري أن نتساءل طويلا حول أسباب هذه الحملة ؟

فحينما تقود حكومة يسارية سياسة يمينية ويضعف الغضب الاجتماعي ، حتى الساذج ، يفهم دون عناء أنه ما من الممكن أن يخدمه الاستغلال الكامل لمحور « السقوط التاريخي للشيوعية » .

ويبدو لي أن الأهم هو سؤال « كيف ؟ » .

والجواب في نظري هو التالي : الخطاب الاعلامي السائد اعتاد منذ زمن بعيد اطلاق « شيوعي » على أي بلد يحكمه حزب يحمل نفس الاسم أو اسما مماثلا وان كان البلد مانجوليا أو اليمن ، بل أبسط من ذلك أيضا أي بلد يدور أو يعتبر أنه يدور في نفس المعسكر الدولي ، من أفغانستان (سابقا) إلى نيكاراغوا .

ومن هنا ذهب الاعلام الى حده نشر الفكرة التافهة بالطبع أن النظم القائمة في تلك البلاد وان اختلفت فيما بينها في الدرجة تمثل في مجملها « الشيوعية » .

وبالمزج بين انفجار أوروبا الشرقية من الداخل ، وبين الصعوبات

المحمية لبيروسترويكيا جورباتشوف ، وبين فشل « الساندينيستا » فى الانتخابات تم بديها الانهيار التاريخى « للشيوعية » .

وهكذا فتعقيد وتنوع أزمة تاريخية بلا أدنى شك كبرى ولكن تحليلها يتطلب فى نفس الوقت كثيرا من العمق من جهة ، وكثيرا من التدقيق من جهة أخرى ، فقد ربطها الاعلام مقدما ووضعها فى « حلة ضغط » « موت الشيوعية » .

وإذا كان شىء مؤكد فى هذه القضية المعقدة جدا فهو فى نظرى غياب خطاب مقدم إلينا فى هذا الصدد من قبل ايدولوجية الأخبار المتلفزة .

كما يبدو لى أنه فى هذه الندوة نستطيع أن نخصص دون أن نخرج عن موضوعنا ، بعض اللحظات لضبط اعتباراتنا المختلفة ازاء هذا الغباء العميق .

ولكن اذا كنا نريد أن نفكر بجديية فى مشكلة المصير الراهن والمستقبل للشيوعية ، فيتوجب علينا أولا أن نلتقط من جديد وبعوض الدقة ما المقصود هنا منذ ماركس .

ان منهج ماركس ، لكى نقولها فى قليل من الكلمات ، يكمن فى التحليل الأولى والعميق للتناحرات الجوهرية الكائنة داخل نمط الانتاج الرأسمالى ، بمعنى تلك التناحرات الجارية فى نمط من أنماط تطور الانتاجية المادية الضاغطة للعمل الحى فى ظل تراكم العمل الميت ، فى نمط من أنماط انتظام الممارسات الاجتماعية بواسطة معدل الربح الذى يخلق نفسه تحت الضغط المتصاعد لتكدس المال ، فى انتشار نظام على مستوى الكوكب يحمل فى جوفه نقيضه بفضل اللا تكافؤ المتدهور فى التطور وحيث تندرج ضمنه الآن قارات بأكملها وابتداء بأفريقيا .

الرأسمالية هى القوة الدافعة بحددة لتطور القوى البشرية فى اغتراب بلا ضفاف للأفراد والشعوب قياسا بالقوى الاجتماعية سواء آكانت أدوات أو مالا أو سلطات أو معارف .

وبزيادة حدتها ، تثمر هذه التناحرات اذن ، الفروض الموضوعية لتجاوزها الى النهاية لكن « الرأس محنى » ، كما يجب أن يقول ماركس ، وهو التجاوز حتى النهاية - الذى هو مشروع بسيط ، لأنه لن يخرج الى الوجود بدوننا ، لكنه ضرورى اذ يشرط أى تطور لاحق للبشرية - الذى أسماه ماركس الشيوعية ، ولا شىء فى نظرى بدا لى حتى الآن أنه تجريد « للشيوعية » من أنها أهل لأن تكون « أفقا تاريخيا » لعصرنا .

وعلى هذا المفهوم أى التحقيق الشامل للقوى الانتاجية وتجاوز ضوابط المال ورأس المال والامتلاك الفعلى لقواها الاجتماعية للمنتجين

المشتركين ونهاية استغلال الانسان للانسان والغاء العمل والتطور الشامل لجميع الأفراد واعادة ترتيب جدول الزمن وذبول الدولة وتجاوز العداة بين الأمم وازالة اغتراب الوعي الاجتماعى والانتقال من العرض الى الحرية الفعلية ، ذلك كله ، لا يعنى أن الشيوعية هى نهاية عبثية للتاريخ وانما الخروج من مرحلة ما قبل التاريخ ، مرحلة الصراع الطبقي المتحولة الى تحقق حر لمجمل القوى الانسانية باعتباره غاية فى ذاته .

فلنطرح اذن السؤال : هل الشيوعية بهذا المعنى - وماركس لا يقصد أى شىء آخر - هى التى « تحققت تاريخيا » فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية تحت قيادة هونيكر أو فى رومانيا تشاوتشيسكو ؟ واذا أجبنا بالنفى ، فكيف كان من الممكن أن تنهار هناك الشيوعية ؟ وعلى نحو أشمل باعتبار أن الشيوعية ليست سوى الأفق التاريخى والتجاوز حتى النهاية لتناقضات رأس المال ، كيف من الممكن أن تزول والرأسمالية تزدهر هى ونقائضها ؟

أليس هذا هو بالضبط ما كان يقصده سارتر حينما كان يتحدث فى الماضى عن أن الماركسية « غير قابلة للتجاوز » فى عهد المجتمعات الطبقيّة ؟ وبهذا المعنى هى كذلك حتى اليوم .

لكن ماركس كان ماديا ، بحيث أنه لم يقف عند حدود الرؤية المبدئية المحضة للشيوعية . وكما يكتب فى « الايديولوجية الألمانية » . « الشيوعية ليست فى نظرنا حالة أشياء ينبغى أن تخلق أو مثالا ينبغى أن يخضع اليه الواقع وانما تعتبر الشيوعية الحركة الفعلية اللاغية لحالة الأشياء الراهنة . شروط هذه الحركة تنتج عن الأمر القسام الآن » (١) .

هل المقصود هنا تعريف مغاير للشيوعية ؟ الأخرى أنه المعنى الجدلى للتعريف السابق : الغاية الفكرية لا تفعل سوى تعميم توجه الحركة الفعلية بالمعنى الأولى والثانى لكلمة حركة ، هى المعنى الموضوعى ، والاجتماعى ، والمعنى الذاتى التنظيمى ، نحو الشيوعية . لذلك فمن جانب آخر وبعيدا عن أى تقييم لعبارة « نهاية الشيوعية المطبقة فى التاريخ » التى سبق أن قلت ما أعتقد بخصوصها فإن الاشكالية نفسها التى تحتوى عليها تبدو لى على نحو واضح قليلة الانتماء الى فكر ماركس .

ليس بهذا المعنى نجد أنفسنا فى مواجهة صعوبة أمام إعادة النظر فى الشيوعية .

ان الاعصار الذى أزال أوروبا الشرقية لم يقض على شيوعية « طبقت » بالفعل . والأكثر من ذلك انها لم تمح قط تناقضات رأس

المال وبالأحرى أضافت تناقضات جديدة . كما انه لم يحطم الأفق التاريخي للشيوعية وانما برهن على أزمة كبرى فى حركته الفعلية واتجاهه .

كذلك فان النظم المقصودة ، كما تذكرنا روسانا روساندا ، لم تقدم نفسها قط باعتبارها شيوعية وانما باعتبارها اشتراكية .

لكن ما « الاشتراكية » ؟

وبما أن الغالبية العظمى لا تشدد على الأمر ، فان ماركس لم يستخدم قط ، من ناحيته ، كلمة « اشتراكية » وأثر لأسباب أساسية كلمة « شيوعية » قبل أن يكتب « البيان » . وحينما كان يتحدث عام ١٨٧٥ ، (ضمن الملاحظات النقدية المهمة جدا حول برنامج جوتا) ، عن حتمية « الانتقال » من الرأسمالية الى الشيوعية ، لم يطلق عليه اسم « الاشتراكية » ، وانما « المرحلة الأولى » السفلية من الشيوعية ، مما يعنى رفضه الفصل بين مرحلة متأخرة وأخرى متقدمة ، لنمط الانتاج الجديد .

انها لقضية معقدة حقا لكنها مثيرة فى نظرى ، وغير مدروسة بالقدر الكافى بعد ، أن ندرك بالضبط لماذا وكيف فى الحركة العمالية الثورية فى نهاية القرن التاسع عشر ، سيطرت كلمة « اشتراكية » رغما عن ذلك ، درجة درجة ، للإشارة الى هذه المرحلة « المتأخرة » . وهو تطور أشمل من أن يكون اصطلاحيا محضا ، لأن العادة قد جرت أن نعتبر أن الشيوعية المكتملة غاية بعيدة المنال وبالتالي فان من الواقعى أن ننظر الى « الاشتراكية » فقط فان جوهر الاشتراكية تأمين الانتقال الى الشيوعية .

وساد الاعتقاد فى أنها قابلة للتعريف فى حد ذاتها وبواسطة معايير ليس فقط أقل طموحا من معايير الشيوعية وانما فى جزء منها « النقيض المستقيم » لغايتها الجوهرية المحكوم عليها بأنها خيالية .

بالطبع ان لينين المنتبه دائما الى درس ماركس المضبوط ، قد نجح عام ١٩١٨ فى اقناع حزبه ، « حزب روسيا العمالي الاشتراكي الديمقراطي » ، أنه يجب أن يغير اسمه الى « الحزب الشيوعى الروسى » بالضبط لصالح رؤية نظرية أساسية ، أن الغاية الفعلية لحركة ثورية حتى النهاية لا يمكن أن تكون سوى الشيوعية لا اشتراكية انتقالية .

ومن هنا نتج الاختلاف حول التسمية السارية المفعول حتى اليوم بين الأحزاب الاشتراكية والشيوعية .

لكن القضية العميقة جدا والموضوعة للجدل وراء هذه المشكلات

المتعلقة بالتسميات والتي أدركها لينين جيدا قد كفت في ظل ستالين ولم تأخذها الحركة الشيوعية نفسها بعين الاعتبار الى درجة أن أحزابا ذات تاريخ معقد والكثير منها أمثال « الحزب العمالي الموحد البولندي » و « الحزب الاشتراكي الألماني » و « الحزب الاشتراكي العمالي المجري » لم تطلق على نفسها اسم « الشيوعى » .

وهكذا فقد تصور قادة « الاشتراكية المطبقة » سابقا ، أو أنهم أحبوا أن يتصوروا ، أنهم قد وصلوا الى غايتهم القصوى فى جانبها الثورى بالمعنى الدقيق حينما تم خلق « سلطة الطبقة العاملة » المعروفة و « الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج والتبادل » المعروفة كذلك بغير الأخذ بعين الاعتبار أنه مع « سلطة الطبقة العاملة » المتحولة الى سلطة الحزب المطلقة قد أدركنا ظهرنا الى ذبول الدولة ، وأنه مع « الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج والتبادل » المتغيرة الى ادارة بيروقراطية الى « لا ملكية أحد » حسب عبارة جورباتشوف ، وقد وقفنا فى الاتجاه المضاد لامتلاكها للمنتجين المباشرين ، مما يعنى أن تلك الاشتراكية الغربية كانت قائمة من حيث الجوهر على نحو نقيض لأفق الشيوعية نفسه .

ولقد تم استبدال غاية التقدم الفعلى الى الشيوعية بطريقة فجأة « بملاحقة الرأسمالية » ، بمعنى أنه بعد ما أن تمت اختيارات متضاربة - ملكية الدولة ضد الملكية الخاصة ، وبيروقراطية التخطيط ضد ليبرالية السوق ، وغيرها من المتعارضات الثنائية - طبقت تلك الاشتراكية أساسا نفس نمط تطور الانتاجية ، بغير القدرة على جعله فعلا وفى سباق نحو الضخامة الصناعية التى كانت مقسما فى طريقها الى الفشل ، وبرفقة نفس نمط الانتاج - من تنظيم العمل على نهج « تيلور » الى انفجار المدن ومن الخسارة البيئية الى أزمة القيم .

ان مأساة تلك الاشتراكية هى أنها صرفت النظر فى طريقها عن معناها ، مما كان يعنى الحكم على نفسها بالفشل بلا هوادة . لذلك ، والا اذا انزلقنا لوهلة الى « الحلقات الضعيفة » فى الرأسمالية ، فليس لديها مخرج آخر من الآن فصاعدا سوى استعادة الغاية الثورية انطلاقا من الوضع الفعلى حيث كانت تقف - ثورة ضمن الثورة تعطى لبيروسترويكا جورباتشوف - بصرف النظر عما آلت اليه من كوارث ، أهمية تاريخية حقيقية .

والنتيجة التى يصل اليها هذا التحليل المعروض هنا بشكل سريع هى اذن بالضبط نقيض تلك التى تبحث عن الايحاء بها العبارة الاعلامية المتكررة دون توقف والتى تؤدى الى أننا نعيش « نهاية الشيوعية المطبقة تاريخيا » .

ليس هذا فقط لأنى أرى أنه من المحال الادعاء أن « الشيوعية المطبقة تاريخيا » هي التي زالت في بولندا والمجر وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا ، وإنما لسبب أعمق وهو أن العامل الذي ختم مسيرة تلك البلاد هو بالضبط التخلي عن قصد ، انطلاقا من أوضاعها الفعلية ، الأهداف الأساسية القصى للشيوعية ، وعن الانخراط بغير طوباوية ، لكن بغير ضعف ، في الحركة الفعلية نحو امتلاك المنتجين المباشرين لوسائل الانتاج والتبادل أو نحو ذبول الدولة مثلا - أنه بالضبط نتيجة قصد « اشتراكية نصف الطريق » يسودها على نحو حميمي كثير من المبادئ الرأسمالية والمتناقضة تماما من جانب آخر بغياب سوق حقيقية أو ديمقراطية حقيقية .

وإذا كان هناك شيء قد حطمه التاريخ الآن بشكل مطلق فهو التوفيق اللقيط بين اشتراكية الدولة وبين ملاحقة الرأسمالية .

ومن هنا تظهر على نحو أقوى حيرتنا الكبرى الآن وغدا : الرأسمالية أم الشيوعية ؟

درس حاسم لنا ونحن نجابه مشكلات الرأسمالية الأكثر تطورا .
فلنقلها بغير تجميل في الكلام . ان التخلي عن المشروع الشيوعي لم يمنع أبدا التناقضات الرأسمالية من تعميق وجودها ، وإنما ببساطة سيتركها ومنطقها التفجيري ، وان بدت وقتية في ظل « التلين » الاشتراكي الديمقراطي .

اذ انه في ظل الرأسمالية الأكثر تطورا ، أى في أفضل من أى سياق آخر ، يظهر في جدول الأعمال ، التجاوز حتى النهاية لتناحراتها ، وخصوصا تلك التي تتعمق في شكل الدالة الأسيية انطلاقا من التغيرات الكبرى الجارية .

لأنه في نهاية الأمر هل من الممكن أن يجنب الغبار الناهض من بين أنقاض اشتراكية أوروبا الشرقية - وفى نظر الماركسيين لأسباب أقوى - التناقضات الضخمة والمحطمة والجارية في امبراطورية رأس المال الحديث ؟

ان التعاضم الحتمى للنشاطات غير المنتجة ، والتي لا تتجسد في منتوجات أو على أقل تقدير لا يمكن أن تختزل اليها دون كارثة ، يميل الى تفجير شكل السلعة التي تقوم عليها عملية رفع قيمة رأس المال .

ويهمل تطور التكنولوجيات المتقدمة أكثر من غيره التراكم غير المحدود للعمل الميت ضد العمل الحى حينما يصير تطور البشر من شتى الجوانب أمرا كبيرا .

وتموضع عمليات المخ البشرى المرتبط باحتكار المعرفة والادارة
المستمر يمهّد لحضارة العطل والخطأ المعمم وحيث يصير الحد الأقصى غير
محتمل والخسارة ممنوعة .

ويدخل « تشوف البشر الى المعنى » فى صراع عام مع اخضاع
الشخص الى الشئ والحل العاجل للمشكلات الكبرى الشاملة للانسانية
مع صراع الغاية والوسيلة .

والسيطرة العبيثية الشاملة للمردودية المالىة تنذر بكوارث
أنثروبولوجية .

والنوع البشرى عاد لا يستطيع العيش ضمن تلك الاغترابات .
وإذا وقفنا حقا فى امتداد ماركس فلا بد أن نكافح ذاك النظام لا أن
نتحالف معه .

لكن من هذا المنطلق ، كيف نعيد المصادقية الى هذا الكفاح بحصر
المشروع فى حدود « اشتراكية نصف الطريق » حينما تكون قد أينعت
مجمل مشكلات الشيوعية .

وينبغى أن نمارس السياسة بهذا الأفق كله ، وبالتالي أن نفتح من
جديد ، وعلى نحو متسع ، الحركة الفعلية لتجاوز ، حتى النهاية ، تناحرات
رأس المال ، وازالة التشيؤ عن الاشتراكية ، وارجاعها الى جوهرها الانتقالي .

اذ أن التجربة قد اثبتت بقوة أن الاشتراكية – اذا أردنا أن نحافظ
على اللفظة – التى تؤجل باستخفاف الشيوعية الى أجل غير مسمى ، تختلف
تماما عن الاشتراكية التى تضع الشيوعية نصب عينيه .

وأرى أن الحزب الشيوعى الفرنسى قد أحرز تقدما جوهريا حينما
تخلى خلال عقد السبعينات عن نموذج الاشتراكية ، للتوكيد على خصوصيته
الضرورية « على الطريقة الفرنسية » .

لكن هل يكتمل تقدم الحزب الشيوعى الفرنسى وهو مازال متمسكا
بفكرة الاشتراكية المطلقة ، نموذج النماذج ؟

وأين البرهان على أنه اذا استمر فى ذاك الاعتقاد لا يخاطر بالتقليل
الكبير من أن الحركة الفعلية نحو الشيوعية انطلاقا من البلدان الرأسمالية
الأكثر تطورا وفى التسارع الراهن للتاريخ تنذر بأن تكون أكثر جدة من
كل ما يوحى به بفكرة مثل فكرة الاشتراكية على الطريقة الفرنسية .

وانعدام الجرأة فى فتح الأفق الشيوعى من جديد وبوضوح – بغير
تغذية الأوهام حول تفصيل تحقيقه ، لكن بغير ضعف ازاء ما يتعلق بالنتائج
العملية التى ينبغى أن نستخلصها من اليوم – فأى جزء من الطوباوية يوشك

على ارجاب الواقعية الظاهرة ؟ وفيما بعد مخلفات الاشتراكية فى هذا القرن
أليس من الواجب الدفع من جديد الى البحث الخلاق عن أشكال جديدة
اجتماعية على الطرق الخالية من المخططات المسبقة فى مرحلة ما بعد
الراسمالية ؟

لكننا لا نستطيع أن نتوقف عن تشيبيء « الاشتراكية » دون أن
نكف قبل ذلك عن تشيبيء « الثورة » ، فالاشتراكية الانتقالية ، ثورة -
عملية PRiCESSUS هنا بغير أدنى شك يكمن التجديد الاستراتيجى الكبير
والذى انخرط فيه الحزب الشيوعى الفرنسى حينما تخلى عام ١٩٧٦ عن
ديكتاتورىة البروليتارية وشق طريقه نحو التغيير السلمى والديمقراطى ،
والتدريجى ، والبناء ، والقائم على التسيير الذاتى ، وحيث دلت المشكلة
الأساسية الخاصة بالأغلبية ، بالمعنى الدقيق للكلمة ، على الاعداد فى
النضالات لبدائل قابلة لأن تصير ملكا للأغلبية العظمى .

والمفهوم التقليدى للثورة يدخل هنا فى تحول لينتقل الى مفهوم
الثورة - العملية « PRiCESSUS غير القابلة للاختزال الى أية اصلاحية
بمعنى أنها تمارس التقليب وتغيير العلاقات القائمة ، لكنها متخلصة من
النزعة الثورية على النهج القديم ، بمعنى انها تتخلى فى عمقها عن شتى
أساطير « الليلة الكبيرة » وكذلك عن مجمل أخطار « الفجر » .

ألا نستطيع اليوم أن نكشف بين النزعة الاصلاحية وبين النزعة الثورية
الموقفان التقليديان اللذان على نحو من الأنحاء كل شىء يفصلهما ، عن عجز
تناظر القوى المحكومة برأس المال ، ثقافيا وماديا ، وان كان على نحوين
منعكسين : البعض يصل الى الحكم بغير كفاح حقيقى ، بل قل بغير مشروع
حقيقى ، وبالانتهزام الواعى امام المهزوم الظاهر ، مما يؤدى ، فى أفضل
الفروض ، الى اصلاحات هامشية ، والبعض الآخر يكافح بحرارة ويحصل
بالتالى على مكتسبات جزئية ، لكن ثمينه ، وبغير أن يكون قادرا استراتيجيا
على خلق عالم جديد ؟ وبصرف النظر عن ذلك العجز أليس الواجب العاجل
فعلا تاريخيا هو التشديد على الانتقال الى كفاح ضد الراسمالية على نمط
جديد يتوجب فيه على صانعيه أن يعرفوا أو أن يفعلوا بجرأة منذ البداية
باعتبارهم قوى سائدة وان كانت بعد تمثل الاقلية لكن منخرطة بثقة كاملة
فى صنع أفق الحل حتى النهاية لتناقضات المجتمع القائم والباحثة عن توكيد
نفسها سياسيا بصفتها قوى منافسة فى مجمل القضايا الكبرى ومتدخلة
بطموح باعتبارها حزبا يستطيع أن يحكم فى كل النضالات وبقوة . كان
يستطيع ماركس أن يطلق عليه بغير أية تبجح « الادراك النظرى لمجموع
الحركة التاريخية » ، (٢) ؟

والبرهان هنا على أن هذا ليس مجرد كلام بغير رصيد يتطلب تحليل
أمثلة عديدة ملموسة • وحدود الوقت لا تسمح لي الا بشرح مثل واحد ،
لكنه أساسى ، يتمثل فى القضايا الاقتصادية •

فى تصور المنهج الثورى القديم ، كان استعراض القضايا الاقتصادية
فى جوهره ينتهى الى اتهام لا مساواة الرأسمالية ، وكان المقصود فى المقابل ،
وضع بالاضافة الى النضالات النقابية الضرورية ، رفض شامل لنظام ينبغي
تحطيمه بالاستيلاء على السلطة السياسية وبتحويل وسائل الانتاج الى
وسائل اجتماعية للانتاج - بالاضافة الى النتائج التى نشهدها اليوم •

أما المقاربة الجديدة للثورة باعتبارها عملية PROCESSUS
فتطرح مشكلة أكثر طموحا بكثير ، وهى ليس فقط التنديد بنتائج الخيارات
الرأسمالية وانما نقد مقاييس الخيارات الرأسمالية ، والنضال من أجل
توزيع مخالف للثروات ، لكن التدخل فى الادارات التى تتحكم فى انتاج
الثروات والدعوة الى مجتمع جديد ، لكن اعداد حلول أخرى الآن - وبعبارة
أخرى استبدال تجاوز حقيقى صراعى يتعلم فيه العمال من اليوم السيطرة
على العمليات PROCESSUS الاقتصادية ، بالموقف المعارض غير القابل
للتحول الى بناء فعلى •

ومن هنا كل شىء مدعو الى التغيير فى الثقافة والممارسة الثورية •
وبتوقفها عن التمحور حول فعل التحرير المفترض وقدرة الاستيلاء
على السلطة بالتالى على تغيير المجتمع ، تتنوع « الثورة » الى تغييرات
تدرجية تستطيع أن تتحقق فيها القدرات على التسيير الذاتى ، وتكتسب
من خلالها الأغلبية الجزئية ويمهد عبرها الى سلطات جديدة ، والى
انتصارات فكرية ، وتكرس بواسطتها القفزات المحتملة الفجائية ، التحول
التدرجى الديمقراطى لعلاقات القوى والمواجهات •

هذه الاستراتيجية من جيل جديد طموحة وصعبة وغير محددة بعد ،
لكنها الوحيدة الحليقة بأن تدفعنا حقا على طرق ما بعد الرأسمالية ، تدين
بالكثير الى اضافات علماء الاقتصاد الفرنسين المعاصرين ابتداء بأعمال
« بول بوكارا » الأساسية •

كيف لا نقف ضد سيادة الصمت وضد ذلك النمط الرخو من النقد
الذى يحيط عامة فى بلادنا بهذه الاضافات ؟

ويفقد الحوار الفكرى فى فرنسا الكثير برفض المناقشة التى تفرضها
تلك الاضافات • كما تفقد البحوث الماركسية فى مجملها من حيويتها •

هل أستطيع أن أقول أنه في تقديري يؤدي الاستيعاب النقدي لتلك الإضافات ، مثلا ، الى التساؤل حول تماسك الفكرة المركزية التي تقترحها ورقة الندوة التحضيرية ؟

اذ توحى ورقة الندوة بضرورة التفكير على وجه الخصوص ، في « الدور الأكثر سلبية » ، الذي ربما لعبه ماركس ، في التجربة التاريخية للاشتراكية وفشلها نتيجة ميلها المفترض أنه كان يتجه نحو « التخطيط الشامل والمركزي للحياة الاقتصادية والاجتماعية » الذي نعارض بينه وبين اشكالية التخطيط والسوق .

ولا أجد هنا حقا فكر ماركس - ليس فقط فكره السياسى النقيض الدقيق للتدخل المطلق للدولة في الحياة كما يبدو ذلك من خلال تحليله الحماسى لكومونة باريس ، وانما كذلك فكره الاقتصادى .

ففى هذا النطاق وبقدر قدرتنا على تلخيص ذلك فى جملة واحدة ، فأبعد عن نقد فوضى السوق الرأسمالية الخليفة بأن تودى الى البحث عن الحلول التخطيطية الخارجية ، فهو يذهب بعمق أقصى الى حد تسليط الضوء على مقاييس ادارة رأس المال حيث ان تغييره الداخلى عبر فضالات ثورية مطابقة ، يسمح بتصوير تجاوز فعلى لعلاقات السوق الرأسمالية ، لا الى أسفل وانما الى أعلى فى طريق السوق غير الرأسمالية التى تحتوى على مقاييس مخالفة لمقاييس السوق ومعارضة من حيث الجوهر لتدخل الدولة المطلق فى كل شأن من شئون البلاد .

وتبدو لي هذه النقطة حاسمة . اذ أن وضع رفض الليبرالية ومركزية التخطيط فى سلة واحدة يهدد بتحويل مشروع التغيير بأكمله الى القبول بأمر السوق الرأسمالية الواقع عبر ضوابط اصلاحية بسيطة . وهو ما انتج سياسة « روكارد » .

فهل ستخرج من الرأسمالية بما بعد الاشتراكية الديمقراطية ؟ ألا يمر فى هذا المكان ، على وجه الدقة ، اليوم خط فاصل بين نهضة وبين انتكاسة منهج أصيل يستند الى ماركس حتى النهاية ؟

ولا ادعى أن الأفق الشيوعى الذى نحن فى حاجة ماسة اليه اليوم أكثر من قبل ، هو نفسه ، وفى مجمل نقاطه ، الأفق الذى تصوره ماركس فى القرن الماضى .

بل أتصور على العكس ، انه تسرع فى استنباط زوال المشكلة القومية اثر ولادة التاريخ الكونى واستدلال ذبول نوع من أنواع السياسة نتيجة نطاقات أساسية .

وعلى هذا « فالتطور الكوني للقوى المنتجة » يصطدم من الآن فصاعدا بحدود امكانية العيش البيئية أو الانثروبولوجية . مما يزيد من ضرورة تغيير أسلوب تطور الانتاجية .

كذلك نجد عند ماركس الأفق الشيوعي للعصر الصناعي ، أما الثورة التكنولوجية الجارية اليوم فتضع فى جدول الأعمال الأفق الشيوعي لعصر المعلومات ، مما يرفع من مصداقيته .

لكنه فى رأى ان الاتجاه فى مجموعه للحركة التاريخية الذى رسمه الأفق الشيوعي هو الأكثر من أى وقت مضى ، الاتجاه الصحيح ببساطة شديدة لأن التناحرات الأساسية لنمط الانتاج الرأسمالى التى كشفها هى قوية أكثر من أى وقت مضى .

لذلك فان الكثير من رؤى ماركس التى تبدو فى الظاهر كلها نظرية ، اكتسبت فى طريقها ، مصداقية عملية هائلة .

ألا تكتسب فكرة الطبقة العاملة التى هى مقدمة « التعبير عن ذوبان جميع الطبقات » - بشرط واضح ألا نخلط بينها وبين ذلك الوهم القاتل الذى يؤدى الى اعتبار أن رأس المال سيزول من تلقاء نفسه - اليوم بعدا خاصا وملموسا يحتوى على تمهيد « للعامل الجماعى » والجدل الجديد بين السياسى وبين القيمى ؟

وألا نلهم بقوة الفكرة وثيقة الصلة بالفكرة السابقة والتى تؤدى الى أن الطبقة العاملة لا يمكن أن تتحرر بغير ان تحرر المجتمع بأكمله ، مضامين جديدة وأشكال جديدة للحركة الفعلية نحو الشيوعية على الصعيد الدولى ؟

أليست عبارة بيان الحزب الشيوعي القائلة بأن الهدف هو الانتقال الى شكل اجتماعى « يكون لكل فرد فيها شرط لتطور جميع الأفراد الحر » (٣) ، مطابقة مقدما لعصرنا ؟ أليس عصرنا مطبوعا حقا « بالثورة البيوغرافية » على نحو هائل لا يقل عن الثورة التكنولوجية ؟ وعلى نقىض جميع المشاريع التجميعية ، ألا تعطى « الثورة البيوغرافية » الحق « لارنست بلوخ » حينما كتب يقول « ان المجتمع الشيوعي يستطيع أن يكون أكثر فردية من أى مجتمع قبله » (٤) ؟

فى رأى ، أن الشيوعية كانت تستطيع أن تأمل فى ايجاد دفعة ثانية، اذا مدت على نحو نقدى جاد يفى فى نفس الوقت من حيث الجوهر بأفق ماركس ضمن ظروفنا المستجدة .

واختتم الآن حديثى .

كلا حقا لا تدل أحداث أوروبا الشرقية عن « نهاية الشيوعية المطبقة
فى التاريخ » .

ومن حيث أن الشيوعية ليست سوى أفق تاريخى وحركة فعلية
تتجاوز حتى النهاية التناحرات غير المحتملة لرأس المال ، ألا يعنى اعتبار
« الشيوعية منتهية » الانتهاء التاريخى للرأسمالية ؟

فماذا يبقى من ماركس نفسه حينما « نحرره من الفرض الشيوعى »
حسب عبارة « روبير ماجيورى » ، ضمن مقالة فى جريدة « ليبراسيون »
التابعة لقصر الاليزيه الرئاسى ؟ أى ماذا يبقى من ماركس حينما نكون قد
أفرغناه من نفسه ؟

وأن نضع جانبا خطأ تراجعيا لا يعنى مطلقا التقليل من عمق الدرس
الذى ينتهى اليه القرن العشرون .
بل أرى النقيض تماما .

ان ما ينتهى مع اشتراكية الجيل الأول ، هو تلك المرحلة من التاريخ
المنفتحة عام ١٩١٧ ، حين تمت اعادة النظر فى الرأسمالية من وجهة « حلقاته
الضعيفة » ، حسب عبارة لينين غاية الشجاعة .

هل كان ذلك ممكنا ؟ هل من الممكن ان تعود البلاد المعنية بغير
مضاعفات وقتية الى بناء الرأسمالية ؟

ان مستقبل البيروسترويكما كان أكثر من غيره اجابة عن هذا
التساؤل .

لكن التاريخ لا يعرف الفصل بين أقسام الأحداث .

نهاية هذه المرحلة هى فى نفس الوقت بداية للتالية عليها ، وما هو
موضع جدل اليوم هو مجموع سلسلة رأس المال بما فى ذلك حلقاته القوية
- لكنه محفور أكثر من أى وقت مضى بتناحرات هائلة .

نحن الذين نعيش و نناضل فى البلدان الرأسمالية الأكثر تطورا ،
نعرف أيضا ، أن ماركس ، الذى كان يعتقد ، أن التقدم الى الشيوعية ينطلق
مباشرة من الرأسمالية الأكثر تقدما ، يكتسب لهذا السبب بالنسبة لنا قيمة
أكثر من أى وقت مضى .

« ماركس الآن » - كلا حقا .

هوامش :

- (١) الايديولوجية الألمانية ، باريس ، دار المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٧٦ ، ص ٣٣ ،
حاشية « ١ » .
- (٢) بيان الحزب الشيوعي ، باريس دار المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٨٦ ، ص ٧٠ .
- (٣) المرجع السابق ، ص ٨٨ .
- (٤) Experimentum mundi ، باريس ، بايو ، ١٩٨١ ، ص ١٨٧ .

اجتماع الأحلام

نظرة أمريكية لا ترى في تحولات
السنوات الأخيرة انها « زلزال أو معجزة
وانما انها تقوم على اعتبارين جوهرهما
الانحطاط الأمريكي نفسه وسقوط النموذج
الأمريكي البراق »

عمانويل فالير يشتاين

١٩٨٩ كان عام صدمة كبيرة . صدمة الزوال السريع وغير المتوقع
تقريباً لايدولوجية كانت والى زمن غير بعيد تسجل نفسها فى موثيق
الحياة الأبدية .

وتفكيك النظم التى تستند الى تلك الايديولوجية انتهى مقدا عند
البعض ومازال جاريا عند البعض الآخر .

كيف نفسر هذا ؟

التفسير المباشر الحدثنى أو الصحفى - لم تكن الشعوب تحب تلك
الأنظمة - غير متماسك . هذه الشعوب كانت شاعرة بأنها مقهورة ومقموعة
وغير سعيدة منذ زمن طويل . لكنها لم تستطع من قبل أن تزحزح هذه
الأنظمة المفروض أنها كانت « شمولية » ، وبالتالي شبه أزلية .

كيف كانت اذن تلك الأنظمة قائمة ؟

أما التفسير الاضافى : أنه انتصار النموذج الأمريكى فى الحرب
الباردة فهو غير متماسك كذلك . اذ لماذا لم يكن هذا النموذج فعالا فى
بولنده عام ١٩٨١ وفى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ وفى غيرها من
البلدان ؟

هل كان الأمريكيون فى ذلك الوقت أقل حماسة ؟ هل كان جمهور
« صوت أمريكا » ضيقا ؟

أما التفسير بالكارثة الاقتصادية فهو غير متماسك أيضا لا انه خطأ .
فقد كانت هناك كارثة اقتصادية فى الغالبية العظمى من تلك البلاد ، وان
كان ضروريا أن ندقق فى هذا التقييم حسب كل حالة على حدة .

لكن هذا بعيد عن أن يكون الميزة الخاصة بالبلاد المسماة « بالاشتراكية » ، أن تجد نفسها أمام صعوبات كبرى . فلا شيء يجرى على ما يرام فى الأرجنتين أو فى ساحل العاج أو فى بنجلادش ، بغير أن نتهمها بأنها قد أهملت السوق لصالح التخطيط .

الواقع أننا لا نستطيع أن نفسر تحولات ١٩٨٩ فى « الشرق » دون أن نضع بعين الاعتبار انحلال الولايات المتحدة .

وبعيدا عن كونها بداية « السلام الأمريكى » ، كانت سنة ١٩٨٩ نقطة نهايته . الحرب الباردة كانت « السلام الأمريكى » إذ أن الولايات المتحدة قد عادت غير قادرة على الاستمرار فى اضطرابات الحرب الباردة وأصبح ظهور جورباتشوف حتميا فى ذلك الوقت . ولأن جورباتشوف قد كافح فى سبيل اجتناب الاخفاق ، فكان من الممكن أن تتحقق تحولات ١٩٨٩ وتدابيرها بعد ذلك .

وينبغى أن نعود الى ١٩١٧ ، عام ثورة أكتوبر ، طبعا ، لكنه أيضا - حدث لا يقل أهمية وربما يكون أهم - الصناعات المتطورة .

كان عام دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى . وابتداءا من الثالث الأخير من القرن التاسع عشر ، بدأ عصر سقوط الهيمنة البريطانية فى السقوط ، وبدا واضحا أن المتنافسين على المقدمة بعدها هما الولايات المتحدة وألمانيا .

وفى ختام هذه العملية التى كانت تمر بطيئة السير نحو تنمية قواها السياسية والاقتصادية المتبادلة ، كنا قد وصلنا الى حرب « الثلاثين عاما » العالمية طويلة المدى ، التى فى مقدورنا أن نطلق عليها اسم « مرحلة ١٩١٤ - ١٩٤٥ » .

ولكسب هذه الحرب الطويلة ، فكما أن بريطانيا العظمى كانت عاجزة عن الاستغناء عن التحالف مع روسيا للقضاء على الطموحات الفرنسية فى حروب ١٧٩٢ - ١٨١٥ ، كانت الولايات المتحدة فى القرن العشرين فى حاجة الى مساندة روسيا .

وإذا كان من الممكن لن يبدو ذلك تناقضا ، فالثورة الروسية عام ١٩١٧ كانت تخدم حقا المصالح الجيو - سياسية للولايات المتحدة . ولكن الحرب الباردة بين الولايات المتحدة وروسيا/الاتحاد السوفيتى ، كما يبينه تعريف « أندريه فونتين » قد اندلعت ابتداء من عام ١٩١٧ .

فكيف من الممكن ان نفوز بنخط يصل بين هذا كله ؟

جاء عام ١٩١٧ على الساحة العالمية بمفكرين عقائديين كبيرين هما « وودرو ويلسن » وفلاديمير لينين وكان لدى الاثنين رؤية وتصور للعالم ومشروع سياسى شامل .

أما مشروع « وودرو ويلسن » فكان يعنى « نشر الديمقراطية فى شتى أرجاء المعمورة » .

أما مشروع لينين فكان مضمونه تحقيق الثورة العالمية الاشتراكية . لكن الاثنين كانا يعتقدان فى مشروعهما . وكانا يجاذبان كثيرين اليهما . وكانا يسلكان (وكذلك من تبعهم بعد ذلك) على هدى مشروعهما . لكن مشروعهما كانا يحجبان ممارسات كانت تنأى بكل واحد منهما عن مشروعه .

وكما نعلم لم تقبل . ألمانيا قط هزيمة ١٩١٨ . باعتبارها عام القضاء النهائى على السباق نحو الهيمنة بداخل النظام – العالم (شأنها شأن فرنسا التى لم تقبل قط هزيمة ١٧٦٣) .

لكن هنا ينقطع التوازي ، لأن ليست ألمانيا هى التى كانت تصنع « الثورة » بعد فشلها ، وانما روسيا ، مما كان فى غاية الأهمية بالنسبة للنظام .

والواقع الذى جعل ألمانيا عاجزة فى ذلك الوقت عن صناعة « ثورة » ذات بعد شامل (وكما أذكركم فكثير من الناس كانوا متوقعين بما فيهم لينين) حجب عنها مكسبا جوهريا فى منافستها مع الولايات المتحدة .

وبحثت ألمانيا عن بديل فى النازية التى أمست شيئا مختلفا تماما ، وشيئا تدميريا للغاية وكذلك أمست أقل قدرة عن كسب عطف شعوب العالم .

وباختصار فبعد الكثير من المراوغة ضمن لعبة مناورات عالمية ، كان التحالف والسلطة ضمن الثنائية الأمريكية والسوفيتية التى استطاعت القضاء على الهمجية النازية ومهدت الى اقامة « النظام – العالم » بعد ١٩٤٥ .

فلنتذكر اذن أين كنا عام ١٩٤٥ . فقد تحطمت مجمل المناطق الصناعية فى العالم نتيجة الحرب باستثناء واحدة ، لكن كبيرة هى الولايات المتحدة .

فالولايات المتحدة التى كانت قد تقدمت سابقا قبل مائة عام تقريبا ورفعت الى درجة عليا مستوى الانتاجية فى مجمل نطاقات الاقتصاد واستخدمت الحرب العالمية الثانية لتقويتها فوجدت نفسها عام ١٩٤٥

بلا منافس ، بالاضافة الى السقوط المدوى للقدرة الانتاجية فى أرجاء العالم الأخرى .

وجاءت الفرصة لكى ترفع الولايات المتحدة علم الهيمنة و « تحمل المسؤولية » ، كما كانوا يحبون أن يقولوا فى واشنطن .
بالطبع نعرف ما تلى ذلك .

أعدت الولايات المتحدة بناء العالم . أعادت بناءه ماديا وسياسيا وكذلك ثقافيا .

وأنشأت شبكة تحالفات كان جوهرها أوروبا الغربية (مشروع مارشال والحلف الأطلنطى) واليابان .

ومما لا شك فيه ، ربما قد تقولون لى ، لم يكن المجال مفتوحا تماما أمامها . اذ خرج الاتحاد السوفيتى من نفس الحرب ، مهتزا ، ربما على الصعيد الانسانى والمادى ، لكن عضدته ماكينه عسكرية شاملة بالاضافة الى الحزام المنبع والعجيب (أوروبا الشرقية) والريح الايديولوجية المدفوعة نحو النجاح (وبعبارة أخرى الحركات الشيوعية فى كل مكان تقريبا) .

ولكى تستطيع الولايات المتحدة تأمين نفسها كقوة مهيمنة وفعالة على « النظام – العالم » ، كان مفروضا عليها ايجاد مصالحة فقط مع السلطة العسكرية والسياسية المنكوبة ، ان جاز التعبير . وهو الأمر الذى تم .
هذه المصالحة يطلق عليها فى اللغة الشعبية اسم اتفاق « يالطا » .

لكن ينبغى أن نبصر جوهر ما كان عليه ذلك الاتفاق . اذ اعتدنا أغلب الوقت أن نقدمه وكأنه نوع من التنازل المخجل أمام السوفيت الذى آتاه لهم قمع الحريات فى الشرق الأوروبى .
لكن هذا تسطيح .

فالامبراطورية الستالينية المصغرة كانت تخدم بنفس القدر المصالح الأمريكية والمصالح السوفيتية . والا فكيف كان من الممكن أن تعيش تلك الفترة الطويلة ؟ .

بالنسبة للاتحاد السوفيتى ، تلك الامبراطورية المصغرة ، كان لها منافع ثلاث .

أولا : سمح لها على الأقل فى البداية بالاستغلال الاقتصادى للممتلكات والانتاجات فى شرق أوروبا لصالح الاتحاد السوفيتى .

ثانيا : ضمن لها الأمن العسكرى للاتحاد السوفيتى حين أذن

المحافظة على السيطرة على ألمانيا التي كان الجميع يخشاهما عن غير حق
ويخاف نهضتها العسكرية .

ثالثا : وفي نفس الوقت الذي تم فيه اصفاء المشروع على الأطروحات
الايديولوجية الجامدة (الضرورية للابقاء على النظام السوفيتي) ، تم
السماح بعرقلة الحركات الاشتراكية الثورية خصوصا في أوروبا . تلك
الحركات التي كان في مقدورها أن تهدد الاحتكار السوفيتي للخطاب
الايديولوجي .

« يالطا » كانت المناسبة الملائمة لستالين لتحطيم الشيوعيين
اليونانيين الذين كانوا يستطيعون الانتصار في حرب العصابات وإذا كان
قد قدر لهم ذلك ، فماذا كان من الممكن أن يترتب على السياسة الستالينية ؟

وهكذا دواليك .

فدمرهم ستالين .

وعلى هذا نفهم المصلحة الأمريكية في تلك المصالحة .

فقد دخل السوفيت وراء كل خطاباتهم للعمل بصفتهم سلطة لا تحت
امبريالية بالنسبة للولايات المتحدة مما خنق كافة مخلفات اليسار المتطرف
في أوروبا وخصوصا في شرق أوروبا عام ١٩٤٨ الأساسية أو في
يساريتها .

ومن جانب آخر استفادت الولايات المتحدة على صعيد مغاير : ثلث
العالم بأكمله من أوروبا الشرقية . الى آسيا الشرقية - العالم المسمى
« بالشيوعي » - كان مطرودا خارج « الاقتصاد - العالم » . لكنه كان
طرذا مرحليا تماما . هذه البلاد كانت بالأحرى موضوعة كاحتياطي .
وفي إعادة بناء أوروبا وآسيا المنهارة ، كانت الولايات المتحدة أصلا قد
وضعت يدها كلية على هذه القطعة التي كانت مسماة « بالعالم الحر » .

على الأقل هذا كان كافيا بوضوح حتى عام ١٩٦٠ . وبعد ذلك
التاريخ بقيت بعد امكانية اضافة بعض القطاعات من العالم الثالث . كان
الأمر بعيدا عن أن يكون سلبيا من ناحية رأس المال العالمي .

لم يكن سلبيا أن يظل العالم الشيوعي قلعة مغلقة . طيلة خمسة
وعشرين عاما على الأقل ولم تكن الولايات المتحدة حقا في حاجة اليه ،
فضلا عن أنها لم تجد نفسها مجبورة بأى واجب اقتصادي اذائه بل كانت
تستطيع أن تركز مجهودها على منطقة اضييق ، مما كان يمثل بالضبط
سياسة استثمار ذكية .

ولا ينبغي أن ننسى في نهاية الأمر التفوق الايديولوجي الكبير للحرب
المسماة بالباردة . كانت بالطبع حربا باردة وعلماء الجغرافيا الاستراتيجية
الجادون لم يتصوروا قط أنه كان من الممكن أن تصير شيئا آخر . لكن
أى ادعاء كان !

كان التفوق الايديولوجي بشرق أوروبا يبرر كل شيء على الساحة
العالمية وداخل الولايات المتحدة نفسها (وبلدان غرب أوروبا) .

كان القمع يتم ضد أى شيء لكن ربما بحدة أقل في العالم الشيوعى .
على أنه كان أيضا فعلا . كان قد تم تليين اليسار الغربى على الأقل
وذلك باسم الحرية والخطر الشيوعى . كان بعبعا مصنوعا بالمقاس .
حتى عام ١٩٦٨ . وكان مسموحا بالتدخل بحرية فى العالم الثالث .

وعلى ذلك النحو كنا نعيش الثلاثين عاما المجيدة (الحقيقة فعلا أن
نقول خمسة وعشرين) تحت قيادة الولايات المتحدة - « اقتصاد - عالم
رأسمالى فى كامل ازدهاره » .

ومن جانب آخر كان هذا الازدهار غير معقول . ففى القطاع الغربى
(أو منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) من العالم سمح هذا الازدهار
بخروج غالبية الشعب من الفقر (بمعنى غالبية الناس الأصلاء وهى قضية
سأثيرها فيما بعد) وبخفض الى أدنى الدرجات نسبة السكان الذين كانوا
فى منطقة ريفية وبنشر تحديث أدوات فى كل مكان وبقامة دول « مرسله
من العناية الالهية » .

لا بأس بالنسبة لأولئك الذين كانوا يتمتعون بهذه المزايا .

لكن بدأت الاضطرابات بعد ذلك . منذ عام ١٩٦٧ (والبعض يقول
منذ ١٩٧٣) ونحن فى « مرحلة ثانية » عنوانها « كوندرا تيف » . وعلى
الصعيد الاقتصادى المحض عرنا الحركة المكوكية للتضخم والبطالة وتعاضم
ثقل التكلفة الاجتماعية والنقصان الشامل للطلب الفعلى والافلاس لابتلاع
الشركات الصغرى - وهو ما نطلق عليه اسم « الركود الاقتصادى »
الشامل بالاضافة الى كل ما يحتويه عليه من تمركز لرؤوس الأموال وقطبية
الدخول والنضال الشرس بين رجال الأعمال والمضاربات المالية الوحشية
وما تلقى الحكومات من خيبات أمل ضريبية ومالية (هذه فى المرحلة
الثانية من الصراع العالمى) .

ثم بدأت سلطة الولايات المتحدة الاقتصادية تتلاشى . أوروبا الغربية
واليابان ، بعد أن التقطنا أنفاسهما ، صارتا متنافستين بجدية .

وبالطبع نتيجة الازدهار الاقتصادي بدأتنا في استخلاص النتائج السياسية الدالة ، على نحو كان في مهدها محدودا ، على التحرر من السيطرة الأمريكية .

وكان العالم الثالث يعاند المظهر البراق « لازالة الاستعمار » الحكيمه والمنوحة ، والتي كانت مفروضة عليه ، وأظهر الرغبة في الدخول في تمرد أكثر جذرية (فيتنام والجزائر وكوبا خصوصا ، وليس فقط في هذه البلاد) .

ثم جاء عام ١٩٦٨ والثورة العالمية التي كانت جارية تقريبا في أنحاء العالم كافة ؟ في فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة واليابان وتشيكوسلوفاكيا والصين والمكسيك والهند وتونس والسنغال وفي غيرها من البلاد .

وفي كل مكان كانا هما نفس المحورين اللذين كانا يتكرران وان تم ذلك في لغات لصيقة بالأوضاع المحلية الخاصة .

أولا : كان رفض الهيمنة الأمريكية والتواطؤ السوفيتي مع هذاه الهيمنة .

ثانيا : وبالإضافة الى مزيد من الحماسة ، تم رفض « اليسار العجوز » بالمعنى العريض - الأحزاب الاشتراكية - الديمقراطية والأحزاب الشيوعية وحركات التحرر الوطني - نتيجة انعدام فعاليتها الكاملة ، وبسبب أن وصولها الى الحكم لم يثمر في أى مكان الثمار المرجوة والموعودة ، وأن مجمل هذه الحركات ، في نظر الرافضين ، قد فقدت عنفوانها في معارضة التفاوت الاجتماعي في « النظام - العالم » .

ومرت اضطرابات ١٩٦٨ منذ زمن بعيد وانطفأ تماما التوهج التنظيمي . لكننا لن نفهم شيئا في خيبات أمل سنوات ١٩٧٠ و ١٩٨٠ اذا لم ننظر اليها على ضوء التحولات الذهنية التي ظهرت الى الوجود في امتداد أحداث ١٩٦٨ .

وكانت سنوات ١٩٧٠ و ١٩٨٠ سنوات مناورات مزيفة من قبل الولايات المتحدة والعالم الثالث والنظم الشيوعية الحاكمة . كل هذه الحكومات وجدت نفسها أمام تحديات كبرى ناتجة أساسا من الركود الاقتصادي العالمي . كلها أرادت حماية نفسها من التراجع المهبط وكلها فشلت فقط اليابان وأوروبا الغربية استطاعنا التماسك ونالتا التعويض في العقود المقبلة .

المشكلة من وجهة نظر الولايات المتحدة - حكومتها ومصانعها وكذلك

شعبها - كانت تتمثل في كيفية ابطاء السقوط . وحاولت كل شيء ،
تقريبا . حاولت بواسطة منظمة البلاد المصدرة للبتروول - التدريب الاضافي
المالى الدولى الكبير عبر البلاد النفطية وشركات عابرة القوميات النفطية
الكبيرة (كلها تقريبا أمريكية) والقروض المصرفية الكبيرة فى اتجاه بلدان
العالم الثالث والعالم الشيوعى .

وكانت تأمل الخروج بفائدتين كبيرتين .

أما الفائدة الأولى فكانت تتمثل فى رفع سعر منتجات غرب أوروبا
واليابان بالنسبة للمنتجات الأمريكية عبر تصدير البطالة .
أما الثانية فخلق طلب جديد مهم على الساحة العالمية لمساندة السوق .
وعرفت الولايات المتحدة نجاحا تقريبا ازاء هاتين الفائدتين فى
السبعينيات لكن التخطيط كان محدودا من داخله .

فى الثمانينات ، عاد لا يصلح للاستخدام (التضخم أولا ثم ديون
الولايات المتحدة ، أزمة المديونية فى العالم الثالث منذ عام ١٩٨٢) .
كما حاولت تصفية الالتزامات العسكرية الفعلية (الخروج من فيتنام
فى ظل نيكسون عام ١٩٧٣) .

حاولت اذن فى مستهل محاولتها ايقاف هجرة رؤوس الأموال الكبيرة
والتي صارت سياسيا من الصعب احتواؤها .

لكن حينما أدى هذا كله منطقيا ، عبر سنوات كارتر وبداية عهد
ريجان ، الى أزمة أعمق من أزمة ١٩٨٢ . ثم حاولت من جديد دفع الاقتصاد
الأمريكى بواسطة الاستثمارات الضخمة فى النطاق العسكرى « الكينيزية »
العسكرية الممولة بالقروض الخارجية (خصوصا اليابانية وجزئيا الغرب
أوروبية) .

وكذلك كان الفشل . فشل سياسى وعسكرى بمعنى أن حكومة
الولايات المتحدة قد خلقت لنفسها عبئا طويلا لأجل لعجز فى الميزانية ،
تقريبا من المحال تغطيته .

كما حاولت الولايات المتحدة « التفاوض » مع الحلفاء الكبار ، مع
أوروبا الغربية واليابان .

وفى جانب من هذه المحاولة أرادت الولايات المتحدة نيل رضاها ،
فأهدت لهما شبه حق المشاركة فى الادارة العالمية (« الأضلاع الثلاثة ») .
ومن جانب آخر رغبت الولايات المتحدة فى فرض ارادتها عليهما
بواسطة التسخين الجديد للحرب الايديولوجية .

أما جوهر رد فعل غرب أوروبا واليابان فكان القيام بالحد الأدنى
الضرورى على شتى الأصعدة لكيلا تنزعج الولايات المتحدة . لكن لا شيء
أكثر من ذلك .

وفى نهاية الأمر لم تكن شتى هذه الانتصارات الدبلوماسية الصغيرة
لصالح الولايات المتحدة فى تلك المفاوضات سوى السراب .

ومن حيث الجوهر شيئا فشيئا قطعت أوروبا الغربية واليابان شوطا
كانتا تبحثان عن قطعه .

وأخيرا حاولت الولايات المتحدة كل شيء فى سبيل رفع مستوى
انتاجية المنتجات الأمريكية فى السوق العالمية وأرادت الوصول الى غايتها
هذه بخفض تكاليف الانتاج وخصوصا تكلفة العمل .

ورغبت اذن أمريكا فى الوصول الى أجور أقل فعلا ونجحت بعد
عقدين من الزمن - بواسطة التضخم والضغط والمفاوضات تحت التهديد
من أجل اغلاق المصانع وأخيرا عبر الضرائب . والأجور الفعلية هبطت حقا .

على أنه لم يكن لذلك كله أثر كبير فى السوق العالمية .
والسبب الجوهري هو أنه كان مفروضا على الولايات المتحدة فاتورة
شاملة للمصروفات « لكوادرها » (لا لطبقاتها العمالية) تتجاوز تماما ،
وعلى مدى الخمسة والعشرين عاما اللاحقة ، الفاتورة الاجمالية الغرب
الأوروبية واليابانية . مما جعل الصعوبات التجارية القائمة حتمية .

بالطبع كان من الممكن أن تساعد أوروبا الغربية واليابان حقا الولايات
المتحدة بمصروفاتها الخاصة . لكنهما لم يريدا وهو أمر نفهمه جيدا .

على أن صعوبات الولايات المتحدة لم تساعد بلدان العالم الثالث كما
كان يتوقعها أولئك الذين كانوا يرفعون راية نصر العالم الثالث السائد
فى الستينيات .

وكان السبب الجوهري أن مجمل ما كانت تكسبه بلاد العالم الثالث
من امكانيات المناورة المترتبة على ضعف القوة العسكرية والسياسة
الأمريكية ، كان مواجهها أو أكثر من ذلك كان مهتزا نتيجة السقوط
الكوارثي لوضعها الاقتصادى .

بلاد العالم الثالث فى شمولها هى التى كانت مضطرة الى دفع جزء
كبير من تكاليف الركود الشامل وعادت لا ترغب الولايات المتحدة فى
منتجات تلك البلاد أو بالأحرى بهذا القدر الكبير .

كانت أمريكا تبيع لتلك البلاد بأسعار أعلى بكثير مما كانت تصدر لها ، وحتى جماعيا اذا افترضنا أن مفهوما من ذلك النوع قد امتلك دلالة سياسية قابلة للتطبيق ، لم يكن في مقدورها فعل أى شئ يذكر .

وحيثما طرحت الولايات المتحدة طوق النجاة المتمثل فى القروض المصرفية الموجهة الى تلك الدول المحتلة فى السبعينيات ، التقطتها فعلا .
• مما سمح لها تحقيق بعض الربح الى سنوات قليلة تالية .

لكن بالطبع فان معدلات الخدمة ارتفعت الى حد غير متوقع . وفى نفس الوقت لا شئ قد تغير على صعيد المبيعات الفعلية فى السوق العالمية .
• كارثة اذن اقتصادية وسياسية على حد سواء .

ونعيش اليوم تيهنا للعالم الثالث وأصبح من الصعب الاعتقاد بعد فى اسطورة التنمية الوطنية . لم يثمرها التخطيط ولا « الاشتراكية » .
• ويتم الآن افساح المجال أمام طلبات صندوق النقد الدولى بغير أمل حقيقى .
• ببساطة لم يعد هناك خيار .

بالطبع هناك ثمن سياسى من الواجب دفعه . الثمن هو الاستقرار السياسى وتفكك دول لم تكن متماسكة من قبل وعادت رغما عن تنويعاتها (الإيرانية أو الجابونية ، اللبنانية أو الكولومبية ، الكمبودية أو الجزائرية) لا تنذر بأى تفاؤل .

نصل اذن الى الحول الكبير شبه المعجزة فى المنطقة الشيوعية فى السنوات القليلة الماضية .

• وحقيقة أن الأمر ليس « غير عادى » كما يروق لنا أن نتخيل .

ان الرابطة بين العنصرين اللذين قد وصفتهما سالفا - الانحلال الأمريكى وأثر الركود فى البلاد المحيطة - تكفى تماما لتفسير تطور هذا الجزء من العالم . أى الكتلة الشيوعية ، التى كان منظورا إليها فى الماضى وكأنها بمنأى عن الريح والأعاصير الجارية فى الاقتصاد - العالم الرأسمالى .

وينبغى أن نعود الى الوراء ، الى الدور الذى سبق أن وصفته والذى لعبه الاتحاد السوفيتى داخل أبنية الهيمنة الأمريكية .

• ولم أذكر حتى الآن أية مقاييس أخرى .

على الصعيد الاقتصادى كانت المنطقة الشيوعية تعيش فى نوع من أنواع العزلة الجماعية الوقتية وكانت شعارات تلك البلاد التصنيع والتنمية

السريعة • وهو ما كان ممكنا تماما عبر تقنيات التنمية الخفيفة - الضغط على قوة العمل وتخفيض الأجور نسبيا واستخدام الفائض الناتج في سبيل الاستهلاك اليومي (وكذلك بالنسبة للكوادر) وغياب الحروب ورقابة سياسية مشددة نوع من أنواع اقتصاد الحرب بغير حرب فعلية •

على أنه كان هناك حدود سياسية لهذه العملية Processus التي كان قد سبق وأن أشير إليها عبر وصول خروتشوف الى قمة السلطة في الاتحاد السوفيتي السابق •

فمنذ ١٩٥٦ بدأت الأبنية الشيوعية في التفكك • وقد أطلقنا على هذه العملية Processus نهاية الستالينية ونهاية تبعية شرق أوروبا للاتحاد السوفيتي • وهي العملية التي أسرعت في الوصول الى ثورة • ١٩٦٨

ولإبطاء التفكك تم الضغط على « الفرامل » البريجنيفية لكن بالضبط كشأن الإبطاء المتفكك الذي دخل حيز التنفيذ في الولايات المتحدة بدا ذلك بغير فعالية •

وبعد أن تم استنفاد الامكانيات المباشرة في الاستمرار في اقتصاد التنمية الحقيقية وفي نفس الوقت واقع الركود الشامل « للاقتصاد - العالم » ، كان مفروضا على الكتلة الشيوعية أن تلجأ الى نفس الحلول الوقتية التي كان قد استخدمها العالم الثالث : رأس مال نفطي (بالنسبة للاتحاد السوفيتي) وقروض مصرفية (بالنسبة لأوروبا الشرفية وكذلك بالنسبة لكوريا الشمالية نفسها) • مما أراحها قليلا خلال عقد السبعينيات الى أن واجهت الحقيقة في الثمانينيات •

والأزمة البولندية عام ١٩٨٠ التي أثمرت حركة « تضامن » بدأت اثر محاولة النظام خفض الأجور الفعلية في مواجهة معدل خدمة الدين الخارجي الذي صار غير محتمل •

وقد زادت كثيرا المشكلات الاقتصادية اليومية التي كانت تضاهي من حيث الجوهر نفس مشكلات العالم الثالث (سواء أكانت نظم العالم الثالث « يسارية » أو مسماة « بالمعتدلة ») من تدهور الغضب السياسي لدى سكانها الذين كانوا بعيدا عن التزامهم بالايديولوجية السائدة في ظل تلك النظم •

على أن هذا لم يكن خليقا بأن يكفي للوصول الى انهيار هذه الأنظمة ، اذا أخذنا بعين الاعتبار ادواتها المسماة « بالشمولية » • كانت في حاجة الى عنصرين آخرين - الانتشار البطيء لكن المستمر لروح التمرد اللصيقة بعام ١٩٦٨ (الذي كان رافضا وساخرا من الايديولوجية الرسمية

« الماركسية اللينينية ») وانحلال الولايات المتحدة التي كانت مضطرة الى الحد من الاضطرابات الجيوسياسية أساس نظام الهيمنة الأمريكى والتي كانت تساند ، ليس فقط الحكومة الأمريكية وانما كذلك عدوها اللدود والمفترض أنه حكومة الاتحاد السوفيتى السابق .

انه تراكم العناصر الثلاثة - الكارثة الاقتصادية فى البلدان الشيوعية وجزء لا يتجزأ من آثار الركود الشامل على البلاد المحيطة واهتزاز الايديولوجية الرسمية أمام ذهنية ١٩٦٨ وعجز الولايات المتحدة عن الادعاء الى الهيمنة السابقة وبالتالي عن ابقاء نظام « يالطا » - هو اذن الذى دفع جورباتشوف فى ذلك الوقت الى طرح اعادة البناء الكبرى ، البيروسترويكا والتي كانت تحتوى على وجهات ثلاث :

أولا : تصفية مخلفات الحرب الباردة والتخلي عن العبء السياسى (الذى قد صار ضد - انتاجى) الذى كان يمثله شرق أوروبا ودمج روسيا فى المدار الاقتصادى الأوروبى واقامة نظام مستقر فى الاتحاد السوفيتى من جديد بغير كثير من الصدمات بالداخل . لكن لم يعد ممكنا النظر فى تحقيق العنصرين الآخرين الوثيقى الصلة !

فى هذا كله لم أتناول قط لا اليابان ولا أوروبا الغربية .

لكن بالنسبة لليابان القضية سهلة جدا ومعروفة جيدا . خلال ثلاثين عاما لفت اليابانيون أنظارهم الى تحسين الوضع الاقتصادى الشامل . وهو الأمر الذى انجزوه على نحو متوهج وباستمرارية خطيرة .

وينبغى أن نقيم النجاح الأحدث أثناء الزوابع التى أحدثتها النمر الأربعة فى شرق آسيا على أساس أنه عملية وقعت كامتداد لما سبق وأن قامت به اليابان ، وبنفس المناهج والمكتسبات . ليس هذا درسا للعالم الثالث وانما هو بالأحرى أثر ثانوى للاقلاع اليابانى .

والأهداف طويلة المدى واضحة كذلك . توقع اليابان ازدهارا كبيرا فى « الاقتصاد - العالم الرأسمالى » . ربما من اليوم وعلى مدى عشرة أعوام .

لذلك ينبغى ضبط الكشوف الحاسمة وإبرازها على نحو أكثر فعالية فى منافسيها .

وللوصول الى ذلك فاليابان في حاجة الى تحسين تحالفها الاقتصادي الدقيق مع الولايات المتحدة ولهذا أسباب ثلاثة : امكانية الحصول على رأس مال بشرى أمريكى يظل شديد القوة .

ثانيا : الاضطرار الى تحمل أعباء مزيد من المصروفات السياسية والعسكرية الشاملة .

ثالثا : تصفية المنافس المفترض عبر اختيار زميل له . وربما سيتم التوقيع على نوع من أنواع تلك « الاتفاقيات » في عقد التسعينات .
وإذا استطاعت اليابان في نفس الوقت ضم الصين الى حظيرتها ، وهو الأمر الذى أراه كذلك ممكنا ، فليسوف يكون لشبكة « منطقة المحيط الهادى » فى المستقبل خطأ كبيرا فى انجاز أكبر قدر من الانتشار العالمى .
وما يهدد أوروبا الغربية على وجه الخصوص هو أنه منذ خمسة وعشرين عاما تلعب دورا مشابها لدور اليابان . غير أن فى حالتها كان هناك تنصراً مميّزاً .

كانت أوروبا الغربية جزءا من الحلف الأطلنطى ، ولم يكن فى مقدورها البقاء هكذا خارج اللعبة الجيوسياسية مثل اليابان . وكانت مصروفاتها السياسية والعسكرية اذن أكثر من اليابان .

ومن جانب آخر كان لأوروبا الغربية مصلحة سياسية وثقافية شديدة الفرادة وشديدة الخطورة – وهى استعادة أوروبا الشرقية .

كان الخطر الاقتصادي الذى كانت تمثله شبكة منطقة المحيط الهادى والأمل فى استعادة أوروبا الشرقية اذن يدفعان فى نفس الوقت ومازالا يدفعان أوروبا الغربية .

وخصوصا ، أشدد على ذلك ، محور باريس وبون الذى يقلل البعض من شأنه الى الاتفاق مع الاتحاد السوفيتى .

وكان ذلك ممكنا مع جورباتشوف . من « بيته المشترك » ، لم يكن فى حاجة الى الابحار طويلا للوصول الى « الكونفدرالية الأوروبية » ، حسب عبارة « ميتران » ، الذى باركه « البابا » صاحب فكرة أوروبا المسيحية (انقسام فى القرن الحادى عشر السابق) . وربما يصل الى قلب الكنيسة المتجددة وأخيرا الكاثوليكية .

وهكذا تجتمع شتى الأحلام . وتضيف الجيوسياسية قواعدها الخاصة . ومن الآن الى عام ٢٠٠٠ ليس محالا ان نصل بسرعة أو ببطء الى هذا الاجتماع .

وباختصار أعتقد أننا نصل الى العصر ما بعد الأمريكي المقذوف
مجددا الى المغامرة ذات الانتشار الاقتصادي الأكبر ، بالإضافة الى قطبين
متنافسين . من ناحية المركب الياباني الأمريكي الصيني . ومن ناحية
ثانية هو أوروبا الكبرى .

وأين يقف جنوب العالم ، البلاد التي نطلق عليها اسم « العالم
الثالث » ، من هذا كله ؟

حقيقة ، موقفها غير محدد تماما .

أولا ، وكما يشير الكثيرون ، فاليوم ، يكتوى الشمال بعسر اقتصاد
الكتلة الشيوعية السابقة وهذا ليس سهلا .

وعلينا ألا ننسى أننا لا ننحصر في حدود منطقة نهر « البوهيم » .
اذ أننا نتكلم عن روسيا والصين أيضا . ربما يكون ذلك هو المجال الحيوي
صاحب الأولوية في هذا الانتشار الكبير .

وبلا أدنى شك سيكفى ذلك الى فترة طويلة قادمة . ولا أقول أن
العالم الثالث كله مهمش . والأدق أن نقول أنه سيؤذن له بلعب دور
شديد الفرادة .

وبالطبع اذن نتوجه نحو تسارع كبير لقطبية الشمال والجنوب .

وبالتأكيد أن بعض البلاد في الجنوب ستبقى على صلاتها الوطيدة
بالشمال . أو الأدق بأحد الشماليين . وربما سيحكم النسيان في الأجزاء
الأخرى لكنها لن تكون سعيدة . وسنشهد اذن بالتأكيد رد فعل سياسيا
ضخما لن يحتوى الا على تنوعين : اما جماعي ووطني ، أو « الفردية » .

ومن المحال التوقع بتفاصيل أو بتواريخ ردود الفعل المتنوعة
الجماعية والوطنية في الجنوب . لكن من المؤكد أننا سنشهدا مضافا
اليها النتائج الجيوسياسية غير المضمونة .

ومن كان يستطيع أن يتوقع عام ١٩٤٥ بأن هذا المكان البعيد
 والمعروف قليلا على خريطة العالم الذي كان اسمه الهند الصينية أنه
سيصير بؤرة لذلك الجزء الكبير من الصراعات العالمية خلال ذلك الزمن
الطويل ؟

كان شعار « تشي جيفارا : اثنان ، ثلاثة ، العديد من فيتنام »
متسرعا ومبالغا في حماسه بدون أدنى شك . لكن ما كان يقصده كان
صحيحا .

على أن الأهم بكثير في رأيي هو رد الفعل الفردي والهجرة غير الشرعية الى الشمال .

اننا نتكلم كثيرا عن الهجرة هذه الأيام . وفي فرنسا صارت الهجرة أحد المحاور الاشكالية الكبرى للحياة السياسية ضمن حوار اختلط فيه الحابل بالنابل .

غير أن أحدا لا يقول الحقيقة : لا شيء فعله أو تقريبا لا شيء نستطيع أن تفعله . حكومة « لوبين » ستكون أشرس ازاء المهاجرين ، لكن حتى حكومة « لوبين » لن تستطيع أن تؤثر التأثير الكمي الهام في وصولهم . وبصرف النظر عن أية اعتبارات أخلاقية فإن هذا واقع لا نستطيع أن نهرب منه .

فالشعوب التي تعيش في أمريكا الشمالية وأوروبا وحتى اليابان . ومن اليوم وعلى مدى الخمسين سنة القادمة ، سيتكون نصفها ، وان لم يكن أكثر ، من سكان الجنوب . فلينظر كل واحد منا الى النتائج السياسية والثقافية ، فليسعد أو يضجر من « تداخل » الشعوب لكن قبل أى شيء فلنكن على قدر من الشجاعة !

اذن ماتت « الماركسية اللينينية » في نفس الوقت الذي ماتت فيه أحلام التطور الوطني وسياسة الدولة المنضبطة والمناضلة والتقدمية . وهو ما يقتل أيضا حلم « ويلسن » حول الجبر الذاتي السلمى الخلقى بتحسين الأمم .

ولن يدوم سراب « السوق » الصالح للمهائين في العالم .
لكن ماذا بعد ؟

هل ستحيا من جديد « الشعبوية الوطنية » ذات اللون اليميني ؟
أم الأصولية في تنويعاتها كافة ؟

لكن هذه حلول تزيل الجزء وتحافظ على البناء . حلول خائبة لأن الواقع القطبي « للاقتصاد - العالم » الرأسمالى لم يفقد شيئا من قوته . لكن ما فقد من قوته هو أوهام اليسار العجوز المناهض للنزوع المذهبي - سواء أكان الاشتراكيين الديمقراطيين أو اللينينيين أو المناهضين للامبرالية .

ما الذى يحيا ؟

الأمر العاجل الآن هو إعادة التفكير في استراتيجيتنا الشاملة واستعادة طريق ١٩٦٨ على نحو ايجابي ومدرك وذكى ومرن .

لكن هل هذا ممكن ؟

اذ ان عيوب النظام القائم تظل بأكملها والمتناقضات كذلك .
ينبغي الآن أن نلقى نظرة شديدة بالأسلوب النقدي الى أنفسنا
وأدوات تحليلنا وخطايانا التاريخية التي هي أكثر من خطيرة في سبيل
اعادة بناء حركاتنا ورفعها الى مرتبة الانتقال الصعب غاية في الصعوبة
والمهتز غاية في الاهتزاز من الرأس مالية كما ظهرت في التاريخ الى شئ
آخر نرجو أن يكون أفضل .

ماذا بعد الانهيار ؟

كيف تستطيع « العقيدة » الماركسية أن
تقوم بالنقد الذاتى والتصحيح الذاتى على نحو
شامل ؟

سؤال هام لا تقل أهميته عن أهمية
نقطة البداية فى بلورة العقيدة •

روبين بلاكيورن

من المعروف أنه فى بيان الحزب الشيوعى وفى بعض الكتابات الأخرى
ألح ماركس وانجلز على فكرة تؤدى الى أن الرأسمالية هى الشرط المسبق
لبناء نظام اجتماعى أرقى • بناء سيطلب تحولات اجتماعية ، على أقل
تقدير ، فى كثير من الدول الأكثر تطورا •
ونتيجة هذه الأطروحة الماركسية التقليدية أنه كان من الوهم تماما
القيام « ببناء الاشتراكية » فى بلد واحد كبير ، بل فى سلسلة من البلدان
بطيئة التطور •

وكانت خلفية الثورات الاشتراكية المدعية فى القرن العشرين ، خراب
الحروب وفشل الرأسمالية •

واضطرت كل ثورة من تلك الثورات أن تكافح فى نفس الوقت
التخلف الاجتماعى الاقتصادى الضاغط والحصار العسكرى •

فى روسيا كانت النتيجة اقامة الديكتاتورية السوفيتية فى الفترة
الواقعة بين عامى ١٩١٨ – ١٩٢٢ • وحتى الانتصار على الحرب الأهلية
لم يسمح بأية هدنة •

كان قادة الدولة بعد الثورة محاصرين بالمجاعة وكانوا يخشون امتداد
فقدان الثقة ويعتقدون فى العودة الممكنة للثورة المضادة • فردوا بمد جهاز
التعبئة العسكرية الدائمة للسكان الى زمن السلم •

ويقال أغلب الوقت اليوم ان الثورة الروسية كانت « تجربة
ماركسية » •

ويبدو لي استنادا لجملة من الأسباب أنه لا يحق للماركسيين أن
ينزعوا أية مسئولية عن ثورة أكتوبر والدولة التي خرجت من رحم الثورة .

ان الماركسيين مخطئون لأن قادة الدولة السوفيتية ، من لينين الى
جورباتشوف ، استوحوا ماركس وبحثوا عن تنظيم المساندة السياسية لهذه
الدولة على أساس انتمائهم الى الماركسية ومن وجهة نظر ذاتية اعتقدوا أنه
في ظل الوضع الصعب الذي كان فيه وضعهم كانوا يخدمون بأفعالهم هذه
القضية الاشتراكية حسبما كانوا يفهمونها .

والحقيقة أيضا أن ستالين كان وحشا وأنه شوه ومسح الماركسية على
نحو مؤلم .

لكننا لا ينبغي أن نسلم مسبقا بالعقائد السياسية وأنساق الاعتقاد .

فالماديون التاريخيون ينبغي أن يكونوا في مؤخرة من ينتقد ذلك
المنهج . وعلى سبيل المثال فلا ينبغي فقط أن نحاكم المسيحيين حسب
أفعال القديسين وانما كذلك ينبغي أن يسلموا بأنهم مسئولون جزئيا عن
سياسة الحكومات المسيحية وعلى نحو أعم عن دور أوروبا المسيحية وعلى
نحو أعم عن دور أوروبا المسيحية في العالم . لكان القول بأن تجارة
العبيد أو « هولوكوست » اليهود يعبران عن جوهر المسيحية هو قول
يشير الضحك .

على أننا نستطيع أن نعقد رباطا بين العقيدة المسيحية وبين تلك
الأحداث والا فكيف نفهم أنه كان في مقدور المسيحيين المساهمة في اثارها
وهذا النوع من الرباط ربما يكون ببساطة « البورتريه » التقليدي للوثنيين
واليهود المرسوم بيد « المسيحية الشعبية » .

كذلك لا ينبغي أن نشق في أفكار ونوايا آدم سميث وعمانوئيل كانط
وكوند ورسيه وأليكسي توكفيل في حكمهم على الليبرالية الغربية ، لأنه
ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار أن الدول الليبرالية مسئولة عن الحرب
والاستعمار والجاعة بالاضافة الى مسئوليتها عن بعض النقاط الخفية التي
تطبع الفكر الليبرالي .

كما أن الثغرات والأخطاء والحاجة الى دمج هيئات الرقابة أو التوازن
داخل الابنية السياسية أو تصفية العملة لا تمثل جوهر الماركسية ، وان
كان بروك للبعض أن يقول غير ذلك .

لكن من الممكن أن تكون مسئولة جزئيا بشكل مباشر أو غير مباشر ،
عن الممارسات التي اصطلحنا على تسميتها « بالاشتراكية المطبقة بالفعل » .

وقبل الخوض في التناول الخاص لقطاع من « العقيدة الماركسية »
والممارسة الشيوعية ، قطاع الادارة الاقتصادية ، أود أن أضيف لما سبق
لازمة وحصر مهمين .

إذا كانت الماركسية لا تستطيع الهروب من ارتباطها الحميم بمصير
الثورة الروسية فلا ينبغي أن نجهل أيضا أن العديد من الماركسيين الأكثر
شهرة في ذلك الوقت ليس فقط كاوتسكي وبلخانوف وإنما كذلك روزا
لوكسمبورج - قد انتقدوا منذ البداية ممارسة ديكتاتورية الحزب .

وأنطونيو جرامشي الذي كان متعاطفا مع المكون الارادوى لثورة أكتوبر
وصفها بقوله انها « ثورة مصوبة ضد « رأس المال » (كتاب « رأس المال »
لكارل ماركس) .

وانطبع التاريخ اللاحق للاتحاد السوفيتي بالانتقادات المتوالية من
جانب المنشفيك والاشتراكيين الديمقراطيين و « الأوستروماركسيين »
وأنصار المجالس العمالية والاشتراكيين الليبراليين والمعارضين اليساريين
واليمينيين والماركسيين الغربيين وهكذا دواليك حتى أحدث الكتابات ،
ككتابات رودولف بهرو وبوريس كاجرليتسكي .

كان كل واحد بطريقته ينتقد ويرفض الخط الاستراتيجي الأساسي
بالإضافة الى نقده للجرائم والأخطاء الخاصة المرتكبة في الطريق .

غالبيتهم كانت تقف بوضوح الى جانب التراث الماركسي واستوحت
من ماركس معارضته اللاذعة لمصادرة الصحف وللممارسة القمعية لسلطة
الدولة وألحت على فكرة أنه كان ينبغي الانتصار أولا في المعركة الديمقراطية
وناضلت لصالح مسئولية الممثلين السياسيين .

وكانت كتابات ماركس حول اليقوبية والبونابرتية محكومة بمعارضة
عميقة للأحزاب السياسية التي كانت تبحث عن استبدال القوى الاجتماعية
بنفسها .

وبما أن الماركسيين في القرن العشرين قد تحاوروا ضد البشاعة
الحديثة للحرب العالمية والشمولية ، فبالأكيد أنهم اضطروا الى ابداع
مفاهيم جديدة بغير التخلي عن موقف المادية التاريخية .

وإذا رجعنا الى الأمثلة التي ذكرتها سابقا ، فينبغي أن نضيف الى
منف المسيحية والليبرالية ، بمقياس فضفاض يتسع حيناً الى المعارضة ثم
يضيف إليها حيناً آخر . فقد كانت المعارضة في بعض الأحيان مبشرة

ومتجهة ضد النزعة العسكرية والعبودية أو الاضطهاد العنصرى والدينى
تلك النزعة التى كان صناعها أقلية شجاعة من المسيحيين والليبراليين .

وقدرة العقيدة على النقد الذاتى والتصحيح الذاتى على نحو شامل
أمر مهم كأهمية نقطة بدايتها لأن نقطة البداية تستطيع على أية حال أن
تكون مبنية على خطأ أو أن تكون غير كافية فى كثير من الجوانب .

وتمثل البلشفية بالنسبة للتيار الماركسى السائد تنوعا على لحن
الارادوية السياسية . ونفهم فى سياق الأوثوقراطية الفوضوية أن القداسة
التى كان يتمتع بها لينين فى التنظيم والانضباط كان لها معنى فى نظر
العديد من المناضلين .

وقد ومهدت مجازر لا نظير لها فى الحرب العالمية الأولى وآثارها
التدميرية فى حياة مئات الملايين من البشر ، الطريق أمام وصول البلاشفة
الى قمة السلطة .

وتصلبت الديكتاتورية البلشفية بعد ذلك أثناء الحرب الأهلية الدموية
والأزمة الحادة التى أفرزتها المجاعة واستنفاد طاقة الشعب وزوال أوهامه
اللاحقة على أحداث الحرب .

واشتدت حدة الأيديولوجية البلشفية لتبرير احتكارها الجارف
والوحشى للسلطة على نحو غير معقول .

واعتقد لينين وتروتسكى أن الثورة البلشفية لم تكن سوى لحظة
توقف ، كان مصيرها ازالة الأفق الفظيع للانتصار الثورى المضاد فى روسيا
وتأمين الحركات الراضية للطبقات القائدة للبلدان المتقدمة – سواء أكانت
حركات عمالية أم حركات تحرر وطنى – عن طريق خلق قاعدة لها ربما
تساعد على التقدم .

ونعرف اليوم ثمن الستالينية الرهيب وأثر « المثال » السوفيتى الذى
غالبا ما كان سلبيا .

وعلى أية حال فاننا نجهل ما كان من الممكن أن يترتب من عنف
دموى على انتصار الجيش الأبيض و « الكوزاك » .

وبينما يحق للشعوب الأعضاء فى الاتحاد السوفيتى السابق أن
يشعروا بالغضب من الأهوال التى أفرزتها الستالينية ، فان بقاء الاتحاد
السوفيتى فى الماضى قد كان له العديد من النتائج التى كانت غالبا ايجابية
بالنسبة لأولئك الذين كانوا خارج حدود الاتحاد السوفيتى .

وبالطبع لعب السوفييت دورا كبيرا لا نظير له في تصفية النازية .
لكنهم ساهموا أيضا ، وان كان على نحو من الصعب تقييمه الآن ، في
ضغط الطبقات القائدة الغربية وارغامها على افساح المجال أمام حركات
التحرر المعادية للاستعمار والتنازل أمام معارضيها أنفسهم ، أى أمام
الأحزاب العمالية .

وحتى اذا كان ضروريا الأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل الأخرى ،
فانه من المثير أن نشير الى أن أغلب الدول الأوروبية المحيطة بالكتلة
السوفيتية السابقة هي التي كانت تتمتع بالمساعدات والاجراءات الاجتماعية
الأكثر حجما ، والكثير من هذه المساعدات دخلت في عصر كان فيها لمعان
الاتحاد السوفيتي قد وصل الى ذروته في فترة ما بعد الحرب .
وعلى أية حال ، أحب أن أطرح أن المنجزات المكلفة والمبالغ فيها للاتحاد
السوفيتي باعتباره قوة غير رأسمالية تؤكد فكرة أنه كان في مقدورها أن
تكون لاحقا نظاما منافسا - لكن ما توحى به في الواقع هو أن الاقتصاد
السوفيتي دائما ما كان نظاما اجتماعيا واقتصاديا ازدواجيا .

فالتجميع الجبري وبرنامج التصنيع كما أقامه ستالين ساندته تعبئة
شبه عسكرية للكوادر الذين كانوا يعتبرون في ظل عالم معاد ، « الخط
العام » لستالين وكأنه ضروري لبقاء الحزب والدولة التي كان يراقبها .

ولعب جهاز الحزب المستمر والمسيطر على الدولة على الوصل بين
التخطيط بأسلوب عسكري المفروض من فوق وبين تعبئة الكوادر انطلاقا من
القاعدة لفرض وبناء اقتصاد سلطوى .

لكنه لم يكن يستطيع الافلات تماما من ضغوط المحيط الرأسمالي
العالمى .

كما أنه لم يكن يستطيع أن يصفى تماما مخلفات العلاقات الاجتماعية
الرأسمالية .

وفى نقد كاوتسكى المهمل على غير حق ، وان كان نقدا وحيد الجانب
لأشكال الاقتصاد السوفيتي في عقد الثلاثينات والأربعينات ، أبرز كاوتسكى
أن ما كان ينقص هذه الأشكال هو القاعدة الاجتماعية الضرورية والقدرة
على التحول الى أشكال اجتماعية أصيلة وعلى التنمية الاقتصادية المنتظمة
والمتنوعة (١) .

واعتبر كاوتسكى أن ادارة اقتصاد حديث يجاوز ببساطة كفاءة
البيروقراطية .

وعلى العكس من ذلك ، لم تكن البيروقراطية خليقة سوى بأن تشجع نوعا من أنواع التطور الموضوعي بقدراته الخاصة ومصالحه الضيقة .

وقد رأى كاوتسكى نفسه أن الدولة السوفيتية كانت على علاقة رأسمالية من حيث الجوهر مع الفلاحين ، وفى البداية ، مع المنتجين المباشرين . وكانت الحقوق الديمقراطية وهيئات المراقبة ضرورية لتأمين جودة التقدم الصناعى .

ورغما عن شتى التصريحات المعلنة لصالح أول الخطط الخمسية ، أفصح ستالين نفسه عن حدود نموذج الادارى ، كما يبدو ذلك من محافظته على بعض عناصر اقتصاد العملة المنظور اليه وكأنه رأسمالى .

حقا نستطيع أن نرى اليوم أنه فى الغالبية العظمى من النظم التى كانت قائمة على النسق السوفيتى ، كانت تلك المؤسسات تلعب دورا حاسما .

كانت العملة الوسيلة الرئيسية للتبادل ، والأجور المرتفعة للعمل ، ومشاع الانتاج الصغير فى القطاع الزراعى ، وتضخمت التجارة الخارجية فى قطاعات هامة وهكذا دواليك .

وإذا اعتقدنا فى نوع خاص من الأرثوذكسية الماركسية ، سواء أكانت نمطا من الطوباوية أو نموذجا من الارادوية البيروقراطية ، فعلينا أن نعتبر أن هذه الآليات الاقتصادية عناصر مجزوءة من الرأسمالية (وان كان كل واحد على حدة قد سبق بزمن طويل فترة ازدهار الرأسمالية) .

وفى كل مكان اختارت فيه الدول الشيوعية استراتيجيات الاكتفاء الوطنى ، شجعت الركود والقمع السياسى - وأخيرا ، كلها لم تفعل أغلب الوقت سوى الاستسلام أمام الضغط الرأسمالى ، على نحو بارز تماما كما كان الحال فى الصين فى نهاية عقد السبعينات وبداية الثمانينات .

وبدأ ستالين أحيانا وكأنه يوصى ويطبق نماذج الاكتفاء الذاتى الاقتصادى للتطور على هذا النحو - خصوصا بعد ١٩٤٥ وفى سياق « المعسكر الاشتراكى » الموسع لكن كان دائما بطيء التقدم .

على أن البحوث الأخيرة فى نطاق التطور الاقتصادى السوفيتى تبرهن على أنه فى الثلاثينات والأربعينات كان التطور الاقتصادى سريعا على نحو لا نظير له ، حينما كان هناك تبادلات كبيرة مع الغرب .

والواقع الجدير بالملاحظة فى هذا الشأن أنه فى مستهل الثلاثينات فان أكثر من نصف الصادرات من الماكينات القادمة من المملكة المتحدة أو

من الولايات المتحدة الأمريكية كان ذاهبا الى الاتحاد السوفيتي . وفي بعض القطاعات كانت الأرقام تتجاوز نسبة التسعين في المائة .

انها الصادرات الضخمة من التكنولوجيا الغربية في الثلاثينات والاربعينات هي التي أرست قواعد التطور السوفيتي حتى نهاية الخمسينات .

ولا ينبغي أن ننسى أن السياسة الغربية أثناء الحرب الباردة منذ منظمة « الكوكوم » وحتى الأشكال الأخرى للحصار الاقتصادي والعسكري - كانت مصنوعة لغاية توجت بالنجاح ، وهي قطع الاتحاد السوفيتي عن التكنولوجيا الغربية والضغط على المخططين السوفيت لاهدار المصادر الضخمة فضلا عن المصروفات العسكرية .

وبالتأكيد فان هذه المشكلات كانت قد تدهورت نتيجة القمع البيروقراطي والادارة السيئة . واستطاعت الشريحة القائدة السلطوية أن تبرر نفسها على نحو أيسر من وجهة النظر العسكرية . ومن جهة أخرى فقد عرقلت الطبائع الشمولية للشريحة القائدة السلطوية استخدام العقول الالكترونية والمنافسة بين التكنولوجيين وبين العمال والتي كانت شائعة شديدة الشيوع في أوساط القطاعات المتقدمة .

والآن ونحن نمتلك وثائق سوفيتية قابلة للاستخدام سيكون مثيرا حقا أن نلاحظ أنه اذا كان القمع الستاليني ، سواء آكان المقصود هو التجميع الاجباري أو نظام معسكرات الاعتقال ، فقد أتى بمساهمة حاسمة في « التراكم البدائي » لرأس المال السوفيتي .

ومن المحتمل أيضا أن يظهر الرصد العام أمورا سلبية على الصعيدين الاقتصادي المحض أو الانساني كافة .

وإذا تم الانتفاع خلال فترة من الزمن من فائض الزراعة ، فالانتاج الزراعي عانى بانتظام . وكان سجناء معسكرات الاعتقال البؤساء يبنون محطات توليد الكهرباء والسكك الحديدية في ظل ظروف لم يكن من الممكن أن يسمح بها العمال الأحرار . بل في مناجم الذهب « كوليما » يبدو أن العمل الحر أكثر إنتاجية اليوم من العمل الاجباري في الماضي .

ولكيلا نذكر سوى ذلك ، فالاندفاع المتعاطف للعمال المجبورين الى التمرد ، كما حدث في « فوركوفا » عام ١٩٤٩ ، قد صار مصدر اضطرابات . وحينما خرج الملايين من البشر من المعسكرات في الخمسينات ، فقد رجح ذلك في جزء منه الى الضغط الاجتماعي - ولكن ربما أيضا في جزء منه

نتيجة نظام العمل الاجبارى الذى اتضح ثقله وغلاء ثمنه وانعدام فعاليته .
لكن هل كان هناك بديل ؟

من المثير أن نلاحظ أنه باعتباراه معارضا « للاشتراكية فى بلد واحد » ،
اقترح تروتسكى عام ١٩٢٨ خطة شجاعة للوصول الى هدف مزدوج .

أولا : مساعدة الاتحاد السوفيتى على كسر العزلة الاقتصادية .

ثانيا : دفع قضية حركات الطبقة العاملة فى أوروبا الغربية . واقترح
على الحكومة السوفيتية دعوة الاشتراكيين الديمقراطيين فى أوروبا الغربية
وأوروبا الوسطى الى الانضمام اليه لاعداد وتحقيق الخطة الخمسية .

وأشار الى أن الاتحاد السوفيتى فى حاجة مبحزنة الى شراء الماكينات .
كذلك لفت الأنظار الى الآفة المتعاظمة للبطالة فى باقى أوروبا .

فى مثل هذا الوضع ، كان مفروضا أن تكون المقاربة الاممية - أو ،
لكى نستعيد ألفاظ ماركس ، « الكوزموبوليتية » - صياغة برنامج للتقدم
الاقتصادى والاجتماعى المشترك بين الحكومة السوفيتية وبين الحكومات
الأوروبية التى ربما كانت ترجو الانضمام اليه - كحكومات النمسا وألمانيا
وبريطانيا العظمى مثلا ، حيث كانت الأحزاب العمالية فى السلطة أو كانت
تأمل الوصول اليها .

ورأى تروتسكى أن هذا الاقتراح هو الوجهة الاقتصادية لمبدأ جبهة
العمال المتحدة . لم يخش أن « يلوث » التعاون الاقتصادى فى مجال
التخطيط بين الحكومة السوفيتية وبين الحكومات الاشتراكية الديمقراطية
عقلانية الحكومة السوفيتية ، لأن المجتمع السوفيتى لم يكن يستطع
وكذا لم يكن يستطع أى مجتمع غيره ، أن يكون منظما على نسق « الدماغ
العلاق » التى يراقبها نوع من المراكز العاملة بكل شىء .

وهذا ما كتبه تروتسكى فى نوفمبر ١٩٣٢ : « اذا كان هناك دماغ
كونى يسجل فى وقت واحد شتى العمليات الطبيعية الجارية فى المجتمع
ويقيس قواها ويتوقع نتائج تداخلاتها المتبادلة ، فان هذا النوع من الأدمغة
قد يكون خطة دولة فاضلة بغير عيب . والحقيقة أن البيروقراطية تعتبر
أحيانا أن دماغها كذلك . لذلك تعفى نفسها على هذا النحو السهل من
مراقبة السوق والديمقراطية السوفيتية . وينبغى أن يعرف الصناع الكثيرون
للغاية للاقتصاد الجماعى التابع للدولة أو الخاص ، حاجاتهم ، بالإضافة الى
الأهمية النسبية لهذه الأخيرة ، ليس فقط بواسطة التليفق الاحصائى الذى
تقوم به لجان التخطيط ، وإنما كذلك عن طريق الممارسة المباشرة للضغط

على العرض والطلب • التخطيط مراقب وفي الجزء الأكبر منه مطبق بواسطة السوق • وينبغي ان يتأسس ضبط السوق على الميول التي تظهر به • وينبغي أن تثبت المشروعات المعدة في المكاتب بالدليل على عقلانيتها الاقتصادية بفضل الحساب التجارى • ولا يمكن ان نفكر فى اقتصاد الفترة الانتقالية اذا لم تكن مضبوطة بالروبل « (٢) •

وحسب تروتسكى فربما تستخدم الديمقراطية السوفيتية المتجددة السوق للتحقق من المطابقة والعقلانية فى التخطيط فضلا عن أنه يلزمها اللجوء الى تدخلات الدولة شديدة الخصوصية - اعادة توزيع وضوابط ودعم وضرائب - لتصويب المنطق الأعمى للسوق •

ان دفاع « بوخارين » عن استخدام السوق وعن ضرورة التحالف على المدى الطويل مع المنتجين الصغار معروف جيدا لكن ، كما يشير اليه « آليك نوفيه » ، وقف تروتسكى والمعارضة اليسارية كذلك ضد أوهم النظام البيروقراطى •

وقد لفت تروتسكى منذ ١٩٢٢ الانتباه الى المؤتمر الرابع «للكومينترن» والى فكرة أنه « يتوجب ، خلال فترة الانتقال ، على كل مصنع أو مجموعة مصانع ، بقياس فضفاض يتسع الى كثير أو قليل من المعنى ، على التوجه خارج نطاق السوق والخضوع الى رقابة السوق • وينبغي على كل مصنع تابع للدولة وكذلك على مديره التقنى ، أن تمارس ليس فقط رقابة عن فوق بواسطة جهاز الدولة - وانما كذلك عن الطريق السفلى بفضل السوق - الذى سوف يحكم الى فترة طويلة من الزمن ضوابط اقتصاد الدولة » (٣) •

ونحو ١٩٢٣ رأى تروتسكى أن دور العملة وعلاقة السلع سيتعاضد مع نمو الاقتصاد السوفيتى : « مناهج الاقتصاد وقياس العملة المتطورة فى سياق الرأسمالية غير مرفوضين وانما قد انطبعا بالطابع الاجتماعى » • هكذا كان يكتب (٤) •

والحقيقة أنه فى مستقبل بعيد نسبيا ، بعد الانتقال الاقتصادى ، ستكف العملة والأسواق عن كونها أدوات ضرورية للتخطيط الاجتماعى • لكن تروتسكى لم يضع الطريقة التي عليها ستعمل العقلانية الاقتصادية حينذاك وهذا وان اكتفى بالاملاح على أنها ستتم على صعيد عالمى • وينبغي أن يكون بناء اقتصاد اشتراكى دائما متمحورا حول القوى التقدمية فى الاقتصاد العالمى •

ومن هنا دفاع تروتسكى عن الاتحاد فى نطاق التخطيط مع الحكومات

الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا الوسطى والغربية ، ومن جهة يسمح اقتراح تروتسكى باستغلال التفوق التكنولوجى الغربى لصالح التنمية السوفيتية ، ومن جهة أخرى سيسمح ذلك للأحزاب العمالية الغربية باقتراح اجراءات عملية ومرحلية فى سبيل حل مشكلة البطالة العامة وان لم يتم الأخذ بعين الاعتبار اقتراح تروتسكى فقد كان ستالين حقا مؤسس التعاون الاقتصادى مع البلدان المتقدمة فى الثلاثينات وأثناء الحرب .

لكن اندلاع الحرب الباردة فرض حصارا اقتصاديا . كان ضاغطا على نحو غير معقول ومهد الطريق أمام مرحلة الركود الآتية آنذاك وأوهام الاكتفاء الوطنى . وبدت منظمة « الكوكوم » أقوى من منظمة « الكوميكون » . وهناك فيما قلته حول تطور الاقتصاد السوفيتى خطر حصر التفسير فى مظهره التكنولوجى ، اذ اننى أوضحت أن تحولات هذا التطور لصيقة بدخول التكنولوجيا الغربية .

وتصادفت النجاحات الاقتصادية الحقيقية ، من جانب آخر ، وان كانت فى نفس الوقت وحشية ، فى ظل مرحلة الذروة الستالينية ، مع عصر لم تكن فيه بعد الدوافع الأيديولوجية للكوادر والمناضلين قد ضعفت نتيجة خيبات الأمل المتكررة ، فضلا عن أنه ينبغى أن نتساءل لماذا الاتحاد السوفيتى ، حينما وصل الى درجة لا بأس بها من التقدم ، لم يحرز تقدما فى المجال التكنولوجى ؟

ولماذا ظل الاتحاد السوفيتى يسيء استخدام التكنولوجيا التى أمكنه استيرادها ، كالعقول الالكترونية المتطورة التى دخلت العديد من المصانع السوفيتية الكبرى فى مفتتح السبعينات ؟

وخلال العقود الأخيرة ، رأينا الرأسمالية - رغما عن مشكلاتها الخاصة بها وعن التفاوت الاجتماعى الجارى بداخلها - قادرة على البرهان على تفوقها على الاقتصاديات القائمة على النسق السوفيتى ، وذلك على صعيد الانتاجية .

ما هى العراقيل والعقبات الخاصة التى افرزتها هذه الاقتصاديات ؟

ينبغى ، كما أوضحت من قبل ، اعتبار النفى الوحشى للديمقراطية الاشتراكية ، بالتأكيد وكأنه العامل الذى عرقل التجديد والنمو الخلاق للجمعيات الجماعية الخاصة بالعمل ، خصوصا فى مجال العقول الالكترونية .

لكن هذه الحججة لا تفسر وحدها ضخامة الركود السوفيتى لأن بعض الدول ، ككوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورا ، استفادت أكثر بكثير من

التكنولوجيا الجديدة من ناحية الانتاج في نفس الوقت الذي فرضت فيه رقابة شاملة وطبقت فيه الحريات الديمقراطية ، محاولة ، دون انجاز دائم ، خنق نمو النقابات .

ان الطابع البدائي للصلات القائمة بين القرارات الاقتصادية المصغرة وبين القرارات الاقتصادية الكبيرة هو الذي بدا وكأنه العيب الحاسم في الاقتصاديات القائمة على النمط السوفيتي . أو اذا أثرنا قولا مغايرا يبرز نفس الفكرة ، فنقول انه غياب نظام محكم لضبط وقت العمل الضروري اجتماعيا .

ومن اللافت أن هذا الضعف يبدو أقل وضوحا في القطاعات التي فيها مستهلك واحد ضخم ، والذي في استطاعته أن يكون له طلبات خاصة وأن يرفض المنتج اذا لم يكن على مستوى النوعية المطلوبة .

وعلى هذا كان الانتاج السوفيتي الحربي دائما وأغلب الوقت على مستوى منافس على الصعيد العالمي لأن الوزارات التي كانت تخزن السلاح السوفيتي كانت تراقب عملية الانتاج وكان لها السلطة في رفض أية معدات منخفضة المستوى .

ليس المستهلك السوفيتي المتوسط في نفس الوقت كما نعرف فهو لا يتمتع بتمثيل مؤسسي فعلى .

والمحاولات التي جرت آنذاك من أجل تلافى هذا العيب بتشريع مراقبة تتمتع بنوعية فعلية (جوسبريمكا) قد فشلت مصطدمة بالمعارضة المزدوجة للعمال والاداريين .

وعلى أية حال فالمشكلة تظل مرتبطة بتخفيض التكاليف بالنسبة لنوع الانتاج لا بضبط الطلب . بل من الممكن ألا يكون الانتاج العسكري السوفيتي أو نجاحات مفتح الثورة الصناعية قد تم بواسطة التكلفة القصوى .

ومنذ زمن طويل كنت أعمل مع الوزير الكوبي وكنت مسئولاً عن العلاقات التجارية مع الاتحاد السوفيتي . وأتذكر قصة رواها قائد القسم حول المؤتمر الاقتصادي الذي كان قد عقد يطلب من «أوسوالدوا دورتيكوس» الذي كان في ذلك الوقت رئيسا يراقب جميع الأقسام الاقتصادية . وأحد من المستشارين أكد أنه مع اتخاذ الاجراء في أي قطاع ، ينبغي ابتغاء الربح الأقصى مع تكلفة ومجهود أدنى .

فأثبت دورتيكوس بحماسة اختلافه قائلا : « ليس كذلك يعمل الثوريون » . ثم استطرد قائلا : « بل بالعكس ، اننا نحاول الحصول على

الربح الأقصى بالقوى القصوى Fuerzas ، للأسف وصار الموقف الذى وقفه دورتيكوس ، ومنهج التنمية الاقتصادية المستوحى من روح الفروسية ، معبرا أكثر من اللازم عن نمط ادارة الاقتصاد الكوبى ، كما يدل على ذلك هدف « العشرة ملايين طن » المحددة لحصاد عام ١٩٧٠ .

ففى الاقتصاديات القائمة على النسق السوفيتى لا تجابه المصانع كثيرا مشكلات تتطلب تقييما دقيقا للحلول .

ولم تستطع المصانع السوفيتية قط استخدام العقول الالكترونية لانها وجدت نفسها فى سياق اقتصادى تجابه فيه اما انضباطا أكثر من اللازم أو انضباطا أقل من اللازم ، من حيث المبدأ قيل لها انضباط أقل من اللازم . بالضبط ما عليها أن تنتجه وما عليها أن تستخدم من مواد أولية . عمليا ، كان هناك نقص وكان من الواجب استخدام الصلات السرية لاغلاق الفجوة . وكانت المواهب المطلوبة ليست مواهب مدير المصنع العاقل صانع المنطق الاقتصادى وانما كان المطلوب مواهب واحد من أولئك الذين تطلق عليهم اسم « المنافق » . ولم تلعب جميع هذه الحسابات المتعلقة بالتكاليف المقارنة والهامشية ، و « تقييمات المرونة » التى تشغل بال مدير المصنع الغربى ، أى دور فى هذا النظام .

فلنأخذ قضية المنتجات الرديئة على سبيل المثال . لا يترفع مدير المصنع الغربى على الربح الناتج عن بيع منتجات المصنع الرديئة - ويعمل مدير المصنع السوفيتى فى خدمة وزارة ، ولن تسنح له الفرصة لاكتشاف أن المهملات الصناعية من الممكن أن تصير مصدرا ضروريا فى فرع آخر .

وإذا ربطنا بين هذه الواقعة وبين اهمال الرقابة الاجتماعية وصنمية القيمة الاضافية بغير أن نملتك أدنى البراهين على أن ما تم اضافته له حقا قيمة اجتماعية - فهذا واحد من بين العوامل التى ساهمت فى صناعة الرقم القياسى الرهيب الذى أحرزته الاقتصاديات القائمة على النسق السوفيتى على صعيد البيئة .

وأوضحت التجربة السوفيتية على صعيد ادارة العقول الالكترونية أن النظام البيروقراطى لا يتطلب بالضرورة سوى بعض المعادلات الرياضية البدائية .

وفى الواقع أن العقول الالكترونية القوية التى تم شراؤها من العملات الصعبة النادرة فى السبعينيات لم تستخدمها ادارة المصانع الاحساب أجور العاملين .

وإذا كان لدى مدير المصنع السوفيتي فائضا في المصادر ، فهذه المصادر ستستثمر بحيث تكون خليقة بمساندة الاكتفاء الذاتي للمصنع ، وهي التي ستكون الاحتياطي الأهم وستفتح مصانع لقطع الغيار ، وستوفر الحاجة الى قوة عمل ثمينة .

وعلى هذا فلم يصنع الاتحاد الصناعي السوفيتي الكبير غالبية قطع الغيار وإنما قاد المزارع وتربية المواشى وأفران الطوب ، في سبيل الاجابة المباشرة عن حاجات قوة العمل ، بغير اللجوء الى سوق قليلة الدوران وغير فعالة .

هذا المنهج في التنظيم له منطقته الخاص وهو شديد الفرادة . لكنه لا يقود الى - أو هو غير أهل لذلك - عقلانية اقتصادية أوسع .

رسميا يتسم الانتاج بسمة اجتماعية تفوق الانتاج الرأسمالي . عمليا هو أقل من ذلك بكثير (٦) .

المصنع السوفيتي اما خاضع الى « أوامر » أو خاضع الى « نفسه » وفي الحال الأولى ، فإن التحول الفعلي لطابع ادارة المصنع الى طابع اجتماعي محدود بعجز المخططين عن معرفة أو رقابة اقتصاد واسع النطاق ومعقد ، وبينما نجد في الحال الثانية استقلال المصنع واضحا .

وعلى النقيض ، حتى المصنع الرأسمالي الأكثر بدائية ، مجبر ، بحكم آليات المنافسة ، أن يقارن بين استخدام مصادره وبين الاستخدام الجارى من قبل منافسيه لمصادر مشابهة .

وكلما كانت المصانع المختلفة منتجة ومريحة اقتصاديا ، كلما استطاع التشريع والضرائب أن تفرض عليها أهدافا متكافئة ومسئولة اجتماعيا . وفي كتاب « رأس المال » وضمن كتابات أخرى ، يقدم ماركس عرضا معقدا للغاية لآليات قانون القيمة في النظام الرأسمالي .

في نفس الوقت ، يدل ماركس بوضوح على أن القوة العمياء لتراكم رأس المال تعنى مشكلات طرحتها هي نفسها جاهلة بالخسارة الانسانية والبيئية التي لا تأخذها السوق الرأسمالية بعين الاعتبار .

وربما كان من الممكن أن نعتقد أن آليات الاقتصاد الاشتراكي كانت أعقد بالطبع من آليات الرأسمالية .

لكن المثير للدهشة أن ماركس يكتب في بعض المواضع المشهورة بعض المبالغات البلاغية التي توحى بأن كل شيء سيكون واضحا بعد تصفية الرأسمالية .

فلنأخذ على سبيل المثال « الروبنسونيات » البروليتارية فى خاتمة القسم الخامس الخاص بصنمية السلعة فى الفصل الأول من الجزء الأول من « رأس المال » حيث قارن ماركس بين الطبقة العاملة العالمية باعتبارها كتلة جماعية وبين روبنسون الذى أقام بجزيرة معزولة .

كما يحتوى « نقد برنامج جوته » على مبادئ هامة للتوزيع الجماعى ، لكنه يحتوى قليلا جدا على أمور نافعة حول التنسيق ، وتحويل الانتاج الى انتاج اجتماعى .

وإذا فحصنا عن كتب أكثر سنجد ماركس حقا يقول فى هذه المواضع أن عقلانية خضوع العمل الى الحاجات الاجتماعية هى التى ستظهر بوضوح حينما سنكون قد صفينا سيادة السلعة .

وبما أن ماركس قد كان نصيرا للتحول الاجتماعى الجذرى للانتاج فى العديد من الدول الرأسمالية الأكثر تقدما ، فمن الصعب أن نتصور أنه تنبأ حقا بالسلطة التخطيطية العالمية المحددة لاية كمية لكل شىء ينبغى أن يتم انتاجه .

ومن جانب آخر ، ينبغى أن نقر بأن ماركس لم يرسم قط بياننا دقيقا لآليات الاقتصاد الاشتراكى .

وحسب جميع الاحتمالات ، فالحاجات الانسانية الجديدة التى كان فى مقدوره أن يشاهدها فى محيطه ، لم تكن تتطلب تقييما شديدا التعقيد ، بينما التقنيات الصناعية كانت حقا ذات طابع بدائى .

وينبغى أن تلهمنا نظرة ماركس الى تعقيد ودينامية الرأسمالية ، اليوم ، فى فهمنا للدلالة الممكنة على التخطيط والتحول الاجتماعى .

وربما أقصد مفهوما للتخطيط والتحول الاجتماعى يطور يعيد توجيه أشكال التعاون الاقتصادى المطبق ، مثلا ، على يد شركات متعددة الجنسيات والبنوك وتوكيلات بطاقة القرض والهيئات ، كهيئة السوق الأوروبية المشتركة .

ان واحدة من المشكلات المتعلقة بالمؤسسات الحساسة التى ينبغى ايجاد حل لها ، هى تطوير الآليات الاقتصادية المصغرة الاشتراكية القادرة على تشجيع المصنع فى اقتصاد اشتراكى للقياس الكامل للحاجة والتكلفة الاجتماعية ، بدل المواصلة البسيطة لمسيرته على نحو أنانى وأعمى .

وفى المستقبل المنظور ينبغى أن يتضمن هذا ما أطلقت عليه زميلتى فى العمل « ديان أيلسون » اسم « تحويل السوق الى سوق اجتماعية » (٧) .

مع السوق سيستطيع الاقتصاد الاشتراكي في نفس الوقت تشجيع وضبط أعمال ملايين من صانعي الحركة الاقتصادية ، بما في ذلك التعاونيات الصغيرة والشركاء الذين يحتاجهم أى اقتصاد حديث ، من الممكن ضبط الضرائب والدعم على نحو دقيق بحيث يتكيف مع الأهداف الاجتماعية ومع تشجيع حماية المصادر الطبيعية .

ربما يفرض قانون على المصانع طلب المعطيات التجارية التي هي أصل القرارات الادارية الخاصة بالأسعار والأرباح والاستثمار .

ان الحاجة الى رقابة تزايد الأرباح باستخدام مؤشرات السوق هو درس من التجربة السوفيتية والصينية الذي لا يمكن بالطبع أن يجهله أولئك الذين يريدون تصفية بؤر الرأسمالية العالمية .

ونقد « شيوعية الحرب » ، كما فعل لينين وبوخارين ، وبعد ذلك نقد التصنيع والتخطيط الستاليني ، كما فعل تروتسكى وبوخارين ، دون أن نضيف الانتقادات الأحدث حول المركزية القسوى ، كما قام بها « آليك نوفية » ، و « شوشاوزهى » تكتسب قوة أكثر اليوم لأن الاقتصاد أصبح أعقد مما كان عليه من قبل . وينبغى على الاقتصاد الاشتراكي المتقدم أن يجابه مشكلة التخطيط والضوابط الشديدة التعقيد : اضعاف الشرعية على سلطة المستهلكين والاذن بالاستشارة الديمقراطية على المستوى المحلى والاقليمى والقومى والدولى والأخذ بعين الاعتبار التكاليف الخاصة بالمحيط وكذلك بالحلول البديلة ومنطقة عمل الملايين من صناعات الحركة الاقتصادية المستقلة وهكذا دواليك .

لو كان النظام الاقتصادى الاشتراكي قد أخذ بعين الاعتبار الديمقراطية ، لكانت المسئولية الاجتماعية والتسيير الذاتى أقل بساطة وأكثر توقعا من النظام البيروقراطى .

وبالتالى ، ففى أى اقتصاد حديث ، فان كل مصنع يخضع الى سلسلة من الموردين والمنافذ . كل جماعة ينبغى أن تمتلك هامشا من الحرية لتجريب وتحسين نفسها ، لكن فى نفس الوقت ، اذا أردنا أن يظل المجموع منطقيا ، ينبغى أن يكون هناك مرحليا نظام من الضوابط – جيد بالقدر الكافى – يعوض عملا أكثر فعالية وأكثر مسئولية . وربما يتم استخدام تقنيات « السوق الداخلية » ، المستخدمة من قبل بعض الشركات عابرة القوميات وبعض لهيئات العامة لتخييل ممارسات السوق ، بوابة قوانين ذلك السياق .

القانون نفسه يجرى على نظام طلب القطع السيالة والممتدة في التقنيات المشهورة في « كابان » .

هل يعنى ذلك أن على الاقتصاد الاشتراكي أن يستخدم أجورا اقتصادية متنوعة ؟

إذا ظلت تغيرات الدخول متواضعة ، ومنعنا استثمارها في امتلاك أدوات الانتاج ، فإن هذا ربما يولد التفاوت الطبقي من جديد .

هؤلاء الذين أدخلوا السوق في الدول الشيوعية ، حاولوا دائما أن يندمج مع اصلاحات تقتبس من أحد العالمين أسوأ ما لديه . وأفرزت هذه الاصلاحات تفاوتنا وبطالة بغير تطوير الانتاجية والانصتات (المنتقى) للمستهلك ، اللذين يطبعان النظام الرأسمالى المتقدم .

والعيب الكبير فى نظام السلطة الشيوعية أنها اعتادت السير بحيث تمنع آليات قوى السوق عن العمل .

وقد أخذت بعد ذلك المصانع المفلسة تضغط على «الميزانية الضعيفة» لمصنع « كورناى » وأثرت التأثير السياسى البالغ ضمن المصانع الكبرى . ولن يكون محكوما عليها بشكل مباشر أو غير مباشر بالافلاس . وعلى هذا النحو تم خنق آليات الرأسمالية التى تضمن اعادة توزيع الممتلكات الانتاجية .

ولم تتمركز قط التنمية الرأسمالية فى الفترة الأخيرة فقط فى الشركات التجارية الكبرى . وقد سمحت آليات المنافسة بوجود مجموعة من الشركات الصغيرة الجديدة التى تحصل على نصيب من السوق وتقذف منها عمالقة الحديد والصلب المأزومين .

سمحت اعادة هيكلة الرأسمالية على هذا النهج الذى لا يتوازى مع « البروسترويكيا » - حتى مستهل صيف ١٩٩٠ على أقل تقدير - للشركات المفلسة بالاعلان عن افلاسها .

وفدا بعض الاستثناءات الدقيقة ، كلما كانت الشركة السوفيتية كبيرة كلما أثرت فى السياسة وبالتالي كلما استطاعت طلب الدعم .

ولم تسمح الأحزاب فى السلطة فى الدول الشيوعية بأى تمثيل ديمقراطى للعمال .

لكن عموما رأى القادة ، من الحذر ، البحث عن تنظيم العمال ضمن مكان عملهم . فكان جهاز الحزب والكوادر فى القطاع الصناعى معينين

بشكل مباشر بالدفاع عن النموذج الصناعي القائم ، الذى كان مهتما أكثر
من أى شىء آخر بالمعدات على نطاق واسع .

ونلاحظ أن المصانع الكبرى قد حافظت بالقدر الكافى على دورها
المؤثر فى بولندا لمنع اغلاق القطاعات المفلسة حتى بعد انهيار السلطة
الشيوعية فى البلاد .

وبعد أن بينا دور آليات المنافسة فى نمو الانتاجية داخل الرأسمالية،
يتوجب علينا أن نوضح أن بعض التكوينات الاجتماعية الأكثر دينامية داخل
الرأسمالية قد حدثت كذلك كثيرا من العقاب بالافلاس ، وعلى الأقل فى
القطاعات المتقدمة .

وهكذا فالافلاس نادرا جدا فى اليابان وكوريا .

تغطى جمعيات المدن الكبرى عدة قطاعات فى سبيل القدرة على
المرور من فرع مفلس الى فرع رابح .

وإذا حصلت ادارة من الادارات على نتائج سيئة ، فسوف يتم إعادة
تنظيمها واستبدالها ، اجتنابا للانقطاع العام نتيجة الافلاس .

واقع الأمر أنه أكثر عقلانية من المقاربة التقليدية القائمة على « دعه
يمر » التى ربما تقود الى حل الوحدة الكلية الانتاجية نتيجة عيوب بعض
الاداريين بدل الحد من آثار هذه الأخيرة .

مما لا شك فيه هو أنه فى مقدور السلطة التخطيطية المركزية
الاشتراكية كذلك ، أن تتخيل بدائل فعالة ، لكن اجتماعيا غير قابلة للافلاس
والبطالة .

وربما تساهم اقامة مجموعات صناعية منتمية الى قطاع الدولة على
الصعيد الاقليمي فى تأمين وتوزيع متوازن للتكلفة الاجتماعية وأرباح إعادة
البناء الاقتصادى .

كذلك ربما يكون نافعا أن يتم تقطيع الأجور وسن قوانين لا تسمح
الا بقدر قليل من التفاوت بين الدخل .

والكارثة البيئية والامتداد الشامل للفقر فى العالم انما هو جزء
لا يتجزأ من الحجج الهامة لصالح مبادرة الدولة والتخطيط على مستوى
العالم .

لكن الواقع نفسه ، أن تطرح هذه المشكلات ، على النحو الأكثر قطعية،
على مستوى العالم ومنظورا اليها باعتبارها كلا متماسكا ، ينبغى أن تذكرنا
بأننا لا نستطيع أن نجيب عنها بواسطة « سلطة اقتصادية عالمية » .

وكما سبق أن أشرت فبعض أشكال التخطيط تمنع عمليا الحساب
الاقتصادي المصغر الذي سيشجع إعادة التشغيل في قطاع آخر .

وبالتأكيد فإن المبادرة الهائلة من سلطة تخطيطية ربما يكون دافعا
حاسما في القطاعات الحيوية - وعلى سبيل المثال تطوير مصادر الطاقة
البديلة للمحروقات المتحجرة .

لكن ضبط السوق سيسمح كذلك بتطوير مسئولية مستحيلة التحقيق
في نطاق البيئة ، بالقيام ببساطة على قرار ادارى .

وبالطبع أن السوق الرأسمالية تروج لنموذج في الاستهلاك لا يتفق
وضغوط ندرة المصادر .

لكن ليس هناك ما يدعو لأن تصب السوق المتحولة الى سوق
اجتماعية الى نفس النتيجة ، وذلك من اللحظة التي ستتحول فيها اندفاعات
المنافسة الى اندفاعات مراقبة ومضبوطة بشكل دقيق .

ونفترض كثيرا من الوقت أن أى لجوء الى آليات السوق يعادل
الرأسمالية .

لكن علماء الاقتصاد السوفيت شددوا حقا على أن انماطا مختلفة من
السوق قد سبقت بكثير ازدهار الرأسمالية وستبقى بعدها كذلك وبالتأكيد
الى زمن طويل .

ولا ينبغي أن نقرب بمقاربة غير تاريخية للأسواق .

كما ينبغي أن ندرك التباينات القائمة بين مختلف أنماط السوق .

فكل سوق يعمل فى سياق خاص وفى ظل توزيع معطى للسلطات
كما أن لكل سوق تكاليفها وان كان ممكنا حقا ضبط التكاليف ومراقبتها .

افتراض خطأ آخر ترتكبه أغلب الوقت هو أن اللجوء الى آليات
السوق يعنى بالضرورة الخصخصة واسعة النطاق .

وحتى اذا كانت الأسواق تتضمن بالتأكيد تعددا فى مراكز القرار
الاقتصادى ، فان هذه المراكز ليس عليها أن تمتلك سلطات خاصة فى
امتلاك رأس المال .

ويكمن مفتاح الاقتصاد الاشتراكي فى توزيع السلطات بين الملاك
وبين الجمعيات الجماعية العمالية وبين السلطات المحلية أو البلدية
وممثلى المستهلكين والدولة ، أو حتى الهيئات الولية بحيث يتم الربط
بين المسئولية الاجتماعية وبين الفعالية العملية .

كما ليس هناك ما يدعو لافتراض أن الفعالية العمالية تتطلب الامتلاك
الفردى للمعدات الانتاجية واسع النطاق .

ربما يكون على الهيئة الدولية للتخطيط الاشتراكي الكثير
لتأمين أن قواعده تضمن تعميق المساواة الاجتماعية والمسئولية في قطاع
البيئة وتحقيق ذات المواطن .

ولن يكون في حاجة الى قيادة الانتاج العالمى فى مجمله .

وإذا كانت تبدو هناك بعض « المبالغات البلاغية » عند ماركس
اليوم شديدة التبسيط ، فهذا لا ينطبق أبدا على القول المأثور والجميل
الذى يختصر المبدأ فى أنه ينبغى أن يحكم المجتمع المقبل التطور الحر لكل
فرض الذى هو شرط للتطور الحر لجميع الأفراد .

ان السؤال الذى اقتربت منه هو فى الواقع سؤال يعنى توضيح
الآليات الاقتصادية التى تجسد ذلك المبدأ فى مجموع النموذج الاقتصادى
العالمى ، وخصوصا فى بعض النقاط .

ويتطلب التناقض الفاحش بين الثروة وبين الفقر فى العالم
الحديث - وكذلك شبح الكارثة البيئية - تخطيطا عالميا واقليميا .

لكنه يتطلب أيضا بناء اطار اقتصادى يشجع المبادرة المسئولية
وتجديد جموع المواطنين .

كما نستطيع أن نقول كثيرا حول هذه النقطة . لكننى آثرت تطبيق
هذا التصويب المادى اللصيق بالماركسية ، والذى أوحى به التاريخ ، على
تحديد مشكلة نجابها الآن .

واقع الأمر اننى أحب أن ألتفت الى الماضى ثم المستقبل بحيث أنظر
الى مستقبل أوروبا بعد الأحداث الضخمة التى طفت على السطح
عام ١٩٨٩ .

وقبل ثورات ١٩٨٩ ، نستطيع أن نقول أن الاختيار الحاسم
لليسار الأوروبى كان يعنى قدرته أو عجزه عن تشجيع ، قدر المستطاع ،
أولئك الذين كانوا ينتقدون ديمقراطيا الأنظمة السلطوية السائدة فى
الشرق وكانوا يعارضونها .

وفى العقود الأخيرة على أقل تقدير حطمت أغلبية فصائل اليسار
بوضوح أى « نموذج سوفيتى » ، وإذا لم يكن ذلك فى نظرهم من
الألويات .

وآثر الجزء الأكبر من الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية التواطؤ مع الحكومات فى السلطة وأهملت الحركات الانشاقية والتي كانت فى ذلك الوقت فى نظرها هامشية نسبيا .

وأدلت الأحزاب الشيوعية الأوروبية بتصريحات صحفية جميلة لكنها لم تذهب فى ذلك الى النهاية .

وسلكت حركات السلام المستقلة - وخصوصا « اند » - وبعض المجموعات المتأثرة بالتروتسكية مسلكا أفضل بكثير وأنقذت شرف اليسار .

أما اليوم فنحن أمام مشكلة جديدة .

والاختيار الجديد للييسار الغربى سيكون بين قدرته أو عجزه عن مد التضامن الاجتماعى والاقتصادى الى شعوب أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى السابق التى تبنى نظاما ديمقراطيا وتجاوبه مشكلة ما بعد الشيوعية فى عالم رأسمالى ، وربما يأخذ ذلك شكلا محتواه « اما . . أو » المؤلم ، لأنه ربما يكون ضروريا للييسار أن يستند الى توسيع نطاق الجماعة الأوروبية الخليفة بتقوية مواقف خصومها : اليمين الديمقراطى المسيحى والوسط الليبرالى .

وباختصار الحيرة هى التالية

فى اللحظة التى تبدو فيها أحزاب اليسار الغربى الرئيسية أنها ستنحصل على الأغلبية فى مؤسسات الجماعة الأوروبية - مجلس الوزراء والبرلمان الأوروبى - تطرق بلاد كالمجر وبولندا الباب وتطلب الانضمام الى الجماعة الأوروبية . واذا تم قبولها باعتبارهما عضوين من نوع خاص ، فسوف يوسع ذلك فورا من صفوف اليمين والوسط . فلنأخذ المجر مثلا .

لم يستطع الاشتراكيون الديمقراطيون المجريون النجاح فى تجميع الأصوات الكافية أو التجميع بالقدر الذى يؤذن لهم بانتخاب نائب واحد . واذا كان نصيب الشيوعيين السابقين أفضل ، فقد صرخوا حينما حاول البعض ازاحتهم الى أقصى اليسار فى الجمعية البرلمانية .

وبينما تستطيع أحزاب اليسار أن تتطلع الى كسب الانتخابات القادمة فى بريطانيا وألمانيا فان نفس الأفق يبدو بعيدا جدا فى بولندا وتشيكوسلوفاكيا حيث عجز الاشتراكيون الديمقراطيون عن الحصول على نائب واحد .

وهكذا فحسب المنحنى الذى تسير عليه أوروبا فان توسيع الجماعة الأوروبية هو آخر الأمور التى تأملها أحزاب اليسار الكبرى فى أوروبا الغربية .

والأرجح أنه سيتم على يد أحزاب اليمين التى ستربح على الفور عمليا ، أحزاب اليمين معرقة الخطى نتيجة مشكلات خطيرة فى الاستيعاب التى لن تلبث وأن تطفو على السطح اذا أرادت دمج مجتمعات ما بعد الشيوعية بالاضافة الى جميع صعوباتها وطول انتظارها .

وإذا كانت السياسة الزراعية المشتركة موضع جدل ، فينبغى أن نتخيل الى أى مدى ستزداد حدته اذا امتدت الى شرقى أوروبا الوسطى ، كما ينبغى أن نتخيل الاعداد الموازى لسياسة صناعية مشتركة متكيفة مع الأهداف التى تتطلبها هنا إعادة البناء الصناعى .

وبالتالى فالاجراءات المهداة فى المقام الأول الى بلدان أوروبا الوسطى أخذت شكل جمعية ترفض أدنى تمثيل لهم فى مؤسسات الجماعة الأوروبية .

أما الاشتراكيون الفرنسيون فيبدو نأنهم يقبلون هذه المقاربة .

كما أن الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الغربية الأخرى تستطيع ان تسلك نفس المسلك . تماما كاتفاقية « لوميه » التى تضبط علاقات الجماعة الأوروبية مع الدول الاستعمارية سابقا والأكثر فقرا .

وبالتالى فاننا نستطيع أن نتوقع ابرام اتفاقية على نسق « لوميه » لشرق أوروبا الوسطى .

ويسمحون بذلك كما يبدو لى - لكى يفوا بوعودهم الخاصة بجماعة أوروبية يسودها اليسار لكن المقصود منها سيكون وعودا مزيفة .

واقع الأمر أنه على اليسار والحركة العمالية الغربية تدعيم النجاح الاقتصادى والاجتماعى فى أوروبا الشرقية لأن دعم رأسمالية من الطراز الثالث خليق بأن يحطم على نحو أيسر مكتسبات الغرب نفسه ، الاجتماعية .

وحيثما كانت مارجريت تاتشر تقاوم ضغط مؤسسات الجماعة الأوروبية ، أو عندما كانت اللجنة تعارض امتداد الانتماء الى الجماعة

الأوروبية ، ففي الواقع أن هذا لا يؤدي سوى الى تشجيع دينامية الاندماج
الاقتصادى .

بغير ضغط مضاد من قبل المؤسسات الديمقراطية تخطط البنوك
وشركات عابرة القوميات لابتلاع أوروبا الشرقية بصرف النظر عن
موقف الجماعة الأوروبية المشتركة .

وكذلك قامت شركات عابرة القوميات السويدية مقدما بجمع مصادر
ضخمة لاقامة معدات انتاجية داخل الجماعة الأوروبية ، محاولة على هذا
النحو أن تضغط النقابات والحكومة الاشتراكية الديمقراطية .

وربما يتم الترحيب بالحركات القائمة لصالح الفيدرالية الأوروبية
إذا ارتبطت بتعميم الديمقراطية وتوسيع الانتماء الى الجماعة الأوروبية
وكما يتطلبه ما سبق - اعداد مؤسسات جديدة للتدخل الاقتصادى
والاجتماعى .

وقد تفرض جماعة موسعة برنامجا كريما يستهدف رد الاعتبار
الاقتصادى والاجتماعى والبيئى . وقد يتطلب ذلك مجهودات قوية لاقامة
سلطات عابرة القوميات والديمقراطية والمختصة والمؤسسات الضرورية
لتأمين التقدم الاقتصادى وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية .

وبالطبع ستظل الجماعة الاقتصادية الأوروبية مؤسسة رأسمالية
من حيث الجوهر بالاضافة الى أنها غير مفصولة عن مبدأ « دعه يمر » .

لكن حركة عمالية متحدة على نحو غير معقول وممتدة عبر كل القارة
ومرتبطة بالجنح التقدمى للخضر ، والى حلفاء آخرين ، قد تستطيع
أن تبدأ فى بناء منطق آخر ثم فرضه .

بتصفيتها للستالينية حطمت ثورات ١٩٨٩ الجدران الداخلية
لليساار بنفس القدر الأكىسد التى حطمت الجدران الفاصلة بين الشرق
وبين الغرب .

وسيكون من الآن فصاعدا التعاون بين الاشتراكيين الديمقراطيين
وبين الشيوعيين الأوروبيين ميسرا ، بينما العديد من أولئك الذين يكونون
جزءا لا يتجزأ من الحركات السلمية ، والخضر ، والحركات النسائية ،
يجدون الآن فى الشرق فى نفس الوقت ، حلفاء وشركاء قدماء وجددا .

لكن ينبغى أن نقرب من السؤال الحساس - شكوك نتفهمها تظل
تخيم على الأحزاب التى كانت فى السلطة وحافظت على أعضائها أو حتى
استمرت فى المشاركة فى الحكم . كما ينبغى أن نحفظ فى أذهاننا
بالاعتبارات التالية .

فى السباق الجديى الوطنى والدولى فان الشىوعىىن السابقىن مضطرون للنضال من أجل السلطة بواسطة الديمقراطية ، ولا يأملون أبدا فى إعادة بناء احتكار الحزب ، حتى اذا كانوا يرجون ذلك .

وفى حالات عديدة تخلى عنهم الانتهازيون والوصوليون والجزء الأكبر من تكنقراط الدولة والحزب .

وغالبا ما استفادت أحزاب اليمين والوسط من خدمات الأعضاء السابقىن فى الحزب أو كبار الموظفين فى الدولة .

وينبغى أن يشجع اليسار الموقف السياسى المبنى على التسامح ، ما دام هذا الموقف لا يقوم على خيبة الأمل وعلى الخدعة . وينبغى أن يفسر الأفراد وهيئات الدولة المسئولة عن التجاوزات الخاصة أفعالهم .

لكن ، وكما اعتاد الاعتراف به المعارضون الأكثر شجاعة والأكثر استنارة فى ظل الأنظمة السابقة ، ليس سليما وضع المسئولية خصوصا على أعضاء الحزب البسطاء . كانت المناهج الشمولية قائمة على التواطؤ والمشاركة الصامتة للغالبية العظمى من الناس .

وفىما يخص الأحزاب التى سبق أن كانت فى السلطة والتى أصلحت على نحو من الأنحاء من أمرها ، قد يكون اعتبارها أحزابا منبوذة منذ الأزل من السياسة ، أمرا سيئا من منظور اشاعة الديمقراطية كما من وجهة نظر اليسار .

وسينبغى أن نأخذ بعين الاعتبار ، فى نفس الوقت ، رغبتها فى اصلاح أخطائها الماضية ، والحكم الصادر حولها من قبل ناخبىها أولئك الذين هم فى الوضع الأفضل للحكم .

وان كان واعداء فذلك الأفق الذى يقصد إقامة صلات جديدة داخل اليسار فى مختلف أرجاء القارة الأوربية وسوف يظل الاشتراكيون يمارون فى اعتبار ما اذا كانت الجماعة الأوربية فضاءا للرفض الصادق ، اذا استطاعوا بصعوبة نفى الحاجة الى اطار على نطاق القارة .

قليلون هم اليوم من ممثلى اليسار الذين يوازنون بين « الكوميكون » السابق وبين الجماعة الاقتصادية الأوربية .

على أن البعض يستطيع رفض اعتبار المؤسسات القائمة الآن كنقطة انطلاق .

لكن حينما نقرب من التساؤل عن أية مؤسسة قادرة على توحيد القارة ، فلم نجد اليوم الا متسابقا واحدا .

الجماعة الاقتصادية الأوروبية القائمة على اقتصاديات أقوى هي بوضوح المؤسسة - المفتاح . وحكومات المجر وتشيكوسلوفاكيا وبلندة اعترفت بهذا الواقع بطلب الانضمام اليها وكذلك طلبت النمسا الانضمام، والمحمّل أن بلادا أخرى كالسويد أو النرويج ستتبعها رغما عن المعارضة المستمرة الآتية من جزء من الرأى العام .

وجهل واقع هذا السياق يعنى اللعب على أرضية أولئك الذين يسلمون بالحساب الأنانى قصير النظر القائل عن المجموعة الاقتصادية الأوروبية أن « الصغير جميل » . وعلى المدى المتوسط والطويل لن يكون الحال هكذا .

وقد تخلق أوروبا ، حسب توجيهات كول وميتران ، شكلا فاسدا من الاستعمار الاقتصادى داخل أوروبا . واذا استطاعا اعطاء أوروبا الشرقية دور المكسيك أو أمريكا اللاتينية فربما ستعيش الحركة العمالية فى أوروبا الغربية تجربة التهميش المتسارع على النسق الأمريكى الشمالى ، وحتى اذا كان الأكثر تنظيما منها قادرا على الخروج ببعض الامتيازات الهشة .

من جانب آخر قد تطورت التجربة والتراث ومؤسسات أولئك الذين يتشوقون للانضمام للمجموعة الاقتصادية الأوروبية ، هنا يكمن النضج المحتمل وقوة اليسار الأوروبى .

ورغما عن المخاطر السياسية ، فأننى أعتقد أنه على اليسار الأوروبى أن يقدم مقترحات انتقالية لصالح الانتماء الكامل للمجموعة الاقتصادية ولجميع البلدان الديمقراطية فى أوروبا الشرقية ودول الشمال التى ترغب فى الانضمام اليها . وتتضمن هذه المقترحات ما يلى :

(أ) جدولة الديون .

(ب) صندوق اجتماعى واقتصادى يحتوى على أقل تقدير على ١٠٠ مليار جنيه استرلينى .

(ج) سياسة صناعية مشتركة تصفى الحواجز الموضوعة فى مواجهة واردات منتجات أوروبا الشرقية وتشجع تطورا متجانسا ومنطقيا .

(د) إعادة الميثاق عابر القسارات الذي يتضمن أسبوع الخمس
والثلاثين ساعة وبندا هاما لصالح مشاركة العمال .

(هـ) الاعتراف بأن أغلب المخاطر الجائمة على البيئة الأوروبية تمتد
ممتدة الى القارة (على الأقل) ، وبالتالي التفاوض على مستوى القارة حول
اتفاقية تخص البيئة .

وإذا كان في مقدور المجموعة الأوروبية أن تطلب ضمانات ديمقراطية
من دول أوروبا الشرقية ، قبالتالي عليها أن تكون مستعدة الى ديمقراطية
نفسها باعطاء سلطات فعلية الى البرلمان الأوروبي وبتحميل اللجنة مباشرة
المسئولية أمام هذه الجمعية المنتخبة .

وقد صفى الرأي العام الأوروبي التقليدي فكرة أن بلدا من أوروبا
الشرقية يستطيع أن يكون بين أعضاء المجموعة ، ان لم يكن قد مر مقدما
بمظهر طويل فى التخصص ، وتفكيك أبنيته الاجتماعية .

وليس قبل الألفية المقبلة ، هكذا يقال لنا ، سيكونوا مستعدين
لدخول اللجنة الغربية .

سيكون صعبا ، حتى بالنسبة للمثليين الغربيين الأكثر ادعاء ، الإبقاء
على موقف من هذا النوع ازاء النمسا أو السويد .

ومن جانبه فاليسار يجب بالطبع أن يسعد بوجود التأمين الاجتماعى
على مستوى عال والقطاع العام عند المتطلعين الجدد للعضوية فى المجموعة
الاقتصادية الأوروبية .

كما ينبغي أن يعارض بشدة المحاولات الغربية الرامية الى استخدام
المحرك الاقتصادى لاجبارهم على التخصص .

وحتى هنا لم أتحدث سوى عن الأهداف القومية الكبرى .

وفى نفس الوقت الذى يضغط فيه اليسار الأوروبى فى سبيل أخذ
هذه الحلول بعين الاعتبار ، عليه كذلك أن يعمل لصالح التعاون العملى
والتضامن بين النقابات وبين الحركات الاجتماعية التى تبعت ، عبر
القارة الأوروبية الدفاع عن قضايا ، كإزالة التسلح ، وإعادة الاعتبار الى
البيئة ، وتشجيع التعاون الاقتصادى ، تحسين شروط العمل ، ومسئولية
ومشاركة المؤسسات الاقتصادية ، وتأمين النساء والعمال والمهاجرين ،
وتقوية الحقوق الشاملة للمواطن (بمدى الى المهاجرين) ، وادخال
المكتسبات الاجتماعية التى سرعان ما تنوح وتمتد داخل أوروبا مما يساعد
أوروبا الموسعة على التماسك الأقرب .

وتتضمن مسئولية التوفيق بين شروط الحياة فى الأقاليم الغنية الآن وبين الأقاليم الفقيرة فى أوروبا بالطبع ، على مسئولية أخرى ، هى تحقيق أهداف مشابهة على نطاق العالم وتشريع قانون محلى على صعيد البيئة يتضمن التعاون البيئى العالمى .

وعلى أية حال نخطئ اذا وازنا بين الأهداف المحلية وبين الأهداف اللذين قد يكونا بالأحرى متكاملين . فالجزء الغنى من أوروبا يرفض مساعدة الجزء الفقير ، وبالتالي فالاحتمال ضعيف أن يعمل لصالح التنمية الاقتصادية فى العالم الثالث .

وربما يبدو برنامجا من هذا النوع طموحا جدا وبالتأكيد هو كذلك ، لكنه أيضا أقل طوباوية من تلك المقاربات التى تعنى تصور أننا نستطيع أن نقفز ببساطة فوق المجموعة الاقتصادية الأوروبية .

وأخيرا فإن برنامجى أكثر واقعية من أن نغض البصر عن دورها وهو الأمر المتجه الى أن يدع الأوروبين فى وسط - شرق يتصرفون وحدهم .

وينبغى أن يبقى فى ذهننا أن المجموعة الأوروبية بعيد عن أن تكون على الأقل دولة « فيدرالية » بالمعنى الحصرى للكلمة وأقل أيضا بكثير من دولة كبرى . ليس لديها جيش ولا شرطة ولا سجون ، فقط بضعة آلاف من العاملين . ونتيجة النهج الذى ينتهجه مجلس الوزراء فى استخدام سلطات المجموعة لتشريع اجراءات لا يعاقب عليها بالفصل من قبل البرلمانات الوطنية أو البرلمان الأوروبى ، فإن المجموعة الأوروبية تعاني مما نطلق عليه بأدب اسم « اللا كفاية الديمقراطية » .

على أن الطابع الجنينى للمجموعة يدل على أن اليسار البرلمانى وفوق البرلمانى يستطيع أن يساعدها فى بناء آلياتها ومؤسساتها .

بل أذهب الى حد القول بأن البرنامج الذى عرضته سالفا قد يبدأ فى تحويل المجموعة الأوروبية على نحو من الأنحاء وبالقدر الكافى من الأداة العادية الى التنسيق الرأسمالى الذى تتشوف اليه .

ومن المثير أن نتذكر أنه فى مؤتمر بروكسل حول التبادل الحر عام ١٨٤٧ - المهد البعيد للمجموعة الاقتصادية الأوروبية - وقف ماركس بحماسة الى جانب التبادل الحر ، وعارض أنبياء « الحماية » الوطنية .

ومن الممكن أن تستوحى مؤسسات المجموعة الاقتصادية سياسة « دعه يمر » . لكنها لا تكف عن السعى وراء ضبط معايير الإنتاج والتبادل لمئات وآلاف المنتجات .

وبهذا المعنى فالمجموعة مثال ضخمة لامكانية تحقيق التخطيط في العالم الحديث .

لتأكيد أن الاستخدام الاشتراكي لهذه الآليات في التخطيط قد يتطلب تحولات حقيقية لم أستطع أن أفصلها هنا .

لكن على الأقل هذه المقاربة ربما تكون مطابقة أكثر لطروحات ماركس القائمة على أن الاشتراكية لا ينبغي أن تكون « النفي المجرد للرأسمالية ، وإنما على خلاف ذلك « التجاوز الفعلي » للرأسمالية .

ولكى أختم مداخلتى ، أقول أنه ينبغي أن نستخلص الدروس من الانتخابات الألمانية الشرقية السابقة فلم تعبر أى فصيلة من اليسار عن ممارسة فعلية لصالح التوحيد الألماني .

أما ماركس وانجلز ، القائدان القديمان لحركة ١٨٤٨ الديمقراطية الوطنية الألمانية فقد اضطرا الى أن يتقلبا فى قبرهما . وكانت النتيجة اهداء النصر لليمين على طبق . ذلك أن اليمين كان فى نفس الوقت أكثر واقعية وأكثر كرما . أكثر واقعية لأن الدولة المصغرة الشرقية الألمانية لم تكن حقا وحدة قابلة للحياة ، حتى ان لم تكن مقرونة بصور فظيعة فى ذهن الغالبية العظمى من المواطنين ، وأكثر كرما لأن الديمقراطيين المسيحيين بدوا راغبين فى تقسيم الثروة الغربية .

وبالتأكيد كان ذلك شطحا ديماجوجيا . لكن لم يكن من الممكن التنديد به الا من قبل يسار ذى الرؤية الكريمة والمصوغ على هذا النحو . اليوم التحدى الأكبر حول الوحدة الأوروبية يتطلب بالتحديد الرؤية الكريمة .

تركت عن عمد القضية الهامة والصعبة مفتوحة . هل كان ضروريا أن ينضم الاتحاد السوفيتى الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية ؟

من ناحية الامتداد والمصادر كان الاتحاد السوفيتى كبيرا جدا بحيث كان فى مقدوره أن يعقد سوقا معقولا مع المجموعة ، وان كانت الشعوب المكونة له ممثلة أولا داخل مؤسسات المجموعة .

وربما كان نافعا لبعض دول ، « الكوميكون » البقاء فى رباطها مع الاتحاد السوفيتى والانضمام الى المجموعة عن طريق ترجمة جديدة « للكوميكون » .

ومع ذلك فقد كان أفضل الحلول توثيق العلاقة بين الاتحاد
السوفيتي وبين المجموعة بالروح التي سبق أن مهد إليها تروتسكي
عام ١٩٢٨ .

وربما تكون اللجنة الاقتصادية الأوروبية للأمم المتحدة اطارا لهذه
العلاقة ، أما بناء نظام اقتصادي عالمي متوازن ومسئول فسيطلب تنوعا في
الأشكال الاقتصادية والجمعيات المحلية يجهل الحدود الراهنة ويدمج
على نحو مغاير الوحدات القائمة .

والنقطة الحاسمة هي أنه ينبغي على هذه الانسجومات أن تقدم
وسائل ديمقراطية للدفاع الفعلي عن الضوابط الاجتماعية للعصليات
الاجتماعية مما يتغلب على منطق غير مفهوم لتراكم رأس المال .

هوامش :

- (١) لمناقشة هذه النقطة ، انظر ما سيموسا لفادوري ، كارل كاوتسكي ، لندن ،
١٩٧٩ ، خصوصا ، ص ٣٠١ - ٣١٢ .
- (٢) مضبطة المعارضة ، ٣١ ، ١٩٣٢ ، ذكره اليك نوفيه ، في الاشتراكية وعالم
الاقتصاد والتنمية ، لندن ، ١٩٨٧ ، ص ٩٧ .
- (٣) نفس المصدر السابق ، ص ٨٩ ، حيث سيجد مناقشة مثيرة حول الطريقة التي
قدم بها تروتسكي أفكاره في هذه المسائل .
- (٤) نفس المصدر السابق ، ص ٩٨ .
- (٥) حول هذه النقطة ، انظر أندرس أسلوند ، كفاخ جورباتشوف من أجل الإصلاح
الاقتصادي ، لندن ، ١٩٨٩ ، ص ٧٦ - ٨٧ .
- (٦) فيما يتعلق بالفشل السوفيتي على صعيد ادارة العقول الالكترونية ، انظر مارك ر ،
بايسينجر ، الادارة العلمية والانضباط الاشتراكي والسلطة السوفيتية ، لندن ، ١٩٨٨ ،
ص ٢٤٦ - ٢٦٠ .
- (٧) في مقال يحمل نفس العنوان ، مجلة اليسار الجديد ، ١٧٢ ، ١٩٨٨ .

سباق الوهم

مداخلة نظرية اقتصادية عامة تدور حول
تفسير السقوط الاشتراكي على أساس مفهوم
« الانتقال » من نمط انتاج معين الى نمط
انتاج آخر .

موريس جودوليه

تميل جميع الشواهد ، من السقوط العام للأشكال المعروفة تحت اسم « الاشتراكية » في ادارة الاقتصاد والحكومة المفروضة في أوروبا الوسطى بعد الحرب العالمية الثانية على يد أحزاب شيوعية تابعة للاتحاد السوفيتي الى الظهور الوشيك لتحولات كبيرة في هذا البلد نفسه والذي كان بعد ثورته ، مصدرا لآمال عديدة الى نتائج ذاك النمط من النظام والتفكك المشين للصين بعد ماو والمبشر بانفجارات ضخمة جدا في آسيا مستقبلا . نقول : تميل جميع هذه الشواهد الى التوكيد على أننا نعيش احدى اللحظات المميزة في التاريخ الذي يتخلى عن أشكال تنظيم المجتمع وأشكال فكرية ميتة محكوم عليها بالفشل .

وباختصار يبدو لنا أننا نعيش نهاية عصر ، نهاية الشيوعية ، وبالطبع ، نهاية الفكر الذي وضع مبادئ الشيوعية ، أي نهاية الماركسية .

ان المثير حقا في هذه الأحداث ليس السرعة في تفكيك قطع النظام الرئيسي الواحدة تلو الأخرى ، وكأنه قصر من ورق ، وانما خصوصا أنه استغرق قليلا من الوقت (تقريبا سبعين عاما) ولا وهم كبير يبدو أنه واجب البقاء ، على أنه في نظر الجميع ، سواء أكانوا أنصارا مادحين أو أعداء متحفزين ، كان جبلا شاهقا .

وعلى عكس الشمولية النازية التي حطمتها الاسلحة ، توقع البعض مستقبلا طويل المدى للشمولية بعد الستالينية بشرط أن تكف عن المواجهة المباشرة العسكرية مع المعسكر الرأسمالي .

هل برهن فشل المصلحين على الطريقة الخروتشوفية على أنه كان كذلك من المحال اصلاح النظام من الداخل وبالتالى على أنه من العبث الرغبة فى ذلك ؟

فشلت الاصلاحات وانهار الجبل الشاهق .

كان أصلا مفككا وأحد لم يكن يعرف .

وهو الأمر المنقطع الصلة اذن عن نهاية المجتمع القديم « العبودى » الذى تفكك عبر قرون قبل أن يزول ويترك وراءه أفكارا وأعمالا ومؤسسات كانت أهلا عن جديد لخدمة تطور الغرب منذ القرن السادس عشر ، وربما يكون ذلك - وهنا ذروة السخرية نستعيد مثلا عزيزا على ماركس - فشلا يضاهى ما أصاب الاصلاحات « الكارولانجية » حينما أريد احياء نطاقات كبرى من العصر القديم فى عصر كان فيه التقدم فى الزراعة آتيا من التعدد المتزايد للاستغلال صغير الحجم أو المتوسط الحجم .

لكن المثال أعرج . لأن اصلاحات « شارلمين » لا تمت بصلة الى طموحات الثورة البلشفية (فى تأسيس مجتمع غير طبقى وديمقراطى بالاضافة الى غيرها من الأهداف) .

على أنه يوحى بأنه اذا كانت حياة هذا النظام قصيرة ونهايته سريعة فهذا يرجعه الى أنه على عكس النظام القديم والاقطاعى أو الرأسمالى ، لم يكن قابلا للحياة .

لم يكن قابلا للدوام ، لا لأنه كما تعلن عنه المسيحية والاسلام والديانات الأخرى المنزلة ، أنه اغتصب الطبيعة البشرية ، وانما ببساطة لأنه اجتنب كثيرا الوقائع اليومية ولم يستطع حقا أن يكون ضاربا فى جذورها ، وبالتالي لأنه كان يذهب فى الاتجاه المضاد لتاريخ عصرنا ، ولم يكن يستطيع فى نهاية المطاف أن يواكبه بعدما ادعى سبقه .

بالطبع استطاع البعض وهلة من الزمن فرضه بالقوة على شعوب كان مفروضا أن تنتظر منه تحقيق مثلها الممنوعة فى المجتمع الرأسمالى والبورجوازى ، أى الحرية والمساواة والاخاء .

ومن جديد يفرض علينا الاعلام بالاضافة الى سقوط الشيوعية سقوط الفكر الذى ألهمها ، أى سقوط فكر ماركس وأولئك الذين استندوا الى فكره .

بالنسبة لمفكر قد أراد كشف « قوانين الحركة الاقتصادية » للمجتمع الحديث ، يبدو أن التاريخ قد حكم وفصل . وفى أفضل الفروض أريد

تبرئته من الجرائم المرتكبة باسمه ، بحيث أن يبقى ماركس مفكرا كريما
لكن طوباويا كآخر الطوباويين .

وأخيرا يكون قد جاء ، فى الغرب على أقل تقدير ، عصر نهاية
الأيديولوجيات .

وباختصار يستعيد التاريخ مجراه ويستعيد سيره بين ضفاف
الممكن .

والفكرة التى تقفز تلقائيا الى الذهن هى أن المجرى الذى يستعيده
التاريخ ليس سوى مجرى تطور الرأسمالية التى يستمر انتشارها ،
والذى للحظة يتم معارضته وعرقلته بفضل الثورة الروسية ونتائجها فى
أوروبا وبلاد العالم الثالث يستمر بشكل حتمى فى مسيرته الى الأمام
على نحو أسرع وأقوى من أى وقت مضى .

وأخيرا فإن أوروبا ستعد فى المستقبل فى ظل قوانين من المحيط
الأطلنطى الى جبال الأورال فى انتظار القدرة على استيعاب الصين .

وستختلف جمهورية ألمانيا الديمقراطية عن غيرها من البلدان .
ومن المفروض اذن أن نسلم بنهاية الماركسية .

مما يعنى فى نفس الوقت انتصار الرأسمالية والليبرالية .
بالنسبة لكثيرين ، وأنا منهم ، كانوا يكافحون فى نفس الوقت الرأسمالية
والنظم البوليسية والبيروقراطية التى كانت تمارس باسم الاشتراكية :
الرعب واحتقار جموع الناس ، هذه الوقائع تحزنهم وتخيفهم .

أية حركات وأى أشكال نضال وأى أفق ينبغى ابداعها اليوم فى
سبيل الكفاح ضد الاستغلال والفقر والخضوع والوحدة حيث يجد مئات
الملايين من الرجال والنساء أنفسهم خاضعين الى هذه الأنظمة وليس فقط
فى العالم الثالث وانما كذلك فى أوروبا الوسطى والشرقية ؟

لأنه الى زمن قريب ، فى البلاد الرأسمالية الأغنى ، حينما كانت
تصاب بأزمة ، كان يتم فورا وبنشأط « تنظيف » أجهزة الانتاج والتبادل
وتسريح ملايين البشر ، شبابا أو أقل شبابا ، أى أن لانتصار الرأسمالية
« نتائج انسانية » .

تبقى المشكلات وتتغير المتناقضات لكنها لا تزول . نضالات تفرض
نفسها وأخرى ستعرض نفسها ، ينبغى الدخول فيها .

لكن فى الوقت نفسه الذى يتم فيه ذلك ، ينبغي اجتناب الفرق من جديد فى عشرات مأسوية وغير مجددة على حد سواء .

وربما منذ نهاية القرن الثامن عشر ، لم يجد ممن يريدون العمل بهذا المعنى أنفسهم أمام صورة الحكم على نتائج بهذه الضخامة ، وأيضاً فى الوقت نفسه وفى سياق كثير من الأشياء تبدو من الآن فصاعداً .
واضحة .

ولكن هل مجمل هذه البديهيات حقاً بديهية ؟

لكى لا أضرب الا مثالا واحداً ، يبدو من الصعب البرهان على أن تحاليل ماركس كانت تحتوى على مقدمات ومشروعية الاستغلال واخضاع الجموع الشعبية من قبل الدول البيروقراطية والبوليسية .

ولكى نفحص بوضوح ينبغي أن نحلل الى جانب ذلك الأسلوب الذى اتبعه ماركس فى تمثيل شروط وعمليات الانتقال من نظام اقتصادى واجتماعى الى نظام اقتصادى واجتماعى آخر وعلى وجه الخصوص الانتقال من الرأسمالية الى ما أطلق عليه لا اسسم « الاشتراكية » ، وانما « نمط الانتاج يقوده العمال المجتمعون » .

وللجواب السريع عن هذا السؤال سنخصص باقى عرضنا (١) .
طرح ماركس عدة مرات فى حياته المشكلة المركزية للفهم العلمى للتاريخ وشروط آليات الانتقال من نمط انتاج سائد الى نمط انتاج سائد آخر ومن تكوين اقتصادى واجتماعى الى تكوين اقتصادى واجتماعى آخر .
والنصوص كثيرة ، وتمتد على مدى حياته ، من الايديولوجية الألمانية (١٨٤٥) حتى المسودات الثلاث فى الفرنسية لرسالته الى « قيرا زازوليتش (١٨٨١) ، ذلك الثورى الروسى الذى سأل ما اذا كان فى نظره ممكناً أن تنتقل روسيا الى نمط انتاج يقوده العمال المجتمعون « بغير المرور بمجمل مراحل الانتاج الرأسمالى » (٢) .

سؤال نقيس اليوم فقط بعد قرن من طرحه مداه .

والنصوص الأهم بالنسبة لحديثى متناثرة فى الأجزاء الثلاثة من كتاب « رأس المال » المخصصة للانتقال فى أوروبا من نمط الانتاج الاقطاعى الى نمط الانتاج الرأسمالى بالاضافة الى نصوص برناهج جوته وايرفورت (١٨٧٤) ، حيث ينتقد ماركس بعض أطروحات الاشتراكيين الديمقراطيين الألمان حول الانتقال من الرأسمالية الى « نمط الانتاج الذى يقوده العمال المجتمعون » .

من ناحية اذن تحاليل وفروض حول انتقال هو فى الوقت الذى كان يكتب فيه ماركس منتهى فى البلاد الغربية الرئيسية - انجلترا وهولنده وفرنسا حيث تسود الرأسمالية تطور الاقتصاد والمجتمع .

ومن ناحية أخرى ، نصوص يتوقع فيها ماركس الانتقال فى بلاد الرأسمالية المتطورة الى نمط انتاج يقوده العمال المجتمعون .

اذن لدينا من ناحية انتقال تم ، ومن ناحية أخرى ، انتقال ليس واجب الاتمام ، وانما حسب ماركس جارى الحدوث مقدما .

وكيف كان ماركس يرى الانتقال الأول ، ذلك الانتقال الذى كان منتهيا و « ظفر » ؟

كان ماركس يرى الانتقال المنتهى فى بلاد الغرب الى الرأسمالية ، عملية بعيدة المدى بدأت نحو نهاية القرن الخامس عشر وسبقت ايطاليا فى القرن الثالث عشر ولم ينته فى انجلترا الا فى مستهل القرن التاسع عشر .

وفى جانب آخر ، شدد ماركس على أن فى التاريخ ، ليس هناك قطيعة واضحة بين مختلف العصور فى التطور الاقتصادى للمجتمع وبين مختلف التكوينات الاقتصادية والاجتماعية .

واستهلت هذه العملية مسيرتها فى ايطاليا ثم بدأت من جديد فى البرتغال وأسبانيا وتوقفت عدة مرات ثم استؤنفت بعد ذلك فى فرنسا وخصوصا فى هولنده ثم اجتمعت فى انجلترا شتى الشروط القائمة فى البلاد الأخرى على نحو متفرق .

وباختصار فعملية الانتقال المحصورة هنا فى حدود التحولات الاقتصادية التى تشر انحلال ثم زوال نمط الانتاج السائد واستبداله بنمط انتاج آخر يسود بدوره مجموع شروط الانتاج والتبادلات ، هى عملية تولد عفويا وتتطور على نحو لا متكافئ فى مختلف المجتمعات وتأخذ عدة قرون فى الانتهاء فى مجتمع ثم فى مجتمع آخر يكون قد تطور فيه .

وتنحصر تحاليل ماركس طواعية فى حدود دراسة المظاهر الاقتصادية لهذه العمليات PROCESSUS . وهو لا يجهل ، فى نفس الوقت الذى يطرحها جانبا ، تحولات أشكال السلطة والأفكار البروتستانتينية ، والثقافة (الفن التشكيل والموسيقى) ، وغيرها من الأشكال ، التى تسير فى موازاة هذه التحولات الاقتصادية .

تحليله حصرى لكن لغاية بعينها .

واقترح ماركس تقسيما تاريخيا لذلك النمط من العمليات . فقد قسمها الى مراحل ثلاث (مع تحفظات عديدة) :

١ - الولادة .

٢ - مرحلة الشباب وتطور النظام الجديد .

٣ - النضج .

أما المرحلتان الأولى والثانية (الولادة والتطور) فهما يكونان مرحلة الانتقال التي تنتهى الى سيطرة جديدة للانتاج (المرحلة الثالثة مرحلة الانتقال اذن هى فى نفس الوقت تلك المرحلة التي يتفكك ضمنها النظام السائد القديم بسرعة تزيد أو تقل وتشق طريقها الى الزوال من القطاع الأول الى القطاع الثانى من مختلف قطاعات الانتاج الواحد تلو الآخر ، وذلك فى بلد واحد أو فى عدة بلاد فى نفس الوقت .

وتقع ولادة نمط الانتاج الرأسمالى حسب ماركس فى مستهل نهاية القرن الخامس عشر ، قبل اكتشاف أمريكا .

تمتد فترة الشباب والتطور من نهاية القرن السادس عشر الى أواسط القرن التاسع عشر .

بدأت مرحلة النضج فى انجلترا قبل أى بلد آخر فى مستهل القرن التاسع عشر وفى وقت كانت فيه فرنسا وألمانيا قد بقيتا بعد بعيدا جدا فى المؤخرة .

وقبل ذلك ، فى انجلترا ، فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، مع ظهور التعاونيات والمصانع العمالية وتطور المصارف و « التروست » وغيرها من الهياكل ، كان ماركس يرى فى الاشارات المباشرة (التعاونيات العمالية) وغير المباشرة (مختلف أشكال الطابع الاجتماعى للملكية المصانع وغيرها) الى الانتقال الى نمط آخر من الانتاج الأرقى ، نمط انتاج يقوده العمال المجتمعون ، أى الانتقال قد سبق أن بدأ ، لكن فقط فى البلدان الرأسمالية الأكثر تطورا .

الواضح فى نظر ماركس أنه لايمكن أن تولد « الاشتراكية » وأن تجد شروط تطورها الا فى البلدان الرأسمالية الأكثر تطورا حيث الانتاج والتبادلات مطبوعة بأرقى الطبائع الاجتماعية ، وحيث تمتلك الطبقة العاملة تجربة طويلة من النضالات ، وحيث انها منظمة منذ زمن طويل عبر نقابات وأحزاب .

وحيثما سأله ميخائيلوفسكى عام ١٨٧٧ وف ، زازوليتش عام ١٨٨١
ما اذا كان هذا الانتقال ممكنا فى روسيا ؟ .

كان جوابه بالاجاب . لكنه ذكر عدة شروط سنعود اليها فيما بعد .

ولكن واحدة منها ينبغي أن نشير اليها هنا فورا : اذا انفجرت
الثورة الروسية فلن يكون ذلك « فى عصر تبدو فيه الرأسمالية بعد
متماسكة . لكنه على العكس سوف يجد نفسه فى أوروبا الغربية ، وكذلك
فى الولايات المتحدة ، فى صراع مع جموع العمال والعلم وقوى الانتاج
التي تنمرها - وبعبارة واحدة سوف يجد نفسه فى أزمة تنتهى الى
تصفية نفسها ، بعودة المجتمعات الحديثة الى شكل أرقى من النمط
« القديم » فى الملكية والانتاج الجماعى » (٣) .

وها هى ملاحظات انجلز (١٨٧٥) حول العلاقات الاجتماعية فى
روسيا توجز الفكرة نفسها :

« هذا الانتقال نحو شكل أرقى من الواجب أن يتم بغير أن يمر
الفلاحون الروس بالدرجة الوسيطة المتمثلة فى الملكية المقسمة البورجوازية
وهو ما لن يحدث الا فى حال أن تحدث فى أوروبا الغربية ، قبل التفكك
النهائى للملكية المشاعية ، ثورة بروليتارية ظافرة تقدم الى الفلاح الروسى
الشروط الضرورية لهذا الانتقال وخصوصا المصادر المادية . » (٤) .

وباختصار فالثورة ممكنة فى روسيا ، لكن باعتبارها استثناءا
وبشرط أن تقوم فى نفس الوقت ثورة بروليتارية ظافرة فى أوروبا
الغربية .

بعد الحرب العالمية الأولى ، قامت انتفاضات ثورية فى المجر
وألمانيا . لكنها قمعت . ومنذ ذلك الوقت لم تقم أية ثورة بروليتارية فى
أوروبا . وصار الاستثناء قاعدة الآن (اذا وضعنا جانبا بلدان أوروبا
الشرقية حيث تم فرض « الاشتراكية اثر تقسيم أوروبا بين المنتصرين فى
الحرب العالمية الثانية) انتفاضات شعبية فى الصين وفيتنام وكوبا دفعت
الأحزاب الشيوعية الى السلطة ، فى بلاد غابت عنها الشروط المادية
والاجتماعية للانتقال الى نمط الانتاج الذى يقوده العمال المجتمعون . بلاد
كالصين وفيتنام لم يكن لديها بعد خلايا الانتاج الصناعى الرأسمالى .

لكن فلنعد الى اللحظة الأولى المكونة لعملية الانتقال ، الى المولد
نفسه لعلاقات اجتماعية جديدة فى الانتاج ، وخصوصا الى مولد علاقات
الانتاج الرأسمالى .

فقد كتب ماركس مرارا ان هذا المولد كان عفويا . وقد تم تحت ضغط تطور انتاج السلع اللصيق بانتشار التجارة الدولية والقومية في بعض بلدان أوروبا منذ القرن السادس عشر . اصطدام انتشار التجارة المدفوع بقوة المجتمع الاقطاعي بحدود الأشكال الاقطاعية في تنظيم الانتاج الحرفي والصناعي وتبادل السلع . كما اصطدم بالحواجز التي أقامها تنظيم الانتاج والتجارة الحرفية ورابطة النقابات .

ويحلل ماركس في الفصل السادس ، غير المنشور في حياته ، من كتاب « رأس المال » ، هذا المولد العفوي لعلاقات الانتاج الرأسمالي حينما يقارن بين الورشة الرأسمالية وبين ورشة الحرفي قائد جماعة من الحرفيين .

ويوضح أن هذا المولد قوامه انسجام جديد لعلاقات اقتصادية كانت قائمة مقدما ، لكن بعد تصفية رقابة هيئات الحرفيين على الانتاج .

كما كان قائما أصلا الملكية الخاصة لوسائل الانتاج واستخدام المال كرأس مال ودفع الأجر للعمل جزئيا عينا ، والجزء الآخر أيضا نقدا .

وقد تم المحافظة على هذه العناصر واعادة دمجها . مما وفر قدرة جديدة في تنظيم الانتاج وحول لأول مرة العمال ومن صاحبهم والمبتدئين الى عمال أجراء وأوقف وضعهم القائم على شبه العضوية في أسرة المعلم والصانع .

وباختصار ينبغي أن نشير الى ثلاث ملاحظات حول هذا المولد اذا أردنا المقارنة بينه وبين مولد نمط الانتاج « الاشتراكي » الذي شيد اثر « ثورة سياسية » ومنتثرا قبل أن ينتشر ويصير ظاهرة شملت بعض بلدان أوروبا .

٢ - لم يكن هذا المولد جوابا عن تطور قوى الانتاج الجديدة وانما كان جوابا عن تطور تبادلات السلع وانتاج مختلف السلع الذي كان يفدى هذه التبادلات . ان التحول في علاقات الانتاج يجيب عن تطورها لا عن ضغط أى شيء آخر ، قوى الانتاج « الجديدة » مثلا .

٣ - بدأ هذا المولد وكأنه أحد الأساليب الممكنة في تنظيم الانتاج خارج أبنية الجمعيات الحرفية وضدها .

لكن في كل مرة كانت العلاقات الاقتصادية قائمة أصلا (الملكية الخاصة واستخدام المال كرأس مال والعمل المأجور) ووجدت نفسها

ممزوجة على نحو جديد وصائغية شكل اجتماعي في تنظيم الانتاج والتبادلات ، جديد وأكثر فعالية (قياسا بالحاجات الاقتصادية في المجتمع آنذاك) . وبالطبع كان يحتوي هذا الشكل ، بالربط المباشر بين رأس المال وبين العمل الحر ، على شتى عناصر استغلال رأس المال للعمل ، والشكل الحديث لاستغلال ملاك وسائل الانتاج والمال للعمل البشري وكان يحتوي على العناصر الخاصة للعلاقات الطبقيّة الرأسمالية التي طبعت المجتمع الحديث بعد الاقطاعي .

ولم تفرض هذه العلاقات الجديدة نفسها فور مولدها كما فعلت علاقات الانتاج « الاشتراكي » في فروع الانتاج والتبادل كافة .
تتطور هنا وهناك ثم تتوقف وتزول وتتحيا من جديد ثم تستهل مسيرتها مرة أخرى وهكذا دواليك .

وباختصار فالمرحلة الثانية من عملية الانتقال وفترة الشباب وتطور نمط الانتاج الرأسمالي في حاجة الى وقت وتخضع المرحلة الثانية الى العديد من الظروف الاقتصادية وغير الاقتصادية . اذ أن هذا التطور لم يتم على أساس قوى ومحركات اقتصادية فقط . فهناك أيضا التوسع الاستعماري الأوروبي والحروب ومساعدة الدولة ونزع ممتلكات الكنائس (مما يسر الاصلاحات الزراعية واعادة توزيع الملكية) والبروتستانتية وأخلاقياتها في العمل والاخلاص . جميع هذه الظروف وجميع هذه القوى أسهمت ، حسب ما قال ماركس ، في تطوير علاقات الانتاج الجديد .

وتدين اذن هذه العلاقات بغير حساب الى مختلف أشكال العنف الخاص والعام لما حققته من انتصارات . ولم تكن اذن السوق قط المصدر الوحيد لتطور الانتاج السني . هذه كانت موجودة ، ماركس يذكر هذا الأمر بغير توقف ، قبل الرأسمالية بكثير ، واستندت بالتالي الى علاقات انتاج وأشكال استغلال العمل مختلفة كليا كالأشكال العبودية والتسخير الفلاحي وغيره من الأشكال ، ان قوى أخرى غير السوق تخدم التبادلات السلعية أو تعارض انتشارها .

لكن العامل الحاسم الذي أمن ، حسب ماركس ، نصر الرأسماليه واقامها كنمط انتاج سائد جديد طبع نهائيا تطور المجتمعات الغربية الحديثة بطابعه ، هو أن الرأسمالية استطاعت خلق قاعدة مادية (وفكرية) خاصة بفضل تطوير الميكنة والصناعة الكبرى ، وبتعميم تطبيق العلوم في الانتاج .

وحيثما توقفت الرأسمالية عن القيام على تقنيات وقاعدة مادية متوارثة عن الماضي من المجتمع الاقطاعي وفضلا عن المهن اليدوية وبدأت

فى أن تخلق لنفسها قاعدتها الخاصة ، تقسيمها الخاص للعمل ، وفى تدمير أو فى التخلي على الشروط المادية التى كانت نقطة بدايتها ، انتهت مرحلة الانتقال على صعيد الاقتصاد .

وهو الأمر الذى أطلق عليه ماركس اسم الانتقال من « الادراج » الشكى الى « الادراج » الفعلى للعمل تحت رأس المال .

ليس فقط قوى انتاجية جديدة ، مادية وفكرية (العلوم والتقنيات وغيرها من القوى) ، وانما كذلك نمط جديد من العمال : العامل الجزأ للنزوع على الصعيد الفردى من أية قدرة انتاجية ، لكنه يكتسبها فور التصاقه ببعض قوى العمل الأخرى داخل البنية الجماعية .

اذن حينما تكون قد بنت قاعدتها المادية الخاصة ودمرت فى ظل منافستها أو أرضت لها أشكالاً أخرى وعلاقات انتاج ، نمط الانتاج الرأسمالى .

وبالطبع ، لم تصل الى هذه المرحلة الا فى تلك البلاد التى قد تطورت فيها على النحو الأكثر وهى البلاد المركزية (أو بالاحسرى المراكز بغير تشديد) انتشارها بالنسبة للبلدان الأخرى الخاضعة لها وتكون المحيط المختلف لهذا المجموع الاقتصادى الجديد .

لكن الواضح حسب ماركس أنه كان لابد أن تقوم الثورة البروليتارية أولاً فى البلدان الرأسمالية الأكثر تطوراً ، فى المركز ، لا فى المحيط (كروسيا فى طرف أوروبا) وأنه فى هذه البلدان وحدها كان حظ نجاح الثورة الأكبر ، لا فقط النجاح الفورى ، والانتصار السياسى ، وانما القدرة على الانتقال الفعلى الى أشكال حديثة ودينامية من الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج .

وكان المفروض أن تمتلك البروليتاريا وحلفاؤها فى هذه البلدان ، بعد انتصارها السياسى ، شتى أشكال الرأس مالية فى نطاق تطوير الانتاج والتبادلات والعلم والتقنيات وغيرها من الأشكال .

واذا قارنا بين تحايل ماركس لشرطى وعمليات الانتقال الى الرأسمالية وبين ما حدث فى روسيا أو فى الصين ، سنرى على الفور أن هذه البلدان لم تكن بلداناً رأسمالية متطورة (الصين أقل بكثير من روسيا القيصرية) وأن الثورة بالتالى اضطرت ، كما تنوق ماركس وكثيرون آخرون فى عصره ، الى ادخال التقنيات وقوى الانتاج المتطورة فى الغرب الرأسمالى لكى تخلق لنفسها قاعدتها المادية الخاصة .

ولم تستطع قط البلدان المتخلفة تطوير القاعدة المنافسة حقا لقاعدة
البلدان الرأسمالية الأكثر تطورا .

وأقل من ذلك ، لم تستطع خلق ، في تاريخ البشرية ، قوى الانتاج
المادية والفكرية الوحيدة بغير نظير لها في الغرب الرأسمالي ، والتي ربما
صارت بالنسبة له مستحيلة المنال وبالضبط بسبب أبنيته الرأسمالية .

وصارت الأنظمة « الاشتراكية » البيروقراطية والبوليسية عجوزا
خلال بضعة عقود بغير أن تصل الى النضج ولم تكن قط قادرة على خلق
قاعدة مادية خاصة على أساسها كان المفروض أن يصبح ممكنا تطور المجتمع
لصالح جموع الناس المستحيل تشييده داخل أنظمة اجتماعية تقوم على
استبعاد الغالبية العظمى من الملكية (و / أو) من الرقابة على وسائل
الانتاج وعلى استغلال قوة عملها .

انها لم تكن قابلة للدوام لأنها غير قابلة للحياة – ونعود من جديد الى
نفس الأسئلة .

ونقيس اليوم مدى وهم لينين المأسوي حينما رقص من الفرحة يوم
ان كان ممكنا أن يقال ان الثورة البلشفية دامت نفس فترة كومونه باريس
الزمنية .

وعلى العكس ، صنع لينين وتروتسكي لانفسهما عددا أقل من الأوهام
حينما تصورا أنه من الصعب ، بل من المستحيل ، بناء الاشتراكية في بلد
واحد فقط ، ان لم تنفجر ثورات بروليتارية ظافرة بسرعة في انحاء بلدان
المركز الرأسمالي ، في أوروبا الغربية والولايات المتحدة . وعلمهما قمع
« السوفيت » في بودابست وبرلين أنه ينبغي الانتظار . وبالانتظار يتم
القيام قدر المستطاع ببناء نمط انتاج كانت فيه العناصر المادية مفقودة
والشكل الاجتماعي واجب الاختراع .

وفي نهاية الأمر فحينما نحلل ما يعتقده ماركس في دور الثورات
السياسية ، في انجلترا عام ١٧٨٩ ، فمن البديهي بالنسبة له لم تشر فقط
الانتاج الرأسمالي . بالتأكيد أنهما سرعتنا من ايقاع تطوره ، لكن ليس
بشكل مباشر ، اذ أن ذلك لم يكن هدفهما . بل كان هدفهما تغيير علاقات
القوى وتحقيق تقسيم جديد للسلطة ، أولا وقبل أي شيء بين الطبقات
السائدة في المجتمع ، ارسـتقراطيات جديدة أو قديمة ومختلف
البورجوازيات .

وعلى خلاف ذلك وجدت الثورة الروسية نفسها أمام هدفين وحيدين في التاريخ : من جانب ، خلق نمط جديد في الانتاج ، صناعته ثم فرضه على مجموع المجتمع ، مما هو مقديما غريب لكن من جانب آخر ، أراد هذا النمط في الانتاج ألا يقوم لأول مرة في التاريخ ، منذ ظهور مجتمعات طبقية على استغلال عمل الغالبية العظمى من قبل أقلية تمتلك الملكية (و / أو) على رقابة وسائل الانتاج والوجود .

وباختصار قدم هذه النمط في الانتاج نفسه وكأنه الخطوة الأولى التي تخطوها الانسانية فيما بعد العصر البدائي . كان مفروضا أن يكون شكلا حديثا في الانتاج أرقى من الرأسمالية ، يقوم على الامتلاك المشترك لوسائل الانتاج واعادة توزيع منتجات عمل الجميع ، مع الأخذ بعين الاعتبار ، في الوقت نفسه ، العمل الذي يقدمه كل واحد على حدة ، والحاجات المشتركة بين الجميع ، المنتجة وغير المنتجة ، على صعيد الصحة والتربية ووسائل المواصلات وغيرها من الحاجات .

وتلك الخطوة الأولى خارج العصر البدائي للمجتمعات الطبقية التي كان المفروض أيضا أن تمهد « لذبول » الدولة ولدخول مملكة الحرية الحقة .

ففي يناير ١٨٧٤ ، أى عام قبل أن يكتب ماركس نقده لبرنامج جوته (مايو ١٨٧٥) ، كتب انجلز هذه السطور التي تصل بين انجلز وفكر ماركس : « ستزول الدولة بعد الثورة بصفتها وظيفة سياسية وستحافظ على وظائفها الادارية والرقابية لمصالح المجتمع الحقة » (٥) .

وكان ماركس يعتقد حينما كان يعلق على القرارات التي اتخذتها كومونة باريس ، أن كومونة باريس لم تكن سلطة دولة كغيرها من سلطات الدولة .

فالفكرة اذن واضحة :

« ان المجتمع الذي يعيد تنظيم الانتاج على أساس الجمعية الحرة والمتكافئة التي يقيمها العمال فيما بينهم ستبقى ماكينة الدولة في مجملها الى حيث سيكون مكانها في المستقبل ، متحف الاثريات ، الى جانب دولاب المغزل والفاص البرونزيين » (٦) .

هذه هي النتيجة التي وصل اليها كتاب أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة (١٨٨٤) .

لكن لم يكن ممكنا أن يكون المجتمع المقصود هو روسيا ١٩١٧ التي كانت قد استنفدتها الحرب ، وحيث استمر البؤس والضرائب في اجبار ملايين الفلاحين على الهرب من الريف جريا وراء لقمة العيش بالعمل في المناجم ومناطق عمل « باكو » أو في المدن .

على أن لينين يذكر هذه النصوص لماركس وانجلز حينما كتب في قلب الفترة الثورية ، في يناير وفبراير ١٩١٧ ، ملاحظاته حول « الماركسية والدولة » .

كذلك لم يكن من الممكن أن يكون ذلك المجتمع (صين ١٩٤٩) المكبل بالكوارث الناتجة عن الاحتلال الياباني والحرب مع « كومينتانج » والتي لم يكن لديها بعد القدرة على خلق قوى جديدة بعد قرن من العجز شهد انحطاط الامبراطورية الصينية طويل الأمد .

لكن فلنعد من جديد الى الأسلوب الذي اتبعه ماركس في استخلاص إمكانية الثورة في روسيا وتصور شروط نجاحها في مواجهة المهام التي كان عليها أن تقوم بها .

ولنذكر مرة أخرى ، أنه حسب ماركس كانت الدولة الروسية هي الدولة الأكثر رجعية في أوروبا ، لأنها كانت تربط بين ملامح الملكيات المطلقة الغربية وبين الملامح المركزية و « الاستبدادية » التي كنا نقابلها في الدول القائمة على استغلال الجماعات الريفية والمطابقة لمختلف أشكال ما اصطلاحنا على تسميته بنمط الانتاج « الآسيوي » . هذه هي الدولة ، حسب ماركس ، التي لعبت منذ اندلاع الثورة الفرنسية « شرطي » أوروبا ، وكانت قابلة للانهيأ في كل مرة كانت تهدد فيها الانتفاضة الشعبية هذه أو تلك من الدول في أوروبا الغربية أو أوروبا الوسطى .

وكانت لا تزال القوة الانتاجية الرئيسية في روسيا ، حسب ماركس أيضا ، مكونة من الفلاحين ، لا من البروليتاريين . وكان جزء كبير من الأراضى ، الأقل جودة دائما ملكية جماعية للأقاليم الزراعية . وفي شكل المصارف والسكك الحديدية والشركات المساهمة وبورصات الأوراق المالية ومختلف الصناعات الميكانيكية والملاحة التجارية وغيرها من الأبنية . « دفعت الدولة ، على حساب الفلاحين وضدهم ، فروع كاملة من فروع النظام الرأسمالى الغربى »

وأرادت الأقلية الغلبة من الفلاحين « تحويلها الى طبقة متوسطة زراعية » ، وتحويل الأغلبية بغير تحذلق ، الى بروليتاريين مأجورين (٧) .

والسؤال المعلق هو اذن ما اذا كان في مستطاع روسيا ، بعد الثورة الفلاحية ، وبواسطة هذا « الاجتماع بين ظروف استثنائية » ، الانتقال مباشرة « الى النظام الاقتصادى الذى يصبو اليه المجتمع الحديث » بغير المرور « بالمغامرات الفظيعة » اللصيقة بالراسمالية ، بالاستناد الى اشكال ملكية وعمل جماعية قبل راسمالية التى مازالت باقية على النطاق القومى فى هذا البلد وهى من ملامح القرية الريفية الروسية ؟

والشروط التى يذكرها ماركس تستحق أن نوردتها هنا :

(أ) ينبغى أن « نبدأ بوضع القرية فى وضعها العادى على قاعدتها القائمة ، لأن الفلاح فى أى مكان هو عدو أى تغيير فجائى » .

(ب) تحتل القرية الروسية موقعا استثنائيا ، لا نظير له فى التاريخ . هى الوحيدة بعد فى أوروبا فى شكلها العضوى ، السائد فى الحياة الريفية ضمن امبراطورية مترامية الاطراف . وتقدم لها الملكية المشاعية القاعدة الطبيعية للامتلاك الجماعى وبيئتها التاريخية . كما تقدم لها معاصرة الانتاج الراسمالي جاهزة الشروط المادية للعمل التعاونى المنظم على أرجاء مترامية . وتستطيع بالتالى أن تستوعب المكتسبات الايجابية المتبلورة فى النظام الراسمالي بغير المرور بالمشائق الجماعية المضافة .

وتستطيع درجة درجة أن تزيح الزراعة المتناثرة وتضع محلها الزراعة المترابطة بواسطة الماكينات الذى يدعو اليها الشكل الفيزيقي للأرض الروسية .

(ج) وبفضل تطوير قاعدتها ، الملكية المشاعية للأرض ، وبتصفية مبدأ الملكية الخاصة التى تتضمنه أيضا ، تستطيع أن تصير نقطة انطلاق مباشرة للنظام الاقتصادى الذى يصبو اليه المجتمع الحديث وتستطيع أن تجدد من نفسها بغير أن تبدأ فى الانتحار .

(د) يدين المجتمع الروسى ، الذى عاش لزمان طويل على حساب الفلاح ، للفلاح ، بالتقدمات الضرورية لذلك الانتقال (٨) .

(هـ) هناك طابع « للقرية الريفية » فى روسيا يلحق بها الضعف وهو معاد بكافة المعانى . انها عزلتها (٠٠٠ التى) تدفع الى السطح وفوق القرى استبدادا مركزيا تقريبا . (٠٠) . وهو ليس الا فى وسط الانتفاضة العامة التى من الممكن أن يتم كسر (هذه) العزلة على أساسها (٠٠٠) . وربما يكون واجبا علينا أن نستبدل جمعية من الفلاحين تختارها القرى

نفسها وتلعب دور الهيئة الاقتصادية والادارية المدافعة عن مصالحها
« بالفولوست » ، المؤسسة الحكومية « (٩) » .

(و) ونضيف أن جميع هذه الشروط لن تكفى اذا لم تتم فى البلدان
الغربية ، « ثورة بروليتارية ظافرة » تأتي « لتقدم الى الفلاح الروسى الشروط
الضرورية لهذا الانتقال ، وخصوصا الشروط المادية التى سيحتاج اليها
للقيام بالتحول المفروض بحكم هذا الواقع وفى أنحاء نظامه الزراعى
كافة » (١٠) .

على أنه حينما نفحص هذه القائمة من الشروط التى ربما تسمح
لثورة فلاحية من حيث الجوهر أن تنخرط فى نفس طريق الثورات
البروليتارية المفروض أنها قيد الانجاز والتى كانت لابد أن تسير فيه البلدان
الرأسمالية الأكثر تطورا (مشكلة مطروحة كذلك أمام صين ماو ، ستين
عاما بعد ذلك التاريخ) ، فاننا ندهش من المفارقة ، بل من التعارض بين
هذه الطروحات ، وبين ما حدث فى روسيا بعد « السياسة الاقتصادية
الجديدة » .

يتخيل ماركس حقا أن الثورة سيقوم بها الفلاحون المجتمعون
لصالح « جميع قوى العقل الروسى » والفلاحين . والتغيرات بعد ذلك كان
لابد أن تسير درجة درجة . وسيتلقى الفلاحون وسائل تطوير أنفسهم .

المجتمع يدين لهم . سيديرون بأنفسهم مصالحهم الاقتصادية أو غير
ذلك من الأمور . ولابد من قلب الدولة الاستبدادية والمركزية رأسا على
عقب ، ومكافحة البيروقراطية وغيرها من الاصلاحات ولا أثر هنا لماركس
الذى يدافع عن رعب الدولة والبيروقراطية ضد جموع العمال .

ومن جانب آخر فان هذا يضى لنا ما كان مقصودا « ديكتاتورية
البروليتارية » التى ترسخت بالضرورة وهلة من الزمن بعد انتصار الثورة
البروليتارية .

وبصفته عالما بالتاريخ القديم ، كان ماركس يعرف أن الديكتاتورية
فى روما قد أعلن عنها حين كان التوقيف الوقتى لبعض حقوق المواطنين
ضروريا للقضاء على الحروب الأهلية التى كانت تشعلها فيما بينهم .

كان المفروض اذن تصويب ديكتاتورية البروليتاريا لا ضد الشعب ،
وانما ضد أعداء الشعب وممثلى الطبقات المستغلة القديمة التى كانت
تتصارع فيما بينها بالسلاح أو بطرق أخرى لصالح تحولات المجتمع
الثورية .

ولم تكن اذن ديكتاتورية البروليتاريا ، ديكتاتورية حزب ، وانما كانت ديكتاتورية اغلبيه الشعب - البروليتارية والطبقات المستغلة الاخرى قديما - ضد الاقلية .

وبعد هذا الوضع المرحلى المطابق لتناحرات بين الطبقات المستمرة بعد الثورة ، كان لابد أن يتلوه ديمقراطية أغنى بإمكانات للفرد من تلك الديمقراطية التي أنجزتها البورجوازية فى نهاية نضالاته .
ولا ينبغي أن تنسينا سخريه ماركس من الطابع « الشكلى » للديمقراطية البورجوازية ، ضد حدود الحرية السياسية التى تبقى على التفاوت والعبودية الاقتصادية ، ان ماركس أكد بوضوح ، حينما رسم ، فى نقد برنامج جوته ، بحذر وتردد ، الأشكال التى من الممكن أن يتخذها المجتمع المقبل « الشيوعى » ، أن القانون « البورجوازي » ، بمعنى القانون الذى يضع أن القانون يساوى بين الجميع وغيرها من الأمور التى يضعها القانون قد تكون فى المستقبل ، رغما عن حدودها ، ضرورة حتى فى المرحلة « العليا » من الشيوعية .

وإذا أضفنا الى جميع هذه النصوص تلك النصوص التى يندد فيها ماركس ببيروقراطية الدول الحديثة التى تعتبر الدولة وكأنها ملكيتها ، وحيث انتقد « الشيوعية العسكرية » أو « اشتراكية الدولة » التى دعا اليها « لاسال » والتى رآها ممتدة على صفحات المطبوعات الاشتراكية الديمقراطية الألمانية فى السنوات التى سبقت رحيله (١١) ، فمن المحال أن نرى فى ماركس الملهم أو أب الستالينية الروسية أو الماوية .

علينا أن نتذكر أن ماركس انتقد بنفس القدر « الشيوعية البدائية » التى ناصرها أولئك الذين دعوا الى تقسيم كل شىء .

وقد ذهب انجلز فى كتابه أنتى « وهرنج » (١٨٧٧) الى حده التوكيد على أن أية محاولة لتصفيه الطبقات حينما تغيب الشروط التاريخية تشر تراجعاً عاماً لحركة تطور المجتمع ، تراجعاً حضارياً (أو قد تولد جماعات طوباوية قد تزول هى نفسها بسرعة) .

وعلى أية حال فالشروط التى يذكرها ماركس لنجاح الثورة الاشتراكية الفلاحية المندلعة فى بلد لا تسوده الرأسمالية بعد ، تحثوى على أطروحة تبلى غير واقعية : فالمجتمع الروسى قد يوفر الشروط المادية لتحويل الفلاحين ، بل ويضيف انجلز أن الثورة البروليتارية فى الغرب قد تقدم الى الفلاح الروسى الشروط المادية الضرورية .

لكن من يوفر هذه الشروط ؟

كيف من الممكن أن « يوفر » البروليتاريون هذه الشروط الى الفلاح الروسي أو أن يقدمها له قبل أن ينتصروا في ثورتهم في الغرب ؟

على أنه هنا بالضبط تكمن مشكلة تراكم وسائل تحديث المجتمعات الزراعية ، وفي سبيل حل هذه المشكلة فرض النموذج الستاليني في التطور الاقتصادي للاتحاد السوفيتي التجميع الاجباري للانتاج الزراعي وأعطى الأولوية غير المشروطة لتطور انتاج وسائل الانتاج وفرض التخطيط المركزي وبالتالي البيروقراطي ، وصفى السوق وآليات المنافسة والأسعار وغيرها .

وباختصار وبصرف النظر عن أفكار ماركس وانجلز حول امكانية الثورة في روسيا ، وبصرف النظر عن المواقف الديمقراطية أو المناهضة الديمقراطية ، للينين وتروتسكي والثوريين الروس ، فحينما قامت الثورة ، طرحت المشكلة في مجملها وفي الواقع .

كيف يمكن تطوير - حسب المبادئ الجديدة - مجتمع اشتراكي حديث على أنقاض المجتمع الزراعي ، في انتظار أن تغير ثورة بروليتارية في الغرب ، العلاقات بين الدول وتزود الفلاحين الروس بالامكانيات التقنية والاقتصادية الضرورية ؟

وأخيرا طرحت مشكلة التعارض بين التخطيط وبين السوق في التطور الاقتصادي للمجتمعات الحديثة، وينبغي أن نتذكر كيف كان ماركس يتصور هذين اللفظين ، وهاتين الآليتين ، إذ أنه بواسطة أفكاره اقترب الثوريون الروس وغيرهم من الثوريين ، من مهمة بناء منطق اقتصادي جديد ونموذج مجتمعي جديد .

وبالنسبة لماركس ، فعقلنة الانتاج وتنسيقها والتخطيط لها هي ملامح الانتاج الرأسمالي كما يجري داخل شركة تجارية أو « تروست » أو « كارتل » أو مجموعة مشتركة من الشركات الرأسمالية .

وبسبب انفصال رأس المال عن العمل، تتضمن هذه العقلنة أشكالاً « استبدادية » في الانضباط في العمل بالإضافة الى أشكال البيروقراطية المصوبة ضد العمال . وبصرف النظر عن المصنع ، يسود السوق اما المنافسة أو الفوضى ، أو سيطرة الاحتكارات على السوق ، انتظام لا يحكمه مبدأ حاجات المستهلكين ، وانما الربح الأقصى للاحتكارات التي في مقورها المضاربة على الأسواق التي تتحكم فيها .

وبالنسبة لماركس كذلك كان على الاشتراكية أن تمتد الى الانتاج بأكمله ، العقلنة الكائنة داخل المصانع بالاضافة الى تحويلين كبيرين : أن تكون المصانع مسيرة ذاتيا من قبل المنتجين أنفسهم وأن يكون انتاجهم مصوبا أولا نحو اشباع الحاجات الاجتماعية وألا يحكمها مبدأ تحقيق أقصى الأرباح الناتجة عن رأس المال .

وباختصار ، لاحظ ماركس ، كغيره كثيرين ، أن آليات السوق الرأسمالية لا تعطى عبر لعبة العرض والطلب (القدرة على سداد الديون المتكررة) سوى معلومات جزئية حول الحالة الفعلية لحاجات الشعب والمجتمع ، ولا تسمح بتكييف الانتاج والاستهلاك الا عبر الأزمات الدورية لفائض الانتاج أو القحط .

وتصور ماركس أن الثورة التي يقدر لها النجاح فى بلد واحد أو فى عدة بلدان رأسمالية الأكثر تطورا (واذن حيث تكون شروط الانتاج والتبادل أصلا وفى الواقع مطبوعة بالطابع الاجتماعى العريض ، قد تستطيع أن تقيم أشكالا جديدة من انضباط الاقتصاد التي قد تحل محل السوق وتكون أفضل منها .

كان على التخطيط فى نفس الوقت السماح بمعرفة أدق للحاجات وتنظيم الانتاج لاشباع الحاجات فى أسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة .

ولذلك كان لابد فى جميع القطاعات وبين جميع المستويات ، أن تقوم المعلومات حول الحاجات الاجتماعية وتدور ، وأن يسير مجموع العملية ذاته بواسطة المنتجين أنفسهم المجتمعين فى رقابة شروط الانتاج .

كان من المفروض اذن أن يكون الانتاج مرتبطا عضويا بالديمقراطية المباشرة ، وأن يكون موسعا وفعالا فى جميع القطاعات ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وبالنسبة لماركس اذن لم يكن من الممكن أن يخرج المجتمع الاشتراكي الى الوجود الا بتوافر شرطين : ألا يعود المنتجون منفصلين عن الملكية أو عن الرقابة الفعلية لادارة وسائل الانتاج . وأنه باعتبارهم مواطنين ، ألا يكون المواطنون منفصلين عن الوسائل السياسية وحكم المجتمع ، وبالتالي عن ادارة الدولة وممارسة السلطة . والدولة التي تبدأ فى الاستغناء على هذا النحو عن وظائفها القديمة كأداة سيطرة واستغلال للطبقات المسيطر عليها ، للمجموع العاملة ، فهذا يعنى أن هذه الدولة قد بدأت فى « الذبول » .

ونحن بعيدون مع هذه الرؤية القائمة عن التخطيط الديمقراطى القادر على صنع أفضل ما فى السوق لتأمين التطور الاقتصادى للمجتمع ،

والرؤية القائمة كذلك على التخطيط البيروقراطي والبوليسى الذى قاد تطور البلدان الاشتراكية بتصفية تمت بالقمع أو القهر لآى تدخل للعمال فى تحديد الأهداف ومناهج الاقتصاد وعبر تخصيص جزء من ثمار التنمية لتحسين شروط الحياة « لتومونكلاتورا » صاحبة امتيازات فى تمثيل الدولة ، والساسة المحترفين ، ورجال الشرطة وغيرهم من موظفى الدولة والحزب الذين كانوا يمتلكون جزءا من السلطة .

هل فقط لأننا مع روسيا والصين وفيتنام ورومانيا كان لدينا مجتمعات كانت فيها الأبنية الرأسمالية بعد ضئيلة التطور ، أم كما تصور ماكس فيبر فى مقاله القصير حول الاشتراكية والذى حلله بذكاء شديد جاك تيكسييه ، لأن أى تخطيط على الصعيد الوطنى لا يستطيع الا أن يرفع الى الدرجة القصوى « ميل عصرنا » الى برقرطة الانتاج والمجتمع وأنه يتضمن لا الذبول ، وانما تقوية الدولة ورقابته لحياة كل واحد عبر بيروقراطية أقوى من أى يوم مضى ، اذ قد يتضمن التخطيط أخيرا اتحادا بين بيروقراطية المصانع وبين بيروقراطية الدولة ؟

نص عظيم مكتوب عام ١٩١٨ بضعة أشهر تقريبا بعد أن تفجرت الثورة الروسية وقبل أن يبدأ الثوريون الروس بقليل من بناء اقتصاد ومجتمع اشتراكيين كان ذلك بعد عصر السوفيت المحليين لا عصر « الدولة الاشتراكية » .

وهذا النص كان محاضرة طلبت من ماكس فيبر لكى يلقيها أمام ضباط موظفى الدولة البروسية ، لكى يشرح لهم ما كانت تدل عليه الاشتراكية التى كان يدعو اليها الثوريون الروس وأنصارهم فى ألمانيا وغيرها من البلدان .

كان فيبر اذن ينتقد فكرة ذبول الدولة الممكن ، باعتبارها فكرة طوباوية . وهذا النقد قام به لا على قاعدة المعطيات المأخوذة من الملاحظة الملموسة ، وانما على قاعدة رؤية نظرية تتعلق « بمصير » العصر « الحديث » الذى يدفع بغير توقف الى الامام خضوع الانتاج والحياة الاجتماعية الى العقلانية البيروقراطية وعقلانية الدولة .

كانت الاشتراكية ، بالنسبة لماكس فيبر ، حقا تجاوزا للرأسمالية بمعنى أن الاشتراكية كانت تزيل جميع الحواجز القائمة عبر الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وبرقرطة الحياة الاجتماعية وخضوعها الى الدولة .

وكان منطقيا أن يبدو له التخطيط « الديمقراطى » من حيث الجوهر تناقضا وبالتالي يستحيل تحقيقه واستخلاص من ذلك ضرورة نوع

من أنواع « ديمقراطية الديكتاتور » فى سبيل اجتناب هذه المخاطر الآتية
من سيطرة سلطة الدولة والبيروقراطية .

على أن الحوار والتعارض بين السوق وبين التخطيط مطروح دائما
بشكل ملموس اليوم ، لا فقط فى سبيل تطوير بلدان « العالم الثالث » .
وانما كذلك داخل البلدان الرأسمالية الأكثر تطورا للجواب عن حاجات
لا تتحملها لا السوق ولا منطق الربح : حماية البيئة ورفع مستوى المعارف
والتعليم المهنى وبرامج البحوث والنضال ضد الأمراض القاتلة وغيرها من
الحاجات .

ومن جانب آخر ، تلعب أفكار الرقابة الديمقراطية للدولة واعادة
امتلاك المجتمع المدنى للوظائف المتمركزة فى الدولة وغيرها من الأفكار ،
دورا فى النضالات والتطور السياسى للبلدان الرأسمالية المتقدمة القائمة
على النظام الديمقراطى التمثيلى .

لذلك فالיום وحسبما تعلمنا من الفاشية والستالينية ، فالنضال فى
سبيل توسيع الديمقراطية هو أرضية الالتقاء والدمج بين جميع النضالات
ضد التفاوت الاجتماعى والحرمان من الحقوق والحريات .

لأن الديمقراطية لا تنحصر فى حدود البعد السياسى وحده الذى
لا ينحصر بدوره فى حدود حق الانتخاب للمواطنين مرة كل أربعة أعوام
لارسال « ممثلهم » الى البرلمان .

فالديمقراطية السياسية ، هى الممارسة الفعلية والمقسمة لمسئوليات
ادارة وقيادة المجتمع .

ونحن الآن بعيدون عن ذلك ، حتى فى الديمقراطية البورجوازية
الأكثر تقدما . لكن الديمقراطية ، هى أيضا الديمقراطية الاجتماعية والثقافية
والتسليم بالفوارق بين المرأة والرجل بالحقوق التى اكتسبها المهاجرون
الذين يعملون منذ سنوات ، بشكل رسمى ومستمر فى ظل اقتصاد بلد
آخر وغيرها من ملامح الديمقراطية ، وعلى هذا الصعيد ، التقدم محدود جدا
والمقاومة كبيرة .

وأخيرا ، آخر بعد من أبعاد الديمقراطية وآخر قطاع يبقى شبه فارغ
كلها بلا عناية ، هو قطاع الديمقراطية الاقتصادية ، الرقابة والادارة المقسمة
ديمقراطيا بين الذين يشتركون فى عملية الانتاج والتبادلات .

هذا حسبما نعرف نادرا ما يتوفر في عالمنا وليس الحضور في مجلس الادارة داخل المصانع الخاصة أو التابعة للدولة لممثلين رسميين للعمال هو الذى قضى على الأوثوقراطية التى تسود تلك المصانع .

فالتوسيع الدائم للمديمقراطية يبقى المبدأ الأول وركيزة جميع النضالات الثورية والوحيد الذى يسمح بتكوين جبهة متعددة الحركات والنضالات تهاجم أشكال الخضوع والقهر والاستغلال المختلفة التى يعانى منها ملايين البشر لأنهم نساء ، أو لأنهم سود أو لأنهم عرب فى بلد غريب أو العكس ، أو لأنهم عمال ، موظفون أو كوادر وغيرهم .

ان الأقلية التى تمتلك وحدها وبغير رقابة وسائل تطور المجتمع ووسائل وجود أغلبية الرجال والنساء الذين يكونون هذه الأغلبية عاد فى عصرنا هذا من غير السهل الدفاع عنها أمام الملأ .

وكل مرة تظهر وقائع من هذا النوع نحاول نفيها أو اضعاف الشرعية عليها باسم المصلحة العامة .

وفى ظل ديكتاتورية ستالين وماو ، كانت الدساتير « الديمقراطية » والسلطة مضطرة الى تقديم نفسها أنها سلطة الشعب والعمال . وفى الديمقراطيات الغربية المتحلية بفضائل الاقتصاد « الليبرالى » نطلب من الدولة اصلاح التجاوزات والحد من التفاوت الاجتماعى ومكافحة الأمية والبطالة أو المخدرات .

لا يقوم التطور الاقتصادى على مبدأ واحد ، على مؤسسة واحدة ، على السوق أو على التخطيط . وليست تليفقية أن نرغب فى دمجها حيث يكون ذلك ضروريا . كما أنها ليست طوباوية أن نطلب مشاركة الغالبية العظمى من الناس فى ادارة المجتمع . اذ نعرف من جانب آخر أنه عاجلا أم آجلا كل شىء له ثمنه .

ومن يدفع الثمن حينما يكون هناك تخطيط بغير سوق وسوق بغير تخطيط أو أية آلية غير سلعية ؟

يحل اليوم محل السياقات الوهمية للانتقالات الاجبارية (حيث عرفت فى النهاية قوى العديد من الثورات وآمال مجتمع أفضل) زمن لايمكن أن يكون زمن تعددية النضالات وتعددية الحركات ، لكى تفرض عليها اصلاحات دقيقة ، هى التى تواجه نظم (ليس فقط رأسمالية أو اشتراكية سابقة) عاجزة عن حل تناقضاتها .

وفى زمن التحولات الثورية الفاشلة استشهد تطورات ضرورية تقوم بما هو أفضل مما قامت به ؟

والأمر الأكيد هو أن الحيرة التي فصمت الحركة العمالية وحلفاءها
الى اصلاحين وثورين هي من الآن فصاعدا في حكم التاريخ .

وأين ماركس من هذا كله ؟

أسيصير ما كان يرفضه ، المفكر الكبير المصفوف الى جانب العظام
كأرسطو طاليس ، وداروين هل سيصبح العالم الذي نبتغي دراسته
باعتباره عالما ؟ هل عاد لا يمتلك أى تأثير آخر فى تطور زمننا ومجتمعاتنا ؟

وهل ينبغى اعتبارها « طوباوية » من الواجب التخلي عنها بصفتها
بغير منفعة أو خطورة ، فكرة أن فى امكان الدولة يوما ما أن تشق طريقها
الى الذبول لأن نماذج أخرى فى الانتاج وأساليب أخرى فى قيادة المجتمع
لن تقيم بعد ذلك فى التاريخ ؟

هل نستطيع أن ننسى أن الدولة لم تكن دائما فى مجرى تاريخ
البشرية ، وذلك لاجتناب التفكير فى أنه من الممكن يوما ما أن تكف عن
الوجود ؟

هل ينبغى أن نحافظ على ماركس العالم ونقذف ، بل نسد به
كمفكر غير مسئول كان لديه هذه الأفكار الموصوفة من قبل الواقعيين
« بأنها طوباويات » كريمة ، لكن خطيرة ؟

الواقع أنه ينبغى اعادة بناء صلة عصرنا بماركس ؟

وينبغى أن نعرف ، ما نحافظ عليه ولماذا وما نرفضه ولماذا ؟ لا شئ
يمر اليوم بالايمان أو بالاكراه .

ويبقى ماركس ذلك المفكر الذى أوضح للمرة الأولى دور الاقتصاد
فى تطور المجتمعات ، والصلة الحميمة القائمة بين أشكال الانتاج وبين
أشكال السلطة .

ان الاقتصاد والسلطة مرتبطان برباط حميم وتكونان القوى المحركة
الرئيسية للمجتمع ومصادر التغيرات الأهم أى تغيرات المجتمع .

• هذه الفكرة دخلت فى الممارسة (بل فى العلوم الاجتماعية) .

وسقوط الشيوعية بعد الستالينية الملقومة بالغام قاتلة وانهايار
نظامها الاقتصادى هو أحدث البراهين على هذه الفكرة .

ولكن من هنا نستنتج أن الاقتصاد هو الأساس العام للحياة
الاجتماعية ، وأن علاقات القرابة ومختلف الأديان وأشكال الفن تطابق

نمط نتاج محدد • هذه الأطروحة واذا كانت حقا في ماركس هي غير مقبولة اليوم •

فقد سبقت المسيحية على سبيل المثال التي ظهرت الى الوجود قبل ألفى عام ، في بلد صغير من جانب حوض البحر الأبيض الشرقي ، بعشرة قرون تقريبا مولد الأشكال « الاقطاعية » في تنظيم الانتاج والمجتمع ، بأكثر من بضعة قرون ، ولادة الرأسمالية •

لا تمت المسيحية في أصولها وعقائدها بصلة الى الاقطاع أو الرأسمالية •

ورغم ذلك فقد أعطت المسيحية بعض العناصر الجوهرية لتنظيم المجتمع الاقطاعي وتبقى ايدولوجية ومؤسسة مهيمنة داخل المجتمعات الرأسمالية الغربية •

ومن الممكن اقامة نفس البرهان على نظم القرابة الأوروبية المطبوعة منذ قرون بمظاهر « قرابة الرحم » وذلك قبل فترة طويلة من ظهور العصر الحديث وآثار التصنيع وانتشار المدن في التطور الأسرى وصلات القرابة (١٣) •

وباختصار ، لا نقارب المستقبل بنفس المادية التي تركها لنا ماركس • مما لايعنى أبدا اننا نشعر بضرورة وضع فكرته في سلة المهملات التاريخية والقائلة بأن أشكال السلطة وأشكال الاقتصاد مرتبطان برباط حميم وتكونان القوى الأقوى بين تلك القوى التي تخلق التاريخ •

وذلك لا لأنها قد تغير المجتمع - وهو الأمر الطبيعي ، وانما لأنها تدفع في نهاية المطاف الرغبة في تغيير المجتمع •

هوامش :

- (١) للتفصيل انظر م . جودوليه « أعمال ماركس » ، ماركس الآن ٧١ ، ١٩٩٠ ، ص ١٣٩ - ١٦٣ .
- (٢) انظر ، ماركس وانجلز ولينين ، حول المجتمعات قبل الرأسمالية ، باريس ، دار المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٧٨ ، ص ٣١٨ - ٣٤٢ . انظر أيضا في نفس المرجع ترجمة نص موجز « النهاية الاجتماعية في الأرض الروسية » (في اللغة الألمانية) .
- (٣) ١٨٨١ . انظر ، نفس المرجع ، ص ٣٢٥ .
- (٤) نفس المرجع ، ص ٣٥٦ .
- (٥) « حول السلطة » . انظر في هذه النقطة م . جودوليه ، مدخل الى كارل ماركس ، حول المجتمعات قبل الرأسمالية ، باريس ، دار المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٧٨ ، ص ١٠٢ .
- (٦) ف انجلز ، أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة ، باريس ، دار المطبوعات الاجتماعية ، ١٩٧٠ ، ص ١٥٩ .
- (٧) كارل ماركس ، حول المجتمعات قبل الرأسمالية ، نفس المرجع ، ص ٣٢٨ - ٣٢٩ .
- (٨) نفس المرجع ، ص ٣٢٤ .
- (٩) نفس المرجع .
- (١٠) انجلز ، ١٨٧٥ ، انظر نفس المرجع ، ص ٣٥٦ .
- (١١) انظر أيضا حول هذا المحور رسالة انجلز الى بيبييل بتاريخ ١٨ يناير ١٨٨٤ ورسالته الى كاوتسكي بتاريخ ١٤ فبراير ١٨٨٤ .
- (١٢) م . فيبر ، الاشتراكية ، منحني الكتابات الكاملة حول الاجتماع والسياسة الاجتماعية ، توبنجن ، موهر ، ١٩٢٤ (في اللغة الألمانية) .
- (١٣) ج . جوودي ، تطور الأسرة والزواج في أوروبا ، باريس ، أ . كولان ، ١٩٨٥ .

العودة الى الماركسية البسيطة

دراسة تضبط مسار الماركسية في
المستقبل وتتوقع أنها لن تكون لا « ماركسية
حرب » ولا « ايدولوجية دولة » ، وانما
ستكون أو ربما ستكون « ماركسية مدنية »
أو ماركسية منصهرة في المجتمع المدني
وتتكيف مع تباين المجتمعات الحديثة
البورجوازية .

فولف جانج هاوج

هل من السابق لأوانه أن نتحدث عن نهاية « الماركسية – اللينينية » ؟
فمن بين أولئك الذين قاتلوا في الماضي من أجله بالسيف ، أكثر من واحد
يبدو أنه يجد أن هذا الأمر سابق لأوانه . مما يقلق تحولهم .

لكن اذا أردنا اجتناب أية تبدلات جديدة وتحويل الاشارات المبشرة
الى تجربة ، فينبغي أن نتحدث عنها بصراحة .
ورغما عن ابهامها كله ، فسقوط حائط برلين يعنى قبل أى شيء ،
كما يقول المفكر الماركسى البريطانى « ستوارت هول » ، تحرير
الماركسية (١) .

بالطبع أن ما يجرى اليوم لا يحدث بغير مخاطر ، لكن هذه المخاطر
لن يكون ممكنا مجاببتها ، الا اذا أخذنا وقتنا في الملاحظة الدقيقة للوجه
الآخر من العملة .

وهكذا سنرى أن اليسار يستطيع أخيرا أن « يحتفل بتحرير طاقة
جديدة ، وبانفتاح امكانات جديدة وأفكار جديدة وتجارب جديدة تقفز فوق
الحدود القديمة والانقسامات المنقرضة ، وذلك بفضل الحركات الديمقراطية
في أوروبا الشرقية .

اذ أنه أكيد أن اليسار هو المنتصر الأكبر في هذه القضية . واذا
كان حائط برلين حدا رمزيا وبدا هذا قبل أى شيء في سبيل اليسار ،
لكنه قطع فكرنا الى قسمين ، لأنه كان يرفض أى بديل ويمنع أى تساؤل
ويقطع الطريق أمام تجديد الأفكار الاشتراكية وأحمد كل شيء ووقف
الجميع من خلال ثنائية الحرب الباردة : من « جهتهم » أو من وجهتنا .

« ومأساوية الوضع هو أن « الاشتراكية المطبقة بالفعل » استنفدت طاقات اليسار وسدت الطريق أمام تجديدها الذاتى » . وحسب رأى ، كانت الماركسية - اللينينية تعبيرا أيديولوجيا عن انفلاق ، بدأ مع الماركسية نفسها .

لذلك رمز سقوط الحائط أيضا الى سقوط « الماركسية - اللينينية » .

لكن ينبغي أصلا أن نتفق عما لا يعنيه تعبير « الماركسية - اللينينية » .

فليس المقصود فى أية حال التفكير فى سبيل الفعل والفعل المطابق لنظرية لينين .

وينبغى أن نفهم كذلك أن « هذا التفكير وهذا الفعل » كانا يمثلان أحيانا أداة ووسيلة لاضفاء الشرعية على « الماركسية - اللينينية » التى تشكلت فى ظل ستالين .

وهذه نقطة انطلاق للنقد فى مواجهة غرق اشتراكية الدولة السلطوية ، لنقد ينقد ما يمكن انقاذه الآن (بنجامن) ، لنقد قادر على التمييز بين ما يستحق المحافظة عليه فى البنيان الغارق وبين ما لا يستحق المحافظة عليه .

كان لينين يصف نفسه أنه ليس سوى « ماركس بسيط » . وإذا كان يقصد من ذلك نفي الدور القيادى الذى كان ينوى القيام به عبر مداخلاته فى السجلات الماركسية ، فينبغى أن نتحدث عن الاقلال الكبير من شأنها ، اذ كان لمداخلاته صدى لدى خصومه وأنصاره على السواء ، باعتبارها ثابتة وكاشفة .

كلا ، هذه العبارة تستهدف الميل نحو تجاوز الماركسية لصالح فكر المفروض أنه أرقى وهو « فكر اللينينية » .

صفة « الماركسى البسيط » ، هذه تعنى - بالنسبة للينين : الرفض المسبق الاعلان عن « ماركسية - لينينية » سارية داخل « الماركسية » . « الماركسية » .

وبعد رحيل لينين ، بالغ رفاقه وقادة « الحرس القديم » فى الاندفاع نحو تأسيس « ماركسية - لينينية » . وبما أنهم انقسموا الى فرق متنافسة ، حاول كل واحد منهم التدليل أمام الآخرين أنه الوريث الحقيقى للينين .

وعلى هذا النحو ، أخضعوا أنفسهم عن غير وعى الى احدى الآليات الأساسية للايديولوجية التي وصفتها تحت مفهوم « الاستناد التناحري » (٢) :

« ورغمما عن الطابع غير المتناسق لهذه الادعاءات التناحرية ، فهي تتداخل في بعض المفاهيم والقيم والأشكال . مما يؤدي الى انقلاب ايديولوجي للعناصر القائمة . فهي تمر على نحو من الأنحاء من الرأس الى داخل المجتمع أى الى ما هو عمودى قائم فوق المجتمع » (٣) .

وهذا ما جرى لأفكار لينين بالاضافة الى اسمه وصورته التي انتهت قداستها الى الامتداد الى أنحاء المجتمع كافة .

وبانتصار ستالين في حسم الصراع من أجل السلطة ، سيطر في نفس الوقت على صعيد شخصي على الاختصاص في تفسير « العقيدة » التي تم تحويلها الى عقيدة عمودية .

وهذا « التحويل » قد اكتمل في شكل الفلسفة . والتحول ضد ماركس وتكثف في الوضع « الماركسي - اللينين » للفلسفة كما في الاتصال بمفهوم « الايديولوجية » .

وقد برهن جورج لايبكا على أنه فقط الفلسفة كانت تستطيع تقديم التمهيد الذي أدخلته في « الوظيفة الفلسفية والتابعة للدولة » للوصول الى منتهى التركيب المثلث للستالينية : الحزب والأيديولوجية والدولة . هذه البنية بقيت بعد رحيل ستالين وبعد استبدال أولوية الجهاز بأولوية الرعب (اذ ليس الجهاز هو الذي استهدفه الرعب في نهاية الأمر على النحو الأقل) .

وإذا رجعنا الآن الى الماضي ، فنستطيع أن نفهم أن « الماركسية - اللينينية » كانت بنية فوقية أيديولوجية للاشتراكية البيروقراطية والسلطوية . وهذا لا يعنى حصرها في هذا الدور . فكأى أيديولوجية ، هناك جزء من الابهام : قد تفقد الأيديولوجية فعاليتها اذا توقفت عن كونها ساحة قتال .

« فأمهات » الأعمال الماركسية على وجه الخصوص بقيت في جزء كبير منها في تناقض مرسوم مع استخدامها في نطاق الدولة والأيديولوجية وجرى لها ما سبق أن جرى لأيديولوجيات كبرى أخرى وأديان الدول . فكان التناقض بين « يسوع » التاريخي وبين تجسيده في مؤسسات حيث ما زال بنفس القدر مرسومًا .

والسبب في أن هذا النمط من التناقض لا يشمر الا مقاومة ضئيلة في قانون تكامل جميع الايديولوجيات الذي ينص على أن ما يضمن إعادة

انتاج علاقات السيطرة لا يعكس هذه العلاقات بغير تناقضات ، وانما على النقيض واذا عملت آليات التحويل الرأسي والاسقاط المثالي .

وينبغي الآن تحرير أمهات الكتب الماركسية من هذه الآليات وينبغي « اعادة دمجها » فى المجتمع عى أن اخراج لينين من « اللينينية » لا يعنى بالطبع احياه بغير نقد .

• ونفس القانون يجرى على ماركس .

فهل هناك مقاييس لتحديد ما ينبغى انقذاه من الغرق فى الماركسية - اللينينية .

• ولن نفرض النظرية الجديدة نفسها الا بعد فهم المقياس السلبي . فالأطروحات ، والتقييمات وغيرها هى الخطأ فى الماركسية اللينينية .

• وأبدا لم يكن تعبير « أدورنو » أصح من اليوم : الخطأ هو الكل . الخطأ هو النحو الفلسفى الماركسى اللينينى ، لأنه مكن وظيفة السلطة الفلسفية ، وذلك حتى فى التفاصيل ، وما ينبغى نقده ليس سوى هذا الكل .

ومن هنا ستتولد وتتأسس على ضروريات الوجود والمناقشات الملموسة ، المقاييس التى وفقها سنحكم على التحليل والقدرات « الماركسية اللينينية » التى تستحق الالتفات إليها .

واذا نظرنا الى المستقبل فينبغى أن نسأل أنفسنا ما هى العناصر الواعدة فى الماركسية ؟

ماذا ستكون شروطها وأنماط وجودها ؟

وهل سيعود الماركسيون من جديد هؤلاء الماركسيون الذين منذ زمن طويل قد اختاروا طرقا مختلفة وأولئك الذين يلعبون دور خط الوصل الى « ماركسيين بسطاء » ؟ .

وكما كتب جاك بيديه فى جريدة « لوموند » الفرنسية ذائعة الصيت (٤) ، صار فكر ماركس من جديد جاهزا للجميع . وهذا ما يحدد امكانات هذه اللحظة من التاريخ .

اقترح « أوتوباور » اعادة توحيد مختلف التيارات التى تضمها الحركة العمالية فى الاشتراكية الشاملة .

هذه الفكرة المتبلورة فى ذروة الستالينية والنازية صارت فى ظل جورباتشوف خط الحزب الشيوعى السوفيتى وبعبارة أخرى ، هنا مكن

العنصر الانفصالي الذي لم يكف عن تقوية عدوانيته ، ودفع الى معسكر العدو أى ميل الى الاختلاف فى التوجه وأى متبقيات نقدية وبالضبط هنا نتج النقيض .

واليوم ، الاشتراكية الديمقراطية اشتراكية شاملة بالقوة ، ولذلك يرى الاشتراكي الديمقراطي « هيرمان شير » (٥) الدولية الاشتراكية موضوعه « أمام المهمة الأهم فى تاريخها » :

استعادة الوحدة الدولية للييسار على قاعدة برنامجية جديدة وسياسية ، لا تكتفى بالحديث عن الربط غير المنفصم بين الديمقراطية وبين الاشتراكية [٠٠٠] ، وانما عليها ايجاد أجوبة لتحديات عسكرية واقتصادية بيئية يفرضها فى شمولها مجرى الأحداث الراهنة .

على أنه بضبط هذه الامكانية الجديدة لايجاد اشتراكية ديمقراطية شاملة تولد انقسامات جديدة . من ناحية ارتسم جانبيا تطرف يسارى جديد . ومن ناحية أخرى نستشعر انغلاقا فى صفوف اليمين . وهو قائم الى درجة أن الاشتراكية الديمقراطية لا تستخدم مفهوم « الاشتراكية الديمقراطية » الا فى مناسبة محدودة ، وأنه فى نفس الوقت ينفعه فى حجب أفق سياسته لصالح الرأسمالية ذات الوجه الانساني ، رأسمالية تعتمد على الدولة والبرلمان لعلاج جرحاها .

على أن هذا الانغلاق لا يمكن صياغته بوضوح ضمن برنامج أو الذهاب الى ما بعد حاكم ملتبس الى درجة التباس « اقتصاد السوق الاجتماعى » ليس خليقا بأن يصنع مصالحات . وكذلك فالدلالية السياسية ستتغير لحظة نوقف الحدود القديمة عن العمل وسوف تتكون الجسور الجديدة وتبرز نقاط الالتقاء الجديدة .

لن تكون الماركسية المقبلة « ماركسية حرب » ولا ايدولوجية دولة ، وانما ستكون الماركسية فى المستقبل ماركسية مدنية أو ماركسية للمجتمع المدنى . وستسجل اختلافها النوعى باعتبار أنها ستكون قادرة على النظر الى تباين المجتمعات الحديثة . وخصوصا فى المجتمعات الرأسمالية من المهم النظر الى شروط الوجود والصعوبات والخصوصيات البنيوية للماركسية فى مجتمع « مفتوح » (يعنى فى « مجتمع مدنى بورجوازي » . كما يقول اسكندر جاواند) (٦) .

وانتهت « وحدة النظرية والممارسة » التى خص بها لوكاتش عام ١٩٢٣ جوهر الماركسية الارثوذكسية ، لأن هذه الوحدة لم يكن من الممكن تمثيلها الا عبر « الآلية الفلسفية والتابعة للدولة » لمحور الحزب والايدولوجية والدولة .

وقد مرت أطلال هذه المحبة الى الوحدة بغير أن تعرف سلعة الأخلاق السياسية . وما ينبغي أن نتعلمه هو أن نميز الخصوصيات المنطقية والأشكال التي تدور فيها مختلف القوى والممارسات حيث يمثل وحده « الكلى غير الكلى » (حسب عبارة سارتر الماركسى) .

وقبل أى شىء فالماركسية سارية المفعول فى الحركات الاجتماعية والأحزاب وصناع السياسة الآخرين بالاضافة الى النظرية الماركسية نفسها .

ومن لا يلعب لعبة هذا التمييز - بما فى ذلك التمييز بين الماركسية اللينينية وبين الماركسية - سيضطر الى الدعوة مع فرانسيس فوكوياما الذى يدير قطاع التخطيط فى الادارة الأمريكية ، الى نهاية الماركسية .

ويرى فرانسيس فوكوياما أن الماركسية هى ايدولوجية دولة أو لا تكون « زوال الماركسية اللينينية أولا فى الصين ثم فى الاتحاد السوفيتى سيكون زوالا كزوال ايدولوجية ذات أهمية تاريخية عالميا . ولفترة من الزمن ، سيظل الشك هناك بلا أدنى شك يؤرق بعض المؤرخين الأصلاء فى مناطق كما ناجوا وبيونج يانج أو كمبريدج (ماساشوسيتس) . لكن ألا يعود هناك دولة كبيرة واحدة تعمل فيها هذه الأيدولوجية يدفن نهائيا ادعاها بأنها مرشدة الانسانية جمعا » .

يتحدث فوكوياما عن النهاية . لكنها نهاية السجن البابل . ومن الممكن أن يكون ذلك بداية جديدة .

ويعطى عن حق « اريك أولن رايت » لمفهوم الماركسية الأكاديمية معنى ايجابيا ويستند الى « أنه فى المرحلة الراهنة ، يتم استخدام الماركسية فى الجامعة أكثر بكثير من استخدامها فى صفوف الحركات الشيوعية » . وهو يقنع بأن « الماركسية ستخرج من مرحلة اعادة البناء النظرى ليس فقط أكثر قوة فى المجال النظرى ، وانما كذلك ستزود بقدرة سياسية أكبر من قبل اليسار الجديد » .

وينبغى فهم النظرية الماركسية فى المجتمع المدنى وممارستها باعتبارها ثقافة نظرية لا تستطيع احتكار الحقيقة . مما يعنى أيضا ولنترك الكلام هنا الى اريك أولن رايت (عضو مدرسة « الماركسية التحليلية ») ، أن الماركسية هى « ساحة فكرية للحوار أكثر من كونها مجموعة من الطروحات المتفق عليها سلفا » . وهو تعريف نجده كذلك عند هؤلاء الذين ينتقدون هذه المدرسة . كما يشير الى « سبين رئيسيين يجعلان الماركسية باقية كإطار نظرى جوهرى فى سبيل تحليل نقدى (جذرى) » .

ان الأسئلة التي هي في مركز الماركسية « تبقى اشكالية بالنسبة
لأى مشروع سياسى للتغيير الاجتماعى الجذرى » .

« الاطار النظرى الضرورى للجواب عن هذه الأسئلة ينتج أجوبة
لا تزال ثابتة النظر » .

هذه الأسئلة تتعلق بتطور أشكال السيطرة والاستغلال ، و « هي
ضاربة الجذور فى التنظيم الاجتماعى للانتاج وخصوصا فى العصر التاريخى
للرأسمالية » .

وتصلح هذه الأسئلة بالاضافة الى ذلك ، لتحديد شروط وجود
اشتراكية « قد يسمح بالقضاء على الاستغلال والسيطرة الرأسمالية » .
ومن هنا أهمية الماركسية الخاصة بالنسبة للايديولوجية والدولة والثقافة
والجنس والعنصر وغيرها من القطاعات .

والثير أن « رايت » يعتبر أن الماركسية فى حد ذاتها « تحجب
الجنس » . مما يجعله قابلا للاستخدام على يد النسائين ، وهنا يكمن
مفهوم استراتيجى مبالغ فيه للماركسية وثبتتها فى احدى مراحلها .

يسمح التفكير فى العلاقات القائمة بين الجنس وبين الجنس الآخر
فى سياق علاقات الانتاج بانتاج مفاهيم « ماركسية » لا تتضمن فى أية
حال حصر قضية تحرير المرأة فى حدود القضايا الطبقيية .

ومن جانب آخر ، يجلد « اريك أولن رايت » دعوته ، على الأقل
حينها يقدم « ماركسيته التحليلية » .

« فى سبيل احياء واعادة بناء قوتها النظرية ، على الماركسية ان
تستوعب بحماسة الأدوات الأدق فى العلوم الاجتماعية الراهنة » .

وبالفعل ليس هناك ، كما يؤكد جون ايلستر ، أى منهج عند ماركس
عند بعض كبار المنظرين الماركسيين .

لكن هذا لا يصلح الا من الناحية الاستمولوجية ويبقى متارجحا
طالما ظللنا غير متففين على خصوصية الأسئلة والضرورات الاجتماعية التي
تجيب عنها والممارسة والصناع الاجتماعيين الذين تتجه اليهم .

واذا كانت كلمة « المنهج » تشير الى الدرب القائد الى غاية ، فهذا
الدرب لا تحدده فقط السوق وانما كذلك يتم تحديده بواسطة الغاية
وخصوصا بواسطة المشهد .

والماركسية موجودة اليوم بالفعل بشكل متعدد وينبغى أن ننظر الى
تعدد تياراتها وأشكال حركتها .

وبعبارة أخرى فعلى الماركسية أن تنتج « نحوا » بمعنى علم النحو وليس بمعنى المنحنى النظرى الجديد . . .

ستنقوم الماركسية القادمة على قاعدة من أشكال الانتاج رفيع المستوى التقنى ، حتى اذا كان عليها فى المقام الأول بناء نظرية نقدية لأشكال الانتاج هذه والاستهلال فى تكوين بناء مسئول من وجهة نظر التضامن والايكولوجيا :

وسيكون الموضوع اللصيق بالماركسية القادمة هو موضوع العامل الشامل وذلك بمعان ثلاثة .

أولا : بدمج مختلف الوظائف (« المادية والفكرية ») لعملية انتاج الحياة الاجتماعية ، العملية الجامعة والمتنوعة .

ثانيا : بمعنى العلاقات بين الجنس والجنس الآخر فى الانتاج ونمط الحياة .

ثالثا : بصفقتها تمثيلا شاملا للعامل الشامل .

وما ينبغى أن تتجوهر به الماركسية القادمة - فى الفكر والممارسة على حد سواء - هو ضرورة البحث عن حلول لمشكلة المجتمع البشرى المتصلة بشروط الوجود الطبيعية :

وأكثر من أية ماركسية صريحة ، الأهم هو « ماركسيات الشئ ، نفسه » : البؤس أصبح فى درجته القصوى كى تدمر البشرية شروط وجودها الطبيعية . والأهم كذلك هو كل ما يسمح بمعرفتها والوصول إليها .

هوامش :

- (١) ستوارت هول ، الماركسية اليوم ، مارس ١٩٩٠ .
- (٢) الماركسيات المتعددة ، برلين - الغربية السابقة ، ١٩٨٧ ، الجزء الثاني ، ص ٤٦ وما بعدها .
- (٣) نفس المرجع ، ص ٥٠ .
- (٤) في « لوموند ، ٧ فبراير ، ١٩٩٠ ، ص ٢ .
- (٥) في المجتمع الجديد ، مايو ١٩٩٠ .
- (٦) في مجموع اعداد جريدة فرانكفورت الألمانية ، ٢٧ مارس ، ١٩٩٠ .
- (٧) في ثورة الاشتراكية ، ٤ ، ١٩٨٩ .

الفهرس

صفحة	
٢	مقدمة المترجم
	★ الوثيقة التحضيرية
٢٥	نهاية الشيوعية .٠ قيمة الماركسية الآن
	★ بعض المواعيد العاجلة مع طائر الليل
٢١	« جاك تيكسييه »
	★ الأحمر والأخضر جنباً الى جنب
٢٩	« جاك بيريه »
	★ تفريغ فكر الثورة
٥٢	« روساتا روساندا »
	★ الحدائة بعد ماركس
٦٧	« جاك تيكسييه »
	★ كارثة أم نهاية ثورة تاريخية
٩١	« نيقولا بداتونى »
	★ ماركس وتاريخ الشمولية
١٠٥	« دومينيكو أوربينو »
	★ على ضوء الثقة المفقودة
١٣١	« جاك جوليار »
٢٣١	

		★	مشكلة الأفق
١٣٩	• • • • • • • •		« لوسيان سيف »
		★	اجتماع الأعلام
١٥٣	• • • • • • • •		« عمانوئيل فاليريشتاين »
		★	ماذا بعد الانهيار؟
١٦٩	• • • • • • • •		« روبين بلاكيورت »
		★	سياق الوهم
١٩٧	• • • • • • • •		« موريس جودوليه »
		★	العودة الى الماركسية البسيطة
٢٢١	• • • • • • • •		« فولف جانج هاوج »

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٥١٣/١٩٩٤

ISBN — 977 — 01 — 3645 — X

منتدی سور الأزربکیه

WWW.BOOKS4ALL.NET